

لؤي النور  
وعَدَمِيَّت الباشميين



# قراءة رأس الحمار

الجزء الأول

نور، تبشير شيخ الأرض



Karem Fatah

أصول الفكر الاشتراكي (٢٠)

لؤي الوند  
وعماد الدين الباعين

# قراءة رئيس المال

الجزء الأول

ترجمة: تيسير شيخ الأرض

مشرق

١٩٧٢

في ثقافة القراءة والارشاد القومي

العنوان الأصلي للكتاب

**L. ALTHUSSER — J. RANCIERE —  
P. MACHEREY**

**LIRE LE CAPITAL**

**TOME 1**

**Edition F. Maspero**

**Paris**

• لندن ، في ١٨ آذار ١٨٧٢ •

الى فريدمان جودس الشاكر •

عزيزي الفاضل •

قد سلمت لكم هذه الترجمة الى ترجمة داس هال ، والاذيع هذه الترجمة في نشرات  
مجربة - من الكتاب يصح على هذه الصورة ، القرب تناولوا من يد الطبقة العاملة ؛ وهذه  
كمية القوق في رايي كل كمية اخرى •

هذه هو الترجمة الجليل لبعائيتا : لما وجهها الاخر فمؤلك اياه : ان الطريقة التي  
استعملتها ، والتي لم تطبق بعد على الموضوعات الاقتصادية ، الجبل قراءة الفصول الأولى  
تخلف به فيه الكفاية • وادنى لأغنى على الجهود الفرنسي ، التسرع في استخلاص النتائج  
حالا • والتمسكي على صرفة ثلاثة الجاني ، الخصة بالسائل المباشرة التي تستهويه : من ان  
لكم صحة ما • ان لم يتمكن من تجاوز ذلك ، منذ البداية •

ان في هذه صيغة لا يمكن ان الفصل الجاهد شيئا ، سوى ان احذر القراء ، الذين بالطبيعة  
والقدوم - انه ما من طريق حقيقي لبلوغ العلم ؛ والذين تنجح لهم فرصة الوصول الى قمة  
العلمة • هم هذه تلكه الذين لا يهابون ان ينالهم التعب من ارتقاء مسالكه الوعرة •

وتكاملوه فيها فريدمان القوق بغير توقف الشاملة الاكيدة •

كارل ماركس •

لويش التوسر

من "رأس المال" إلى فلسفة ماركس

ان البحوث التي نثبتها هنا ، كانت قد ألقيت في حلقة دراسية خصصت لرأس المال ، في الشهور الأولى من عام ١٩٦٥ ، في معهد المعلمين العالي . أنها تحمل طابع هذه الظروف ، لا في تأليفها وإيقاعها وتعاييرها التعليمية أو التي لها طابع الحديث فقط ، بسبل في تنوعها وتكراراتها وترداداتها ومخاطر مباحثها أيضا ، وعلى الخصوص . لا شك أنه كان بإمكاننا أن نأودعها كلها سنحت الفرصة ، وأن نصصح بعضها ببعض ؛ وأن نختصر مدى اختلافاتها ؛ وأن نوفق بين مصطلحاتها وفرضياتها ونتائجها على أحسن ما يمكننا ؛ وأن نعرض مادتها في نظام محكم كالذي نجده في مقالة واحدة ؛ وأن نحاول باختصار ، أن نؤلف منها كتاباً منجزاً . ولكننا فضلنا - دون الطموح إلى ما ينبغي أن تكون عليه - أن نقدمها كما هي ، أي أن نقدمها بالضبط نصوصاً ناقصة ، ومجرد بدايات قراءة ما .

## ١

لا شك أننا قرأنا ونقرأ جميعاً رأس المال . كان بإمكاننا ان نقرأ كل يوم ، منذ قرابة قرن خلا ، واضحاً في آلام تاريخنا وإعلامه ، في نزاعاته وصراعاته ، في انهزامات الحركة العمالية وانتصاراتها، تلك الحركة التي هي حين شك أملنا الوحيد ومصيرنا . اننا لم نكف عن قراءة رأس المال ، منذ أن أتينا إلى العالم ، في كتابات أولئك الذين قرأوه من أجلنا قراءة حسنة أو سيئة، وفي مقالاتهم، الأحياء منهم والأموات، كانفلز وكاوتسكي وبليخانوف ولينين وروزا لوكسمبورغ وتروتسكي وستالين وغرامشي وقادة المنظمات

العمالية ، انصارها وخصومها ، من فلاسفة وعلماء اقتصاد ورجال سياسية .  
لقد قرأنا منه أجزاء و « منتخبات » وقد « اختارتها » لنا الظروف ؛ بل لقد  
قرأنا جميعاً ، في كثير أو قليل ، الكتاب الأول من « السلسلة » الى « نزاع  
الملكية عن نازعي الملكية » .

ومع ذلك ، فلا شك أنه يجب علينا في يوم من الأيام ، أن نقرأ وأسس  
المال ، حرفاً بحرف . يجب علينا أن نقرأ النص ذاته كاملاً ، بكتبه الأربعة ،  
سطراً بعد سطر ؛ وأن نصادق عشر مرات الفصول الأولى ، أو الرسوم  
التخطيطية لاعادة الانتاج البسيط ، ولزيادة الانتاج المومض ، قبل  
أن ننحدر من أعالي هضاب الكتاب الثاني القاحلة والجرداء ،  
الى اراضى الربيع والمصلحة والنخل الموعودة . وافضل من ذلك ، يجب علينا  
أن نقرأ وأسس المال في نصه الالمانى ، وذلك على الأقل بالنسبة الى الفصول  
النظرية الأساسية ، وبالنسبة الى كل الفقرات ، التي تستوي فيها تصورات  
ماركس التي هي مفاتيح كتاباته ؛ لا أن نقرأه في ترجمته الفرنسية ( ولو كانت  
ترجمة روى Roy بالنسبة الى الكتاب الأول ، تلك التي قام ماركس بإعادة  
صياغتها ، ولم يكتف بمجرد مراجعتها ) .

لقد اتفقنا على قراءة رأس المال على هذا النحو . والبحوث التي نتجت  
عن هذا المشروع ليست الا الالتزامات الشخصية المتنوعة لهذه القراءة ؛ لقد  
خط كل منا على طريقته الخاصة ، الطريق المتتوي في غابة الكتاب الواسعة .  
وإذا قمنا هذه البحوث في صورتها المباشرة ، دون أن نعمل فيها يد التنقيح ،  
فقد كان ذلك من أجل اثارة كل المخاطر والمنافع التي تنطوي عليها هذه  
المغامرة ؛ كي يثمر القارئ من جديد ، على التجربة ذاتها ، التي مرت بها  
قراءة من القراءات في حالة نشوئها ؛ وكي يجره خط هذه القراءة الأولى  
بدوره ، الى قراءة أخرى ، تحملنا سماً أكثر ، الى الامام .

إذا لم تكن هناك قراءة بريئة على أية حال ، فلنحدد نوع القراءة التي اقترفناها .

لقد كنا فلاسفة جميعاً ؛ فلم نقرأ **راس المال** بعقلية علماء الاقتصاد أو المؤرخين أو الأدباء . اننا لم نطرح على **راس المال** السؤال عن مضمونه الاقتصادي والتاريخي ، ولا عن مجرد « منطقته » الداخلي .

لقد قرأنا **راس المال** بعقلية الفلاسفة ، طارحين عليه اثن سؤال آخر . ولكي نمضي مباشرة الى الحقيقة ، لنعترف بأننا طرحنا عليه السؤال عن علاقته بموضوعه ؛ أي طرحنا عليه في وقت واحد السؤال عن نوعية موضوعه ، والسؤال عن نوعية علاقته بهذا الموضوع ؛ أي السؤال عن طبيعة النموذج القول المستخدم لمعالجة هذا الموضوع ، أعني السؤال عن القول العلمي . ونظراً لأنه ما من تعريف أبداً الا وينطوي على فارق ، فقد طرحنا على **راس المال** السؤال عن الفارق النوعي ، سواء من حيث موضوعه أم من حيث قوله متسائلين في كل خطوة من قراءتنا ، بأي شيء يتميز موضوع **راس المال** ، لا من موضوع علم الاقتصاد الكلاسيكي ( والحديث أيضاً ) فقط ، بل من موضوع مؤلفات الشباب لماركس أيضاً ؛ وبخاصة عن موضوع مخطوطات عام ٤٤ . وهذا ينتهي الى السؤال : بأي شيء يتميز قول **راس المال** ، لا من قول علم الاقتصاد الكلاسيكي فقط ، بل من القول الفلسفي ( الايديولوجي ) لماركس الشاب أيضاً ؟

ان قراءة **راس المال** بعقلية عالم الاقتصاد ، انما تعني قراءته مع طرح السؤال عليه ، عن المضمون والقيمة الاقتصادية لتحليلاته ورسومه التخطيطية . وهذا يعني الموازنة بين قوله وموضوع ما قد اُحدد سلفاً خارجه ، من دون وضع هذا الموضوع موضع السؤال . اما قراءة **راس المال**

بعقلية المؤرخ ، فهي تعني قراءته مع طرح السؤال عليه ، عن علاقة تحليلاته التاريخية بموضوع تاريخي ما قد اُخذ سلفاً خارجه ، من دون وضع هذا الموضوع موضع السؤال . في حين أن قراءة رأس المال بعقلية المنطقي ، انما تعني أن نطرح عليه السؤال عن مناهج عرضه وتدليله ؛ ولكن في مستوى التجريد ؛ ولنقل مرة أخرى ، من دون أن نضع الموضوع الذي تتعلق به مناهج هذا القول ، موضع السؤال .

إن قراءة رأس المال بعقلية الفيلسوف ، هي بالضبط وضع الموضوع النوعي لقول نوعي موضع السؤال ، وكذلك العلاقة النوعية لهذا القول بموضوعه . وهذا يعني أن نطرح على وحنة ( قول - موضوع ) مسألة تناول صلاحيات إبستمولوجية تميز هذه الوحدة الحقيقية من صوور أخرى لوحداث الـ ( قول - موضوع ) . إن هذه القراءة تستطيع وحدها أن تقرر الاجابة التي ينبغي تقديمها عن السؤال، وهو سؤال يتعلق بالمكانة التي يحتلها رأس المال في تاريخ العلم . إن هذا السؤال يصاغ على النحو التالي : هل رأس المال مجرد نتاج ايدولوجي بين نتائج أخرى ؛ أو صياغة هيغلية للاقتصاد الكلاسيكي ؛ أو فرض مقولات أنطربولوجية محددة في مؤلفات الشباب الفلسفية ، على مجال الواقع الاقتصادي ، أو « تحقيق » التطلعات المثالية ( للمسألة اليهودية ) و ( مخطوطات عام ٤٤ ) ؟ هل رأس المال هو مجرد استمرار للاقتصاد الذي ورث ماركس منه موضوعه ومفهوماته ؟ هل يتميز رأس المال إذن ، من علم الاقتصاد الكلاسيكي بمنهجه وحده ، أي بالجدل المستعار من هيغل ، لا بموضوعه ؟ أم أن الأمر على خلاف ذلك ، إذ إن رأس المال يكون تحولاً إبستمولوجياً حقيقياً في موضوعه ونظريته ومنهجه ؟ هل يمثل رأس المال التأسيس الفعلي لنظام جديد ، والتأسيس الفعلي لعلم ما - وبالتالي ، حدثاً حقيقياً ، أو ثوزة نظرية ، تنبذ الاقتصاد السياسي الكلاسيكي وايدولوجيا هيغل وفويرباخ ، في وقت واحد ، الى

ما قبل تاريخها - أي يمثل البداية المطلقة لتاريخ علم ما ؟ وإذا كان هذا العلم الجديد نظرية في التاريخ ، أفلا يتيح لنا مقابل ذلك ، معرفة لما قبل تاريخه ؟ وإذا ، أن ننظر بوضوح في علم الاقتصاد الكلاسيكي ، وفي المؤلفات الفلسفية لما ركس الشاب ؟ تلسم هي متضمنات السؤال الاستمولوجي المطروح على رأس المال ، من قراءته الفلسفية .

وإذا ، فالقراءة الفلسفية لرأس المال هي شيء مضاد للقراءة البريئة تماماً . إنها قراءة آتمة ؛ ولكنها لا تبرأ من خطئها باعتبارها به ؛ إنها خلافاً لذلك ، تطلب بجعل خطيئتها خطيئة صالحة بترداف عنها ببيان ضرورتها . وهذا يعني ، إنها قراءة ذات استثناء ، تسوّغ ذاتها بما هي قراءة ، طارحة على كل قراءة آتمة ، السؤال بالذات ، الذي يكشف القناع عن براءتها ، أي مجرد السؤال عن براءتها ، ونعني به : ما القراءة ؟

### ٣

يؤسفنا أن ندلي بكلمة مهما بدت ممتنة في مفارقتها ، وهي أن عصرنا يتعرض في تاريخ الثقافة الإنسانية للظهور في يوم من الأيام ، وكأنه طبع باختبار هو من أكثر الاختبارات مأسوية وأكثرها إنهاكاً ، أعني الكشف عن معنى حركات الوجود الأكثر « بساطة » ، مثل الرؤية والاصغاء والكلام والقراءة ، والتدرب عليها - هذه الحركات التي تربط الناس بأنوارهم ، وهذه الآثار وقد قلبت رأساً على عقب في مخارج حلوقهم هي في ذاتها « انعدام آثار » .

وخلافاً لكل المظاهر التي لا تزال سائدة ، اتسنا لسنا مدينين بهذه المعارف الملبيلة لعلم النفس ، الذي أنشئ انطلاقاً من آثار خالية من المفهومات ، بل لأناس هم ماركس ونييتشه وفرويد . لقد بدأنا - منذ مجي، فرويد - بتخمين ما يعنيه «الاصغاء» وبالتالي الكلام ( والصمت ) ؛ ف « ما يعنيه » الكلام والاصغاء هذا ، يكشف وراء براءة الكلام والاصغاء ، عن عمق يتعين في جذر

مزجوج، أي وما يعنيه، قول اللاشعور - هذا الجندر المزجوج الذي أخذ علم اللغة الحديث، يفكر في نتائجها وشروطه الصورية، انطلاقاً من آليات اللغة (١) .  
وانني لأجزم على تأييد الرأي للقاتل، انه كان يجب علينا - منذ مجيء ماركس - أن نبدأ بتخمين هاتفتيه القراءة، وبالتالي الكتابة من الساحية النظرية على الأقل . ولا شك أن الأمر لم يكن مصادفة، حينما تمكنا من ردّ الادعاء الايديولوجي كله، الى البراءة الواضحة للقراءة ما؛ هذا الادعاء الذي يهيمن من على مخطوطات عام ٤٤، والذي مازال يتسلط حوارية على إغراءات النكسات ذات النزعة التاريخية التي يتعرض لها واس المال . لقد كانت معرفة ماهية الأشياء، وماهية العالم التاريخي الانساني، وضروب انتاجه الاقتصادي والسياسي والجمالي والديني، في نظر ماركس الشاب، هي القراءة، القراءة ذاتها، القراءة بكل أحرفها، قراءة الماهية المجردة، حاضرة في شغوف وجودها، المشخص، . أن النموذج الديني للعلم المطلق الهيفلي يعبر عن ذاته في هذه القراءة المباشرة للماهية في الوجود، هذا العلم الذي هو تلك النهاية للتاريخ، حيث يصبح المفهوم في آخر المطاف بادياً للعيان، وحاضراً بيننا بشخصه، ملموساً في وجوده المحسوس - حيث يكون هذا الغيب، وهذا الجسد، هذا الوجه، وهذا الانسان، هي كلها الروح ذاته؛ تلك هي بداية الطريق الى الفهم، الفهم الذي ينشد القراءة في كتاب مفتوح، في كتاب العالم الكبير، عالم غاليه، الفهم الذي هو حينئذ أقدم من كل علم؛ حينئذ ما تزال

---

(١) انا مدينون اليوم، بالنتيجة التي قلبت طريقة هوراثا لفرويد، للجهه النظري الذي قام به ج - لاكان، والذي ظل خلال سنوات طوال وحيداً، نيراً لايسام . وانني أحرص على الاعتراف بالدين الذي نحن مدينون به لدرس نموذجي في القراءة، يتجاوز - كما ستري - موضوعه الأصلي، في بعض نتائجها؛ في الوقت الذي ابتدأ فيه الجديد الذي أتى به لاكان يصبح تراثاً مشتركاً، يستطيع كل منا - بطريقته الخاصة - أن يستخذه ويفيد منه . انني لأحرص على الاعتراف بذلك علانية، لكيلا يضع عمل الخياط في الثوب (ماركس) . وإن كان ثوبنا؛ كما أحرص أيضاً، على الاعتراف بالدين الظاهر أو الخفي، الذي يربطنا هؤلاء المعلمين في قراءة مؤلفات المعرفة؛ والذين كانوا بالأساس غ - باشلار و ج - كافيس - والذين هم اليوم غ - كنفيسيم، و م - فوكو .

تجتره أصم اجترار ، أشباح التبلي الدينية ، أشباح ظهور الالهي ، تجتره  
أسطورة اخاذة ، هي أسطورة « المكتوب » حيث تزيت الحقيقة بزي الكتاب  
وتجسدت فيه : التوراة . ذلك هو المدخل الذي يجعلنا نظن انه لكي نعالج  
الطبيعة لا بد من الواقع معالجة « الكتاب » الذي يتحدث بقول أصم ، هو  
لغة « مؤلف » من مربعات ومثلثات ودوائر ، كما يقول غالييه ، لابد من أن  
تستأثر بفكرة ما ، عن القراءة ، فكرة تجل من القول المكتوب . شغوف  
الحقيقة المباشرة : ومن الواقع قول صوت .

إذا كان السجل الأول من طرح مسألة القراءة ، وبالتالي مسألة  
الكتابة ، إطلاقاً : فقد كان هو أيضاً أول شخص في العالم اقترح نظرية في  
التاريخ وفلسفة عن كثافة ما هو مباشر ، في وقت واحد . وإذا كان من انسان  
جمع في نفسه ، لأول مرة في العالم ، ملهية القراءة وماهية التاريخ ، في نظرية  
تفرق بين ما هو متخيل وما هو حقيقي . فهنا السبب الذي من أجله لم  
يصبح ماركس - لعله ضرورية - ماركس ، لا بتأسيسه نظرية في  
التاريخ وفلسفة في التمييز التاريخي بين الاجتماعيات والعلم ، ولا بجعل  
هذا التأسيس يستهلك - في نهاية التحليل - في تبديد الاسطورة الدينية  
للقراءة . فحيث كان ماركس الشاب ، صاحب مخطوطات عام ٤٤ ، يقرأ  
مباشرة في كتاب مفتوح ، ماهية الانسان في شغوف شغافه : كان واس المال  
- خلافاً لذلك - يضع المقياس النقيق لفسحة أو لتجاهوت ضمن الواقع .  
مسجلين في بنيته ، بحيث يحصلان نتائجها ذاتها غير تأدية القراءة وبحيث  
يجعلان من قراءته المباشرة آخر نتائجها وقمتها ، أي الفنية . كان ينبغي  
- دون شك - أن تأتي من ذلك الى التاريخ ، لتتعقب منه أسطورة القراءة في  
مقلها : لأن الناس قد أضفوها من التاريخ - الذي يقننون له عبادة أديانهم  
وفلسفاتهم - على الطبيعة ، لكيلا يفتنوا في المشروع الجري ، لمعرفة هذه  
« الطبيعة » لمن التاريخ المفكر ، وعن نظرية التاريخ وحدها ، كان بالإمكان

أن نجعل الدين التاريخي للقراءة على صواب ؛ وذلك بالكشف عن أن تاريخ  
 البشر المثبت في « الكتب » ، ليس مع ذلك نصاً مكتوباً على صفحات  
 « كتاب » ؛ وبالكشف عن أن حقيقة التاريخ لا تقرا في قوله الظاهر ؛ إذ إن  
 النص التاريخي ليس نصاً لابد أن يتكلم فيه صوت ما ( اللوغوس ) ؛ وإنما  
 هو التسجيل غير المسعور وغير المقروء لمفعول بنية البنيات . ويمكن للقارئ  
 أن يقتنع وهو يتتبع بعض بحوثنا ، أننا نأخذ الكلمات التي نستعملها بمعناها  
 الحرفي ؛ وإنما أبعد ما نكون عن التمسك هنا بالخواطر المجازية . لابد من  
 الانفصال عن الاسطورة الدينية للقراءة ؛ هذه الضرورة النظرية قد اتخذت  
 لدى ماركس صورة دقيقة هي صورة الانفصال عن التصور الهيفلي للكل بما  
 هو كلية « روحية » ، وبنقطة أكبر بما هو كلية تعبيرية . وليس من باب  
 الصدفة ، إذا اكتشفنا - ونحن نرفع القشرة الرقيقة قشرة نظرية القراءة -  
 أنها تخفي تحتها نظرية في التعبير ؛ وإذا اكتشفنا أن هذه النظرية عن الكلية  
 التعبيرية ( حيث يكون كل جزء جزءاً من كل ، ومعبراً تعبيراً مباشراً عن الكل  
 الذي يقيم فيه بشخصه ) هي النظرية التي تجمعت فيها لدى هيجل ، لآخر  
 مرة ، وفي مجال التاريخ ذاته ، الاساطير الدينية كلها ، الكلمة للصوت الذي  
 يتكلم ( اللوغوس ) في متواليات قول ما ؛ والكلمة « للحقيقة » القائمة في  
 كتاب هذا الصوت ؛ - والكلمة للأذن التي تسمع هذا القول ، أو العين التي  
 تقرأه ؛ لكي تكشف فيه عن كلام « الحقيقة » التي تقيم بشخصها في كل  
 كلمة من « كلماته » ( هذا إذا كانت العين أو الأذن صائفة ) . فإذا انفصلت  
 عرى التواطؤ الديني القائمة بين « اللوغوس » و « الوجود » ؛ بين هذا  
 « الكتاب الكبير » الذي هو « العالم » في وجوده ذاته ، وقول معرفة العالم ؛  
 بين ماهية الأشياء وقراءتها - إذا انفصلت هذه المواثيق الخفية ، التي كان

فيها أبناء عصر مازال مثابعية، يتخنون لهم بعض الروابط السحرية غطاء يخفون وراءه تاريخاً مزعزعا وجراحة مضطربة - أفلا يجب علينا ان نضيف ، ان تصوراً جديداً **للقول** يمكن ان يصبح ممكناً في النهاية ، حينما تنقسم هذه الروابط ؟

## ٤

لنعد الى ماركس ، من أجل أن نلاحظ ، أنه بإمكاننا بالضبط ، أن نضع يدنا لديه ، على الانتقال بالنات من فكرة أولى وممارسة للقراءة ، الى ممارسة جديدة للقراءة ، والى نظرية في التاريخ ، بإمكانها ان تقدم لنا نظرية جديدة في **القراءة** ؛ وهذا ليس فقط فيما يقوله ، بل فيما يفعله أيضاً .

اننا حينما نقرأ ماركس ، نجد انفسنا دفعة واحدة امام **قارئ** يقرأ أمامنا بصوت مرتفع . وإذا كان ماركس قارئاً مدعشاً ، فهذا يهنا أقل بكثير مما يهنا أنه شعر بالحاجة الى اشباع نصه بالقراءات بصوت مرتفع ، ليس فقط لمعة بإيراد الاستشهادات ، أو لوسواس ذكر المراجع ( فقد كان بهذا الصدد مأخوذاً بهوس الدقة ، وقد كان يجب على خصومه أن يتعلموا ذلك لحسابهم ) ؛ وليس فقط لهذا المسلك العقلي الشريف ، الذي كان يجعله يعترف دائماً وكثيراً بدينه ( فقد كان يعرف هو ذاته - والاسفاه ! - معنى الدين ) ؛ وانما من أجل أسباب ضاربة بجذورها عميقاً في الشروط النظرية لعمله في الكشف . واذن ، فقد كان ماركس يقرأ أمامنا بصوت مرتفع ، ليس فقط في نظرية فضل القضية (١) ذاك الكتاب الذي ظل في أهم ما ورد

---

(١) ترجم هذا الكتاب إلى الفرنسية بعنوان تاريخ المذاهب الاقتصادية طبع كوست ترجمة موديتور .

فيه على شكل رؤوس أقلام ) ؛ بل في رأس المال : لقد كان يقرأ كينيه .  
ويقرأ سميث ، ويقرأ ريكاردو ، الخ . . . لقد كان يقرؤهم قراءة يبذلون فيها  
كانت نقية تماماً ؛ لكي يعتمد على ما قالوه من آراء صحيحة ؛ ولكي ينتقد  
ما قالوه من آراء خاطئة - وبالأجمال ، لكي يجد حديثه بالإضافة إلى معلمه  
الاقتصاد السياسي المعترف بهم . ومع ذلك ، فالقراءة التي قام بها ماركس  
لسميث وريكاردو ليست صافية إلا من أجل قراءة معينة لهذه القراءة :  
نعني من أجل قراءة مباشرة لا تطرح سؤالاً عما تقرأ ، وإنما تأخذ بدايات النص  
المقروء بما هي عليه . والحقيقة ، أننا إذا نظرنا إلى القراءة التي قام بها ماركس  
لسميث وريكاردو من قرب ( أنني اتخلفنا هنا مثلاً ) ، وجدنا أنها قراءة فريدة  
بما فيه الكفاية . أنها قراءة مزدوجة - أو بالأحرى قراءة تعمل مبدئين للقراءة  
مختلفين اختلافًا جذرياً .

لقد كان ماركس يقرأ في القراءة الأولى قول سلفه ( سميث مثلاً ) من  
خلال قوله الخاص به . وكانت نتيجة هذه القراءة الحبيسة حيث يُنظر إلى  
نص سميث من خلال نص ماركس ، وقد اسقط عليه هذا الأخير معياراً  
- كانت نتيجتها وضع بيان بالتطابقات والتناقضات ، وتصفيلاً لاكتشف سميث  
وما فاتته ، لمزاياه وضروب ضعفه ، ليساً أتى به وما انقصه . والحقيقة ، أن  
هذه القراءة قراءة نظرية إرجاعية يبدو فيها عالم يستطيع سميث رؤيته وفهمه ،  
وكانه نقص جذري فقط . أن بعض النقص تردنا يقيناً إلى نقائص أخرى ،  
وهذه النقائص الأخيرة تردنا إلى نقصية الأولى - بيد أن هذا الرد بالذات يقرنا  
على بيان ما هو حاضر وما هو ناقص . أما بالإضافة إلى النقائص ذاتها ،  
فهذه القراءة لا تقدم لنا عسوّناً لها ؛ إذ إن إثباتها في بيان يلغيها ؛ فالاتصال  
في قول ماركس هو الذي يكشف عما ينطوي عليه قول سميث من فجوات

خفية ( بالنسبة الى سميت ) غائبة وراء الاتصال الظاهري لقوله - ان هذه النقاىص كثيرا ما يشرحها ماركس عندئذ ، على انها ضروب الغفلة التي وقع فيها سميت ، او على انها بمعناها الحقيقي : الامور التي غابت عنه ؛ فهو لم يَر مع ذلك ، ما كان امام عينيه ؛ وهو لم يدرك مع ذلك ما كان في متناول يديه . لقد كانت هناك اخطاء ترتد الى «خطئ الرؤية» في علم الاقتصاد الكلاسيكي ، وكانت كلها ترتد - ان كثيرا او قليلا - الى هذا الخطأ الجسيم ، الذي يخلط بين رأس المال الثابت ورأس المال المتحول الذي يسيطر بضلاله ، الذي لا يمكن تصديقه ، على هذا الاقتصاد الكلاسيكي كله . ومن هنا نجد ان كل ضروب الخور الطارئة على منظومة المفهومات ، التي تكون للمعرفة ، انما ترتد الى خور نفسي في « الرؤية » . واذا كانت نقائص الرؤية هي التي تشرح هذا الخطأ ، كان حضور «الرؤية» وحدتها هما اللذان يسوفاً كذلك ، وبضرورة غريفة ، هذه النظرات ؛ اعني المعارف المعترف بها جميعا -

وعندئذ ، يكشف لنا هذا المنطق الوحيد للنظر وخطئ النظر عن حقيقة ؛ انه منطق تصور المعرفة ، حيث يرتد عمل المعرفة كله ، في مبدئه ، الى تصرف مجرد العلاقة التي تقيمها الرؤية ؛ حيث ترتد طبيعة موضوعه كلها الى وضع المعطى وحسب . لقد راي ماركس ما لم يره سميت لخور في قوة رؤيته ؛ فما لم يره سميت كان مرئيا تماما ؛ ولانه كان مرئيا ، عرض لسميت انه لم يره ، وعرض لماركس انه رآه . هانحن اولاء في النومة ؛ لقد وقعنا في «اسطورة الانعكاس التي ترى ان المعرفة هي رؤية لموضوع يعطى او قراءة لنص مقرر ، وكلاهما ليسا قط ، بالنسبة لعين الانسان الا الشفوف ذاته - فخطأ الكلمة كفضيلة التعبير ؛ وكلاهما ، مبدأ ، من شأن الرؤية . ولكن ، كما اننا لا نعامل ابدا الا بما نعامل به الآخريين ؛ فقد رُد ماركس الى سميت ، ولا ينقصه الا حشرة البصر - لقد ردا الى شيء كل العمل

الضخم الذي افتزع به ماركس نفسه من 'حسرة بصر سميت المزعومة' ؛  
لقد رُدَّ الى مجرد فارق في الرؤية (رؤية هي بمثابة نهار لم تعد فيه البقرات  
سوداً) ؟

لقد رُدَّ لا الى شيء البعد التاريخي والتفاوت النظري ، حيث فكر  
ماركس في الفارق النظري الذي يفصله مع ذلك عن سميت الى الابد .

وها نحن اولاء مستجرون اخيرا الى الرؤية ذاتها مصيراً ، وقد أكرهنا  
حكماً على ألا نرى في ماركس الا ما وآه هو .

## ٥

وسع ذلك ، ففي ماركس قراءة أخرى مغايرة كلية ، ليس لها أية صلة  
بالقراءة الاولى . ان هذه القراءة التي لا تستقيم بالاستناد الى تقرير مزدوج ،  
متلائمي اذواجه تقرير ضروب الحضور وضروب الغياب ، ضروب الرؤية وتدخل  
الرؤية ، هي مع ذلك آتمة ، وإنها خطئ في الرؤية فريد في نوعه ؛ انها  
لا ترى الا الوجود المتمازج للرؤية وتدخل الرؤية ، لدى سؤال ما ؛ فتطرح  
مسألة ما هي مسألة مزجها . انها لا ترى هذه المسألة لا لسبب إلا لانها  
لا ترى إلا من حيث هي غير مرئية ؛ ولأن هذه المسألة تتعلق بشيء مخالف  
مخالفة كلية للموضوعات المعطاة ؛ ولأنه يكفي المرء أن يكون مفتوح العيينين  
ليرى ؛ اعنى ليرى علاقة خفية ضرورية بين مجال ماهو مرئي ومجال ما هو  
غير مرئي ؛ علاقة تحدد ضرورة المجال المظلم لغير المرئي ، على أنه نتيجة ضرورية  
لبنية المجال المرئي .

ولكن ، لكي أبيض بياناً أحسن ما أريد أن أشير اليه بذلك ، سأترك  
هنا الطرح الصعب للمسألة معلماً مؤقتاً ؛ وسأستعير - من أجل أن أعود  
اليه - الطريقة الملتوية لتحليل النوع الثاني من القراءة ، الذي نجده عند  
ماركس . ولا أريد أن أضرب على ذلك الا مثلاً واحداً ؛ وهو الفصل التاسع

عشر الرائج من رأس المال ، الذي يبحث في الأجور ( المجلد الثاني ، ص ٢٠٦ وما يليها ) ، والذي ينمكس على الفصول الأخرى بفضل الملاحظات النظرية الرائعة ، التي لاحظها انغلز في مقدمة الكتاب الثاني ( المجلد الرابع ، ص ٢٠ - ٢٤ ) .

وهأنذا استشهد اذن بماركس قارئ علماء الاقتصاد الكلاسيكيين :

« عندما استعار الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ببساطة مقولة « سعر العمل » ، من الحياة العادية ، من دون أي تحقيق تمهيدي فيها ، ما البت أن تسأل بعد حين ، كيف حدد هذا السعر . وسرعان ما أدرك - سواء بالإضافة إلى العمل ، أم بالإضافة إلى أية سلعة أخرى - أن العلاقة بين العرض والطلب لا تفسر لنا شيئاً غير ذبذبات سعر السوق ، بصمودها فوق مقدار معين ، أو بهبوطها تحته . ومنذ أن يحدث التوازن بين العرض والطلب ، تبطل تغيرات السعر التي استثارها ؛ ولكن ، يبطل بطلانها أيضاً ، كل مفعول العرض والطلب . ففي حالة توازنهما ، يكفد سعر العمل عن التعلق بتأثيرهما ؛ وينبغي اذن تحديده كما لو كانا لا وجود لهما . إن هذا السعر الذي هو مركز ثقل أسعار السوق ، يبدو على هذا النحو ، وكأنه الموضوع الحقيقي للتحليل العلمي . »

« لقد وصلنا أيضاً إلى النتيجة ذاتها ، حينما نظرنا إلى فترة سنوات متعددة ، وحسبنا المتوسطات التي ترتد إليها الحركات المتناوبة للارتفاع والانخفاض ، بعمليات تعويق متصلة . وقد وجدنا على هذا النحو ، أسعاراً وسطية ، ومقادير ثابتة في كثير أو قليل ، تظل ثابتة في ذبذبات أسعار السوق بالذات ، وتكون لها ضوابطها الداخلية . وإذن ، فهذا السعر الوسطي ، « السعر الضروري » لدى الفيزيوقراطيين ، - « السعر الطبيعي » لدى آدم سميث - لا يمكن أن يكون بالنسبة إلى العمل ، كما هو بالنسبة إلى كل سلعة أخرى ، إلا قيمته المبر عنها بالمال . يقول سميث : « إن السلعة تباع عندئذ بقيمتها تماماً » . »

« كان علم الاقتصاد الكلاسيكي ، يعتقد بأنه ارتقى بهذه الطريقة ، من أسعار العمل العرضية ، الى قيمته الواقعية . ثم حدد هذه القيمة المأونة الضرورية لمعيشة العامل وإعانة انتاجه ، وعلى هذا النحو ، كان يغير - عن جهل - مجاله ؛ باستبداله بقيمة العمل الذي ما زال حتى ذلك الحين ، موضوع مباحثه الظاهري ، قيمة قوة العمل ؛ هذه القوة التي لا وجود لها الا في شخصية العامل ، والتي تتمايز من وظيفته - أي عمله - تماماً كما تتمايز آلة ما من عملياتها . لذلك ، فسير التحليل قد أدى بصورة الزايمية ليس ، من أسعار العمل في السوق الى سعره الضروري وقيمه فقط ؛ وانما جعلنا نحل قيمة العمل المزروعة الى قيمة قوة العمل ؛ حتى إن القيمة الأولى كان ينبغي أن لا تعالج منذئذ ، الا على أنها صورة ظاهرية لهذه القيمة . واذن ، فقد كانت النتيجة التي أفضى اليها التحليل ، تنصب على تغيير حدود المسألة تغييراً تاماً ، لا على حلها كما بنت في البداية .

« ولم يتوصل علم الاقتصاد الكلاسيكي قط لادراك هذا الالتباس ، وهو الذي ظل مهتماً إطلاقاً بالفرق بين أسعار العمل المعمول بها وقيمه ، وبالعلاقة هذه القيمة بقيمة السلع وسعر الربح الخ . . . وكلنا تعمق في تحليل القيمة بعامة ، جرفته قيمة العمل المزروعة في تناقضاتها المتشابهة . . . ( المجلد الثاني ، ص ٢٠٨ - ٢٠٩ ) .

انني أستشهد بهذا النص المدهش بما هو عليه ؛ انه ميثاق قراءة لعلم الاقتصاد الكلاسيكي قام بها ماركس . وهنا أيضاً يفرقنا الأمر بالاعتقاد ، بأننا قد وقفنا ، مصيراً ، عند حدود قراءة تصني الحساب بين الرؤية وخطل الرؤية . ان علم الاقتصاد الكلاسيكي قد رأى يقيناً أن . . . ولكنه لم يرَ أن . . . و لم يتوصل قط الى ، رؤية أن . . . وهنا أيضاً يبدو أن تصفية الحساب بين الرؤية وخطل الرؤية ، تجري في عالم مغلق ؛ حينما تكشف ضروب الحضور الماركسية ، عن ضروب الغياب الكلاسيكية . ومع ذلك ،

فهناك فارق صغير ، فالفارق صغير جداً ، سرعان ما أُنْبه إليه القارئ ؛ فليس لدينا إطلاقاً نية علم الرؤية ؛ وهنا هوذا : إن ما لم يره علم الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، ليس ما لم يره بل ما وَّاه ؛ ليس ما ينقصه ، بل خلافاً لذلك ما ليس ينقصه ؛ ليس ما يفوته ، بل خلافاً لذلك ما لا يفوته .

إن خلل الرؤية هو إذن عدم رؤية ما يرى ؛ أنها لا تتعلق إطلاقاً بالموضوع ، وإنما بالرؤية ذاتها . إن خلل الرؤية هو خلل يتعلق بالرؤية ؛ فعدم الرؤية هو إذن في داخل الرؤية ؛ أنه صورة من صورها ؛ وإذن ، فهو في علاقة ضرورية بالرؤية .

ها نحن الهواة نلمس مسألتنا بالذات ، أنها موجودة في الخلط المضوي بين الرؤية وعدم الرؤية ؛ خلط قد أصبح وحدة فعلية ، وهو الذي يطرحها مسألة علينا . وأفضل من ذلك ، أننا لم نعد نعني - في بيان عدم الرؤية ، أو خلل الرؤية - بقراءة علم الاقتصاد الكلاسيكي ، من وراء شبك نظرية ماركس ؛ ولا بالموازنة بين النظرية الكلاسيكية والنظرية الماركسية ، التي نتخفها عندئذٍ قياساً - وذلك لأننا لا نوازن إطلاقاً إلا بين النظرية الكلاسيكية وذاتها ؛ أي بين عدم رؤيتها ورؤيتها . وهذا يعني ، أننا معنيون بمسألتنا في صورتها الخالصة ، محدّدة ضمن مجال موحد ، ودون أية إحالة إرجاعية لا نهاية لها . إن فهم هذه الوحدة الضرورية والغريبة ، بين عدم الرؤية والرؤية ، في الرؤية ذاتها ، هو إلى حد كبير من الضبط ، طرح لمسألتنا ( مسألة العلاقة الضرورية التي توحد المرمي وغير المرمي ) ؛ وطرحها طرحاً حسناً هو إتاحة الفرصة لحلها .

## ٦

كيف تكون هذه الوحدة بين عدم الرؤية والرؤية ممكنة في الرؤية إذن ؟ لنعاود قراءة نصنا بانتباه . فخلقد حدث شيء ما على جانب كبير من الخصوصية ، في سياق الأسئلة التي طرحها علم الاقتصاد الكلاسيكي على نفسه ، بصدد « قيمة العمل » . فقد « صاغ » علم الاقتصاد السياسي

الكلاسيكي اجابة صحيحة ( كما سيقول لنا انفلز في مقسمة الكتاب الثاني ،  
 عن كيميائ السائل المحرق «المنتجة» اللاوكسجين ، وعن الاقتصاد الكلاسيكي  
 « المنتج » لفضل «القيمة» ؛ وهذه الاجابة هي التالية : ان قيمة « العمل »  
 تساوي قيمة المواد الضرورية لاعادة انتاج « العمل » . ان الاجابة الصحيحة  
 هي اجابة صحيحة . ان اي قارىء على « طريقة القراءة الأولى » يسجلها نقطة  
 ايجابية لحساب سميت وريكاردو ؛ ثم يتجاوزها الى موضوعات اخرى  
 معروضة . ولكن ليس هذا شأن ماركس . فلهذه ما يمكن ان نسيب عينا  
 نراودها سمة فريدة لجواب من هذا النوع : اعني الجواب الصحيح عن  
 سؤال عيبه الوحيد انه لم يطرح .

السؤال البدئي ، كما صاغه نص علم الاقتصاد الكلاسيكي هو :  
 ما قيمة العمل ؟ اما الاجابة فنص - بردها الى مضمونها البقيق المبالغ عنه  
 بدقة في النص بالذات ، الذي يصوغها فيه علم الاقتصاد الكلاسيكي - على  
 ما يأتي : « ان قيمة ( ) العمل تساوي قيمة المواد الضرورية لصيانة  
 ( ) العمل ، واعادة انتاجه » . هناك فراغان ، أي نقصان ، في نص  
 الاجابة . وماركس هو الذي يجعلنا نرى على هذا النحو ، فراغين في نص  
 اجابة علم الاقتصاد الكلاسيكي ؛ بيد انه لايجعلنا نرى بذلك الا ما يقوله  
 النص الكلاسيكي ذاته، ما يقوله من حيث لا يقوله؛ وما لا يقوله من حيث يقوله .  
 ليس ماركس اذن هو الذي يقول لنا حالا يقوله النص الكلاسيكي ؛ وليس  
 ماركس اذن هو الذي يتدخل ، ليفرض على النص الكلاسيكي من خارجه قولاً  
 كاشفاً عن صمته . ان النص الكلاسيكي ذاته هو الذي يقول لنا انه  
 صامت : ان سكوتة هو كلماته بالذات . والحقيقة ، اننا اذا حذفنا النقاط  
 المتلاحقة ، أي فراغاتها ، كان لدينا دائماً بالتاكيد القول ذاته ، والجملة  
 ذاتها ، « الممتلئة » ظاهرياً : « ان قيمة العمل تساوي قيمة المواد الضرورية  
 لصيانة العمل واعادة انتاجه » . بيد ان هذه الجملة لا تعني شيئاً ؛ فما

معنى صيانة « العمل » ؟ وما معنى إعادة انتاج « العمل » ؟ بإمكاننا أن نتصور ، أنه سيكوننا ان نضع كلمة مكان أخرى ، في نهاية الإجابة ؛ نمنى كلمة « عامل » مكان كلمة « عمل » - حتى 'تسوى' المسألة بذلك - ان قيمة العمل تساوي قيمة المواد الضرورية لصيانة العامل وإعادة انتاجه . « ولكن ما كان العامل ليس هو العمل ، كان حد نهاية الجملة متناقضاً مع حد بدايتها ؛ انهما لا يحملان مضموناً واحداً ؛ والمعادلة لا تمكن كتابتها ؛ اذ إن الأجر لا يشتري العامل ، بل يشتري « عمله » - وهذا العمل الأول ، كيف نعين موقعه في الحد الثاني ، أعني العامل ؟ ان هناك اذن ، في نص الجملة ذاته ، شيئاً ما ناقصاً ، تماماً في مستوى كلمة « العمل » ، في بداية الإجابة ونهايتها ؛ وهذا الشيء الناقص تشير اليه بالضبط وظيفة الحدود ذاتها في الجملة بكاملها - فاذا حذفنا هذه النقاط المتلاحقة - هذه الفراغات - لم نفعل شيئاً غير إعادة بناء الجملة ، التي تدل هي ذاتها بناتها - مفهومة بحرفيتها - على هذه الامكنة الفارغة ، وتصلح هذه النقاط المتلاحقة ، وكأنها عدد من المراكز الفارغة ، التي أحدثها امتلاء النص ذاته .

ان هذا النقص الذي حدثت الإجابة مكانه ، في الإجابة ذاتها ، بالجوار القريب من كلمة « عمل » ، ليس شيئاً آخر غير حضور « الإجابة لقياب سؤالها ، وغير نقص سؤالها - وذلك ، لأن السؤال المطروح لا يتضمن ظاهرياً ما يحدد فيه مكان هذا النقص - « ما قيمة العمل ؟ » جملة متوحدة مع مفهوم ما ؛ انها جملة - مفهوم تنص على مفهوم « قيمة العمل » فحسب ؛ انها جملة - نص لا تدل على نقص فيها ، ما لم تكن هي ذاتها بكاملها بوصفها مفهوماً وسؤالاً ناقصاً ، مفهوماً - منقوصاً ، هو نقص مفهوم . ان الإجابة هي التي تجيب لنا عن السؤال ؛ لأن السؤال ، مجاله بأكمله يشغله مفهوم « العمل » ذاته ، الذي تشير اليه الإجابة ، على أنه موضع النقص . ان

الاجابة هي التي تقول لنا ، ان السؤال هو نقصها بالذات ، دون أي شيء آخر .

فإذا كانت الاجابة - بما فيها من نقائص - صحيحة ؛ ولم يكن سؤالها الا نقص مفهومها ؛ فهذا لأن الاجابة كانت عن سؤال آخر يتميز بخاصية ما ، وهي أنه لم 'ينص عليه في علم الاقتصاد الكلاسيكي ، وانما نص عليه بنقاط متلاحقة في الاجابة عنه ؛ وضبطاً في النقاط المتلاحقة للاجابة عنه . وهذا ما جعل بإمكان ماركس أن يكتب :

« لقد كانت النتيجة التي أنتهى اليها التحليل إذن ، هي تغيير حدود المسألة تغييراً كاملاً ، لا حلها كما كانت تبدو في البداية » .

من أجل هذا ، كان بإمكان ماركس ، أن يطرح السؤال الذي لم 'ينص عليه ، بمجرد نصه تماماً على المفهوم الحاضر في صورة غير منصوص عليها في فراغات الاجابة ؛ أي الحاضر في هذه الاجابة ، الى حد أحداث هذه الفراغات ذاتها ، وإظهارها فيها ، وكأنها فراغات حضور ما .

إن ماركس يعيد التواصل الى النص ، بإدخاله - إعادة هي انشاء جديد - في النص ، مفهوم قوة العمل ؛ هذا المفهوم الحاضر في فراغات منطوق جواب الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، وهو ، أن ينشئ انشاء - هو إعادة انشاء - تواصل الجواب في صياغة مفهوم قوة العمل ، ينتج في الوقت ذاته المسألة التي كانت ما تزال غير مطروحة ، المسألة التي يجيب عنها الجواب الذي كان ما يزال دوناً سؤال .

وقد أصبحت الاجابة حينذاك ، كما يلي : « أن قيمة قوة العمل تساوي قيمة المواد الضرورية لصيانة قوة العمل ، وإعادة انتاجها . وسؤالها يكون قد انتج اذ ذلك على الصورة التالية : « ما قيمة قوة العمل ؟ »

وقد أصبح بالإمكان - انطلاقاً من هذا الترميم لنص حامل لفراغات -

ومن انتاج مسألة انطلاقاً من الجواب - أصبح بالامكان الكشف عن الاسباب التي تشرح كنه الاقتصاد الكلاسيكي تجاه ما كان مع ذلك يراه ؛ أي تجاه عدم رؤيته في داخل رؤيته . وأفضل من ذلك ، سيبدو لنا ، أن الآلية التي استطاع بها ماركس أن يرى ما لم يره الاقتصاد الكلاسيكي وهو يراه ، هي ذاتها متوافقة مع الآلية التي رأى بها ماركس ما لم يره الاقتصاد الكلاسيكي ، - وهي ذاتها أيضاً - في مبدئها على الأقل - متوافقة مع الآلية التي نستخرجها الآن لنعكس فكراً ، رؤية غير المرنى في رؤيته ، اذ نقراً نصاً لماركس ، هو بدوره قراءة لنص من الاقتصاد الكلاسيكي .

## ٧

تلكم هي في الواقع النقطة التي يجب علينا أن ندركها موقعاً نطلق منه لاكتشاف اسباب هذا الخلط في الرؤية الذي يتناول رؤية ما : علينا أن ننقح تنقيحاً كلياً ، الفكرة التي كونها الناس عن المعرفة ؛ وأن نتخلّى عن الاسطورة السرايية اسطورة الرؤية والقراءة المباشرتين ؛ وأن نتصور المعرفة على أنها انتاج .

ان الذي جمل غلطة الاقتصاد السياسي ممكنة الوقوع ؛ يتناول بالفعل التحول الذي طرأ على خطي رؤيته . فما لم يَـرَـه ' علم الاقتصاد السياسي ليس موضوعاً موجوداً من قبل ، كان بإمكانه أن يراه ، ولم يره ؛ بل موضوعاً ينتجه هو ذاته في عملية المعرفة التي يقوم بها . والذي ليس له وجود سابق عليها ؛ إذ ان هذا الانتاج ذاته هو عين هذا الموضوع ذاته . ان ما لا يراه علم الاقتصاد السياسي هو ما يفعله ؛ أعني انتاجه لاجابة جديدة دون سؤال . وانتاجه في الوقت ذاته سؤالاً جديداً مضمراً ، سؤالاً قائماً في الجوف المفرغ لهذه الاجابة الجديدة . لقد استطاع علم الاقتصاد السياسي - من خلال ما تنطوي عليه اجابته الجديدة من حدود ناقصة - أن ينتج سؤالاً جديداً ؛ ولكن ، « من دون أن يدري » ، فقد « غير تغييراً تاماً من حدود المسألة »

البدئية ؛ وانتج على هذا النحو ، مسألة جديدة ؛ ولكن ، على غير علم منه .  
وقد ظل مقتنعا - وهو بعيد عن معرفة ذلك - بأنه بقي ضمن مجال المسألة  
« القديمة » ؛ في حين أنه قد « غيّر من موقعه » ، « من دون أن يعرف ذلك » .

إن كلمة الاقتصاد السياسي و « دخل رؤيته » ، يقومان في التفاهم هذا  
بين ما ينتجه وما يراه ، يقوم في هذا « الالتباس » الذي أشار إليه ماركس ،  
في أمكنة أخرى ، على أنه « لعب بالألفاظ » ، لا يمكن لمن يتلفظ به ، أن  
ينفذ إليه بالضرورة .

لماذا كان علم الاقتصاد السياسي أكمه بالضرورة ، عما ينتجه ، وعن  
عمله الانتاجي ؟ لأنه يحتفظ بعينيه معلقتين بسؤاله القديم ؛ ويستمر برد  
اجابته الجديدة الى سؤاله القديم ؛ لأنه يبقى متعلقاً بـ « الأفق » القديم  
( رأس المال ، المجلد الثاني ، ٢١٠ ) حيث المسألة الجديدة « لا ترقى »  
( المصدر المذكور ) . إن المجازات التي يفكر ماركس فيها في هذا « الالتباس »  
الضروري ، تقترح علينا على هذا النحو ، صورة تغيّر في الموقع ، وتغير  
في الأفق مساوق له . لأنها توحي لنا بملاحظة رئيسية تقينا من ردّ دخل  
الرؤية ، « لو » علم العلم » ، الى أصل نفسي . أن ما يحدث في الحقيقة ،  
في انتاج هذه المسألة الجديدة الكامنة في لا شعور الإجابة الجديدة ، لا يتعلق  
بموضوع معين جديد ، يبرز من بين موضوعات أخرى متوحدة سلفاً ؛ كما  
يبرز زائر غير منتظر في اجتماع أسري . أن الأمر خلاف ذلك تماماً ؛ فما  
يحدث يضع موضع التساؤل تحول الموقع بأكمله ، وتحول أفقه بأكمله ؛  
هذا الموقع وهذا الأفق اللذان يتم على قاعهما انتاج المسألة  
الجديدة . أن بروز هذه المسألة النقدية الجديدة ، ليس الا دلالة دقيقة على  
تحول نقدي وانقلاب خفي ممكن ، يتناولان واقع هذا الموقع مأخوذاً بكل  
امتداده ، حتى حدود أفقه ، النهائية . ولكي نعبر عن هذه الواقعة بلغة

كنت قد استخدمتها من قبل (١) ، أقول : ان انتاج مسألة جديدة لها هذا  
 (الطابع العجرج ) بالمعنى الذي نتكلم فيه عن وضع حرج ) لنو دلالة على  
 انتاج ممكن وضروي الاشكالية نظرية جديدة ، ليست هذه المسألة الا  
 عرضاً من أنماط لغواضها - ان انفلز يقول ذلك في عبارة مشفرة في مقعته  
 للكتاب الثاني من رأس المال . يقول : ان مجرد « انتاج » الاوكسجين ،  
 بكيمياء السائل المحرق ، او « انتاج » فضل القيمة بالاقتصاد الكلاسيكي ،  
 لا يتضمن في ذاته مجرد ما يعدل النظرية القديمة في نقطة من نقاطها ، بل  
 ما يد قلب « الكيمياء او الاقتصاد » بأكملهما » ( المجلد الرابع ، ص ٢١ ) .  
 واذن ، فما هو موضع النزاع في هذا الحدث ذي المظهر المحلي ، هو ثورة  
 النظرية القديمة تماماً ؛ أي ثورة الاشكالية القديمة في كليتها . وبهذا نكون  
 قد وضعنا أنفسنا في حضرة هذه الحقيقة الخاصة بوجود العلم بالذات ؛ وهي  
 ان العلم لا يمكنه ان يطرح مسألة ما الا في مجال بنية نظرية محددة وافقها ؛  
 أعني اشكاليته ، التي تكون شرط امكانية محددة مطلقة ، وبالتالي تحديداً  
 مطلقاً لصود طرح كل مسألة ، في لحظة معينة من لحظات العلم (٢) .

بذلك نصل الى فهم معنى تحديد الميراثي على انه ميراثي ؛ وارتباطاً به  
 الى فهم معنى غير الميراثي على انه غير ميراثي . وفهم معنى الرابطة العضوية  
 التي تربط غير الميراثي بالميراثي . فالميراثي هو كل موضوع او مسألة تتوضع  
 ضمن الموقع ، او في الأفق ، أعني في المجال ذي البنية المحددة لاشكالية  
 نظرية ، اشكالية علم نظري معين . يجب علينا ان نفهم هذه الكلمات  
 بمعناها الحرفي . ليست الرؤية اذن من شأن شخص فرد مزود بملكة

(١) كتابنا : من اجل ماركس Pour Marx ص ٤٠ ، ٦٣-٦٦ الخ .

(٢) لقد ضمن أوغست كونت ذلك في أكثر من مناسبة .

« الرؤية » ، التي لا بد له من أن يمارسها أما في الانتباه أو النحول — فالرؤية هي من شأن شروطها البنوية : الرؤية هي علاقة ، علاقة ارتداد — فكري لمجال الاشكالية على موضوعاتها ومسائلها ارتداداً متضمناً ذاته (١) — ان الرؤية تفقد عندئذ امتيازاتها الدينية بما هي قراءة مقدسة : انها لا تعود — الا ارتداداً فكرياً للضرورة المتضمنة التي تربط الموضوع أو المسألة بشروط وجودها ، المتعلقة بشروط انتاجها • وبالحرف الواحد ، لم تعد العين (عين الروح) ، عين الفات ، هي التي ترى ما هو موجود في مجال حدوده اشكالية نظرية : بل ان هذا المجال ذاته هو الذي يرى ذاته في الموضوعات أو المسائل التي يحدها — فالرؤية ليست الا الارتداد الفكري الضروري للمجال على موضوعاته • ( بهذا يمكننا يقيناً ان نفهم « الالتباس » الذي تقع فيه فلسفات الرؤية الكلاسيكية ، التي تجد الكثير من الضيق ، حينما يتوجب عليها أن تقول هذا : ان نور الرؤية يأتي من العين ومن الموضوع ) •

ان العلاقة التي تحدد المرئي ، هي ذاتها التي تحدد غير المرئي ايضاً • كان غير المرئي هو الوجه الخلفي لخيال المرئي • إن مجال الاشكالية هو الذي يعرف غير المرئي ويعطيه بنيته على أنه المرفوع المحدد : المرفوع من مجال الرؤية بوصفها قابلية للرؤية ، والمحدد بوصفه مرفوعاً ، وذلك بفعل وجود الاشكالية وببنيتهما الذاتية : على انه ذلك الذي يمنع الارتداد الفكري عن مجال موضوعه ويكبته ، أي يمنع إقامة علاقة ضرورية بين الاشكالية وواحد من موضوعاتها ، وهي علاقة متضمنة في ذاتها • والأمـر هو على هذا النحو ، بالنسبة الى الاوكسجين في نظرية كيمياء السائل المحرق ، أو بالنسبة الى فضل القيمة وتعريف « قيمة العمل » في علم الاقتصاد

(١) « علاقة الارتداد المتضمن في ذاته » : هنا « الارتداد الفكري » يطرح هو ذاته مسألة نظرية ليس بإمكاننا أن نطرق اليها هنا ؛ ولكنني متعاليجها في نهاية هذا البحث ( الفقرة ١٩ ) •

الكلاسيكي . إن هذه الموضوعات والمسائل الجديدة هي غير مرئية بالضرورة في مجال النظرية القائمة ، لأنها ليست موضوعات هذه النظرية ، ولأنها **ممنوعة** ، - أنها موضوعات ومسائل ليست بالضرورة ذات علاقات ضرورية بمجال المرنى الذي تحدده هذه الاشكالية . أنها غير مرئية ؛ لأنها طُرحت ودُفعت من دون نزاع ، خارج مجال ماهو مرنى ؛ ولهذا ظل حضورها الواقعي في المجال غير متوكد ، حينما حدث ( في ظروف واضحة وخصوصية جداً ) ؛ بل إنه بالمعنى الدقيق للكلمة ، أصبح غياباً لا يمكن الكشف عنه - وذلك لأن عمل المجال كله كان قائماً على عدم رؤيتها ؛ بل على منع رؤيتها . هنا نجد أيضاً ، أن غير المرنى ليس وظيفية وؤية وذات ما أكثر مما هو وظيفية المرنى ؛ فغير المرنى هو عدم رؤية الاشكالية النظرية لغير موضوعاتها ؛ إنه المظلمة ، بل المصين التي انعكست عليها الاشكالية النظرية فاعشتها ، حينما تجاوزت غير موضوعاتها وغير مسائلها دون رؤيتها ؛ لأنها لم تنظر اليهما .

ونظراً لأن شروط اسكان المرنى وغير المرنى ، بل شروط امكان ماهو داخلي وماهو خارجي في المجال النظري الذي يحدد المرنى - قد استندعت في عبارات تستعيد بعض الفقرات الولاثة جداً من مقدمة ميشيل فوكو لكتابه : تاريخ الجنون(١) - فربما أصبح بإمكاننا أن نتقدم خطوة أيضاً ، وأن نقبض أن هناك علاقة ضرورية قاهرة ، بين هذا المرنى وغير المرنى هنا ، المحددين على هذا النحو . فغير المرنى لمجال مرنى ليس في تطور نظرية ما ، أي شيء خارجي غريب عن المرنى المحدد بهذا المجال . فغير المرنى يُحدد دائماً بالمرنى على أنه غير مرئيه وما يمنع عن رؤيته ؛ فغير المرنى ليس إذن

» (١) منشورات Plon ، باريس ١٩٦١ .

- إذا استخلصنا المجاز المكاني - الجانب الخارجي من المرئي ، ظلمات الاستبعاد الخارجية ، بل يقيناً ظلمات الاستبعاد الداخلية ، الاستبعاد الداخلي للمرئي ذاته ؛ لأنه قد حُددت ببنية المرئي . وبعبارة أخرى ، إن التعابير المجازية القرية ، تعابير الموقع والاتق ، وبالتالي حدود مجال مرئي حددته اشكالية معينة ، لا بد لها من أن تعرضنا لامتناع فكرة خاطئة عن طبيعة هذا المجال ؛ إذا ما تصورنا هذا المجال بحرفية المجاز المكاني (١) . وكأنه مكان محدود بمكان آخر يقع خارجه . إن هذا المجال الآخر هو في المكان الأول ، الذي يحتويه وكأنه إنكاره الذاتي ؛ فهذا المجال الآخر هو المكان الأول بذاته ، الذي لا يتحدد إلا بإنكار ما يستبعده في حدوده الذاتية . وهذا يعادل قولنا ، أنه ما من حدود له غير حدوده الداخلية ؛ وإنه يحمل خارجه في داخل ذاته . إن مفارقة المجال النظري هي على هذا النحو ، في كونه مكاناً غير محدود لأنه محدد ؛ إذا ما أردنا أن نفقد المجاز المكاني ؛ وهذا يعني أنه دون حدود ، ودون جبهات خارجية تفصله لا عن شيء ؛ تماماً لأنه محدد ومحدود في داخل ذاته ، حامل في ذاته نهائية تحديده ، التي باستبعادها ما ليس إياه ، تجعل منه ما هو . إن تحديده ( وهو عملية علمية بالذات ) يكون عندئذ ما يجعله في وقت واحد ، غير محدود في نوعه ، وموسوماً في داخل ذاته . بكل تحديداته ، وبما يستبعد من ذاته في ذاته تحديده ذاته . وهذا أيضاً لا بد لنا من أن نحترس من أن نجعل من هذا المستبعد آخر خالصاً ، وشيئاً ما خالصاً ، أو ما تسميه فلسفة راصدة تستعجل الأمور « بالتبقي » .

(١) ان «الجزء» ان المجازات المكاني ( مجال . موقع . مكان . محل . موضع . الخ . . . ) التي يستخدمها هذا النص . تطرح مسألة نظرية ؛ وهي مسألة مؤملات وجودها في قول ذي طوح علمي . هذه المسألة يمكن النص عليها كما يلي : لماذا تتطلب صورة معينة للقول العلمي بالضرورة ، استخدام مجازات مستعارة من اقوال غير علمية ؟

فالتأسيس النظري للتجديد ليس « اختياراً » ، « حراً » ، بين منطقتين ترسم حدودهما في الوقائع ، ولا هنا « التقطيع » البسيط للوقائع ، الذي يهب جميع الذين يحسمون الشؤون أو الموارد أو يشرحون الأجساد أو الرؤوس ، الرعشة التي تشعهم بأن النساء التي تجري في عروقهم هي دعا. العلم ذاتها ؛ وتهب العلماء ما يشعهم بأنهم ينتسبون الى المرق ذاته الذي تنتسب اليه حرية الله . ان القسمة الكبرى التي يقيمها التجديد ليست الا نتاجاً يظهر في نور البهامة المحنود ، هو نتاج حل لا يثنى الا من كبت كبت يلتقي بظله على مسألة مطروحة ، مخاضاً ، في أعماق مجال النظر ، فيكسفها . وهذا المكبوت ليس نكرة ؛ بل هو مضمون محدد كان بإمكانه ان يكون من نطاق ما هو ضمني في بنية سابقة ، فلم يسقط في الظل كما يسقط الانسان في الهزيمة عندما يختل ميزان قواه . فما يستبعده تحديد مجال الاشكالية القائمة، وهو غير محنود في نوعه، ولكنه محنود في داخلية : هو اذن ممنوعه هو ومكبوته هو ، الذي لا يمت الى الظل ، الا لانه قد مت قبل الهزيمة الى نور واه قد أخفاء بالضبط ظل الاشكالية الجديدة . من أجل ذلك ، كان المرئي يؤلف جسماً واحداً مع غير مرئيته ، كما يؤلف جسماً واحداً مع كل ما يمكن له ان يتوالد ، سواء بتكاثر فروعه ، تكاثراً داخلياً، أم باخصاب رحمه اخصاباً خفياً بتصورات أو مسائل « مستجبة » من مجال آخر . واذا حدث في بعض الظروف الحرجة ذات الخصوصية الشديدة ، ان اقضى تطور الاسئلة التي تنتجها الاشكالية ( ونعني هنا تطور أسئلة علم الاقتصاد السياسي المطروحة بصدد « قيمة العمل » ) ، الى إنتاج حضور غير مرئيته بشخصه ، في المجال المرئي للاشكالية القائمة - فان هذا الانتاج لا يمكن ان يكون عندئذٍ الا إنتاجاً غير مرئي ؛ لأن نور المجال يخترقه وهو اعمى عنه ، بمعنى انه لا يخترقه بإرتداد الفكر عليه . ان

غير المرئي المنتج هنا ، أي الذي أبصر كمنه بفضل التحليل المؤسسي على الاشكالية ، يتوارى عندئذ بوصفه سقطة ، غياباً ، نقصاً ، عرضاً من أعراض النظر . أنه يتجلى على ما هو عليه ، يتجلى غير مرئي بالنسبة الى النظرية - وهذا ما جعل سميت يرتكب « خطأ الرؤية » في عدم رؤيته ما يتبدى بجلاء للعين ، أي في ألا يرى ما هو بكل وضوح وظيفية الاشكالية القائمة ، أي إثارة الكلمة بالمعنى الدقيق للكلمة ، إثارة ما لا قبل للنظر به ، ما يبيت «النظر» ، ما ليس له إلا منفذ واحد ، وهو ألا يرى ، لأنه عاجز عن النظر .

ولكني نرى غير المرئي هنا ؛ نرى خطأ « الرؤية هنا » ؛ ونسج هذه النخائص في القول كاملاً ، وهذه الفراغات في متلاحم النص ؛ لابد لنا من شيء مخالف تماماً للنظرة الحادة للو اليقظة ؛ لابد لنا من نظرة عليمية ، نظرة متجددة ، هي ذاتها وليست الارتداد الفكري « لتغير المجال » ، على ممارسة الرؤية ؛ حيث يصور ما ركس تحول الاشكالية - انني أفهم هذا التحول هنا على أنه واقعة ، من دون أن أدعي تحليل الآلية التي تدفعه وتحققه . وإذا لم يكن « تغير المجال » هذا ، الذي يكون تحول النظرة نتيجة من نتائجه ، وإذا لم يكن هو ذاته الانتاج شروط جديدة ومعقدة وحاسوبية غالباً ، الى حد بعيد ؛ وكان لا يمكن رده اطلاقاً الى الاسطورة المثالية القائلة بتقرير للفكر تغير من « وجهة النظر » ؛ وكان يستخدم عملية كاملة غير نظرة الذات البعيدة عن أن تنتج شيئاً ، والتي تقتصر على عكسه فكراً في مكانه الخاص ؛ وكانت «دعوات» الذات المكونة لوسائل انتاج المعرفة ، في عملية التحويل الواقعي هذه ، عديدة الجلوى ، مثلما هي عديدة الجلوى ادعاءات صاحب الرؤية في انتاج ما هو مرئي ؛ وكان كل شيء يجري في أزمة جدلية من أزمات انقلاب بنية نظرية ما ، حيث تقوم « الذات » بالدور الذي تحدده لها آلية العملية ، لا الدور الذي تعتقد انها تقوم به ؛ - فهذه مسألة

لا يمكننا أن ندرسها هنا . انقتصر على ذكر أنه يجب على الذات ، أن تكون قد احتلت مكانها الجديد<sup>(١)</sup> في المجال الجديد ؛ أو بتعبير آخر أن تكون قد وضعت نفسها سلفاً في هذا المجال الجديد - وإن يكن جزئياً وعلى غير علم منها - حتى تتمكن من أن تلقي على غير المرئي القديم ، النظرة العلمية التي تجعل لها منه مرئياً . فإلا استطاع هاركس أن يرى ما غاب عن نظر سميث؛ فهذا لأنه احتل سلفاً هذا المجال الجديد ، الذي أنتجته مع ذلك الاشكالية القديمة ، عن غير علم منها ، في ما أنتجته من اجابة جديدة .

## ٨

تلكم هي قراءة هاركس الثانية ؛ انها قراءة نجرؤ على القول : انها مشخصة للأعراض بقدر ما تكشف بالحركة ذاتها عما هو خفي في النص الذي تقرأه بالذات ، وترده الى نص آخر حاضر بغياب ضروري في النص الاول ؛ أي حاضر بغياب ينتجته النص الاول مع ذلك ، من حيث هو عرضي، وكأنه غير مرئي الخاص . إن قراءة هاركس الثانية ، شأنها شأن قراءته الاولى ، تقترض يقيناً وجود نصين اثنين ، وقياس الاول بالثاني . بيد أن ما يميز هذه القراءة الجديدة من القراءة القديمة ، هو أننا نجد في القراءة الجديدة ، النص الثاني موجوداً سلفاً في النص الاول بما هو ممكن على الأقل؛ فالنص غير المرئي متضمن سلفاً في النص المقروء ، وكأنه نمط من غير مرئي.

---

(١) انني أستفظ بالمجاز المكاني . ومع ذلك ، فالتغير في المجال يقع مكانياً؛ الا إنه لا بد لنا، بكل ما في الأمر من دقة ، من أن نتكلم عن انقلاب في نمط الانتاج النظري ، وعن تغير وظيفة الذات التي يستتبع هذا الانقلاب في النمط .

الخاص . هنا أيضاً ، يبدو على النوع الخاص بالنصوص النظرية على الأقل ( وهي النصوص الوحيدة التي يتطلب الأمر هنا تحليل قراءتها ) ، لأنه من الضرورة ومن الممكن القيام بقراءة متأنية ذات هويين ، قائمة على المضمون المزدوج للقول النظري .

إذا كان للبحوث التي سنقرأها بعض المؤهلات التي ينبغي حفظها بما هي ومضات سريعة على الأقل، على أنها أقوال عن الأمن النظري ، فإنها لاتنجو من القانون الذي ننص عليه . فنحن إذن نقتصر على محاولة أن نطبق على قراءة ماركس ، القراءة « الشخصية للأعراض » التي توصل بها إلى قراءة غير المقروء لدى سميث ، بمقايضة قول سميث الصريح بقوله المضمهر ، ودقة نصوصه وتتابعا بدقة اشكاليته وتتابعا ، واشكاليته المراثية في البداية باشكاليته غير المراثية المتضمنة في مفاوكة الإجابة التي لا تتوافق مع أي سؤال مطروح . في هذه البحوث سنجد أيضاً ، أن ما يميز ماركس من سميث تمييزاً بعيداً لا حد له ؛ وما يميز بالتالي علاقتنا بماركس من علاقة ماركس بسميث ، هو الفارق الجذري التالي : ففي الحين الذي لم يأت سميث في نصه بإجابة لا تجيب فقط عن أي من الأسئلة السابقة مباشرة ؛ بل لا تجيب أيضاً عن أي سؤال آخر من الأسئلة التي طرحها في مؤلفاته ، مهما يكن مكانه منها – فإنه يكفينا خلافاً لذلك ، حينما يحدث للماركس ، أن يصوغ إجابة دون سؤال ، قليل من الصبر ونفاذ البصيرة ، حتى تكشف في مكان آخر ، السؤال ذاته – الذي إجاب عنه ماركس في مكان آخر ، أو بالتناسبة – مطروحاً بعد عشرين أو مائة صفحة ، أو بصدد موضوع آخر ، أو في غلاف مادة مخالفة كلياً ؛ وذلك ، لأن لديه هذه

البوارق الصبجية ، التي تبدو عند انقلاز ، حينما يفسره في نصه الحي (١) .  
 وإذا كان لدى ماركس دون شك ، اجابة مهمة عن سؤال لم يطرح في أي  
 مكان - وقد غامرنا باقتراح مثل هذا الرأي - أي اجابة لم يتوصل الي  
 صياغتها الا بشرط مضاعفته الصور الخاصة بتأديتها ، أي اجابة غايتها  
 « العرض » وتقمصاته ، فهذا دون شك ، لانه لم يكن في متناول ماركس  
 في زمن حياته ، ولم يستطع كذلك أن يضع في متناوله أثناء حياته ، المفهوم  
 المناسب الخاص بتفكير ما كان ينتجه ؛ الا وهو مفهوم ارتداد بنية ما على  
 نتائجها ارتدادا ناجما . قد يقال دون ريب أن هذا ليس الا كلمة ، وأن  
 ما ينقصه هو الكلمة وحدها ؛ لأن موضوع الكلمة قائم بأكمله . بكل يقين ؛  
 بيد أن هذه الكلمة هي مفهوم ، والغياب البنيوي لهذا المفهوم ينعكس في بعض

(١) اذا سمح لي هنا أن ألجأ الى تجربة شخصية ، كان لا بد لي من أن أتى بمثالين دقيقين  
 عن حضور السؤال الغائب عن جوابه في مكان آخر ، لدى ماركس ولدى انقلاز . فقد  
 توصلت بنوع من التفكير - لا بد من نعمته بالشاق ، لأن النص الذي يتعلق به ( من  
 أجل ماركس ، ص ٨٧ وما بعدها ) يجعل آثار هذه المشقة - ال الكشف في كلمة «الغلاب»  
 الجدل الهينلي عند ماركس عن غياب شديد المعنى . والى تمييزه . الا وهو غياب مفهومه  
 وبالتالي غياب سؤاله . وقد توصلت بيد الى إعادة صياغة هذا السؤال : بتبيان أن  
 « الانقلاب » الذي يتكلم عنه ماركس كان يتضمن بالفعل ثورة في الاشكالية . ولكنني  
 لم ألبث أن ذهلت فيما بعد ، حينما قرأت المقلة التي كتبها انقلاز للكتاب الثاني من  
 رأس المال . ورأيت أن السؤال الذي وجهت مشقة كبيرة في صياغته ، كان موجوداً فيها  
 كاملاً بكلماته ؛ وذلك لأن انقلاز يوجد بوضوح في الكيمياء والاقتصاد السياسي اللذين  
 كانا يشيران على رأسيهما ، يوجد بين « الانقلاب » وإعادة إذابة الجدل على القسمين  
 وبين التبديل في « نظرية » هذين العلمين وبالتالي في اشكاليتهما . ولغات بئال آخر ؛  
 لقد ارتأيت في محبة من مذهب الأول ، أن ثورة ماركس النظرية لا تقوم على التغيير في  
 الاجابات ، وإنما على التغيير في الأسطة ؛ وأن ثورة ماركس في نظرية التاريخ تقوم اذن  
 على « التغيير في العنصر » الذي يولد ينتقل من مجال الايديولوجيا الى مجال العلم ( من  
 أجل ماركس ، ص ٤١ ) . ولكنني ، حينما قرأت حديثاً فصل رأس المال عن الأجر ،  
 ذهلت لرؤيتي أن ماركس كان يستخدم تعبير « تغير المجال » ، بالألفاظ ذاتها ، لكي  
 يشير عن هذا التغير في الاشكالية النظرية . هنا أيضاً أعطاني ماركس السؤال بكامل  
 كلماته . « أو مفهومه » ، في مكان آخر من مؤلفه ؛ هذا السؤال الذي كنت قد أعمت  
 صياغته بمشقة ، ابتداء من جوابه الذي لاحظته في نقطة سطحة لدى ماركس .

النتائج النظرية الدقيقة ، في بعض صور قول ماركس التي يمكن تحديدها ، وفي بعض صياغاته التي يمكن تعيينها ، والتي تترتب عليها بعض النتائج .  
 بهذا قد يمكن أن يتضح الحضور الحقيقي لبعض الصور والاحالات الهيغلية ، في قول رأس المال : ولكنه يتضح من اللاخل هذه المرة : يعني أنه لا يتضح مثل بقية باقية من الماضي ، مثل راسب ما ، أو مثل علاقة مصاحبة ، أو مثل سر مقلب يستسيغه الحقى . ( أن ميزة جدلي تكمن في أنني أقول الأشياء بالتدرج : إنهم يعتقدون أنني بلغت نهاية المطاف ، فيسرعون إلى دحضي ، ولكنهم يقتصرون بذلك على التذليل العلني على غيائهم ، غباء الحمير ! (رسالة إلى انغلز في ٢٦/٦/١٩٦٧) . أن غياب هذا المفهوم ، من اللاخل ، مفهوم ارتداد بنية ما على نتائجها ارتداداً ناجماً ( وكل المفاهيم الجزئية المنسوجة تحته ) ، على أنه القيلس الصحيح لغياب مريك ، ولكنه لا يمكن تجنبه : لهو المفتاح الذي يفتح مقاليق ما هو مرثي غير مرثي ، وما هو غائب حاضر ، في كل مؤلفاته . وقد لا يكون من المظنور علينا عندئذ ، أن نعتقد ، أنه إذا كان ماركس « يلعب » بجودة كبيرة ، بالصيغ الهيغلية ، في بعض فقراته : فإن هذا اللعب ليس مجرد تائق أو استهزاء : بل أنه بالمعنى القوي للكلمة ، لعب ملهسة حقيقة ، تقوم فيها بعض المفاهيم يائسة بدور غائب ، ليس له من اسم كما نستلعيه في شخصه على المسرح - في حين أن هذه المفاهيم لا تنتج ، الحضور الا في خللها أو في التفاوت بين الأشخاص وأدوارهم .

وإذا كان صحيحاً ، أن تعيين هذا النقص - الذي هو فلسفي - وتحديد موقعه يمكن أن ينتهيا بنا أيضاً ، إلى عتبة فلسفة ماركس : كان بإمكاننا أن نتوقع مكاسب تجرها إلينا نظرية التاويخ نفسها . أن نقصاً في المفهوم ليس بيناً ، بل معنوداً خلافاً لذلك على أنه ليس نقصاً ، ومعلناً

عن كماله ؛ يمكنه أن يعيق في بعض الظروف ، عاقبة حقيقية ، تطور علم من العلوم ، أو بعض فروعه . ويكفيها لكي تقنع بذلك ، أن تشير الى أن علماً ما لا يتقدم أي لا يستمر في الحياة ، الا اذا وجهنا انتباهاً شديداً الى نقاط ضعفه النظري . وبهذا المعنى ، فهو يستمد حياته مما يعلم أقل مما يستمدنا مما لا يعلم ؛ على شرط - وهذا شرط مطلق - أن يحصر غير المعلوم هنا ، وأن يطرحه كما تطرح مسألة دقيقة . ولكن غير المعلوم في علم ما ليس ما تعتقده الايديولوجيات ذات النزعة الاختبارية ، أي « باقيه » ، وما يتركه خارجه ، وما لا يمكنه فهمه أو حله ؛ بل انه ما يحمله العلم في ذاته من نقاط سرية العطب تختفي وراء « البداهات ، الأكثر قوة . انه أيضاً فترات صمت قوله ، وبعض ثمرات في مفهوماته ، بعض بقع بيضاء في دقته ؛ وباختصار ، كل ما يصل عبر الامتلاء (١) ، إلى الآذان الصاغية رنيناً هو رجوع فراغ . وإذا كان صحيحاً ان العلم ينمو ويحيا من القدرة على الاصفاء الى هذا « الرنين » ، فان شيئاً من حياة النظرية الماركسية في التاريخ ربما علّق على هذه النقطة الدقيقة ، التي يدلنا ماركس فيها ، بآلاف الاساليب ، على الحضور الغائب لأحد المفاهيم الجوهرية في فكره الخاص .

## ٩

تلكم اذن النقطة التي تأتم بها قراءتنا الفلسفية لرأس المال ؛ انها تأتم، لأنها قرأت ماركس ، مراعية قواعد قراءة ما ، أعطانا هو عنها درساً مؤثراً بقراءته الخاصة للاقتصاد السياسي الكلاسيكي . وإذا نحن اعترفنا اذن

(١) ب. ماشري P. Macherey : يصدد الانشقاق A propos de la rupture ، في مجلة النقد الجديد Nouvelle Critique ، ايار ١٩٦٥ ، ص ١٣٩ .

بخطئنا ، فقد حدث ذلك منا عن عمد ، لكي نكبل أنفسنا به ، ولكي نرسي فيه ، ولكي نتملق به بوحشية ؛ كما يكون ذلك إزاء النقطة التي يجب علينا أن نمسك بها بأي ثمن ، حتى نأمل أن نستقر فيها يوماً ، ونتعرف الامتداد غير المنتهي الذي يحتويه مكانها الصغير ، نمي امتداد فلسفة ماركس .

لأن هذه الفلسفة هي ما نبحث عنه جميعاً . فصكوك القطيعة الفلسفية التي نجدها في « الإيديولوجية الألمانية » ليست هي التي أعطتنا إياها بناتنا . كذلك لم تعطينا إياها من قبل ، على الإطلاق ، وقضايا عن فويرباخ ؛ هذه البوارق الخثب التي ينشق بها ليل الانطربولوجيا الفلسفية ، عن الآني الهارب للعالم الآخر ، الذي ندركه من خلال صورة العالم الأول المرسومة على شبكة عيوننا . كذلك لم تعطينا إياها أخيراً نقود « مناهضة دوهرنغ » في صورتها المباشرة على الأقل ، وسهما تكن عبقرية حكمها السريري ، تلك النقود التي كان لابد أن انغلز أن « يتبع فيها السيد دوهرنغ في المجال الرطب الذي كان يعالج فيه جميع الأمور الممكنة ، وأموراً أخرى أيضاً » (الطبقات الاجتماعية ص ٣٦-٣٧) ؛ أي مجال الإيديولوجيا الفلسفية ، أو تصور العالم مسجلاً في صورة « منهب » ( ص ٣٨ ) . وذلك لأن الاعتقاد بأن كامل فلسفة ماركس قد أعطي لنا في بعض الجمل الرائعة التي نجدها في « قضايا عن فويرباخ » ، أو في القول السلبي الذي تقدمه لنا « الإيديولوجية الألمانية » ، أي في مؤلفات القطيعة (١) ، إنما هو اعتقاد نخطئ فيه بخاصة في تقدير الشروط الضرورية للتطور الذي يحتاجه فكر نظري جديد بجدة جنسية ، ولابد له من أن يعطى زمناً لكي ينضج ، ويتحدد ، وينمو . ويقول انغلز : « منذ أن صغنا نظريتنا لأول مرة في « بؤس الفلسفة » لماركس

(١) راجع « من أجل ماركس » ، ص ٢٦ - ٢٧ .

وفي « البيان الشيوعي » مرت فترة احتضان ، دامت عشرين سنة تماماً حتى نشر رأس المال ٠٠٠ » ( انصدر المذكور ، ص ٢٨ ) . ان الاعتقاد كذلك ، بان كامل فلسفة ماركس يمكن أن يعطى بذاته في صيغ المناظرات الأدبية التي يخوضها كتاب على أرض الخصم ، أي على لمزج الايديولوجيا الفلسفية ؛ كما يفعل ذلك في أغلب الاحيان كتاب « مناهضة دوهرنغ » ( وفيما بعد كتاب « المادية والاختيارية النقدية » ) ؛ لهو اعتقاد خاطئ فيه في فهم قوانين الصراع الايديولوجي ، وفي طبيعة الايديولوجيا التي هي مسرح هذا الصراع الذي لا بد منه ، وفي التمييز الضروري بين الايديولوجيا الفلسفية التي يثور فيها هذا الصراع الايديولوجي ، و « النظرية » أو الفلسفة الماركسية التي تظهر على هذا المسرح ، لكي تخوض المعركة . ان التمسك المطلق بـ « مؤلفات القطيعة » وحدها ، أو بحجج الصراع الايديولوجي اللاحقة وحدها ، انما يعني عملياً الوقوع في « خطل الرؤية » القاسي بان لا نرى بأن مؤلف ماركس الكبير ؛ أعني رأس المال ، هو المكان الممتاز الذي يتاح لنا فيه أن نقرا فلسفته بذاتها . وهذا ما نعرفه منذ زمن طويل مع ذلك ؛ نعرفه بعد الذي بيئنه لنا انفلز بوضوح كامل ، على الخصوص ، في هذه المقدمة الخارقة التي كتبها « للكتاب الثاني » ، الذي سيدرس يوماً من الايام في قاعات الدرس ؛ ونعرفه بعد الذي كان يكرره لينين من ان فلسفة ماركس كانت متضمنة بأكملها في « منطق رأس المال » ؛ هذا « المنطق » الذي « لم يجد » ماركس « وقتاً » لكتابته .

فليمتنع المرء عن معارضتنا هنا بأننا نمتد الى عصر آخر ؛ وبأن مباحث كثيرة قد سالت تحت جسورنا ؛ وبأن مسائلنا لم تعد هي ذاتها . اننا نتكلم تماماً عن مياه حية لم تسبل بعد . اننا نعرف من الامثلة التاريخية

ما فيه الكفاية ؛ فلنبدا بمثال سبينوزا ، حيث عمل الناس بشراسة على أن ينصبوا حوله أسوارا تخفيه ، الى الابد، وعلى أن يخفوا تحت كمامات التراب الينابيع التي أوجدت من أجل اطفاء عطشهم ، والتي لم يكن بوسع جزعهم أن يواجهها . لقد دفنت الفلسفة الجامعية ماركس في تراب الصمت ، الذي هو تراب الجيف ، خلال قرابة قرن . وقد توجب على رفاق ماركس وخلفائه ، خلال الزمن ذاته ، أن يواجهوا المعارك المفجعة والملحة الى ابد حد ؛ ودخلت فلسفة ماركس بكاملها في مشروعاتهم التاريخية ، وفي عملهم الاقتصادي والسياسي والايديولوجي ، وفي المؤلفات الضرورية لتدريبها وتوجيهها . وخلال فترة الصراع الطويلة هذه ، حفظت فكرة فلسفة ماركس ، والشعور بوجودها ووظيفتها النوعيين الضروريين لنقاء المعارف - التي كانت تسعم كل عمل - وصرامتها ؛ ودفع عنهما تجاه كل الاغراءات وكل الاعتداءات . ولا أريد أن آتي ببرهان على ذلك ، غير هذه الصيحة العالية ، التي أطلقها الوجدان العلمي ، الذي يتمثل في كتاب « المادية والاختيارية النقدية » ومؤلفات لينين بأكملها ؛ هذا البيان الثوري الدائم من أجل المعرفة ، ومن أجل النظرية العلمية ، ومن أجل « الانحياز في الفلسفة » - هذا المبدأ الذي يسود كل شيء ، والذي ليس شيئا آخر غير شعور العلمية الأكثر حدة في دقته الواضحة والمتشعبة . ذاكم هو الشيء الذي أعطيتاه ، والذي يحدد اليوم مهمتنا ؛ انه مؤلفات بعضها قد أنتجته الممارسة النظرية لعلم ما ( ونضع في المقام الاول رأس المال ) ؛ وبعضها قد أنتجته الممارسة الاقتصادية والسياسية ( جميع التحولات التي فرضها تاريخ الحركة العمالية على العالم ) ، أو قد أنتجته التفكير في هذه الممارسة ( النصوص الاقتصادية والسياسية والايديولوجية التي كتبها أكبر

الماركسيين ) . هذه المؤلفات لا تحمل فقط النظرية الماركسية في التاريخ ، المتضمنة في نظرية نمط الانتاج الرأسمالي ، وفي كل ثمرات العمل الثوري؛ بل انها تحمل أيضاً نظرية ماركس الفلسفية التي تسيطر عليها سيطرة عميقة ، وأحياناً عن غير علم منها ، حتى في تقريبات تعبيرها العملي التي لا يمكن تجنبها .

ان الفلسفة الماركسية موجودة بذاتها في حالة ممارسة ، في ممارستها العلمية لتحليل نمط الانتاج الرأسمالي ، الذي هو واس المال ؛ وفي ممارستها الاقتصادية والسياسية لتاريخ الحركة العمالية . وأنا ، حينما رأيت منذ قليل<sup>(١)</sup> ، انه كان يجب علينا أن نعطي هذا الوجود العملي للفلسفة الماركسية صورة وجودها النظري الضروري لحاجاتها وحاجتنا ؛ لم أقترح شيئاً غير القيام بعمل تنقيبي توضيحي نقدي يحلل درجات هذا الوجود المختلفة بعضها عبر بعض ، بحسب طبيعة جهاتها الخاصة بها ؛ ونعني بذلك هذه المؤلفات المختلفة التي تكون المادة الأولى لتفكيرنا . انني لم أقترح شيئاً غير قراءة مؤلفات ماركس والماركسيين قراءة « مشخصة للأعراض » ، ومقابلة بعضها ببعض ؛ ونعني بذلك ، أن يكون هناك انتاج تنظيمي تدريجي صادر عن تفكير الاشكالية في موضوعاتها تفكيراً يجعلها هوائية ؛ وإبراز انتاج الاشكالية الأكثر عمقا ، الذي يسمح لنا برؤية ما ليس بإمكانه أن يكون له وجود أيضاً غير ما هو غير هوائي أو غامض . وتبعاً لهذه الضرورة ، استطعت أن ادعي قراءة الصورة النظرية المميزة للجدل الماركسي ، في وجودها السياسي المباشر ( وتبعاً للسياسة الفعالة ؛ أعني سياسة القائد الثوري لينين ، المنغمس في الثورة ) . تبعاً لهذا المبدأ ،

---

(١) راجع كتابي : « من أجل ماركس » ، ص ١٦٥ وما بعدها .

استطعت أن ادعي معالجة نص ملوتسي تونخ في عام ١٩٣٧ عن التناقض ، على أنه وصف تمكسه بنى الجدول الماركسي في وجوده السياسي . بيد أن هذه القراءة لم تكن ، ولم يكن بإمكانها أن تكون ، قراءة في كتاب مفتوح ، أو مجرد هذه القراءة ذات « التعميم » ، الذي ترد إليه في الأعم الأغلب الفلسفة الماركسية ، والذي ليس في ثوب التجريد الذي يرنديه ، إلا تثبيتاً للأسطورة الدينية والاختبارية المتعلقة بالقراءة ؛ لأن جملة القراءات التفصيلية التي تلخصها ، لا تعتنقنا لحظة واحدة من هذه الأسطورة . فهذه القراءة كانت في مبدئها قراءة مزدوجة ، ناتجة عن قراءة أخرى « مشخصة للأعراض » ، كانت تضعنا في سؤال ما ، في حضرة إجابة قلعت عن سؤال غائب .

ولكي نبين الحقيقة بوضوح ، لم يكن بإمكاننا أن نطرح السؤال عن نوعية الجدول الماركسي ، ونحن بصدد التحليلات السياسية العملية التي قمنا لنا لينين عن شروط الانفجار الثوري في عام ١٧ ، إلا ابتداء من إجابة كان ينقصها أن تكون قريبة من سؤالها ، إجابة واقعة في مكان آخر من مؤلفات الماركسية التي بين أيدينا ؛ وعلى وجه دقيق جداً ، ابتداء من الإجابة التي صرح فيها ماركس ، بأنه قد « قلب » الجدول الهيجلي . أن إجابة ماركس بـ « الانقلاب » كانت إجابة عن السؤال ( الغائب ) : ما الفصل النوعي الذي يميز الجدول الماركسي من الجدول الهيجلي ؟ ولكن هذه الإجابة بـ « الانقلاب » ، شأنها شأن إجابة الاقتصاد السياسي الكلاسيكي بـ « قيمة العمل » ، إنما تتميز بأنها تختوي في ذاتها نقصاً وفراغاً داخليين ؛ ويكفي أن نسأل عن معنى مجاز الانقلاب ، حتى نرى أنه عاجز عن التفكير في ذاته في مفهومه ؛ وإذ يدل اذن ، في وقت واحد ، خارجه على مسألة حقيقية وسؤال حقيقي ، ولكنهما غائبان ؛ ودخله على فراغ أو

التباس تصورين مساوقين لهذا الغياب ، غياب المفهوم وراء الكلمة • ان معالجاتي غياب المفهوم هذا وراء كلمة حاضرة حضور العلامة ، هي التي قادتني الى صياغة السؤال التضمن والمحدد بغيابه • ان «قراءتي» للنصوص لينين - مهما تكن ناقصة وموقنة - لم تكن ممكنة الا «لما خرجت على هذه النصوص» ، السؤال النظري الذي تقدم الاجابة عنه فقال : «على الرغم من أن درجة وجودها كانت شيئاً آخر غير الوجود النظري الخالص» ( لأن هذه النصوص تصف - من أجل غايات عملية - بنية الملابس التي انفجرت فيها الثورة السوفيتية ) • لقد أتاحت هذه «القراءة» الفرصة لتحديد السؤال ، واستناد السؤال ، وقد تحول هذا التحول ، الى نصوص أخرى مشخصة للأعراض أيضاً ، ولها درجة من الوجود مخالفة لنص ماوتسي تونغ ؛ ولكنها مخالفة في الوقت ذاته ، لنص ماركس المنهجي ، في «مقدمة» عام ١٨٥٧ • فالسؤال المصوغ ابتداء من الاجابة الأولى ، يخرج منها متحولاً من جديد وخاصة لاتاحة فرصة قراءة مؤلفات أخرى ؛ ونعني اليوم رأس المال - بيد أننا هنا أيضاً قد لجأنا - في سبيل قراءة رأس المال - الى جملة من القراءات المزدوجة ، أي القراءات «المشخصة للأعراض» ؛ قرأنا رأس المال قراءة تجعل مرئياً حالاً يزال بالامكان أن يبقى غير مرئي ؛ بيد أن المسافة التي اقتضتها هذه «القراءة» قد استفرقت كل المجال الذي كان بوسعنا ، في حدود قرأنا ، أن نعطيها اياه ، مجال قراءة ثانية قمنا بها في الوقت ذاته ، وتناولت «مؤلفات الشباب» لماركس ، وعلى الخصوص مخطوطات عام ٤٤ ، وبالتالي الاشكالية التي تؤلف جوهر كتاباته ، أي الاشكالية الانطربولوجية لدى فويرباخ ، واشكالية المثالية المطلقة عندهمفل •

إذا كان السؤال عن فلسفة ماركس ، أي السؤال عن فصلها النوعي،

يخرج من هذه القراءة الاولى لرأس المال ، وقد تحول وتحدد قليلا جداً ؛  
فانه لا بد له من أن يتيح « قراءات » أخرى ؛ أولاً قراءات أخرى لرأس المال ،  
لا بد أن تخرج منها دقائق فصلية جديدة ؛ وقراءة مؤلفات أخرى للماركسية ؛  
مثل القراءة العلمية لبعض النصوص الفلسفية الماركسية ( ولكن كما هي  
في صور الصراع الايديولوجي التي لا مفر منها ) ، مثل كتاب **مناهضة  
دوهرنغ** وكتاب **فلسفة الطبيعة لانغز** ، وكتاب **المادية والاختبارية النقدية**  
**للنين ( ودفاتر حول الجدل )** ؛ وأيضاً مثل « قراءة » مؤلفات عملية أخرى  
للماركسية ، تفيض في عالمنا ، وتوجد في الواقع التاريخي للاشتراكية والبلاد  
الناشئة المحررة السائرة نحو الاشتراكية . انني أتكلم متأخراً عن قصد ،  
عن هذه النصوص الفلسفية الكلاسيكية ؛ لهذا السبب البسيط ، وهو أنه  
لم يكن بالإمكان قراءة هذه النصوص الفلسفية ، قبل تحديد المبادئ  
الأساسية للفلسفة الماركسية ؛ أي قبل أن نكون قد توصلنا الى إقامة الحد  
الأدنى الضروري من الوجود المتناسك للفلسفة الماركسية ، في اختلافها عن  
كل ايديولوجيا فلسفية . انه لم يكن بالإمكان قبل ذلك ، قراءة هذه  
النصوص الكلاسيكية ، التي ليست نصوص بحث بل نصوص صراع ، الا  
في حرفة تعبيرها **الايديولوجي** ، ذي الطابع اللغزي ، وذلك لتبين السبب  
الذي جعل هذه النصوص ترتدي بالضرورة ، صورة تعبير ايديولوجي ،  
**وبالتالي** ، لكي تتمكن من عزل هذه الصورة في ماهيتها اللغزية . والامر  
هو على هذا النحو بالاضافة الى « قراءة » بعض المؤلفات عن تاريخ الحركة  
العمالية ، التي ماتزال من الناحية النظرية مظلمة ، مثل « عبادة الشخصية » ،  
او واحد من هذه الصراعات الخطيرة جداً التي هي مأساتنا الراهنة ؟ فهذه  
« القراءة » ربما أصبحت في يوم من الايام ممكنة ، شريطة أن يحدد بدقة

في مؤلفات الماركسية العقلانية ما يمكننا من انتاج المفومات التي لا غنى عنها  
لجعل غير المعقول معقولا (١) .

أيمكنني أن ألخص بكلمة كل ما سبق ؟ هذه الكلمة تشير إلى حلقة ؛  
اذ إن قراءة رأس المال قراءة فلسفية هي غير ممكنة الا من حيث هي تطبيق  
لما هو موضوع بحثنا بالذات ؛ نعني فلسفة ماركس . هذه الحلقة ليست  
ممكنة إبستمولوجياً ، الا بوجود فلسفة ماركس في مؤلفات الماركسية . ان  
الأمر يتعلق إذن « بالانتاج » ما ، ونحن نأخذ هذه الكلمة بمعناها الدقيق ، الذي  
يبو أنه يعني جلاء ماحو مضمر ؛ ولكنه يعني تحويل ماحو موجود سلفاً  
بمعنى ما ( لاعطاء مادة أولى ذات وجود سابق صورة موضوع معدة لتحقيق  
غاية ما ) . ان هذا الانتاج في معناه المزوج الذي يهب عملية الانتاج  
الصورة الضرورية لحلقة ما ، هو انتاج معرفة . ان فهم فلسفة ماركس في  
نوعيتها ، هو إذن فهم لجوهر الحركة ذاتها ، التي أنتجت معرفتها ، او فهم  
للمعرفة على أنها إنتاج .

## ١٠

لا يمكن للسؤال أن يكون هنا بصدد ادعاء آخر ، غير صياغة الجانب  
النظري لما قدمته لنا قراءة رأس المال . وكما أن هذه البحوث ليست الا  
قراءة أولى نفهم منها دون شك الآن ، ما الذي دعانا إلى تقديمها في صورتها  
الحاضرة ذاتها ، التي تعبّر في ما هو مرئي وغائم وقلق ، عما لم تمكن رؤيته

---

(١) ان الأمر هو كذلك بالاضافة إلى « قراءة » هذه المؤلفات الجديدة للماركسية ، التي تحصل  
في باطنها ، في صور أخاذة أحياناً ، شيئاً جوهرياً لمستقبل الاشتراكية ؛ ونعني ما أحدثته  
الماركسية في البلاد الواقعة في طليعة « العالم الثالث » ، الذي يحارب من أجل حريته ،  
من ادغال فيتنام إلى كوبا . إنه من العيوي لنا ، أن نعرف « قراءة » هذه المؤلفات في حينها .

- كذلك ليست هذه الايضاحات التي نقدمها هنا ، الا الخط الاول في مشروع ليس بإمكانه أن يكون بعد غير تخطيط ما .

أعتقد أننا كسينا نقطة مبدئية . اذا لم تكن هناك قراءة بريئة ، فلأن كل قراءة تقتصر على أن تعكس في دروسها وقواعدها ، القراءة المسؤولة الحقة ؛ أعني نظرية المعرفة التي بدعها موضوعها ، تصبح ما هي هي . لقد رأينا ذلك بصدد القراءة ، ذات الدلالة ، ؛ قراءة الماهية ذات الأفق والوجه المنفتح على الوجود ؛ وقد لمحنا وراء هذا الحضور الكلي ، حيث تتلاشى كل كثافة معتمة ، ظلمة الوهم الديني ، وهم شغافية التجلي ، ونموذجها المفضل الذي ثبت في اللوغوس وفي كتابه . وإذا كنا قد رفضنا ضروب السحر المطش في هذه الاسطورة ؛ فقد علمنا هذا الرفض عن رابطة أخرى لا بد لها بالضرورة من تحقيق القراءة الجديدة التي يقترحها ماركس علينا ، بصدد نظرية جديدة في المعرفة تكون أساساً لها .

بيد أننا نسمح لأنفسنا باستطراد آخر ، في سبيل بلوغ تلك الرابطة من زاويتها الفضلى . ومع ذلك ، ينبغي لنا أن نقرّب من النظرية التي تؤيد القراءة الدينية المحرمة علينا ؛ نظرية حية تعالماً ، ولها المظاهر جميعاً ، التي تجعل منها نسخة غير مقدسة ؛ نعني بها نظرية المعرفة ذات النزعة الاختبارية ؛ دون أن نبغي الدمج فكراً - في مفهوم واحد - بين تصورات عن المعرفة لم تدرس بعد علاقتها التاريخية ، ولم يبرهن عليها . أننا نفهم نظرية المعرفة ذات النزعة الاختبارية بدلولها الأشمل ؛ لأنها قد تشمل النزعة الاختبارية العقلية ، كما تشمل النزعة الاختبارية الحسية ؛ ولأننا نجدها تصل في الفكر الهيكلي ذاته ، الذي بإمكاننا أن نعلم بحق من هذه

الناحية ، وبرضا هيجل بالذات ، توفيقاً بين الدين و « حقيقته » الدينية (١) .

ان النظرية الاختبارية في المعرفة تبعث الاسطورة التي صدمتنا في صورة خاصة بها . ولكي نفهمها فهماً جيداً ، يجب علينا أن نحدد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الاشكالية النظرية التي تؤيدها . فالنظرية الاختبارية في المعرفة تقيم في ساحتها علاقة تنازع بين موضوع معطى وذات معطاة . وقبلنا يعنيان في هذا المستوى نظام الذات ( أكان سيكولوجياً أم تاريخياً ، أم لا ) ، ولا نظام الموضوع ( أكان متصلاً أم منفصلاً متحرراً أم ثابتاً ) . فهنا النظام لا يتعلق الا بتحديد تغيرات الاشكالية الأساسية التي نهمنا هنا وحدها ، تحديداً دقيقاً . فالذات والموضوع المعطيان والسابقان اذن على النزاع القائم في المعرفة ، يحتلان سلكاً مجازياً نظرياً أساسياً معيناً ؛ ولكنه ليس بعد ما يمكن النص عليه ، في هذه الحالة ، على أنه اختباري . فما يحتمه بوصفه كذلك هو طبيعة حركة انشاء المعرفة ؛ بل بمعنى آخر ، علاقة معينة تحدد المعرفة هذا التحديد ، بوصفها تابعا لموضوع حقيقي هي معرفة له .

ان النزاع الذي أثارته الاختبارية في المعرفة يقوم فعلا في عملية ذات تدعى تجريدنا . فالمعرفة هي تجريدنا من الموضوع الواقعي ماهيته ، التي تدعى عندما تمتلكها الذات معرفة . ومهما تكن التغيرات الخاصة التي يمكن

---

(١) بإمكاننا ان نرضى بادخال النزعة الاختبارية الحديثة للقرن الثامن عشر ، تحت هذا المفهوم ، بشرط ان نفهم النزعة الاختبارية بالمعنى الذي يمثلناها جنساً لأنواع . فإذا لم تحقق النزعة الاختبارية الحسية ذاتها المعرفة في موضوعها الحقيقي المخصص للعالم الذي تستعمله ؛ واعتنقت من زاوية معينة ، أن المعرفة وليدة التاريخ ؛ فإنها تحقق المعرفة في واقع تاريخي . ليس غير تطور لما كان يتفسمه في الأصل . وبهذا المعنى ، فإن ما يقال من شيعة السلافة الحقيقية للمعرفة بموضوعها الحقيقي ، يصح أيضاً عن علاقة المعرفة بالتاريخ الحقيقي ، في ايديولوجية القرن الثامن عشر .

أن تطرأ على مفهوم التجريد هنا ، فإن هذا المفهوم الذي يحدد البنية الثابتة ، يؤلف العلامة المميزة للاختبارية . فالتجريد الاختباري الذي يستخرج من الموضوع الواقعي المعطى ماهيته ، هو تجريد واقعي يجعل الذات سالكة للماهية الواقعية . وسنجد أن تكرار مقولة الواقع ، في كل لحظة من لحظات العملية ، مميز للتصور الاختباري . فإذا يعني التجريد الواقعي حقاً ؟ أنه يدخل في حساب ما أعلن عنه أنه واقعة حقيقية ؛ وهذا يعني ، أن الماهية قد جرّدت من الموضوعات الواقعية ، بالمعنى الواقعي لكلمة استخراج ؛ كما يمكننا أن نقول : إن الذهب مستخرج ( أو مجرد ، وبالتالي مفصول ) من منجمه الترابي والزملي ، الذي هو مستوعب ومتضمن فيه . وكما يوجد الذهب قبل استخراجه ، في منجمه ذاته ذهباً غير مفصول من شوائبه ؛ كذلك توجد ماهية ماهو واقعي ، ماهية واقعية في الواقع الذي يحتويها . إن المعرفة تجريد بالمعنى الدقيق ؛ أي أنها استخراج الماهية من الشيء الواقعي الذي يحتويها ؛ وفصل الماهية من الشيء الواقعي الذي يحتويها ويخفيها بتخبثه أياها . وإنا قلنا نهتم بالطريقة التي تتيح لنا هذا الاستخراج ( سواء أكانت مثلاً موازنة بين الموضوعات ، أم حك بعضها ببعض لإخفاء الشوائب ، الخ .. ) ؛ كذلك قلنا نهتم بصورة الشيء الواقعي ، سواء أكان مؤلفاً من أشياء مفردة غير متبدية للعيان ، كل منها يحتوي في تنوعه على الماهية ذاتها ، أو مؤلفاً من شيء مفرد واحد . وفي كل الأحوال ، فإن انفصال الماهية - في الواقع ذاته - عن واقع الشوائب الذي يخفي الماهية ، يفرض علينا قصوراً خاصاً إلى حد بعيد ، وكأنه شرط هذه العملية بالذات ، سواء أكان تصوراً لما هو واقعي أم تصوراً لمعرفته .

**الواقع :** له بنية شبيهة ببنية هذا المنجم الترابي ، الذي يحتوي في داخله حبة الذهب الخالص ؛ أي أنه مكون من ماهيتين واقعتين ؛ ماهية خالصة وأخرى غير خالصة ؛ الذهب مشوباً وغير مشوب ؛ أو إذا فضلنا

«الخلود الـهـيـفـلـيـة» ، قلنا: الجوهرى بغير الجوهرى . وقد يكون غير الجوهرى صورة الفردية (مثل هذه الثمرة، أو هذه الثمرات الخاصة) أو المادية (ما ليس بصورة أو ماهية) ، أو «العدم» ، أو أي شيء آخر ؛ قلنا يهـمنا ذلك . والحقيقة أن الموضوع واقعاً يحتوي في ذاته واقعياً جزأين واقعيتين متميزين : الجوهر وما ليس جوهرأ . وهذا يقدم لنا النتيجة الأولى التالية : أن المعرفة ( وهي ليست إلا الماهية الجوهرية ) متضمنة واقعياً في ما هو واقعي ، وكأنها جزء من أجزائه ؛ أما الجزء غير الجوهرى فمتضمن في الجزء الآخر لما هو واقعي . والمعرفة : وظيفتها الوحيدة هي فصلها في الموضوع بين الجزأين الموجودين فيها ، وهما ماهو جوهرى وما ليس جوهرياً – بلجوئها إلى طرائق خاصة غايتها حلف الواقع بغير الجوهرى ( باللبس . إلى التخيير والانتقاء والحك واللتك على التعاقب ) لكي تبقى الذات العارفة وجهاً لوجه أمام الجزء الثاني من جزأي الواقع ، الذي هو جوهره ، والذي هو ذاته واقعي . وهذا يقدم لنا النتيجة الثانية ، وهي أن عملية التجريد ، وكل طرائقها في التطهير ، ليست إلا طرائق في التصفية والحلف لجزء مما هو واقعي ، في سبيل عزل الجزء الآخر . وبهذا المعنى فهي لا تترك أي أثر في الجزء المستخرج ، فكل أثر العملية التي تقوم بها يتحلف ، ومع جزء الواقع الذي غايتها حنفيه .

ومع ذلك ، فإن شيئاً ما من واقع عمل الحلف هذا يبدو متصورأ ؛ ولكنه لا يبدو متصورأ على الإطلاق في نتيجة هذه العملية ، كما بإمكاننا أن نعتقد ؛ لأن هذه النتيجة ليست شيئاً آخر غير الماهية الواقعية الخالصة والواضحة ؛ ولكن ضمن شروط العملية ، وبمعنى الحق ، ضمن بشية الموضوع الواقعي ، الذي لابد لعملية المعرفة من استخراج ماهيته الواقعية . هذا الموضوع الواقعي مهوور لهذه الغاية ببنية خاصة إلى حد بعيد ، بنية كنا قد صادفناها من قبل أثناء تحليلنا ، ويجب علينا الآن ، أن نتناولها

بالتوضيح . هذه البنية تتعلق بالضبط الى حد بعيد ، بالوضع الخاص الذي يتخذ في الواقع جزأ الواقع المكونان له ، وهما : الجزء غير الجوهرى والجزء الجوهرى . ان الجزء غير الجوهرى يحتل خلوج الموضوع كله ، أي سطحه المرنى ؛ في حين أن الجزء الجوهرى يحتل الجزء الداخلي من الموضوع الواقعي ، أي نواته غير المرئية . والذن ، فعلاقة المرنى غير المرنى ممانلة لعلاقة ما هو خارجي بما هو داخلي ، أو علاقة غلاف المعدن بنواته . وإذا لم تكن الماهية مرئية مباشرة ، فلأنها خفية بالمعنى الدقيق للكلمة ، أي لأنها مغطاة ومغلقة بكاملها بغلاف ما ليس جوهرياً . ذلكم هو اثر عملية المعرفة كله - ولكن ، وهو متحقق في الوضع الخاص بما هو غير جوهري وبما هو جوهري في الموضوع الواقعي ذاته ؛ وذلكم في الوقت ذاته تأسيس ضرورة عملية الاستخراج الواقعي وطرائق الصقل التي لا بد منها للكشف عن الماهية . والكشف ينبغي أن يفهم عندئذ بالمعنى الواقعي للكلمة ؛ أي بمعنى نزع الغطاء ، كما ينزع القشر الذي يغطي اللوزة ، والغشاء الذي يغطي الثمرة ، والحجاب الذي يحجب الفتاة ، أو الحقيقة ، أو الإله ، أو الشمال (١) ، الخ . . . . .

انني لا أبحث في هذه الأمثلة المشخصة ، عن أصل هذه البنية ، - بل أسردها على أنها عدد من الصور الباهرة ، أضفت عليها فلسفات الرؤية جميعاً ، ما هو محجب إليها . هل بعد من حاجة الى اظهار أن هذه الاشكالية التي تقول بها نظرية المعرفة الاختبارية ، إنما ترتبط باشكالية الرؤية الدينية للماهية في شغوف الوجود ، مثل ارتباطها بنظرها ؟ فالنظرية الاختبارية يمكن التفكير فيها ، وكأنها ضرب من نظرية الرؤية ، بهذا الفارق البسيط ، وهو أن الشغوف ليس معطى دفعة واحدة ، بل منفصلاً بالضبط

---

(١) انني لا اخترع ولا أبتدع . لقد أنشأ ميشيل آنج جسمية كاملة للاتاج لا تقوم على انتاج الصورة الماهوية ابتداءً من مادة الرخام ، بل على فهم الصورة ، التي تحوي في الحجر - قبل العزقة الاولى - على الصورة المطلوب استخلاصها . ثمرة ممارسة ما للاتاج الجمالي مستخدمة في اطار واقعية اختبارية هي واقعية الاستخراج .

عن ذاته بهذا **الحجاب** ، أي بهذا الغلاف من عدم النفاذ ، عما هو غير جوهرى ، الذي يختلس منا ما هو جوهرى ، والذي يضعه التجريد جانباً ، بتقنيات فصله وصقله ، لكي يقدم لنا الحضور الواقعى للماهية الخالصة والعمارية ، التي تصبح معرفتها إذ ذاك مجرد رؤية .

لنتأمل الآن بنية المعرفة الاختبارية ، باقابلة فسحة نقدية بيننا وبينها وبإمكاننا أن نرى خاصيتها ، في أنها نظرية تعتقد ، أن معرفة الموضوع الواقعى بالذات ، هي جزء واقعى من هذا الموضوع الواقعى الذي ينبغى معرفته - وعبثاً يقال عن هذا الجزء انه جوهرى وداخلى وخفى ، وبالتالي غير مرئى من النظرة الأولى ؛ فهذا لا يقلل من كونه معبوداً في هذه الخصائص بالذات ، على أنه جزء واقعى يؤلف هو والجزء غير الجوهري ، واقع الموضوع الواقعى ، في تألفه . فما تتمثل فيه المعرفة هو بكامله مسجل في بنية الموضوع الواقعى ، في صورة غرق بين ما هو جوهرى وما ليس جوهرى ؛ بين السطح والجوف ؛ بين الخارج والداخل ؛ وأعني بالمعرفة هذه العملية الخاصة الى حد بعيد ، التي تحدث بصدد الموضوع الواقعى الذي تجب معرفته ، والذي ليس عنما ، والذي يضيف الى الموضوع الواقعى الموجود ، خلافاً لذلك تماماً ، وجوداً جديداً ، هو وجود معرفته بالضغط (مثلاً - وعلى الأقل تماماً - القول التصورى ، اللفظى أو الكتابى ، الذي ينص على هذه المعرفة في صورة رسالة ، وهو ما يشكل بالتالى هذه المعرفة التي تحدث خارج الموضوع مع ذلك - من حيث انها من صنع ذات فاعلة ) . والذن ، فالمعرفة حاضرة سلفاً ، حضوراً واقعياً ، في الموضوع الواقعى الذي تجب معرفته ، في صورة تنظيم خاص لجزأيه الواقعيين ؛ فالمعرفة بكاملها حاضرة فيه حضوراً واقعياً ؛ ولا أعني موضوعها فقط ، الذي هو هذا الجزء الواقعى الذي ندعوه ماهية ؛ بل أعني عملياتها أيضاً ، التي هي تمييز بين جزأى الموضوع الواقعى ، ووضع خاص موجود واقعياً بينهما ؛ هذين الجزأين اللذين يمثل احدهما ( غير الجوهري )

الجزء الخارجي ، الذي يخفي ويغلف الجزء الآخر ( الماهية أو الجزء الداخلي ) .

ان فهم المعرفة على انها جزء واقعي من الموضوع الواقعي ، هذا الفهم الذي يسجل المعرفة في البنية الواقعية للموضوع الواقعي ، هو الذي يؤلف الاشكالية المميزة لنظرية المعرفة للاختيارية . وبكفينا ان نربطها ربطاً قوياً بهذا المفهوم لكي نستخرج منها نتائج هامة تتجاوز بالطبع ما تقوله هذه النظرية : لاننا نتلقى منها اعترافاً بما صنعته وهي تنكره . وليس بإمكاننا أن نطرق هنا الى أقل هذه النتائج ، السهلة المعالجة ، ولا سيما فيما يتعلق ببنية المرئي وغير المرئي ، التي نعترف هنا ، بأننا نستشعر بعض الاستشعار أهميتها . وأود أن أشير عابراً مجرد إشارة ، الى أن مقولات الاختيارية هي في القلب من اشكالية الفلسفة الكلاسيكية : وأن التعرف الى الاشكالية ، بل ضروريها بالذات ، بما في ذلك ضروريها الصماء وانكاراتها ، يمكن أن يهب لمشروع تاريخ ما للفلسفة ، مبدئاً جوهرياً يساعد هذه الفترة على بناء مفهومها : وأن هذه الاشكالية التي يعترف بها القرن الثامن عشر الذي هو قرن لوك وكونداك ، حاضرة حضوراً عميقاً في الفلسفة الهغلية ، مهما بدا هذا الرأي غريباً : وإن ماوكس كان لا بد له من استخدامها ، لأسباب نحن بصدد تحليلها ، وذلك ليتمكن من نقل مفهوم غائب الى مستوى الفكر ، مفهوم كان مع ذلك قد أنتج مفعوله ، وصيتمكن من أن يصوغ السؤال ( الفائق ) أي هذا المفهوم الذي كان مع ذلك قد اجاب عنه في تحليلات وأسس المال : وأن هذه الاشكالية قد استمرت بعد ماركس مع ان هذا الأخير كان في الواقع قد قلبها ولوها وحولها ؛ ولكنه احتفظ بمنجزاتها ( الظاهر والماهية ، الخارجي والداخلي ، ماهية الاشياء الداخلية ، الحركة الظاهرية والحركة الواقعية ، الخ ... ) ؛ وأننا نجدها عاملة في فقرات متعددة لدى انفلز ولينين اللذين كان لديهما ما يسوغ استخدامها في معارك ايديولوجية، معارك يسند فيها الخصم لها ضربات عنيفة على أرض هو اختارها، فعليهما أن

يدركا الخطر العاجل أياً كانت الوسائل ، وإن تكون نقطة الابتداء ردة  
سهامه الى نحره ، أي استخدام حججه ومفهوماته الايديولوجية .

وأود أن ألح هنا مجرد الحاج ، على هذه النقطة الدقيقة : وهي  
لعب الالفاظ الذي يقوم في أساس هذه النظرية ، والذي ينور حول مفهوم  
الواقع . وبإمكاننا البدء ذي بدء ، أن نجد في الواقع خاصية نظرية المعرفة  
الاختبارية منحصرة في اللعب بلفظ « الواقع » . وقد رأينا منذ قليل ، أن  
المعرفة كلها في موضوعها الخاص ( ماهية الموضوع الواقعي ) ، أو في تمييزها  
بين الموضوع الواقعي الذي تتناوله عمليتها وبين عملية المعرفة هذه ، تمييزاً  
هو محل عملية المعرفة بالذات - رأينا أن الموضوع شأنه شأن عملية المعرفة  
في تمييزه من الموضوع الواقعي الذي يستهدف انتاج معرفته : هما ( أي  
هذا الموضوع وهذه العملية ) ، أصلاً ، من حق البنية الواقعية  
للموضوع الواقعي فكراً وواقعاً . وعندئذ ، يصبح كل المعرفة ، في رأي  
نظرية المعرفة الاختبارية ، مسجلاً في الواقع ، ولا تبدو المعرفة أبداً إلا وكأنها  
علاقة بين جزأين متميزين واقعياً من هذا الموضوع الواقعي ، وهي علاقة  
قائمة في داخل موضوعها الواقعي . وإذا أدركنا هذه البنية الأساسية إدراكاً  
واضحاً أمكن أن تكون لنا مفتاحاً في ظروف متعددة ، ولا سيما في تقدير  
قيمة المؤهلات النظرية للأشكال للاختبارية الحديثة ، تلك الأشكال التي  
تتبدى في نظرية النماذج (١) على أنها ذات مؤهلات بريئة والتي آمل أن أكون

---

(١) أننا نحاط فلا نتكلم هنا عن نظرية النماذج إلا بما هي إيديولوجية في المعرفة . في سبيل  
رفضها . أنها تبني من هذه الناحية ، صورة واحدة من تقنيات نظرية المعرفة الاختبارية .  
مهما كانت درجة اتقان صياغة صورها ( لدى الوضعية الجديدة المعاصرة ) . أن هذا  
الرفض لا يؤدي في ذاته إلى إدانة معنى آخر لقوله « نموذج » واستعمال آخر لها ، وأقصد  
به المعنى الذي يطابق المعنى الذي يطابق فعلاً الاستعمال التقني لـ « نماذج » ، كما  
بإمكاننا أن نراه في ظروف متعددة ، في المعاصرة التقنية للتخطيط في البلاد الاشتراكية  
فـ « النموذج » هو عندئذ وسيلة تقنية في التأليف بين معطيات مختلفة ، في سبيل الحصول  
على غاية معينة . والاختبارية المتعلقة بـ « النموذج » تكون عندئذ فيه في محلها . وفي  
ماوفا ، لا في نظرية المعرفة ، بل في التطبيق العملي ، أي في نظام تقنية تحقيق بعض

قد بينت أنها غريبة عن حاركس أعمق الغرابة . فعلى مسافة أبعد منا ، ولكنها أقرب بكثير من حاركس ، يمكن لهذه النظرية ( لدى فويرباخ ولدى حاركس ) في « مؤلفات القطيعة » ( قضايا عن فويرباخ والايديولوجية الألمانية ) أن تؤدي لنا خطوة في فهم هذا اللعب بلغتي « الواقع » و « الشخص » ، لعباً دائماً ، هو في أساس سلسلة من الالتباسات التي نعانى اليوم من نتائجها المتأخرة (١) . ومع ذلك ، فانا لن نستمر هذا المسلك النقدي ذا الخصوبة الخارقة : بل سترك هذا اللعب بالألفاظ لنتائجها ، وأترك دحض النتائج لبقطة عصرنا المتزايدة . فما أبغضه هو لعب الألفاظ ذاته .

الغايات ، وفقاً لبعض المصطلحات ، على أساس من بعض المعارف التي يقدمها علم الاقتصاد السياسي . وقد كان ستالين قد منح في كلمة شهيرة ، لم تلقَ الصدى الذي تستحقه في الصل ، لسوء فحط ، الخلط بين الاقتصاد السياسي والسياسة الاقتصادية ، الخلط بين النظرية وتطبيقها التقني . فتنظرية النموذج الاختيارية ، بما هي ايديولوجية المعرفة ، تأخذ من الخلط بين **النظرية التقنية** ، التي هي نموذج بالفعل ، ومفهوم المعرفة ، جميع المظاهر الضرورية لافتراءاتها .

(١) ان الأخطاء الصبرية في كتاب « نقد أسس علم النفس » Polizer تشبه في جزء كبير منها على الوظيفة الايديولوجية لمفهوم « الشخص » الذي لم يخضع للنقد : فليس صدفة أن يكون بولتز قد استطاع أن يعلن عن قيام « علم النفس الشخص » . من دون أن يتبع هذا الإعلان أي كتاب أبداً . فكل خاصية كلغة « شخص » تستند فعلاً في استعمالها النقدي ، من دون أن تكون قادرة على إقامة أسس أية معرفة ، فالمعرفة لا توجد إلا في « تجريد » المفاهيم . لقد كان بإمكاننا أن نلاحظ ذلك من قبل ، لدى فويرباخ ، الذي حاول يائساً ، أن يتحرر من الايديولوجيا ، بلجونه الى « الشخص » ، أي الى المفهوم الايديولوجي الذي يخلط بين المعرفة والوجود . وهذا يعني ، ان الايديولوجيا ليس بإمكانها — بداية — ان تحرر المرء من الايديولوجيا . ونجد هذا الالتباس بالذات ، وهذا اللعب بالألفاظ بالذات ، لدى شراح ماركس جسيماً ، الكهـيريجسون الى « مؤلفات المصباح » ويستشهدون بالنظرية الانسانية « الواقعية » ، أو النظرية الانسانية « الشخصية » ، و النظرية الانسانية « الوضعية » على أنها الانساق النظري لتفكيره . لا شك أن لهم أعلامهم : إذ إن كل تماثيل ماركس ذاتة ، التي نجدها فيه « مؤلفات القيمة » ( قضايا عن فويرباخ : الايديولوجية الألمانية ) ، تتحدث عما هو شخص وعما هو واقعي وعن « الناس الشخصيين والواقعيين » الخ . ولكن « مؤلفات القطيعة » هي ذاتها أيضاً أسيرة التباس النظر ، التي ما زال متعلقاً بعالم المفاهيم التي يفكرها ، من دون أن يكون قد استطاع أن يصوغ المفاهيم الجديدة والوضعية ، التي يحلمها في ذاته ، صياغة ملائمة . ( رابع ، من أجل حاركس ، ص ٢٨ — ٢٩ ) .

إن مجال لعب الألفاظ هنا غارق يردى اللعب وفي الوقت ذاته يلاشي جثته . فلننظر قليلاً الى الاسم الذي تحمله ضحية هذه الجريمة الدقيقة . فعينما تدل الاختبارية بالماهية على موضوع المعرفة، فهي تعترف بشي مما ذي أهمية ، وتنكره في اللحظة ذاتها؛ وهذا يعني أنها تعترف بأن موضوع المعرفة ليس واحداً هو والموضوع الواقعي ؛ لأنها تصرح بأنه مجرد جزء من الموضوع الواقعي . بيد أنها تنكر ما تعترف به ، تماماً حينما ترد هذا الفارق بين موضوعين - موضوع المعرفة والموضوع الواقعي - الى مجرد تمييز في جزأي موضوع واحد ، أعني الموضوع الواقعي . ففي هذا التحليل المعترف به ، نجد موضوعين متميزين ، الموضوع الواقعي الذي له وجود خارج الفئات مستقل عن عملية المعرفة ، ( ماركس ) ، وموضوع المعرفة ( ماهية الموضوع الواقعي ) التي تتميز تميزاً تاماً من الموضوع الواقعي . أما في التحليل الذي تنكر ، فلم يعد هناك الا موضوع واحد ، أعني الموضوع الواقعي . ومن هذا يحق لنا أن نستنتج ما يلي : ان اللعب الحقيقي بالالفاظ قد خدعنا - نحن أنفسنا - عن مكانه ، وعن سنه ، وعن الكلمة التي هي مقر الالتباس . ان اللعب الحقيقي بالالفاظ لا يكون في كلمة واقع التي هي قناعة ، وإنما في كلمة موضوع . فليست كلمة واقع هي التي يجب علينا أن نستجوبها عن جريمتها ؛ بل كلمة موضوع ؛ أي مفهوم الموضوع ، الذي يجب علينا أن ننتج فارقه ، لكي نعتق هذا الفارق من زيف كلمة موضوع عندما نتصور أنها تشير إلى شيء واحد .

## ١١

بهذا ندخل في الطريق الذي فُتح لنا ؛ ولا بد لي من أن أقول تقريباً على الرغم منا ؛ وذلك لأننا لم نتأمله حقيقة ، عن طريق فيلسوفين في التاريخ، هما سبينوزا وماركس . فقد حذرنا سبينوزا مع ذلك ، في معارضته ما يجب علينا يقيناً أن ندعوه الاختبارية الوثوقية الكاعنة في المثالية الديكارتية ، من

أن موضوع المعرفة ، أو الماهية ، هو متميز ومختلف في ذاته تميزاً واختلافاً مطلقين من الموضوع الواقعي؛ وذلك لأنه يجب علينا ، في سبيل معاودة كلمته المشهورة ، أن لا نخلط بين الموضوعين : فكرة الدائرة ، التي هي موضوع المعرفة ، والدائرة التي هي الموضوع الواقعي . وقد عاود ماركس هذا التمييز بكل قوته الممكنة ، في الفصل الثالث من « مقالة ٥٧ » .

يرفض ماركس الخلط الهيفلي الذي يوحد بين الموضوع الواقعي وموضوع المعرفة ، وبين حركة الواقع وحركة المعرفة : « لقد وقع هيفل في ضلال تصود الواقع على أنه نتيجة الفكر في تطابقه في ذاته مع ذاته ، وفي تعمقه في ذاته ، وفي تحركه بلذاته ؛ في حين أن المنهج الذي يتيح الارتفاع من المجرد إلى الشخص ليس شيئاً غير نمط يستولى به الفكر على الشخص ، ويعيد انتاجه في صورة شخص روعي (إسهام ، الطبقات الاجتماعية ص ١٦٥ - النص الألماني لديترس : في نقد ٠٠٠ ص ٢٥٧) . هذا الخلط الذي يعطيه هيفل صورة المثالية المطلق في التاريخ ، ليس في مبدئه غير ضرب من الخلط الذي تتميز به اشكالية الاختبارية . وقيم ماركس في وجه هذا الخلط ، تمييزاً يلدفع عنه ، ألا وهو التمييز بين الموضوع الواقعي (الشخص واقعاً) ، الكلية الواقعية التي تستمر في استقلالها خارج الرأس ، وقبله كما بعده ، ولنتاج معرفته ، (ص ١٦٦) وبين موضوع المعرفة ، وهو نتاج الفكر ، نتيجة في ذاته بوصفه مشخصة فكرياً ، بوصفه كلية فكرية ، أي بوصفه موضوعاً للفكر متميزاً بتمييز قاطع عن الموضوع واقعاً عن الشخص واقعاً ، عن الكلية واقعاً ، إذ إن كل هذه يمنحها إياها معرفة الشخص فكرياً والكلية فكرياً . ويذهب ماركس في ذلك أبعد أيضاً ، مبيناً أن هذا التمييز لا يتعلق فقط بهذين الموضوعين ، وإنما يتعلق أيضاً بعمليات انتاجها ذاتها . ففي حين تتم حركة انتاج مثل هذا الموضوع واقعاً ، مثل هذه الكلية المشخصة واقعاً ، تتم كلها في الواقع أمة تاريخية معينة على سبيل المثال ، وتحقق وفقاً للنظام الواقعي للنشوء الواقعي ( نظام تتابع لحظات النشوء التاريخي ) ؛ تتم حركة انتاج موضوع

المعرفة بكاملها في المعرفة ، وتحقيق وفق نظام آخر ، حيث لا تحتل المقولات الفكرية التي تنتج المقولات الواقعية ، المكان ذاته ، الا في نظام النشوء التاريخي الواقعي ؛ ولكنها تحتل امكنة مختلفة كل الاختلاف ، في حركة انتاج موضوع المعرفة ؛ وهي امكنة محددة بوظائفها في هذه الحركة .

فلننول كل حقه المباحث انتباها لحظة ما .

فحينما يقول لنا ماركس ، ان حركة انتاج المعرفة ، وبالتالي ( انتاج موضوعها المتميز من الموضوع الواقعي الذي تسمى بالضبط الى تملكه في « نمط » المعرفة ، انما تتم بكاملها في المعرفة التي تجري في « الراس » او في الفكر ؛ فهو لا يقع لحظة في مثالية الوعي او الروح او الفكر ، لان «الفكر» الذي يتكلم عنه هنا ، ليس ملكة ذات متعالية او وعير مطلق ، يوجه مادة العالم الواقعي ؛ كذلك ليس هذا الفكر على الاطلاق ملكة ذات نفسية ؛ على الرغم من ان افراد البشر هم صانعوه . فهذا الفكر هو نظام جهاز فكري تكوين في التاريخ ، ووجد اساسه ومفاصله في الواقع الطبيعي والاجتماعي انه يتحدد بنظام من الشروط الواقعية ، التي تجعل منه - اذا امكن لي المجازفة بهذه الصيغة - نمطا محددا من انتاج معين للمعارف - وهو بما هو كذلك ، تكوينه بنية تربط نموذج الموضوع ( المادة الاولى ) الذي تعمل به ، ووسائل الانتاج النظري ، التي تستخدمها (نظريتها ، وطريقتها ، وتقنياتها ، سواء اكانت تجريبية ام شيئا آخر ) ، بالعلاقات التاريخية ( التي هي نظرية وايديولوجية واجتماعية في وقت واحد معا ) التي تنتج فيها . ان هذا النظام المحدد من شروط الممارسة النظرية هو الذي يحدد لهذه الفئات المفكرة (الفراد) او تلك ، مكانها ووظيفتها في انتاج المعارف . ان هذا النظام من الانتاج النظري ، وهو نظام مادي بقدر ما هو «روحي» ، له واقع موضوعي محدد ؛ وممارسته تقوم على الممارسات الاقتصادية والسياسية والايديولوجية القائمة ، التي تقدم له مباشرة او بالواسطة ، ما هو اساسي من مادته

الأولى ، • ان هذا الواقع المصنوع ، الذي يحدد أدوار ، الفكر ، ووظائفه لدى الأفراد المتفردين ، الذين ليس بإمكانهم أن « يفكروا » ، إلا بـ « المسائل » المطروحة من قبل ، أو التي من الممكن طرحها ؛ ان هذا الواقع هو اذن الذي يجعل من « قوة تفكير » هؤلاء الأفراد قوة تفعل ؛ كما تجعل بنية نمط انتاج اقتصادي ، قوة عمل المنتجين المباشرين تفعل ؛ ولكن وفقاً لنمطها الخاص • واذن ، فما أبعد « الفكر » من أن يكون جوهراً متعارضاً مع العالم المادي ، أو ملكة ذات متعالية ، خالصة ، أو ملكة وعي مطلق ، ؛ أي هذه الأسطورة التي صاغتها المثالية أسطورة ، لكي تتعرف فيها ذاتها • وتجد فيها أساسها ؛ فـ « الفكر » هو نظام واقعي خالص ، قائم على أساس من العالم الواقعي لمجتمع تاريخي معين ، وثابت فيه ، وهو مجتمع يقيم علاقات محددة مع الطبيعة ، ونظاماً خاصاً تحدده شروط وجوده وممارسته ، أي بنية خاصة ، ونموذج محدد من « الروابط » قائم بين مادته الأولى الخاصة ( التي هي موضوع الممارسة النظرية ) ، ووسائل انتاجه الخاصة ، وعلاقاته ببنى المجتمع الأخرى •

وإذا أردنا حقاً ، أن نرى أنه ينبغي لنا على هذا النحو ، أن نحدد « الفكر » ، هذا الحد العام إلى حد بعيد ، الذي استخدمه ماركس في المقطع الذي نحلله ؛ كان من حقنا تماماً أن نقول ، ان انتاج المعرفة التي هي خاصة بالممارسة النظرية ، إنما هو قوام عملية ما تجري بكاملها في الفكر ؛ على النحو نفسه الذي بإمكاننا أن نقول معه ، مع تغيير ما يجب تغييره ، ان عملية الانتاج الاقتصادي تجري بكاملها في الاقتصاد ، على الرغم من أنها تتضمن ، وبدقة في تحديدات بنيتها الخاصة ، علاقات ضرورية بالطبيعة والبنى الأخرى ( القانونية السياسية والايديولوجية ) ، التي هي - مأخوذة في جملتها - قوام البنية الاجمالية لتكوين اجتماعي يمت إلى نمط من الانتاج المحدد • وانه لمن الحق تماماً عندئذ أن نقول ، ان « الكلية الشخصية » بما هي كلية فكرية ، وبما هي شخص فكري ، هي بالفعل نتاج للفكر وللتصور ؛

وأنه لمن الحق تماماً ، أن تصور المؤسسة النظرية ، أي عمل الفكر في مادته الأولى ( الموضوع الذي يعمل فيه ) ، وكأنها « عمل تحويل الجنس والتصور إلى مفاهيم » ( ص ١٦٦ ) . وقد حاولت في مكان آخر (١) أن أبين أن هذه المادة الأولى التي يعمل فيها نمط إنتاج المعرفة ، أي ما يدال عليه ماركس هنا على أنه جنس وتصور ، أي مادة الجنس والتصور ، لا بد لها من أن تتخذ صوراً مختلفة أشد الاختلاف ، وفقاً لدرجة تطور المعرفة في تاريخها ؛ وأنه شتان مثلاً بين المادة الأولى التي كان يعمل فيها أرسطو والمادة الأولى التي كان يعمل فيها غاليليه أو نيوتن «ينشتين» . ولكنني حاولت أن أبين من الناحية التصويرية ، أن هذه المادة الأولى تشكل جزءاً من شروط إنتاج كل معرفة . وقد حاولت أن أثبت كذلك ، أنه إذا كان واضحاً لكل فرد ، أن هذه المادة الأولى تصبح ناصجة بزيادة ، كلما تقدم فرع من فروع المعرفة — هذا إذا لم يكن هناك بالطبع للمادة الأولى لعلم متطور ، علاقة بالجنس الحسي « الخالص » أو بمجرد « التصور » ، مقابل الغوص بعيداً جداً في ماضي فرع من المعرفة — فلا يكون الأمر أمر جنس حسي أو تصور « خالصين » ، بل أمر مادة أولى معتدة فائقة من قبل ، وأمر بنية « جنس » أو تصور ، تمزج في « دابطة » خاصة ، « عناصر » حسية ، وعناصر تقنية ، وعناصر أيديولوجية ، في وقت واحد . كما حاولت أن أثبت ، أن المعرفة لا توجد بالتالي أمام موضوع خالص لا بد أن يكون عندئذٍ واحداً هو **والموضوع الواقعي** ، الذي تتوخى المعرفة منه تماماً إنتاج ... المعرفة — كما كان لا بد للاختبارية من تمنى ذلك تمنياً يائساً . أن المعرفة حينما تعمل في « موضوعها » ، لا تعمل عندئذٍ في **الموضوع الواقعي** ، بل في مادتها الأولى الخاصة ، التي تقيم بالمعنى الدقيق للكلمة ، « موضوعها » (موضوع معرفتها) ، الذي هو متميز من **الموضوع الواقعي** ، منذ صور المعرفة البدائية أكثر ما تكون ؛ لبدائية — وذلك ، لأن هذه المادة الأولى هي دائماً من قبل **مادة أولى**

(١) من اجل ماركس ، ص ١٦٤ — ١٦٥

بالمعنى القوي الذي يقصده ماركس في رأس المال ؛ أي مادة مكونة سلفاً ،  
 محولة سلفاً ، على وجه دقيق ، بضرورة البنية المعقدة ( الحسية التقنية  
 الايديولوجية ) ، التي تنشئها بما هي موضوع المعرفة ، حتى لو كانت  
 المعرفة الأكثر غلظة ؛ تنشئها بما هي الموضوع الذي ستحوّله ، والذي  
 ستمدّل من صورته خلال حركة نموه ؛ لكي تنتج المعارف المحولة باستمرار ،  
 والتي لا تكف أبداً عن أن تدور حول موضوعها ، بمعنى موضوع المعرفة .

## ١٢

لا بد لنا من أن نكون من الجسارة بـكان ، في اللحظة الحاضرة ؛ اذا  
 أوغلنا أبعد مما فعلنا . فليس المفهوم الصوري لشروط انتاج الممارسة  
 النظرية ، هو وحده الذي بإمكانه أن يعطينا المفاهيم الخاصة ، التي تتيح  
 لنا أن نقيم تاريخاً لها للممارسة النظرية ؛ أو من باب أولى تاريخ الفروع  
 المختلفة للممارسة النظرية ( الرياضيات ، والفيزياء ، والكيمياء ، وعلم  
 الحياة ، والتاريخ و « العلوم الانسانية » الأخرى ) . ولكي نتجاوز مجرد  
 المفهوم الصوري لبنية الممارسة النظرية ، أي انتاج المعارف ؛ لا بد لنا من  
 أن نصوغ مفهوم تاريخ المعرفة ومفاهيم الانماط المختلفة للانتاج النظري  
 ( في المقال الأول مفاهيم نمط الانتاج النظري الايديولوجيا والعلم ) ، كما  
 نصوغ المفاهيم الخاصة بالفروع المختلفة للانتاج النظري ، وعلاقاتها ( العلوم  
 المختلفة والنماذج الخاصة باستقلالها وعدم استقلالها وفواصلها ) . وهذا  
 العمل من الصياغة النظرية يفترض تنقيباً ذا نفس طویل جداً ، ينبغي له أن  
 يستند الى الأعمال القيّمة ، التي وجدت من قبل في المجالات الكلاسيكية  
 لتاريخ العلوم والابستمولوجيا – وبالتالي تنقيباً يستحوذ على المادة الأولى كلها  
 « للوقائع » التي جمعت من قبل ، والتي ينبغي جمعها ، وعلى النتائج النظرية  
 الأولى المكتسبة في هذه المجالات . ان هذه « الوقائع » وهذه المعطيات  
 « الاختبارية » ، اذا لم تقدّم لنا في صورة القبلية التي هي قبلية فلسفة

للتاريخ ، فهي لا تقدم لنا بعمامة - فيما عدا بعض الاستثناءات التي تسترعي النظر الى حد بعيد (١) - الا في مجرد صورة توليدات وتواريخ ، أي في صورة تصور ايدولوجي للتاريخ . ومع ذلك ، ان جمع هذه « الوقائع » وهذه المعطيات « الاختبارية » ، لا يمكن له ان يكون وحده كافياً لاقامة تاريخ للمعرفة يجب انشاء مفهومه في صورة مؤقتة على الاقل اولاً ، لكي يكون بالمستطاع الشروع به . فاذا اولينا الكثير من الانتباه - اثناء عرض بحوثنا التي سنقرؤها - للمفاهيم التي فكر ماركس بها في الشروط العامة للانتاج الاقتصادي والمفاهيم التي ينبغي للفكر الماركسي ان يدرك بها نظرية التاريخ ، فهذا لم يكن على الخصوص ، في سبيل النفاذ الى النظرية الماركسية عن النطاق الاقتصادي لنمط الانتاج الرأسمالي ، وانما في سبيل ان ندقق جهد المستطاع في المفاهيم الأساسية ( مفهوم الانتاج وبنية نمط الانتاج ، ومفهوم التاريخ ) ، والتي اوضحت صياغتها الصورية ضرورية للنظرية الماركسية في انتاج المعرفة ، ولتاريخها ، سواء بسواء .

وبإمكاننا ان نبنا سلفاً ، في ان نكون لانفسنا فكرة عن السبيل الذي تنخرط وستنخرط فيه هذه المباحث . ان هذا السبيل يؤدي بنا الى ثورة في «التصور التقليدي لتاريخ العلوم ، الذي ما زال حتى يومنا هذا مشبعاً بعمق الاشباع بايدولوجية فلسفة التنوير ، أي مشبعاً بعقلانية غائبة ، وبالتالي مثالية . لقد بدأنا نتلمس ، لا بل بدأنا نتمكن من ان نبرهن ، بالاعتماد على عدد معين من الامثلة المدروسة من قبل ، ان تاريخ العقل ليس تاريخاً يمضي في نموه المستمر على خط مستقيم ، ولا تاريخ ظهور «العقل» أو وعيه المتقدم ، في استمراره ؛ هذا العقل الحاضر بكامله في بذرة اصوله ، والذي لا بد لتاريخه من ان يكشفه في راحة النهاه . اننا نعلم ان هذا النموذج من نماذج التاريخ والمقولية ليس الا نتيجة الضلال الذي نسترجع به ماضي

(١) أعمال كوبريه وباشلار وكاليس وكاننيم وفوكو في فرنسا .

نتيجة تاريخية معينة ، والتي يكتب تاريخه في صيغة « المستقبل الماضي » ،  
والذي يدرك بالتالي أصله ، على أنه استباق لثأيته . فمقولية فلسفة  
التنوير ، التي منحها هيجل الصورة المنهية لنمو المفهوم ، ليست غير تصوير  
أيديولوجي في العقل ، بقدر ما هي تصور أيديولوجي في تاريخه . ان التاريخ  
الحقيقي لنمو المعرفة يبدو لنا اليوم خاضعاً لقوانين مخالفة تماماً لهذا الامل  
العلمي في امتداد العقل انتصاراً دينياً . لقد بدأنا نتصور هذا التاريخ  
تصورنا لتاريخ مقطوع بانفصالات جفزية ( مثال ذلك ، حينما ينشأ علم  
جديد منفصلاً عن قاع التشكلات الأيديولوجية السابقة ) ، وتبديلات  
عميقة ، تفسح بانشقاقها المجال — اذا هي احترمت استمرار الوجود في  
قطاعات المعرفة ( والحال ليست دائماً كذلك أيضاً ) — لسيادة منطق جديد  
يتخذ مكانه بالمعنى الحرفي للكلمة ، من دون أن يكون مجرد نمو للمنطق  
القديم ، أو حقيقة ، منه ، أو قلباً ، له .

بهذا نكون ملزمين برفض كل غائية للعقل ، وبتصور العلاقة التاريخية  
بين النتيجة وشروطها ، على أنها علاقة انتاج لا علاقة تعبير ؛ وبالتالي  
ما بإمكاننا أن ندعوه بكلمة تتنافى مع منظومة المقولات الكلاسيكية ،  
وتتطلب تبديل هذه المقولات ذاتها ، وهي : ضرورة جوازها . ولكي ننفذ  
الى هذه الضرورة ، يجب علينا أن ننفذ الى المنطق الخاص أشد الخصوصية ،  
والغريب أشد الغرابة ، الذي يقضي الى هذه الانتاج ؛ اعني منطق شروط  
انتاج المعارف ، سواء أكانت تمت الى تاريخ فرع من فروع المعرفة التي  
ما زالت أيديولوجية ، أم كانت تمت الى فرع من فروع المعرفة التي تسعى  
الى أن تصبح علماً ، أو التي كانت قد أصبحت علماً من قبل . ووفقاً لهذا  
النظام ، ينتظرنا عدد لا بأس به من المفاجآت ، كالتي قدمتها لنا أعمال  
غ . كانفيم عن تاريخ انتاج مفهوم المنعكس ، لم تولده فلسفة ميكانيكية ،  
كما تصورها كل المظاهر ( أي بالواقع النظرية الأيديولوجية السائدة ) الى

الاعتقاد به ؛ بل ولدتها تماماً فلسفة حيوية (١) ؛ وكالتى نحن مدينون بها الى م . فوكو إذ درس المصيرورة المفصلة لتشكّل ثقافي معقد جمع في القرنين السابع عشر والثامن عشر حول حدة مشيخ - حد الجنون ، سلسلة كاملة من ضروب الممارسة والايديولوجيات الطبية والقانونية والدينية والاخلاقية والسياسية ؛ جمعها في مزيج يتغير نظامه الداخلي وسعته وفقاً لتغير المكان وتغير الدور الذي تقوم به هذه الحدود في السياق الاعم للبنى الاقتصادية والسياسة والقانونية والايديولوجية السائدة في العصر (٢) ؛ وكالتى نحن مدينون بها أيضاً الى م . فوكو ، الذي كشف عن مجموع الشروط المتباينة في الظاهر ، والتي تضاعفت في الواقع فأدت بنتيجة « عمل ايجابي » شاق ، الى انتاج ما يبدو لنا اليوم أنه البداية بالذات ؛ نعتي معاينة المريض معاينة قوامها « نظرة » الطب السريري (٣) .

إن التمييز الاساسي نظرياً والخاص عملياً ، بين العلم والايديولوجيا عليه هو ذاته أن يستمد من هذا المنطق حنواً يقيه من « اغراءات الوثوقية والعلمية التي تهدده مباشرة طالما أنه يجب علينا أن نتعلم في هذا العمل من التنقيب وإنشاء المفاهيم ، أن لا نستعمل هذا التمييز استعمالاً يعيد الينا ايديولوجية فلسفة التنوير ؛ بل أن نعالج خلافاً لذلك الايديولوجيا التي تؤلف بالنسبة لعلم ما ، ما قبل تاريخه ، على أنها تاريخ واقعي له قوانينه الخاصة ، وعلى أنها واقع ما قبل التاريخ الذي اذا جوبه بمجابته واقعية بالممارسات التقنية الاخرى ، والمكتسبات الايديولوجية او العلمية الاخرى ، لمكنه أن يؤدي في ملاسبة تاريخية خاصة الى بروز علم ما ، على أنه مفاجاة

(١) غ . كافيم : تشكّل مفهوم المنعكس في القرنين السابع عشر والثامن عشر

La Formation du concept de réflexe au XVII<sup>e</sup> et XVIII<sup>e</sup> siècle

منشورات P.U.F. عام ١٩٥٥ .

(٢) م . فوكو: تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي  
Histoire de la Folie à l'âge classique

( منشورات Plon عام ١٩٦١ ) .

(٣) م . فوكو : نشأة الحياة Naisance de la clinique ( منشورات Plon عام ١٩٦١ ) .

هذه الايديولوجيا ، لاعلى الله نهايتها . وانه لما يضاعف مهمتنا مضاعفة كبيرة ، ان نكون مقسورين بذلك ، على طرح مسألة شروط « القطعية » الاستمولوجية ، التي تفتح كل علم ؛ أي مسألة شروط الكشف العلمي ؛ اذا شئنا ان نمود الى المصطلحات الكلاسيكية ؛ وان نكون مطالبين بطرحها أيضاً بصند هاركس . واذ كنا منصوبين بمناسبة دراسة هذه المسألة ، الى التفكير تفكيراً جديداً تماماً ، بعلاقة العلم بالايديولوجيا التي ينشأ منها ، والتي تستمر في مصاحبته خفية ، في قليل أو كثير ، في تاريخه ؛ وكان بحث كهذا يضمننا وجهاً لوجه أمام ملاحظة ان كل علم لا يمكن له ان يرقى الى مستوى الفكر ، في علاقته بالايديولوجيا التي يخرج منها ، الا على انه علم الايديولوجيا » (١) كان في ذلك ما يمكن ان يشوشنا ان لم نكن على بينة من امر طبيعة موضوع المعرفة ، التي لا يمكن لها ان توجد الا في صورة ايديولوجيا ، حينما ينشأ العلم الذي سينتج المعرفة منها ، وفقاً للنسق الخاص الذي يحددها . ان هذه الامثلة جميعاً ، تقدم لنا أيضاً القدر الذي ينتظرنا من عمل التنقيب التاريخي والصياغة النظرية ؛ إذ تمنينا فكرة أولى عن التصور الجديد لتاريخ المعرفة ، التي ينبغي لنا انتاجها ، وتقدم لنا أيضاً مقياساً به نقيس العمل التنقيبي التاريخي والاعتماد النظري اللذين نعد لهما العنة .

### ١٣

وانتقل من ذلك ، الى اشارة حازمة ثانية ابداها هاركس . ان نص « مقدمة » عام ٥٧ الذي يميز تمييزاً دقيقاً بين الموضوع الواقعي وموضوع المعرفة ؛ يميز كذلك بين حركتيهما ، ويبرز - وهذا امر رئيسي - فارقاً في النظام بين تكون هاتين الحركتين . ولكي يستخدم هاركس لغة أخرى لا تني

(١) ب ماشري P. Macherey : عند القطيعة : Apropos de la rupture : مجلة النقد الجديد Nouvelle critique ، عدد أيار ١٩٦٥ ص ١٣٦ - ١٤٠ .

تأتي باستمرار في رأس المال ؛ فقد صرح أن الترتيب الناطم للمقولات المفكورة في حركة المعرفة لا يتطابق مع الترتيب الناطم للمقولات الواقعية ، في حركة التكوين التاريخي الواقعي . وهذا التمييز يمس بداهة من قرب سؤال من الأسئلة المطروحة في رأس المال للمناقشة أكثر ما يكون الطرح ، وهو السؤال حول معرفة ما إذا كانت هناك وحدة بين النظام الذي نسعه « منطقي » ( أو نظام « استنتاج » المقولات في رأس المال ) والنظام « التاريخي » الواقعي . فأغلب المفسرين لم يتوصلوا إلى « الخروج » حقاً من هذا السؤال ، لأنهم لم يقبلوا بطرحه في حدوده الملائمة ، أعني في مجال الإشكالية التي يتطلبها هذا السؤال . ولنتقل الشيء ذاته في صورة أخرى أصبحت مألوفة لنا منذ الآن : إن رأس المال يقدم لنا مجموعة كاملة من الإجابات عن وحدة النظام « المنطقي » والنظام « التاريخي » ، وعدم وحدتهما . هذه الإجابات هي إجابات ليس لها أسئلة صريحة ؛ إنها من هذه الناحية تطرح علينا السؤال عن سؤالها ؛ أعني أنها تجبرنا على صياغة السؤال غير المصوغ الذي تجيب عنه هذه الأسئلة . واضح أن هذا السؤال له مساس بملاحة النظام المنطقي بالنظام التاريخي ؛ بيد أننا حينما نلفظ هذه الكلمات ، تقتصر على استعادة حدود الإجابات بالذات ؛ وهذا يعني ، أن ما يدعونا في نهاية الأمر ، إلى طرح ( وبالتالي صياغة ) السؤال ، إنما هو تحديد مجال الإشكالية ، الذي ينبغي لهذا السؤال ( منه المسألة ) أن يطرح فيه . ولكن أغلب المفسرين يطرحون هذا السؤال في مجال إشكالية اختبارية ، أو في مجال إشكالية هيكلية ( وهي « قلب » لها بالمعنى الضمني للكلمة ) حينما يحاولون البرهان - في الحالة الأولى - على أن النظام « المنطقي » لا يمكنه إلا أن يتبع النظام الواقعي ؛ لأنه واحد في جوهره هو والنظام الواقعي الموجود في واقع النظام الواقعي على أنه جوهره بالذات ؛ والبرهان - في الحالة الثانية - على أن النظام الواقعي - وهو ليس عندئذ إلا الوجود الواقعي للنظام المنطقي - ينبغي له أن يتبع النظام المنطقي ؛ لأنه واحد في جوهره هو والنظام « المنطقي » ، وفي كلتا الحالتين ، يجد

المفسرون أنفسهم مكرهين على تفسير بعض إجابات ماركس - التي تدخل الضيق على افتراضاتهم بشكل ظاهر - على غير معانيها . وانني اقترح أن لا يُطرح هذا السؤال ( هذه المسألة ) في مجال الإشكالية ايدولوجية ، بل في مجال الاشكالية النظرية الماركسية ، التي تميز بين الموضوع الواقعي وموضوع المعرفة ، مسجلة أن هذا التمييز بين الموضوعات يؤدي الى تمييز جنري بين نظام ظهور و المقولات ، في المعرفة ، من ناحية ؛ ونظام ظهورها في الواقع التاريخي ، من ناحية أخرى . وحتى نستنتج أننا بصدد مسألة حيالية ، يكفي أن نطرح المسألة المزعومة عن العلاقة بين نظام التكوين التاريخي الواقعي ، ونظام تطور المفاهيم في القول العلمي ؛ في مجال هذه الاشكالية ( وهو تمييز جنري بين هذين النظامين ) .

إن هذا الفرض يتيح لنا أن نحترم تنوع الاجابات التي قدمها ماركس لنا ، أي مع حالات التطابق وحالات عدم التطابق القائمة بين النظام «المنطقي» والنظام «الواقعي» ، - اذا صح أنه لا يمكن أن يكون هناك من تطابق مزدوج ضمن الخط الواحد بين اللحظات المختلفة لهذين النظامين التمييزين .  
 فحينما أقول أن التمييز بين الموضوع الواقعي وموضوع المعرفة يؤدي الى اختفاء الاسطورة ايدولوجية ( سواء أكانت اختيارية أم مثالية مطلقة ) عن التطابق المزدوج ضمن الخط الواحد بين حدود النظامين ؛ فانا أفهم من ذلك كل صورة تطابق مزدوج ضمن الخط الواحد بين حدود النظامين، ولو كانت معكوسة ؛ إذ إن تطابقاً معكوساً هو أيضاً تطابق حدري، وفق نظام مشترك ( لا تنفي فيه غير الإشارة ) . انني استدعي هذا الفرض الأخير ، لأن دلا فويله اخذ به هو ومدرسته ، على أنه جوهرى لا لفهم نظرية رأس المال فقط ، بل لفهم « نظرية المعرفة » الماركسية أيضاً .

هذا التفسير يعتمد على بعض عبارات ماركس ، التي نجد أوضحها في

مقدمة عام ٥٧ ( الطبعة الاجتماعية E.S. ، ص ١٧١ ) :

« لا بد إذن أن يكون مستحيلاً وخاطئاً ، وضع المقولات الاقتصادية في النظام الذي كانت محددة فيه تاريخياً . إن نظامها يحسنه خلافاً لذلك ، نموذج العلاقات المتبادلة ، التي تقوم عليها في المجتمع البرجوازي الحديث ، وهذا النظام هو بالضبط عكس ما يبدو عليه نظامها الطبيعي ، أو ما يطابق نظام التطور التاريخي » .

يمكن للنظام المنطقي أن يعتبر الوجه المعاكس للنظام التاريخي حداً بعد ، إذا أيقنا بصحة هذا « الانقلاب » . وأنا أحيل القارئ بهذا الصدد إلى شرح رنسيير (١) . فالتمسكة المباشرة لنص ماركس لا تبقي ، من ناحية أخرى ، على أي التباس ؛ لأننا نفهم أن هذا النزاع حول التطابق المباشر أو المعكوس ، لجهود النظامين ، لا علاقة له البتة بالمسألة المحللة ؛ « فليس الأمر متعلقاً بالرابطة القائمة تاريخياً بين العلاقات الاقتصادية ... » . إنه يتعلق بانتظام هذه العلاقات في داخل المجتمع البرجوازي الحديث ، ( ص ١١٧ ) . إن هذا الانتظام بالضبط ، هذه الكلية بوصفها كلية مترابطة فكرياً ، هي التي يدور الأمر حول إنتاجها في المعرفة ، على أنها موضوع هذه المعرفة ، وذلك كي نصل إلى معرفة الانتظام الواقعي ، أو الكلية المترابطة واقعية ، والتي هي قوام وجود المجتمع البرجوازي . فالنظام الذي يُنتج فيه انتظام الفكر ، هو نظام نوعي ، نظام التحليل النظري بالذات ، الذي أتته ماركس ، في رأس المال ؛ أي نظام الربط ، أو نظام « تأليف » المفاهيم الضرورية لإنتاج هذا الكل - الذي - هو - من نطاق الفكر ، لو هذا الشخص - الذي - هو - من نطاق الفكر والذي هو نظرية رأس المال .

إن النظام الذي تنتظم فيه هذه المفاهيم في التحليل ، هو نظام البرهان العلمي لنص ماركس ؛ إنه ليس له أية علاقة مباشرة مزدوجة ، ضمن الخط الواحد ، بالنظام الذي تظهر فيه هذه المقولة أو تلك في التاريخ . قد تكون

(١) انظر فيما بعد ، في هذا المجلد ، بحث ج . رنسيير .

هناك التناقضات مؤقته ، وأطراف تواليات موقفة ظاهرياً بالنظام ذاته ؛ ولكنها ، وهي بعيدة عن أن تكون برهاناً على وجود هذا التطابق ، وإجابة عن سؤال التطابق ، إنما تطرح سؤالاً من نوع آخر . يجب علينا أن نمر بنظرية تمييز النظامين ، لنفحص ما إذا كان هناك مجرد مشروعية لطرح هذا السؤال ( وهذا ليس أكيداً على الإطلاق ؛ فقد لا يكون لهذا السؤال أي معنى - ولدينا ما يدعونا تماماً الى الاعتقاد بأنه ليس له أي معنى ) . وعلى عكس ذلك تماماً ، كان ماركس يقضي وقته في تبيان - دون أن يخلو تبيان من الخبث - أن النظام الواقعي يكدب النظام المنطقي ؛ وإذا مضى أحياناً في تعبيره الى حد القول بأن العلاقة بين النظامين هي علاقة « عكسية » ، لم نستطع أن نأمن على أن هذه الكلمة هي مفهوم بحرفيتها ، أي على أنها إثبات دقيق لا يستمد معناه من كونه قد تلفظ به ، وإنما من كونه يستلزم بكل الحق الى مجال نظري محدد . أن برهان وانسيير يبين خلافاً لذلك ، أن كلمة « قلب » هي في هذه الحالة ، في واس المال ، كما في حالات أخرى كثيرة ، مستصلة بالمائلة دون دقة نظرية ، أي دون الدقة ذاتها ، التي تفرضها علينا الاشكالية النظرية ، التي هي دعمة كل تحليل ماركس ، والتي ينبغي منذ البداية تعيين هويتها وتحديدتها ، لكي يكون من المستطاع الحكم على المؤملات المشروعة ، أو ضروب الضعف في مصطلح ما ، أو حتى في جملة ما . ولا بد أن يكون من السهولة بمكان ، أن نمدّ بنجاح هذا البرهان ، الى جميع المقطعات ، التي تتطلب تفسيراً للتطابق المزئوج ضمن الخط الواحد والمكوس ، بين حدود النظامين .

## ١٤

وإن فائني أعود الى الصفة الخاصة بنظام المفهومات في عرض تحليل ماركس ، أعني في برهانه . فقولنا أن هذا النظام من المفهومات ( أو النظام « المنطقي » ) الذي هو في الحدود ، غير ذي علاقة مزدوجة ، ضمن الخط الواحد ، بالنظام التاريخي ، هو نظام خاص ؛ إنما ينطوي على شيء واحد ؛ إذ أنه

يجب علينا أيضاً ، أن نسوِّغ طبيعة هذا النظام بما هو نظام • أن طرح هذه السؤال هو بالبداية طرح سؤال صورة النظام التي تتطلبها نموذج العملية الموجودة في لحظة معينة من تاريخ المعرفة ، أو التي — اذا فضلنا القول — تتطلبها معايير المشروعية النظرية المتعارف عليها علمياً ، في ممارسة العلم الخاصة به ، على انها معايير علمية • وفي هذا ايضاً مسألة بعيدة المدى وكبيرة التعقيد ، تفترض توضيح عدد معين من المسائل النظرية التمهيدية • أما المسألة الجوهرية المفترضة مسبقاً بالسؤال عن نموذج البرهانية الموجودة ، فهي مسألة تاريخ انتاج الصور المختلفة ، التي تتعرف فيها الممارسة النظرية ( اذ تنتج معارف « ايدولوجية » كانت أم عقلية ) المعايير التي تتطلبها مشروعيتها • وانني اقترح أن نسمي هذا التاريخ ، تاريخ النظري بما هو كذلك ، أو تاريخ انتاج ( وتحويل ) ما هو قوام الاشكالية النظرية التي تترد إليها كل معايير المشروعية النظرية القائمة في لحظة معينة من تاريخ المعرفة ؛ وبالتالي ما هو قوام الصور المتطلبة ، لاعطاء نظام القول النظري ، قوة البرهان وقيمته • ان هذا التاريخ هو تاريخ النظري ، وتاريخ بنى الموجود وصور البرهانية النظرية ، هو تاريخ تجب اقامته — وهنا ايضاً — كما كان يقول ماركس في اللحظة التي بدأ فيها كتابه — « نجد تردداً ضخماً » تحت تصرفنا • ولكن ، شتان بين العناصر ذات القيمة الكبيرة في الغالب ، التي هي في متناولنا ( وخاصة في تاريخ الفلسفة المعالج على أنه تاريخ « نظرية المعرفة » ) ، وبين صياغتها في صورة نظرية تفترض تماماً صياغة هذه النظرية ونتاجها •

انني لم أعرج هذا التعرّيج ، الا لكي أعود الى ماركس ، ولكي أقول إن صفة الضرورة في نظام قوله النظري ( أو نظام المقولات « المنطقي » في راس المال ) لا يمكن أن تصبح في مستوى التفكير الا على أساس نظرية لتاريخ النظري ، نظرية تظهر أية علاقة فعلية تقوم بين صور البرهان في القول النظري لرأس المال من ناحية ، وصور البرهان النظري المعاصرة له ، والتقريبه

منه ، من ناحية أخرى • من هذه الزاوية ، تصبح الدراسة المقارنة بين  
ماركس وهيجل ضرورية من جديد ، ولكنها لا تستنفد موضوعنا • لأن  
استشهادات ماركس المستمرة ببعض الصور الأخرى من البرهان ، المغايرة  
لصور القول الفلسفي (١) ، غالباً ما تنبهنا الى انه يلجأ أيضاً الى صور من  
البرهان مستعارة من الرياضيات والفيزياء والكيمياء و علم الفلك الخ • • •  
واذن ، فماركس هو نفسه ينبهنا باستمرار الى صفتي التعقيد والاصالة ، في  
نظام البرهان ، الذي يقيسه في علم الاقتصاد السياسي •

انه يصرح هو ذاته ، في رسالته الى لاشاتر ، بقوله : « ان منهج التحليل  
الذي استخفنته ، والذي لم يطبق حتى الآن ، على الموضوعات الاقتصادية ،  
يجعل من قراءة الفصول الأولى ، قراءة وعرة بما فيه الكفاية • • • ( المجلد  
الأول ص ٤٤ ) • ان منهج التحليل هذا ، الذي يتكلم عنه ماركس ،  
والحد هو • « نمط العرض » الذي يذكره في تعليقه على الطبعة الألمانية الثانية  
( المجلد الاول ، ص ٢٩ ) ، والذي يميزه بعناية من « نمط البحث » •

ان « نمط البحث » هو البحث المشخص الذي قام به ماركس خلال  
سنوات ، على الوثائق الموجودة ، والوقائع التي تشهد عليها ؛ ان هذا  
البحث قد اتبع مسالك تختفي في نتائجها ، معرفة موضوعه ، أي نمط الانتاج  
الراسمالي • فقواعد « بحث ماركس » هي في جزء منها ، متضمنة في المذكرات  
التي كان يدونها أثناء قراءاته • ولكننا نجد أنفسنا في واس المال أمام أمر  
مغاير تماماً للأساليب المقيدة والمتنوعة ، وضروب « المحاولة والخطأ » التي  
ينطوي عليها كل بحث ، والتي تعبر في مستوى الممارسة النظرية التي يقوم  
بها المبدع ، عن المنطق الخاص بحركة كشفه • ففي واس المال ، نجد أنفسنا

(١) انه قول آدمه ديكرت ، وهو على بنية من الأهمية العارسة لما يسميه « نظام المقولات »  
في الفلسفة ، وفي العلوم ، وواع أيضاً ، للتمييز بين نظام المعرفة ونظام الوجود ؛ على  
الرغم من سقوطه في اختبارية وثوقية •

أمام عرض مترابط منطقياً ، أمام مفهومات نظمت تنظيمياً ضرورياً هو صورة تنظيم ذلك النموذج من القول البرهاني ، أي « التحليل » الذي يتكلم عنه ماركس . فمن أين يصدر هذا « التحليل » الذي كان يجب على ماركس أن يعده ذا وجود سابق ؛ إذا لم يكن يتطلب إلا تطبيقه على علم الاقتصاد السياسي ؟ إنه سؤال طرحه على أنه ضروري لفهم ماركس ؛ ولسنا في حالة نخولنا أن نقدم له إجابة كاملة .

إن بحثنا تتعلق تماماً بهذا التحليل ، وبصورة الاستدلال والبرهان التي تحركها ؛ وتعلق بالمقام الأول بهذه الكلمات التي تكاد تكون غير مسموعة ، بهذه الكلمات المحايدة في الظاهر ، التي درسها ماسيري في 'جمل واس المال الأول' ، والتي حاولنا أن نضع أنفسنا موضع من يصفي إليه . إن هذه الكلمات في القول المنطوق به لرأس المال ، هي حرفياً الحامل لقول تكاد تكون برهنته أحياناً شبه صامتة . فإذا كنا قد وفقنا إلى إعادة إنشاء هذا القول الصامت ، متواليات ومنطقاً ، في بعض نقاطه الدقيقة ، ولو كان ذلك على حساب حرفية نص ماركس ؛ إذا صح وتمكننا من تعيين هذه الفراغات ، وسلطنا ؛ إذا استعفنا الحظ فإبدلنا ببعض هذه الكلمات الحائرة حدوداً أخرى أدق منها – فإنا لا نكون بذلك قد تخطينا النص . فإذا استطعنا أن نقيم البراهين الكافية ، لا ثبات أن قول ماركس هو في مبدئه غريب عن قول هيفل ؛ وأن جلثله ( والتذييل يوحد بينه وبين نمط العرض الذي تكلمنا عنه ) مخالف كل المخالفة لجدل هيفل ؛ فإنا لا نكون قد تخطينا بذلك النص أيضاً . ذلك أننا نحاول أن نعرف المصدر الذي استمد منه ماركس منهج التحليل هذا ، الذي يقدمه على أنه ذو وجود سابق ، – ولا نكون قد طرحنا السؤال عن معرفة ما إذا كان ماركس ، وهو بعيد عن أن يكون قد استعار هذا المنهج ، قد اخترع – بالمعنى الدقيق للكلمة – منهج التحليل هذا ، الذي كان يعتقد أنه طبعه فقط ؛ كما اخترع تماماً هذا

الجدل ، الذي سرح لنا في عدد من مقطعاته ، التي عرفها المفكرون المجيدون  
 وشهد ما أعاد أمضغها ، أنه قد أخذنا من هيفل . وهذا التحليل وهذا  
 الجدل هما - فيما نعتقد - شيء واحد ، ومع ذلك فلا يكفي لشرح نشوئهما  
 القول : ان القطيعة مع هيفل هي التي جعلتهما ممكنين ؛ بل انه يجب علينا  
 أيضاً أن نبين شروط انتاجهما الموضوعية ؛ وان نبين أن النماذج الوضعية  
 الممكنة التي بانعكاسها في الظرف النظري الشخصي للركس ، الذي ساقه  
 اليه تاريخ نموه ؛ قد جعلت انتاج هذا الجدل في فكره ممكناً . وهذا ما لم  
 نكن في حالة تخولنا القيام به . ولا شك أن الفروق التي القينا الضرر عليها  
 بإمكانها أن تقدم لنا دلالات وموجهاً نظرياً ، للشروع في هذا البحث الجديد ،  
 ولكن لن يكون في مقدورها ان تحل محلها .

ويمكننا أن نראה من ناحية أخرى ، انه اذا كان ماركس قد اخترع  
 تماماً - كما نظن ان بإمكاننا أن نعتقد - صورة جديدة لنظام التحليل  
 البرهاني ، بعد هذا الجهد الأول الذي بذله في القراءة الفلسفية ؛ فانه يصدق  
 عليه ما يصدق على غالبية المبدعين الكبار ، في تاريخ النظري ؛ اذ إنه لا بد  
 من مرور بعض الزمن ، حتى تصبح كشوفهم معترفاً بها ببساطة تماماً ،  
 وتدخل من بعد في الممارسة العلمية المصولة بها . من مفكر يقيم نظاماً جديداً  
 في النظري ، وصورة جديدة من الضرورة البرهانية أو من العلمية ، انما يكون  
 مصيره مقاديراً تماماً لمصير مفكر يقيم أسس علم جديد . انه يمكن له أن يبقى  
 مدة طويلة مجهولاً وغير مفهوم ، ولا سيما اذا كان المبدع الثوري في النظري  
 - كما هو شأن ماركس - مبدعاً ومقتنعاً في الشخص نفسه ، بالمبدع الثوري  
 في فرع من العلم ( انه هنا علم التاريخ ) . انه يتعرض أكثر لخطر المعاناة  
 من هذا الوضع بقدر ما تكون جزئية استماتته الفكرية بفهم الثورة . انه  
 يقيسها في مجال النظري ، ويصبح هذا الخطر مزدوجاً عندما تكون الأسباب  
 التي جعلت مفهومات الثورة تتناول للنظري عبر اكتشاف علم جديد محدود

البيان . انه يصبح مزدوجاً لان هذه الاسباب لا تتعلق بطروف شخصية لو  
 « بقصر الوقت » ، بل يمكنها ان تتعلق بالدرجة الاولى بتحقيق شروط نظرية  
 موضوعية هي التي تحدد امكان صياغة هذه المفهومات . فالمفاهيم النظرية  
 الضرورية لا تنشأ من ذاتها بسحر ساحر ، بناء على طلب ما ، عندما يكون  
 المرء بحاجة اليها . فكل تاريخ بدايات العلوم او الفلسفات الكبيرة يبين  
 خلافاً لذلك ، ان المجموعة المحكمة لمفاهيم جديدة لا تتوالى على خط واحد  
 كما في استعراض ؛ بل ان بعضها خلافاً لذلك ، يتأخر زمناً طويلاً جداً ، او  
 يتوالى في ثياب مستعارة ، قبل أن يرتدي ثوبه المناسب ؛ يتأخر بقدر الزمان  
 المناسب الذي يمكن التاريخ من تقديم الصانع ومادة الصناعة . وفي غضون  
 ذلك ، يكون المفهوم حاضراً تماماً في بعض المؤلفات ، ولكن في صورة أخرى  
 غير صورة المفهوم ، - في صورة تبحث عن نفسها في داخل صورة « مستعارة »  
 من أشخاص آخرين يمتلكون مفهومات مصوغة ومهيأة ، او فاتنة . اننا نقول  
 كل هذا ، لكي يفهم القارئ ، انه ما من شيء غير ما يقبل الفهم ، يمكن في  
 الحقيقة القريبة ، التي ترى أن ماركس يعالج منهجه التحليلي الأصيل ،  
 وكأنه منهج قائم سلفاً ، في اللحظة التي يبده فيها بالذات ؛ وفي الحقيقة  
 التي ترى ، انه يفكر في استعارته من هيجل ، في اللحظة ذاتها ، التي يقطع  
 فيها حباله التي كان يرمس بها على شاطئ هيجل . ان هذه المفارقة البسيطة  
 تتطلب عملاً تاماً يكاد يكون منقطعاً هنا ، وهو يحتفظ لنا بمفاجآت دون  
 شك .

( ١٥ )

ومع ذلك ، فقد أحرزنا تقدماً في بحثنا هذا يكفي لكي نتمكن ، برجعنا  
 الى الفارق في النظام بين موضوع المعرفة والموضوع الواقعي ، من مقارنة  
 المسألة التي يكون هذا الفارق دلالة عليها ؛ نعني مسألة العلاقة بين هذين  
 الموضوعين ( موضوع المعرفة والموضوع الواقعي ) ، أي العلاقة التي هي قوام  
 وجود المعرفة بالذات .

وينبغي لي أن انبه القارئ ، بأننا تدخل بذلك في مجال أصبح الوصول اليه في غاية الصعوبة ، لسببين : أولا ، لأن في متناولنا قليلا من نقاط الاستناد الماركسية مما لا يكفي لتخطيط هذا الحيز والتوجه فيه ؛ يعني أننا في الواقع أمام مسألة ليس علينا أن نحلها فقط ، بل أن نطرحها بكل بساطة ؛ لأنها لم تطرح حتى الآن بالحقيقة ، أي لم ينص عليها على أساس من الاشكالية المطلوبة ، وفي المفاهيم الدقيقة التي تتطلبها هذه الاشكالية . وبعدئذ ، وهذه هي الصعوبة الأكثر خطورة - لأن غزارة الحلول المقترحة لهذه المسألة ، التي لم تطرح بعد حقا في كل حققتها ، قد غمرتنا بالمعنى الحرفي للكلمة . - لقد غمرتنا هذه الحلول ، واعشتنا بندهاتها . - بيد أن هذه الحلول ليست - كالتي تكلمنا عنها بصدد ماركس - اجابات عن أسئلة غائبة ، لا بد من صياغتها مع ذلك ، للتعبير عن الثورة والنظرية المتضمنة في الاجابات . انها خلافا لذلك ، اجابات عن أسئلة ، وحلول لمسائل ، مصوغة صياغة ناجزة ؛ لأن هذه الاسئلة والمسائل قد نحتتها هذه الاجابات ، وهذه الحلول بقياسها .

انني ألح بغاية البقرة الى ما هو مجبوع في تاريخ الفلسفة الايديولوجية، تحت العنوان الرئيسي « مسألة المعرفة » ، أو « نظرية المعرفة » . اقول : ان الأمر يتعلق هنا بالفلسفة الايديولوجية ؛ لأن هذا الطرح الايديولوجي ل « مسألة المعرفة » ، هو الذي يحدد المرف الذي يختلط بالفلسفة المثالية الغربية ( من ديكارت الى هيرل عن طريق كنت و هيجل ) . اقول : ان هذا الطرح ل « مسألة المعرفة » هو طرح ايديولوجي ، ضمن الحد بالذات ، الذي صيغت فيه هذه المسألة ، ابتداء من « اجابته » ، وذلك انعكاسها الصحيح اعني لا كانه مسألة واقعية ، بل كانه المسألة التي يجب طرحها ، لكي يكون الحل الايديولوجي ، الذي كان يراد اعتلاؤها اياه ، هو حل هذه المسألة تماما . انني لا أستطيع ان أعالج هنا هذه النقطة ، التي تحدد ما هو جوهر في الايديولوجيا ، في صورته الايديولوجية ، والتي ترد في مبدئها

المعرفة الايديولوجية « المعرفة اياها ، التي تتكلم عنها الايديولوجيا ، عندما  
 تعكس المعرفة على صورة مسألة المعرفة ، أو على صورة نظرية المعرفة ) الى  
 ظاهرة تعرف ما • فصيافة مسألة ما ، في نمط الانتاج النظري للايديولوجيا  
 ( المختلف كل الاختلاف من هذه الناحية عن نمط الانتاج النظري للعلم )  
 ليست الا التعبير النظري عن الشروط التي تتيح لحل ما ، قد انتج سلفاً  
 خارج عملية المعرفة ، أن يتعرف ذاته في مسألة مصطنعة ، انفتحت لتكون  
 مرآة نظرية وتساوفاً عملياً في وقت واحد معاً ؛ لأن هذا الحل تفرضه  
 سلطات ومقتضيات خارجة عن حدود النظر ( أي تفرضه « مصالح » دينية  
 أو أخلاقية أو سياسية أو سواها ) • إن الفلسفة الغربية الحديثة بكاملها ،  
 التي تهيمن عليها « مسألة المعرفة » ، تهيمن عليها على هذا النحو في الواقع ،  
 صياغة « مسألة المعرفة » ، صياغة « مسألة » مطروحة في حدود مفتعلة وعلى  
 أساس نظري مقتعل ( بوعي لنسب بعضهم الآخر ؛ لا يهم الأمر كثيراً هنا )  
 وذلك لاتاحة انتاج مفاهيم نظرية عملية يتوقعونها من طرح ما ، هو تعرف  
 يشبه تعرف الانسان الى ذاته في مرآة •

ويمادل هذا قولنا : ان تاريخ الفلسفة الغربية كله « تهيمن عليه »  
 « مسألة المعرفة » ، بل يهيمن عليه **الحل** الايديولوجي ، أي الحل الذي تفرضه  
 مسبقاً « مصالح » عملية ودينية وأخلاقية وسياسية ، غريبة عن واقع المعرفة  
 ولا بد « لمسألة المعرفة » هذه من أن تنصاع لها • وكما قال ماركس ذلك في  
 عمق شديد ، منذ كتاب « الايديولوجيا الألمانية » : « ليس التزييف موجوداً  
 في الإجابة فقط ، بل في السؤال ذاته » •

هنا نلتقي بأكبر صعوباتنا • لأنه علينا أن نقاوم وحدنا تقريباً ، في  
 هذا المشروع ، « البدهيات » المزعنة ، التي لم يولد لها في العقول ، تكرار الإجابة  
 الخاطئة فقط ؛ بل قبل كل شيء ، تكرار السؤال الغاطي • علينا أن نخرج

من هذا المجال الايديولوجي ، الذي يحده هذا السؤال الايديولوجي ؛ علينا أن نخرج من هذا المجال المقلق بالضرورة ( لأن تلك هي إحدى النتائج الأساسية لبنية التعرف ، التي تميز نط الإنتاج النظري للايديولوجيا ؛ أعني البقعة التي لا يمكن تجنب انفلاقها ، دائرة هذا الذي دعاه لكان في سياق مفاهيم ، وبغية غايات مغايرة « علاقة الهوس الماروي المزوجة » ، لكي نفتح لنا في مكان آخر ، مجالاً جديداً ، هو المجال الذي يتطلبه الطرح الصحيح للمسألة » والتي لا يستبق حلها . والثمن كان مجال « مسائل المعرفة » .

هذا ، مجالاً مقلقاً ، أعني دوراً فاسداً ( الدور الفاسد ذاته الذي نجده في العلاقة الماروية للتعرف الايديولوجي ) ؛ فإن كل تاريخ « نظرية المعرفة » في الفلسفة الغربية ، ينم عن هذا الدور الفاسد منذ « الدور الديكارتي » المشهور حتى دور غائبة « العقل » ، الذي قال به هيغل أو هيرل . ولئن كانت أعلى نقطة من الوعي والنزاهة قد بلغت على وجه الدقة الفلسفة ( هيرل ) التي تبنت هذا الدور للضرورة النظرية ، أي رقت به إلى مستوى الفكر بوصفه أساسياً لمشروعها الايديولوجي ، فذلك لم يخرج الفلسفة من الدور ، لم يحررها من سجنها الايديولوجي . وكذلك لم يستطع اخراجها منه ذلك الذي أراد لفكره أن يفكر في الانفتاح ( ومع ذلك فهو ليس على ما يبدو إلا - انفلاق ايديولوجيا الانفلاق ) ، أن يفكر في شرط الامكان المطلق لهذا « الانفلاق » أي للتاريخ المقلد « لاعادة » هذا الانفلاق في الميتافيزيقا الغربية ؛ وأعني به هيدغر . فالمرء الذي يضع ذاته خارج مجال مقفل ، خارجه وحسب ، لا يفلت منه ، سواء كان هذا الخارج سطحاً أم عمقا ، فكلاهما ضمن الدور ، أي ضمن المجال المقفل بوصفهما اعادة للمجال في ما هو آخره . فليس بالاعادة بل بغير الاعادة لهذا المجال يفلت المرء من هذا الدور : فذلك وحده هروب ذو أساس نظري ، هروب ليس تهرباً حكم عليه بأن يبقى دوماً كذلك ، ولكنه تأسيس جنري لمجال جديد ، أو اشكالية جديدة ، تسمح بطرح المسألة الواقعية المجهولة ، في بنية تعرف طرحها الايديولوجي .

ولا بد لي من أن أخصص التأملات القليلة الآتية ، لتخطيط أول طرح  
هذه المسألة ؛ من دون أن أخفي أنني اتشبت بإعلتها كما هي ، فهي  
ضرورية بقدر ما هي مؤقتة .

لقد كتب ماركس في « مقفلة » عام ٥٧ ، يقول : « إن الكل ، كما يبدو  
في الفكر ، بوصفه كلا - في - الفكر ، هو من إنتاج الرأس الفكر ، الذي  
يمتلك العالم وفق النمط الواحد الأوح الذي هو من ضمن إمكاناته ، والذي  
يختلف عن التملك الفني والديني والعلمي - الروحي لهذا العالم » .  
« الطبقات الاجتماعية ؛ ص ١٦٦ : النص الألماني ، طبعة ديتس ، ص  
( ٢٥٨ ) . ليست المسألة متعلقة بأن ننفذ هنا إلى سر مفهوم التملك هذا ،  
الذي عبّر به ماركس عن جوهر علاقة أساسية ، تبدو فيها المعرفة والفن  
والدين والفعالية العملية - الروحية ( وهذه بدورها تستوجب التعريف ،  
بيد أن الأمر يتعلق احتمالاً بالفعالية الأخلاقية - السياسية - التاريخية ) ،  
وكانها عند من الأنماط المتمايزة والنوعية .

أما الحاج النص فينصب فعلاً على نوعية نمط التملك النظري (المعرفة) ،  
نوعية تميزه من جميع أنماط التملك الأخرى ، المصرّح باختلافها عنه في  
مبدئها . بيد أن هذا التمييز يبين في منطوقه وحدة أنماط تملك العالم  
لاشترائك هذه الأنماط علائقياً بالعالم الواقعي ، وهذه الوحدة هي الأساس  
الذي يحصل التمييز انطلاقاً منه . بهذا نكون قد أشرنا بوضوح ، إلى أن  
المعرفة تتعلق بالعالم الواقعي ، من خلال نمط تملكها الخاص بها للعالم  
الواقعي ؛ وبهذا تكون قد طرحت بالضبط مسألة النحر الذي تعمل فيه ،  
وبالتالي مسألة الآلية التي تضمن وظيفة تملك العالم الواقعي بالمعرفة ، أي  
تملكه بحركة إنتاج المعارف هذه ، التي على الرغم من أنها ، أو بالأحرى  
لأنها ، تجري بكاملها في الفكر ( بالمعنى الذي حددناه ) ، فإنها تتيج مع ذلك

القبض ( بالمفهوم ) على هذا العالم الواقعي ، الذي ندعوه امتلاكاً له . وبهذا يكون قد طرح على بساط بحثه الحقيقي ، السؤال الذي يدور حول نظرية انتاج المعرفة ، التي هي - من حيث هي معرفة لموضوعها ( موضوع المعرفة بالمعنى الذي حددناه ) - قبض على الموضوع الواقعي ، او العالم الواقعي ، وتملك له .

هل يجب علينا ان نلاحظ ان هذا السؤال مخالف كل الغالطة للسؤال الايديولوجي لـ « مسألة المعرفة » ؟ وان الامر لا يتعلق بالتفكير من الخارج في شروط الامكان القبلي التي تضمن امكان المعرفة ؟ وان الامر لا يتعلق بتوزيع الاحوار بين الاشخاص الذين لا بد منهم لهذا السيناريو ؛ اعنى وعياً فلسفياً يطرح على الوعي العلمي السؤال عن الشروط الواجب توافرها لامكان قيام علاقة بين معرفته وموضوعها ( وهو وعي يتجنب طمع مسألة مؤهلاته وموقعه ووظيفته ؛ لانه في نظره الخاص هو « العقل » ، بالذات ؛ وهو حاضر منذ « الاصل » في موضوعاته ، وليس له علاقة قط الا بذاته في سؤاله ذاته ، أي بطرحه السؤال الذي هو جوابه « القسري مسبقاً » ؟ هل يجب علينا ان نلاحظ ان الأشخاص النظريين الذين هم موضوع الاخراج في هذا السيناريو الايديولوجي ، هم « الذات » ، الفلسفية ( الوعي الفلسفي ) ، و « الذات » العلمية ( الوعي العالم ) ، و « الذات » الاختبارية ( الوعي المدرك ) من ناحية ؛ و « الموضوع » ، الذي يواجه هذه « الذات » ، « الثبات » ، أي « الموضوع » ، المتعالي والمطلق ، ومبادئ العلم « الخاصة » ، وصور الادراك « الخاصة » ؛ وان « الثبات » ، الثلاث مأخوذة من جانبها ضمن جوهر واحد ؛ في حين ان « الموضوعات » ، الثلاثة هي من جانبها مأخوذة ضمن جوهر واحد ( وهو امر نلاحظه عند كمنط كما عند هيغل وهيرل مع بعض تبدلات ذات دلالة ، حيث يستند التوحيد بين الموضوعات الثلاث على توحيد مستمر بين الموضوع

المدرک والموضوع المعروف ) ؛ وأن هذا التوزيع المتوازي للصفات يضع  
 « الذات » و « الموضوع » بالترتيب وجهاً لوجه ؛ وأنه بهذه الحقيقة ، قد  
 تلاشى من جانب الموضوع ، الفرق في الوضع بين موضوع المعرفة والموضوع  
 الواقعي ؛ وتلاشى من جانب الذات ، الفرق في الوضع بين « الذات » الفلسفية  
 والذات العامة ، من ناحية ؛ والفرق بين الذات العامة والذات الاختبارية ،  
 من ناحية أخرى ؟ وأنه بهذه الحقيقة ، تكون العلاقة الوحيدة التي يمكن  
 التفكير بها ، هي علاقة تدخل ومعاصرة تقوم بين « ذات » و « موضوع »  
 مستطوريين ، عليهما أن يأخذا على عاتقهما ، الشروط الواقعية ، وفقاً لحاجتهما  
 وتبزييفهما لها ، لكي تخضع لغايات لونية وأخلاقية وسياسية ( تنقذ  
 « الايمان » أو « الاخلاق » أو « الحرية » ، أي القيم الاجتماعية ) ؛ يعني ،  
 أن يأخذا على عاتقهما ، الآلية الواقعية لتاريخ انتاج المعارف ، تخضع لهذه  
 الغايات ؟

إن السؤال الذي نطرحه ، لم يطرح إلا نتاج جوانب حددته مسبقاً  
 سلطات مضايقة لسلطة المعرفة ذاتها ؛ إذ أنه ليس سؤالاً تغلقه إجابته أغلقت  
 مسبقاً . أنه ليس سؤال ضمان ؛ بل خلافاً لذلك سؤالاً مفتوحاً ( هو  
 المجال الذي يفتح بالذات ) ؛ وهو لكي يكون كذلك ، ولكي ينبج من  
 الانفلاق الذي أقامته الدائرة الأيديولوجية مسبقاً ، لا بد له من أن يرفض  
 خدمات الأشخاص للنظرين ، الذين تنحصر مهمتهم في تأكيد هذا الانفلاق  
 الأيديولوجي ؛ أعني أشخاص « النوات » و « الموضوعات » المختلفة ،  
 والأوامر التي من رسالتهم أن يحترموها ؛ لكي يكون في مكتهم ، أن يقوموا  
 بأدوارهم في توطؤ العقد الأيديولوجي ، الذي أنجز في ظل سلطات «الذات»  
 و « الموضوع » العليا ، بمباركة من « حرية » الإنسان الغربي . أنه سؤال  
 يطرح ويبرهن عليه ، وكأنه سؤال مفتوح ، في مبدئه بالذات . أي وكأنه  
 متسق في بنية انفتاحه ، مع كل الأسئلة العقلية ، التي تطرحها المعرفة في

وجودها العلمي ؛ اعني سؤالاً يجب أن يعبّر في صورته عن بنية الانفتاح هذه ، ويجب بالتالي أن يُطرح ضمن مجال الاشكالية النظرية ، التي تقتضي بنية الانفتاح هذه ، وضمن حدودها . وبكلمة أخرى ، أن سؤالنا عن **تملك** المعرفة للموضوع **الواقعي** والخاص ، إنما ينبغي أن يُطرح .

أولاً - في حدود تستبعد اللجوء إلى الحل الايديولوجي ، ذلك الحل الذي ينطوي عليه الأشخاص الايديولوجيون ، أي « الذات » و « الموضوع » ، كما يستبعد بنية التعرف المأروي المتبادل ، في اللاترة المغلقة التي يتحركون ضمنها .

ثانياً - في حدود تؤلف مفهوم بنية المعرفة - التي هي بنية ذوعية مفتوحة - وتكون في الوقت ذاته ، هي مفهوم السؤال المطروح على المعرفة من ذاته - وهذا يتضمن أن مكان هذا السؤال ووظيفته ، هما محل تفكير في طرح السؤال بالذات .

هذه الضرورة الأخيرة لا بد منها لإقامة تمييز بين نظرية تاريخ إنتاج المعرفة ( أو الفلسفة ) والمضمونات الموجودة للمعرفة ( للعلوم ) ؛ وذلك دون أن نجعل من الفلسفة ، سلطة قانونية تشرع ، في « نظرية المعرفة » ، للعلوم ، باسم حق تدعيه لذاتها . هذا الحق ليس إلا إخراجاً حقيقياً للتعرف المأروي ، وقد أخذ على أنه امر واقع ، إخراجاً يضمن للايديولوجيا الفلسفية ، تعرفاً مشروعاً ، هو تعرف الامر الواقع للمصالح « العليا » التي تخفيها .

وإذا طرحنا المسألة التي تشغلنا في هذه الشروط الدقيقة ، امكن أن ننص عليها حينئذ ، في الصورة التالية : ما الآلية التي تنتج بها حركة المعرفة التي تجري بكاملها في الفكر ، التملك المأروي لموضوعها الواقعي ، الموجود خارج الفكر ، في العالم الواقعي ؟ أو ننص عليها أيضاً في الصورة

التالية : ما الآلية التي تنتج بها حركة انتاج موضوع المعرفة ، التملك المعرفي للموضوع الواقعي ، الموجود خارج الفكر ، في العالم الواقعي ؟ ان مجرد احلال السؤال عن آلية التملك المعرفي للموضوع الواقعي ، بواسطة موضوع المعرفة ، محل السؤال الايديولوجي عن ضمانات امكان المعرفة ، يتضمن في ذاته تغييرا للاشكالية ، يخلصنا من مجال الايديولوجيا المفلق ، ويفتح أمامنا المجال المفتوح ، الذي نقول به النظرية الفلسفية التي تبحث عنها .

## ( ١٧ )

وقبل أن نصل من هذا الى سؤالنا ، لنحرق مراحل اسماء الفهم الكلاسيكية ، التي توقعنا بالضبط في الدور الفاسد الايديولوجيا .

ان بعضهم يقدم لنا بالفعل الاجابة عن سؤالنا حارة تماما ، بقولهم لنا في اناقة لغة « البندخة » التي تتكلمها الذرائعية : ما الآلية التي ينتج بها انتاج موضوع المعرفة ، التملك المعرفي للموضوع الواقعي ؟ انما هي الممارسة ! انما هي لعبة مقاييس الممارسة ! واذا كان هذا الطبق من الطعام يبقينا على جوعنا ، كان مما يسرنا ان نبتل اصناف الطعام ، او ان نطلب ان يقدم لنا منه ، بالقدر الواجب لاشباعنا . قد يقال لنا : ان الممارسة هي المحك ، أي ممارسة التجريب العلمي ! الممارسة الاقتصادية ، والسياسية ، والتقنية ! أي الممارسة الشخصية ! او قد يقال لنا ايضا ، لاقناعنا بالصفة « الماركسية » الاجابة : انها الممارسة الاجتماعية ! او قد يقول بعضهم ، من أجل « منح قولهم وزنا » : انها الممارسة الاجتماعية ، التي قامت بها البشرية ، وكررت القيام بها ، مليارات مليارات المرات ، خلال آلاف السنين ! او قد يقدم لنا ايضا « التفائق » الخمس الذي كان يقدم لانغلز ، الذي كان لابد لمنشستر ان تفتح عينيه ، على هذه الحجة الغذائية : « البرهان على وجود « التفائق » انه يؤكل » !

وسألاحظ بديء ذي بدء ، ان هذا النوع من الاجابة ، يمكن ان يكون ناجعا ؛ ويجب بالتالي ان يستخدم ، حينما يكون الامر متعلقا بمقاربة الايديولوجية في ساحة الايديولوجية ؛ أي حينما يكون الامر متعلقا بالصراع الايديولوجي بالمعنى المحصري للكلمة ؛ لانها اجابة ايديولوجية موقعها بالضبط في ساحة الخصم الايديولوجية . لقد حدث للمرء في ظروف تاريخية طويلة ، ويمكن ان يحدث له ايضا ، ان يجد نفسه مضطرا او ملزما ، ان يحارب في ساحة خصمه الايديولوجي ، حينما يكون عاجزا عن ان يجذبه الى ساحته الخاصة ، او حينما لا يكون تاضعا نضجا يجعله ينصب خيمته فيها ، او حينما يكون الابد له من النزول الى ساحته . بيد ان هذه الممارسة ، ونمط الحجج الايديولوجية المعتدة لهذا الصراع ، لا بد لها من ان تصبح موضوع نظرية ، لكيلا يكون الصراع الايديولوجي في مجال الايديولوجيا ، صراعا خاضعا لقوانين الخصم وادابته ؛ ولكيلا يحولنا الى اتباع خلدس للايديولوجيا التي تجب علينا محاربتها . بيد انني سأضيف في الوقت ذاته ، انه ليس مما يثير الدهشة ، ان يتركنا هذا النوع من الاجابة الترائعية ، في جوع من سؤالنا النظري . ان بإمكاننا ان نبرهن على ذلك ، بحجة عامة ، وبحجج خاصة ، تعتمد جميعا على المبدأ نفسه .

والحقيقة ، ان الترائعية في جوهرها تسقط سؤالنا في الايديولوجيا ، بتقديمها اجابة ايديولوجية له ، فالترائعية تقتصر على الانطلاق في البحث عن ضمان ما ، تماما كما تمضي ايديولوجية « نظرية المعرفة » المثالية . اما المخارق الوحيد فهو ان المثالية الكلاسيكية لا ترضى بضمان من حيث الواقع ، بل تريد ضمانا من حيث المبدأ (نعلم ان هذا الضمان هو زي حقوقي مستعار لوضع هو من مستوى الواقع ، وهذا شأنها ، - في حين ان الترائعية تمضي باحثه عن ضمان من حيث الواقع ، وهو النجوع عملا ، نجوع يؤلف في أغلب الاحيان كل ما يمكن تعيينه على انه « مقياس العمل » . وفي الاحوال جميعا ،

فانهم يقدمون لنا ضمانا هو الصلابة التي لا تمضى للإجابة والسؤال  
 الايديولوجيين ؛ في حين أننا نبحث عن آلية ما ! يالها من حجة تلك التي  
 يكون فيها البرهان على النفاق ، هو أنه يؤكل ! ان ما يهمننا هو الآلية التي  
 تؤكد لنا ، حينما نعتقد أننا نأكل نقائقنا الصباحي ، أن ما نأكله هو نقائق  
 بالتأكيد ، وليس لونا من المظوف المسلوق ! يالها من برهان ذلك الذي يقوم  
 على التكرار خلال مئات أو ألوف من سنوات الممارسة الاجتماعية للبشرية  
 ( انها ليلة تبني فيها الممارسات كلها سوداء ) ! خلال مئات أو ألوف من  
 السنوات ، ولتد هذا « التكرار » مثلا « حقائق » ، مثل بحث « المسيح » ،  
 وبتوالة مريم ، و « حقائق » الدين جميعا ، والأعراف التي أطلققتها « العفوية »  
 الإنسانية جميعا ، أي « البدايات » الايديولوجية الأكثر أو الأقل جدارة  
 بالاحترام ! ولا حاجة للكلام عن الشرك المتبادل ، الذي تنصبه المثالية  
 والنزاعية كل منهما للأخرى ، في تأمرها ضمن اللعب الذي يخضع للقواعد  
 ذاتها . تقول المثالية للنزاعية : بأي حق تقولين أن الممارسة هي التي تقيم  
 المبدأ ؟ وتجييبها النزاعية : ان مبدأك ليس الا واقعة مقنعة . ها نحن اولاه  
 ماخوذون في دوامة الدائرة المغلقة للسؤال الايديولوجي . وفي الأحوال  
 كلها ، تكون القاعدة المشتركة التي تتيح هذا اللعب ، هي فعلا السؤال عن  
 ضمان توافق المعرفة ( أو « الذات » ) وموضوعها الواقعي ( أو « الموضوع » ) ،  
 أعني السؤال الايديولوجي بذاته .

ولكن لنترك هذه الحجة العامة في سبيل الانصراف الى الحجج الخاصة ،  
 التي ستضعنا قبالة موضوعنا . لأنه يكفي أن نلاحظ كلمة مهموسة ، التي  
 ليست اذا اخذناها في معناها الايديولوجي ( المثالي أو الاختباري ) الا الصورة  
 المنعكسة في المرآة ، أي المفهوم المضاد للنظرية ( الزوج المؤلف من « الضدين »  
 الممارسة والنظرية ، اللذين يؤلفان حني مجال مرآوي ) ، حتى نكشف عن  
 لعب الالفاظ الذي هو مقرئها . ولا بد لنا من أن نعترف ، بأنه ما من

ممارسة بمثابة هناك ، بل ممارسات متميزة ليست ذات علاقة ماثوية بنظرية  
 لا بد لها من أن تكون متعارضة معها كلياً ، وغريبة عنها . لأنه لا يمكننا أن  
 نضع في جانب نظرية هي رؤية عقلية خالصة ، لا جسم لها وليس لها وجود  
 مادي سوى جانب آخر - ممارسة ماثوية خالصة - بها ننغمس في المادة كما تنغمس  
 اليد في الصجين ، . هذه القسمة الثنائية ليست الا اسطورة ايديولوجية ،  
 حيث تعكس «نظرية ما في المعرفة» ، مصالحي ، أخرى كثيرة غير مصالحي العقل ؛  
 أعني مصالحي التقسيم الاجتماعي للعمل ؛ وعلى وجه شديد الدقة ، تقسماً  
 يفرق بين السلطة ( السياسية ، والدينية ، والايديولوجية ) من جهة ،  
 والقسر من جهة أخرى ( حيث المنغنون هم أيضاً موضوع التنفيذ ) . وحتى  
 حينما تكون هذه القسمة الثنائية في خدمة نظرة ثورية ، تعلي من شأن  
 قضية العمال وعملهم ومشاقهم وصراغهم وتجربتهم ، في اعلان غير متميز  
 عن أولية الممارسة ، فانها تبقى بعد ايديولوجية ؛ تماماً كما أن الشيوعية  
 ذات نزعة المساواة ، هي بعد تصور ايديولوجي ، لهدف الحركة العمالية .  
 وبالمعنى الدقيق للكلمة ، فان نظرية ذات نزعة مساواة في الممارسة هي  
 بالنسبة الى المادية الجدلية ، مثلاً الشيوعية ذات نزعة المساواة بالنسبة  
 الى الشيوعية العلمية ؛ انها نظرية ينبغي نقدها وتجاوزها ؛ لكي نقيم مكانها  
 نظرية علمية في الممارسة . أقول ذلك ، وأنا احمل في نفسي الاحترام العميق  
 الذي ينبغي لكل ماركسي أن يحمله للتجربة والتضحيات للناس الذين ينفذون  
 عملهم وآلامهم وصراغاتهم ، كل حاضراً ومستقبلاً ، وكل دواعي عيشنا  
 وأملنا ؛ وقيمها على دعائم وطيدة .

بيد أنه ما من نظرية علمية في الممارسة ، من دون تمييز صحيح بين  
 الممارسات المتميزة ، ومن دون نظرية جديدة في علاقات النظر والممارسة .  
 اننا نؤكد نظرياً أولية الممارسة ، باظهارنا أن مستويات الوجود  
 الاجتماعي جميعاً هي مواضع للممارسات المتميزة ؛ أعني : الممارسة

الاقتصادية ، والممارسة السياسية ، والممارسة الايديولوجية ، والممارسة التقنية ، والممارسة العلمية (أو النظرية) . اننا نفكر في مضمون هذه الممارسات المختلفة ، حينما نفكر في بنائها الخاصة ، التي هي في هذه الاحوال جميعاً ، بنى انتاج ؛ وحينما نفكر في ما يميز هذه البنى المختلفة فيما بينها ، أي الطبيعة المختلفة للموضوعات التي تنطبق عليها ، ووسائلها في الانتاج والعلاقات التي تنتج ضمنها ( هذه العناصر المختلفة ، وامتناجاتها تتغير دون شك ، حينما تنتقل عن الممارسة الاقتصادية ، الى الممارسة السياسية ، وبعدئذ الى الممارسة العلمية ، وإلى الممارسة النظرية الفلسفية ) . اننا نفكر في علاقات التأسيس والتفصيل التي تؤثر هذه الممارسات المختلفة بها بعضها في بعض ، حينما نفكر في درجة استقلالها ، والنموذج سيرها الذاتي النسبي . اللذين يحددان نموذجا ارتباطهما في نظر الممارسة ، الحاسمة في نهاية الأمر ، ، أعني الممارسة الاقتصادية . بيد اننا نمضي أبعد . اننا لا نكتفي بحذف الاسطورة ذات نزعة المساواة في الممارسة ؛ بل نتصور على أسس جديدة تماماً علاقة النظر بالممارسة ، التي هي علاقة قد زيفت في النظرية المثالية والاختبارية . اننا نرى ، ان عنصراً من عناصر المعرفة ، على الرغم من أنه مشبع بالايديولوجيا اشباعاً عميقاً ، حتى على صور بدائية أشد البداءة ، يظل دائماً حاضراً سلفاً في الدرجات الاولى من درجات الممارسة ، التي بإمكاننا ان نلاحظها انطلاقاً من الممارسات التي تستخدمها المجتمعات . البدائية ، أكثر ما تكون البداءة لضمان بقائها . ونرى في الطرف الآخر من تاريخ الممارسات ، ان ما يدعى بعامة نظرية في صورها الأكثر نقاءً ، أي صورها التي يبدو أنها لا تلجأ الا الى قوى التفكير وحده (مثل الرياضيات أو الفلسفة ) ، خارج كل علاقة مباشرة بـ « الممارسة المشخصة » ، معناه الحصري ممارسة ، ممارسة علمية أو نظرية ، يمكن قسمتها هي ذاتها الى فروع متعددة ( العلوم المختلفة ، والرياضيات ، والفلسفة ) . هذه الممارسة هي ممارسة نظرية ؛ وهذا يعني أنها متميزة من الممارسات الأخرى غير

النظرية ، بنموذج الموضوع ( الملة الاولى ) الذي تحو له ؛ وبوسائل الانتاج التي تعمل بها ؛ وبالعلاقات الاجتماعية التاريخية التي تنتج ضمنها ؛ وأخيراً بنموذج الموضوع الذي تنتجه ( المعارف ) .

وبهذا فإن الكلام عن معيار للممارسة في ما يتعلق بالنظر ، يتلقى معناه الكامل ، شأنه شأن كل ممارسة أخرى : لأن الممارسة النظرية هي لئانها معيارها الخاص ، وتتضمن في ذاتها موانيق محددة تسوغ نوع انتاجها ، أي المعايير العلمية لما تنتججه الممارسة العلمية . والامر لا يختلف عن ذلك في الممارسة الواقعية للعلوم ؛ وهذا يعني ، ان العلوم حينما تقوم وتنمو بحق ، لا تكون بحاجة مطلقاً للتحقق من الممارسات الفعولوجية ، لتعلن عن المعارف التي انتجتها ، أنها « صحيحة » ، أي أنها معارف . انه ما من عالم رياضيات في العالم ، ينتظر من الفيزياء ، حيث تطبق اجزاء كاملة من الرياضيات ، ان تبيئن له صلق نظرية ما ، ليعلم انه قد برهن عليها ؛ اذ إن « صحة » نظريته تأتيه مئة بالمئة ، من المعايير الداخلية الخالصة ، القائمة في ممارسة البرهان الرياضي ؛ وبالتالي تأتيه من معيار الممارسة الرياضية ، أي من الصور التي تتطلبها العلمية الرياضية القائمة . ويمكننا ان نقول هذا القول عن نتائج كل علم ؛ اذ إن العلوم الاكثر نمواً ، تقسم هي ذاتها على الأقل ، في مجالات المعرفة التي تسيطر عليها سيطرة كافية ، معيار صدق معارفها ، - هذا المعيار الذي يختلط كل الاختلاط بالصور الدقيقة للتمرن على الممارسة العلمية المنظور اليها . ويجب علينا ان نقول هذا القول عن العلم الذي يهمننا في أعلى درجة ، اعني المادية التاريخية . فلان نظرية ماركس كانت « صحيحة » ، لمكن تطبيقها بنجاح ؛ وليس لانها طبقت بنجاح ، كانت صحيحة . ان المعيار الذرائعي يمكن له دون شك ، ان يلائم تقنية ما ، ليس لها من افق آخر غير مجال عملها - ولكنه لا يلائم المعارف العلمية . انه ينبغي لنا بكل دقة ، ان نمضي أبعد ، وان نرفض ان نمائل في قليل او كثير مماثلة غير مباشرة ، النظرية الماركسية في التاريخ ، بالنموذج الاختباري لـ « فرض » جزائي كان

لا بد لنا من أن ننتظر التحقق من صحته ، في الممارسة السياسية للتاريخ ، لكي يكون بمقدورنا أن نتثبت ، الحقيقة ، . ليست الممارسة التاريخية اللاحقة هي التي بإمكانها أن تهب المعرفة التي أنتجها ماركس ، المؤهلات التي تجعل منها معرفة ؛ إذ إن معيار صحة المعارف ، التي أنتجتها ممارسة ماركس النظرية ، قد قُدم في ممارسته النظرية ذاتها ، أي قدمته القيمة البرهانية ، ومؤهلات عملية الصور التي ضمنت إنتاج هذه المعارف . أن ممارسة ماركس النظرية هي معيار صحة المعارف التي أنتجها ماركس ؛ وهذا يعني ، أن هذه المعارف قد أعطت النتائج المعروفة ؛ لأن الأمر كان يتعلق تماماً بالمعرفة ، لا بالفروض الجزافية ؛ حيث لا يؤلف النجاح وحده ، بل الاخفاق ، وتجارب ، ملائمة تمكن النظرية من أن تتردد فكرياً إلى ذاتها ، وأن تنمو من الداخل .

ولكيلا يسوء القاري. معنى ما قلته منذ قليل ، فقد بينت في مكان آخر ، بما فيه الكفاية ، أن هذا التضمن الجذري لمعيار الممارسة في الممارسة العلمية ، لا ينفي إطلاقاً في العلوم - حيث يكون لهذا المعيار قيمة لا حصر لها - وجود علاقات عضوية ، مع ممارسة أخرى ، تقدم لهذه العلوم قسماً صالحاً من مادتها الأولى ، وتمضي أحياناً إلى استشارة بعض التنقيحات العميقة ، أن كثيراً وأن قليلاً ، في البنية النظرية لهذه العلوم . وقد أشرت في كلمات لا لبس فيها ، إلى أن تأثير الممارسات الأخرى في العلوم التي هي في طريق النشوء ، ومن باب أولى في المناطق التي ما زالت خاضعة لـ معرفة ، ما أيديولوجية ، غالباً ما يقوم بدور نقدي حاسم ، بإمكانه أن يكون ثورياً أيضاً . وهنا أيضاً لا نستطيع أن نتطرق من نظرية تسوي بين أنواع الممارسات ، فنفرق فيها نمط تأثير نوعي لممارسة معينة ، في مجال ممارسة نظرية ما تزال في طريقها إلى العلمية - أو أن نفرق فيها الدور الدقيق لهذا التأثير ، أو على الأخص الصورة ( النظرية ) التي يجري فيها هذا التأثير . ونحن نعرف جيداً - بالرجوع إلى ماركس - أن تجارب العملية الأكثر حدة ، والمطبوعة بشخصيته أكبر انطباع ( تجربته في منازعاته العلمية و مدفوعاً

الى قول كلمته في المسائل العملية ، في **الجريدة الرينانية** ؛ وتجربته المباشرة في التنظيمات الأولى لصراع البروليتاريا الباريسية ؛ وتجربته الثورية في سنوات ( ٤٨ ) قد أثرت في ممارسته النظرية ، وفي الانقلاب الذي جعله ينتقل من الممارسة النظرية الايديولوجية ، الى الممارسة النظرية العلمية ؛ بيد أنها قد أثرت في ممارسته النظرية ، في **صورة موضوعات تفكير** ، أي في صورة **موضوعات فكرية** جديدة في « فكر » ، ثم في مفهومات اسهم بروازها بامتزاجها مع نتائج مفهومية أخرى ( صادرة عن الفلسفة الألمانية والاقتصاد السياسي الانكليزي ) في قلب القاعدة النظرية ، التي كانت ما تزال ايدولوجية ، والتي كان قد عاش عليها (أي فكر فيها) ، حتى ذلك التاريخ .

## ( ١٨ )

لن اعترض عن هذا الاستطراد الطويل ؛ فهو ليس الاستطراد الوحيد . كان يجب علينا أن نزيح عائق الاجابات الايديولوجية من وجه سؤالنا ؛ ولكي نفعل ذلك ، كان يجب علينا أن نستوضح ايدولوجية ما عن الممارسة ، لم تنج' الماركسية ذاتها منها دائماً ؛ وهي نظرية يعترف كل منا ، بأنها تهيمن ومستبقى دون شك ، مهيمنة من عل' ، مدة طويلة أيضاً ، على الفلسفة المعاصرة ، وعلى مثلها الاكثر نزاهة وسماحة ، مثل سارتر . وعندما تجنبنا منعطف الممارسة المسوية هذا ، أو منعطف « العمل » - البراكسيس - كما هو محبب اليهم أن يقولوا في الفلسفة ؛ ربحتنا بذلك الاعتراف بأنه لم يبق أمامنا الا سبيل واحد ؛ ضيق دون شك ، ولكنه مفتوح ، أو يجب فتحه على الأقل . فلنعد اذن الى سؤالنا : **بأية آلية ينتج انتاج موضوع المعرفة التملك المعرفي للموضوع الواقعي** ، الذي يوجد خارج الفكر ، في العالم الواقعي ؟ اننا نتكلم يقينا عن آلية ما ، عن آلية لا بد من أن تقسم لنا تفسيراً لواقعة نوعيه ؛ أعني نمط امتلاك العالم بالممارسة الخاصة للمعرفة التي تتعلق كاملة بموضوعها (موضوع المعرفة) المتمايز من الموضوع

الواقعي الذي هي معرفة له . ان اكبر الاخطار تهددنا هنا . ويمكننا ان نفهم ، انه ليس بمقتوري ان ادعي ، انني اقدم ، في احتياط اشد ما يكون وضوحاً ، الا الحجج الأولى لايضاح محكم للسؤال المطروح ، لا الاجابة عنه .

ولكي نصوغ هذه الايضاحات المحكمة ، لا بد لنا من ان نبدأ بتمييز على جانب كبير من الأهمية . اننا حينما نطرح السؤال عن الآلية التي ينتج بها موضوع المعرفة التملك المعرفي للموضوع الواقعي ، انما نطرح سؤالاً مخالفاً كل المخالفة للسؤال المطروح عن شروط انتاج المعارف . ان هذا السؤال الاخير يتعلق بنظرية ما في تاريخ الممارسة النظرية ، امكانها - كما رأينا - مرتبط بفعل المفاهيم التي تمكننا من ان نفكر في بنية هذه الممارسة ، وتاريخ تحولات المفاهيم . ان السؤال الذي نطرحه هو سؤال جديد أغفلناه في السؤال الآخر . فنظرية تاريخ المعرفة ، او نظرية تاريخ الممارسة النظرية ، تجعلنا نفهم كيف نتجت المعارف الانسانية ، في تاريخ تتابع انماط انتاجها المختلفة ، أولاً في صورتها الايديولوجية ، وبعدئذ في صورتها العلمية . انها تجعلنا نشاهد ظهور المعارف وتطورها وتنوعها ، واللوان القطعية والانقلابات النظرية التي هي في داخل الاشكالية التي تهيمن على انتاجها ، والانقسام التدرجي الذي ينشأ في مجالها ، بين المعارف الايديولوجية والمعارف العلمية الخ... ان هذا التاريخ يتقبل المعارف ، في كل لحظة من تاريخها ، على ماهي عليه ، سواء اصرحت انها معارف أم لم تصرح ، وسواء اكانت ايديولوجية أم علمية ، الخ ... اعني انه يتقبلها على انها معارف . انه يراها على الخصوص وكأنها منتجات ، وكأنها نواتج . ان هذا التاريخ يقدم لنا بالتأكيد فهماً لآلية انتاج المعارف ؛ ولكنه لا يوفر لنا بالنسبة الى معرفة قائمة في برهة معينة من برهات حركة تاريخ انتاجها ، فهم الآلية التي تستخدمها هذه المعرفة ،

فتتحقق بالنسبة الى الذي يعالجها على أنها معرفة ، وظيفته في التملك المعرفي للموضوع الواقعي ، بموضوعه الفكري . ان هذه الآلية هي ما يسمينا بالضبط .

هل يجب علينا أن نحدد سؤالنا أيضا ؟ ان نظرية في تاريخ انتاج المعارف لا توفر لنا إلا تقرير لمر واقع ، وهو تلك الآلية التي أنتجت بها المعارف . بيد أن هذا التقرير للواقع يتقبل المعرفة على أنها واقعة تدرس تحولاتها وتغيراتها ، وكأنها عدد من نواتج بنية الممارسة النظرية التي تنتجها ، وكأنها عدد من المنتجات التي هي معارف ، - دون أن يجعل من هذه الواقعة أمراً فكرياً هو أن هذه المنتجات ليست اية منتجات كانت ، بل هي معارف بالضبط . ان نظرية في تاريخ انتاج المعارف لا تدخل في حسابها الآن ، ما اقترح تسميته بـ « مفعول المعرفة » الذي هو من خاصية هذه المنتجات الخاصة ، التي هي المعارف . اما سؤالنا الجديد فيتعلق بالضبط بمفعول المعرفة هذا ( هذا الذي يدعو ماركس « نطق تملك العالم بالمعرفة » ) . والآلية التي نقترح توضيحها هي الآلية التي تنتج مفعول المعرفة هذا في هذه المنتجات الخاصة تماماً ، التي ندعوها معارف .

هنا أيضاً نجد انفسنا امام ضلالات ينبغي عزلها وتهديمها ( لأننا لن ننجو مطلقاً من الحصر الذي يفرض علينا دائماً أن نبعد التصورات الخاطئة ، في سبيل الاستخلاص الطريق الذي يفتح لنا أفق بحثنا ) . انه من الممكن أن يستهويننا في الواقع ، رد الآلية التي نحاول النفاذ إليها ، الى أصولها : وان نقول : ان مفعول معرفة ما يمارس من أجلنا وظيفته في المصور الخاصة بعلم ما حقيق ، قد تأتي إلينا من الواقع ذاته ، بسلسلة غير متناهية من الوساطات . كلن يستهويننا في الرياضيات ، بأن نفكر في مفعول معرفة هذا الدستور المضمن في التجريد ، أو ذاك ، على أنه المصنئ والمصاغ صياغة بلغت الحدود القصوى في التجريد ، لهذا الواقع أو ذاك ،

سواء كان الأمر أمر المكان أو الشخص أم أمر الممارسة الإنسانية في ممارستها وفي عملياتها الأولى الشخصية . فما يسلم به هو أن هناك فاصلاً زمنياً يفصل بين ممارسة المسلمين الشخصية والتجريد الفيتاغوري أو الاقليدي ؛ هذا الفاصل الزمني تفاوت ، ولكنه تفاوت يفكر فيه على التنازل ، ونسبة الاشكال ممارسة علمية سابقة وحركاتها الشخصية ، على مستوى «العنصر المثالي» .

يبدو أن المفاهيم التي يلجؤون إليها لشرح المسافة الشاسعة التي تفصل الحاسب الكلداني والمساح المصري عن بورباكي ، لن تكون أبداً إلا مفاهيم يحاولون بواسطتها أن يقيموا وراء الفوارق الأكيدة ، والتي يجب أن يفكر بها بعق ، استمراراً في المعنى يصل في مبدئه لمفعول معرفة الموجودات الرياضية الحديثة ، بمفعول بمعنى أصلي متحد بموضوع واقعي أصلي ، وبممارسة شخصية ، وحركات شخصية أصلية . وعلى هذا النحو ، يجب أن يكون لمفعول المعرفة « أرض ميلاد » أو « تربة أصلية » واحدة ؛ سواء أكانت هذا الموضوع «الواقعي» ذاته ، التي قالت الاختبارية عنه إن المعرفة تقتصر على استخراج جزء من أجزاءه ، أي الماهية ؛ أم كانت عالم « الحياة » ، السابق على التفكير ، الذي قال به هيرل ، أي التائيف السالب السابق على العبارة الحملية ؛ أم كانت أخيراً شخص السلوك والحركات الأولية ، حيث تجد سيكولوجية الطفل – التكوينية وغيرها – أساساً نظريتها في المعرفة ، تجده ترفاً بأبخس الأثمان . وعلى كل فهناك أصل ، واقعي ، مشخص وحي ، يلتقون عليه مرة وإلى الأبد تبعاً لمفعول المعرفة كاملة .

وعندئذ تقتصر العلوم خلال تاريخها كله ، وفي أيامنا هذه أيضاً ، على التعليق على هذه الترات ، أي على ارت ثنوه بعينه كاملاً . وكما إن الإنسانية عاشت في هذه الخطيئة الأصلية ، مقتصرة عليها ، شأنها شأن اللاهوت المسيحي ، كذلك كان يجب أن يكون ثمة مفعول معرفة ، فينبثق من الواقع ، من الحياة ، من الممارسة في أكثر صورها تشخيصياً ؛ مفعول متحد معها وضائع فيها ، مفعول أصيل ، ما تزال موضوعات المعرفة الأكثر « تجريداً » حتى الآن ،

تحمل طابعه الذي لا يحى ، ومصيرها مرتبط بمصيره ، كأننا حكم عليها بأن تكون معرفة . فهل يجب علينا أن نضع مكان هذا المفعول ، الاشكالية التي يفترضها هذا « النموذج » ؟ نلمح الجواب في أسطورة الاصل التي تسفه : وهي أسطورة عن وحدة لا انقسام فيها بين اللغات و الموضوع بين الواقع ومعرفته ( سواء ، كأننا ولادة واحدة ، أم كانت المعرفة ولادة مع الواقع ، كما كان يقول انسان متمكن من مفعولات المسرح وحسب ) ؟ أسطورة عن نشوء قويم لكل التجريدات ، وخصوصاً ، للوساطات التي لا غنى عنها . وبهذا نكون قد تعرفنا فيما تعرفناه ، المجموعة من المفاهيم النموذجية التي نشرتها فلسفة القرن الثامن عشر في العالم ، وازدهرت بعض الازدهار في كل مكان ، بما في ذلك مؤلفات الاختصاصيين الماركسيين ، - بيد أننا يمكننا أن نؤكد بصدها ، بما لا يدع مجالاً للشك ، بأنها غير ذات علاقة بماركس ، مهما أتى تفصيلها على قياس الوظائف الايديولوجية المنتظرة منها .

وبما أننا وصلنا الى هذا الحد ، لنقل بوضوح ، ليس سبيل الاختيارية هذا هو الذي تنبئ فيه الماركسية مادية ، أو تنصتد ، فتصبح مثالية ، « الحكم السابق على التعبير » ، أي مثالية « التربة الأصلية » ، مثالية « البراكسيس » - أنه لا يمكن للماركسية هنا أن تجد ذاتها أو أن تستعيد ذاتها ، وأنو للخطوة واحدة ، فهذا سبيل المثالية ، وسبيل المفاهيم التي اصطنعتها المثالية لتؤلف أشخاص مسرحيتها . أن مفاهيم الاصل و التربة الأصلية ، والتكوين والوساطة هي مفاهيم ينبغي أن تعتبر موضوع شبهة قبلياً ؛ ليس فقط لأنها دائماً كثيراً أو قليلاً هي المدخل الى الايديولوجيا التي انتجتها ؛ بل لأنها انتجت بخاصة من اجل استعمال هذه الايديولوجيا ، فهي تلازمها في حلها وترحالها كما يفعل الرحل . وليس من قبيل الصدفة ، اذا قام سارتر ، وجميع من كانوا بحاجة الى أن يملأوا الفراغ العالم بين المقولات « المجردة » و « الشخص » - من دون أن يكون لهم نموذج - بإسائة.

استعمالهم لمفاهيم « الاصل » و « التكوين » و « الوسايط » . فوظيفة مفهوم الاصل كوظيفة الخطيئة الاصلية ، تنحصر في أن يضطلع المرء في أن لا يفكر في ما يجب أن لا يفكر فيه ، ليتمكن عن التفكير في ما يريد التفكير فيه . مفهوم التكوين يتبنى الانتاج والتحول ليجبهما ، لأن تعريفهما يحدد المخطط العام الاختباري للتاريخ ، في استمراره وفي حياته . ومفهوم الوسايط قد تقلد مهمة أخيرة ؛ أعني أن يضمن بسحر ساحر ، الربط في الفراغ بين المبادئ النظرية و « الشخص » ؛ كما يفعل البنائون ، حينما يجعلون من ذواتهم سلسلة ، في سبيل تداول قطع الأجر فيما بينهم . ففي كل الاحوال ، يكون الأمر أمر وظائف قهنيح وغش نظري — بإمكانها دون شك ، أن تشهد في وقت واحد ، على ارتباك واردة طيبة واقعيين ، وعلى رغبة في أن لا تفقد المراقبة النظرية على الحوادث ؛ ولكنها ليست في أحسن الحالات أقل من أوهام نظرية خطيرة . إن هذه المفهومات ، إذا طبقناها على سؤالنا ، ضمنت لنا في كل مرة حلا سهلا ؛ إنها تتوسط بين مفعول المعرفة الاصلية ومفعولات المعرفة الحاضرة ، — مقدمة لنا مجرد طرح المسألة ، أو بالاحرى عدم طرحها ، على أنه هو الحل .

## ( ١٩ )

لنحاول الآن أن نتقدم بعض الخطوات أيضا ، في المجال الذي استخلصناه منذ قليل .

وكما كنا قد رأينا بهذه الطريقة ذاتها ، أن اللجوء إلى موضوع واقعي أولي لا يمكن له أن يعطينا من التفكير في الفرق القائمة بين موضوع المعرفة والموضوع الواقعي ، الذي يقدم لنا موضوعه الأول المعرفة ؛ فقد رأينا منذ قليل ، بالطريقة نفسها ، أنه ليس بإمكاننا أن نلقي التبعة على مفعول « معرفة » أصلي ، فنتحلل من تبعة التفكير لحسابنا ، في آلية هذا المفعول ،

ضمن وضعه الراهن . وفي الحقيقة ، أننا نعرف ان هاتين المسألتين ليستا الا مسألة واحدة ؛ لأن واقع مفعول المعرفة الفعلية بالذات ، هو الذي بإمكانه ان يقدم لنا الإجابة التي نبحث عنها ، لا اسطورة مفعول اصلي ما .

اننا نقف من هذه الناحية ، موقف ماركس بالذات ؛ وهو الذي يقول لنا في كلمات محددة ، ان معرفة انضواء المجتمع الراهن أي معرفة والتأليف المنظم والترتيب والمتفصل له ، هي ما يجب توضيحه ؛ لكي يمكن الوصول الى فهم الصور السابقة ، وبالتالي الصور الأكثر بداءة . ان العبارة الشهيرة عن أن « تشريح الإنسان هو مفتاح تشريح القرد » لا تعني خلاف ذلك ؛ ومفهوم أنها تشكل كلا واحداً هي وهذه العبارة الأخرى الواردة في « المفصلة » ، وهي : ليس تكوين المقولات التاريخي ، ولا امتزاجها في صور سابقة ، ما يقدم لنا فهمها لها ، بل أن منظومة امتزاجها في المجتمع الراهن ، هي التي تفتح امامنا أيضاً أبواب فهم التشكلات الماضية ، عندما تقدم لنا مفهوم تقع هذا الامتزاج . وبالطريقة نفسها ، يكون توضيح آلية مفعول المعرفة الراهن ، هو وحده الذي بإمكانه أن يقدم لنا الانوار الكاشفة لمقولاتها السابقة .

وإذن ، فرفض اللجوء الى الأصل هو مساوق لضرورة نظرية عميقة الى حد بعيد ، تجعل من تفسير الصور الأكثر بداءة ، شيئاً متعلقاً بمنطق الامتزاج التنظيمي الراهن للمقولات ، التي لها وجود جزئي في الصور السابقة .

ينبغي لنا ، أن نعد هذه الضرورة وكأنها قوام نظرية ماركس ، في مجال نظرية التاريخ بالذات . فلاخسر ما أعنيه . حينما درس ماركس المجتمع البرجوازي الحديث ، تبني موقفاً غريباً فقد تصور أولاً ، هذا المجتمع القائم وكأنه نتاج لتاريخ ، وبالتالي كأنه نتاج ولده تاريخ ما . وبدا طبيعياً تماماً ، أنه جعلنا ننخرط حينذاك في نظرية هيغلية ، حيث 'تصور النتيجة وكأنها نتيجة لا يمكن لها ان تنفصل عن تكوينها ، لدرجة يجب ان نتصورها معها وكأنها « نتيجة لضرورتها » . والحقيقة ، ان

ماركس كان يشق له في الوقت ذاته طريقاً مخالفاً مخالفة كلية ! يقول :

« ان الأمر لا يتعلق بالعلاقة القائمة تاريخياً بين النسب الاقتصادية الموزعة على تتابع صور المجتمع المختلفة . انه يتعلق اقل من ذلك ايضا بنظام تتابعها » في الفكرة « ( برودون ، نظرية ضمنية لحركة التاريخ ) . ان الأمر يتعلق باعتزاجها المتصل ( بانضوائها ) في إطار المجتمع البرجوازي الحديث » ( المقدمة ، ص ١٧١ ) . وقد عبّر كتاب « بؤس الفلسفة » سابقاً تعبيراً دقيقاً عن الفكرة ذاتها ، يقول : « كيف يمكن للمستود المنطقي الوحيد عن الحركة والتتابع والزمن ألا يفسر لنا جسم المجتمع ، الذي توجد فيه كل العلاقات معا في آن واحد ، ويعتمد بعضها على بعض ؟ » الطبقات الاجتماعية ص ١٢٠ ) ان موضوع دراسة ماركس هو اذن المجتمع البرجوازي الراهن ، الذي عندئذٍ وكأنه نتيجة تاريخية ! بيد أن فهم هذا المجتمع ، وهو بعيد عن نظرية تكوين هذه النتيجة في سيره ، إنما يمرّ خلافاً لذلك ، بنظرية « الجسم » دون غيرها ، أي نظرية بنية المجتمع الراهنة ، من دون أن يتدخل تكوينه في ذلك ، من أجل أي شيء مهما كان . ان هذا الموقف الغريب الذي اتخذته ماركس ، والذي أثبتته في كلمات قاطعة ، على أنه شرط الامكان المطلق لنظريته في التاريخ ، يبرز بوضوح وجود مسألتين متمايزتين ، في وحدة انفصالهما . هنالك يقيناً مسألة نظرية ينبغي طرحها وحلها ، لكي نفسر الآلية التي انتج بها التاريخ نمط الانتاج الرأسمالي الراهن ، وكأنه نتيجة ما . ولكن هناك في الوقت نفسه ، مسألة نظرية أخرى مختلفة اختلافاً مطلقاً ، ينبغي طرحها وحلها ، لكي نفهم ان هذه النتيجة هي يقيناً نمط اجتماعي للانتاج ، وان هذه النتيجة هي بالضبط صورة من صور الوجود الاجتماعي ، لا الوجود الذي أتى أولاً ؛ ان هذه المسألة الثانية هي موضوع نظرية وأسي المال ، - دون أن نخلطها لحظة واحدة بالمسألة الاولى .

بإمكاننا أن نعبر عن هذا التمييز الأساسي إطلاقاً في فهم ماركس ،

بقولنا : ان ماركس يعد المجتمع الراهن ( وكل صورة أخرى من المجتمع الماضي ) كانه نتيجة وكأنه مجتمع في وقت واحد . ان نظرية آلية التحول من نمط من الإنتاج الى آخر ، أي نظرية صور الانتقال من نمط من الإنتاج الى النمط الذي يليه ، هي النظرية التي ينبغي لها أن تطرح وتحل مسألة النتيجة ، أي مسألة الإنتاج التاريخي لهذا النمط من الإنتاج ، وهذا التشكيل الاجتماعي . بيد أن المجتمع الراهن ليس مجرد نتيجة أو مجرد إنتاج : انه هذه النتيجة و هذا الإنتاج الخاصان ، اللذان يعملان بوصفهما مجتمعاً ، خلافاً لنتائج أخرى ولمنتجات أخرى تعمل عملاً مفايراً بالكلية . عن هذا السؤال الثاني تجيب نظرية بنية نمط الإنتاج ، أي نظرية رأس المال - ان المجتمع يؤخذ فيها عندئذ ، على أنه أي « جسم » كان ، بل على أنه **هذا الجسم الذي يعمل بوصفه مجتمعاً** . ان هذه النظرية تصرف نظرها صرفاً كاملاً عن المجتمع بوصفه نتيجة ، - ولهنا يؤكد ماركس ، أن كل تفسير بالحركة والتتابع والزمان والتكوين لا يمكنه شرعاً ، أن يلائم هذه المسألة ، التي هي مسألة مفارقة تماماً . ولكي أعبر عن الأمر نفسه بلغة أكثر سداداً ، اقترح المصطلحات التالية : ان ما درسه ماركس في رأس المال ، هو الآلية التي تجعل من حسيطة الإنتاج تاريخ ما ، الوجود الذي هو وجود المجتمع ، واذن ، فالآلية هي التي تعطي لهذا الإنتاج التاريخي ، الذي هو بالضبط الناتج المجتمع الذي ندرسه ، خاصة إنتاج « هذا المجتمع » وهو الذي يوجد هذه الحسيطة بوصفها مجتمعاً ، بوصفها كومة من الرمل ، أو قرية من النمل ، أو مخزناً للأدوات ، أو مجرد تجمع بشري . وحينئذ يقول ماركس لنا اذن ، « اننا انما فسرنا المجتمع بتكوينه ، فان « جسمه » هو الذي يفوتنا ، مع انه هو الذي نحن مطالبون به ، وحينئذ يقول ماركس ذلك ، فهو بتفسيره بالضبط ، يحذر لانتباهه النظري ، المهمة التي تستهدف الآلية ، تلك التي تعمل بها تلك الحسيطة ، كما يعمل المجتمع تماماً ، أي الآلية التي تنتج المفعول الاجتماعي الخاص بنمط الإنتاج الرأسمالي . ان آلية إنتاج هذا « المفعول الاجتماعي » تبلغ

مرحلة التمام ، حينما نكون قد بحثنا كل مفعولات هذه الآلية ، فادركنا النقطة التي تبدل فيها صورة مفعولات تولد العلاقة المشخصة «الواقعية أو غير الواقعية» ، علاقة الافراد بالمجتمع من حيث هو مجتمع ؛ أي أدركنا المفعولات الصنمية للأيديولوجيا ذاتها ( أو « صور الوجدان الاجتماعي » - تمهيد ، كتاب «الاسهام» - ) ، التي يعيش الناس فيها بوعي أو دون وعي ، افكارهم ومشروعاتهم وأعمالهم وضروب سلوكهم ووظائفهم على أنها اجتماعية . من هذه الزاوية ، ينبغي لرأس المال أن يُعدّ كأنه نظرية في آلية إنتاج مفعول المجتمع ، في نمط الإنتاج الرأسمالي . ولئن كان مفعول المجتمع هذا يختلف باختلاف أنماط الإنتاج ؛ فأننا قد بدأنا بتلمسه على الأقل في مؤلفات التكنولوجيا والتاريخ المعاصرة . ولئن كانت آلية إنتاج مفعولات المجتمع المختلفة هذه ، مختلفة باختلاف أنماط الإنتاج المتنوعة ؛ فالمجال مفتوح بكليته أمامنا ، للاعتقاد بذلك ، إذا تكلّمنا من الناحية النظرية . ولئن فتح لنا الوعي الصحيح للمسألة الدقيقة المتضمنة في نظرية رأس المال ، آفاقاً جديدة ، بطرحه علينا بعض المسائل الجديدة ؛ فهنا ما بدأنا بالتشوف إليه . بيد أننا نفهم في الوقت ذاته ، المدى الحاسم المطلق لهذه لعبارات الواضحة من كتاب «بؤس الفلسفة» و«مقدمة عام ٥٧» ، التي ينبغي فيها ماركس ، على أنه يبحث عن شيء مخالف كلية لفهم آلية تكوين المجتمع على أنه نتيجة للتاريخ ؛ أعني فهم آلية إنتاج مفعول المجتمع بهذه النتيجة التي هي بالفعل مجتمع واقعي له وجود .

حينما حدّد ماركس موضوعه هذا التحديد في تمييز حاسم ، قسّم لنا ما نطرح به المسألة التي تشغلنا ؛ ونعني بها مسألة التملك المعرفي للموضوع الواقعي بموضوع المعرفة ، الذي هو حالة خاصة من تملك العالم الواقعي بممارسات مختلفة ، من نظرية وبديعية ودينية وأخلاقية وتقنية

الخ - ٠٠ ان كلا من انماط التملك هذه ، يطرح مسألة آلية «نتاج» «مفعوله» الخاص : المفعول المعرفي للممارسة النظرية ، والمفعول البديعي للممارسة البديعية والمفعول الأخلاقي للممارسة الأخلاقية ، الخ - ٠٠٠ ولا يتعلق الأمر في أي من هذه الحالات ، بأن نضع كلمة مكان كلمة أخرى ، كما توضع الخاصية المنشوة مكان الأفيون - فالبحث عن كل من هذه «المفعولات» النوعية يقتضي توضيح الآلية التي تنتجها ، لا تبطين كلمة بسحر كلمة أخرى - ودون أن نحكم أحكاماً مسبقة على النتائج التي يمكن أن نتوصلنا إليها هذه المفعولات المختلفة ، لنكتفِ ببعض الإشارات إلى المفعول الذي يهنا هنا ، أي **مفعول المعرفة** ، الذي هو من صنع وجود هذا الموضوع النظري تنتجته معرفة ما - ان تعبير **مفعول المعرفة** هذا ، يؤلف موضوعاً نوعياً يشمل موضوعين فرعيين على الأقل : أي مفعول المعرفة الايديولوجية ، ومفعول المعرفة العلمية (١) - فمفعول المعرفة الايديولوجية يتميز بخصائصه ( انه مفعول علاقة مرآوية هي علاقة التعرف بعلم التعرف ) من مفعول المعرفة العلمية ؛ ولكن ، بالقدرة الذي يمتلكها تماماً المفعول الايديولوجي ، مفعول معرفة خاصة ما - وهو قدر يتعلق بوظائف اجتماعية أخرى تهيم عليه - فانه يقع من هذه الناحية ، في نطاق المقولة العامة ، التي تشغلنا - ان هذا التنبيه واجب علي ، لانتجنب كل إساءة فهم بصدد بداية التحليل الذي سيأتي ، والذي يدور على الخصوص ، حول مفعول معرفة المعرفة العلمية -

كيف نفسر آلية مفعول المعرفة هذا ؟ بإمكاننا الآن ، أن نتناول من جديد مكتسباً «اكتسبناه حديثاً» وهو كون «مقياس الممارسة» متضمناً الممارسة العلمية المبحوثة ، - وأن نقدّم أن سؤالنا الحاضر ، هو في علاقة بهذا التضمن - لقد بيّنا أن الذي يضمن لقضية علمية مشروعيتها المعرفية ، في ممارسة علمية معينة ، هو حركة الصور الخاصة ، تلك التي توفر لها

(١) انني أوّجّل مسألة المعرفة « التقنية » -

حضوراً علمياً في إنتاج المعرفة ؛ وبتمثيل آخر ، الصور النوعية ، التي تضيف على معرفة ما ، خاصتها المعرفية ، حقيقة ، . انني اتكلم هنا عن صور العلمية ، - ولكنني افكر ايضاً ، بالمقابل ، بالصور التي تقوم بالبور ذاته ( ضمان المفعول المخالف والمطابق مع ذلك ) ، في « المعرفة » الايديولوجية ؛ بل التنقل في انماط العلم كلها . من حركة التاريخ هي التي تميز هذه الصور عن تلك التي كان انتاج المعرفة حصيلتها ؛ انها تتعلق - اذكر بذلك - بمعرفة قد انتهى هذا التاريخ سلفاً الى انها معرفة . وبتمثيل آخر ، اننا ننظر الى النتيجة دون صيورتها ؛ وان أدى الامر الى اتهامنا بانتهاك حرمة الهيفلية او التكوينية ؛ فان هو الا انتهاك حميد يعتقدنا من ايديولوجيا التاريخ الاختيارية . لقد طرحنا السؤال عن آلية انتاج مفعول المعرفة ، للوصول الى هذه النتيجة ، - وقد طرحناه طرْحاً مشابهاً في كل نقاطه ، للطرح الذي يسائل به ماركس مجتمعاً معيناً ، معبوداً على انه نتيجة ؛ لكي يطرح عليه السؤال عن « مفعوله بما هو مجتمع » او السؤال عن الآلية التي تنتج وجوده بما هو مجتمع .

ان هذه الصور النوعية نراها تقوم بدورها في قول البرهان العلمي ؛ اعني في هذه الظاهرة التي تفرض على المقولات المفكرة ( او المفهومات ) نظاماً مرتباً في الظهور والاختفاء . وعندئذ ، يمكننا أن نقول : ان آلية انتاج مفعول المعرفة تتعلق بالآلية التي تسهم حركة صور الترتيب في القول العلمي للبرهان . نقول يقيناً انها تتعلق بالآلية التي تسهم ، لا التي تنظم فقط ، حركة هذه الصور ، للسبب التالي : ان صور الترتيب هذه لا تظهر في الحقيقة على أنها صور ترتيب ظهور المفهومات في القول العلمي ، الا بالإضافة الى صور أخرى ، هي مع ذلك المبدأ الغائب لهذه الصور الأخيرة من دون ان تكون هي ذاتها صور ترتيب . ولكي نتكلم الفة قد طرقت من قبل ، نقول : ان صور الترتيب ( صور البرهان في القول العلمي ) هي « الزمان

المنفصل ، لـ « زمان منظم » أساسي . لاننا نفهم هاتين الكلمتين بالمعنى الذي سنحدده لهما ( المجلد الثاني ، الفصل الاول ) ، على انهما مفهومان لصورتى وجود موضوع المعرفة ؛ وبالتالي ، على انهما صورتان متضمنتان تضحاً كاملاً في المعرفة . فالزمان المنظم يمثل بنية تنظيم المفهومات في الكلية فكرياً ، أو المنظومة ( أو « التاليف » كما يقول ماركس ) ؛ في حين يمثل « الزمان المنفصل » حركة تتابع المفهومات في القول البرهاني المرتب . أما صور الترتيب في قول البرهان ، فليست الا تطور و « الانضواء » ، أي تطور الامتزاج المتدرج رتباً للمفهومات في المنظومة ذاتها . وحينما نقول : ان « الزمان المنظم » - مفهوماً هذا الفهم - هو الأول والموجه لما تبقى ؛ فإنا نريد أن نقول شيئين :

أولاً - ان منظومة التدرج الرتبي للمفهومات في امتزاجها تحدد تعريف كل مفهوم ، بالاضافة الى مكانه ووظيفته في المنظومة . ان هذا التعريف لمكان المفهوم والوظيفته في كلية المنظومة ، هو الذي ينعكس في المعنى المتضمن في هذا المفهوم ، حينما نضعه في مطابقة مزدوجة ضمن الخط الواحد مع عقولته الحقيقية .

ثانياً - ان منظومة تدرج رتب المفهومات تحدد ترتيب « الزمان المنفصل » الذي يخضع له ظهورها في قول البرهان . ان ماركس يتكلم بهذا المعنى عن « تطور الصور » ( مفهوم ) القيمة ، وفضل القيمة ، إلخ . . . ان « تطور الصور » هذا ، هو ظهور الارتباط التنظيمي ، في قول البرهان العلمي ، ظهوراً يربط المفهومات فيما بينها ، في منظومة الكلية فكرياً .

ان مفعول المعرفة الناتج في مستوى صور ترتيب قول البرهان ، وبعدئذ في مستوى هذا المفهوم المعزول ، هو ممكن اذن ، بشرط الصفة التنظيمية للمنظومة ، التي هي في أساس المفهومات وترتيب ظهورها في القول العلمي . ان لعبة مفعول المعرفة تتم في ازدواجيتها أو في وجود المنظومة وجوداً ذا

وجهين ، فهو يقال من جهة على « معنى النمو » في القول العلمي ، ويقال أيضاً عنه من وجهة أخرى انه وجود في نظام صور القول ، ويقال ضبطاً في « اللعبة » ( بالمعنى الآلي للكلمة ) التي تؤلف وحدة التفات بين المنظومة والقول . فمفعول المعرفة ينتج على أنه مفعول علمي لا يوجد إلا بما هو قول عن المنظومة ، أي عن الموضوع المأخوذ في بنية تركيبه المعقد . فإذا كان لهذا التحليل معنى ، فهو ينتهي بنا إلى الوقوف على وصيد السؤال الجديد الثاني : ما الفصل النوعي للقول العلمي بما هو قول ؟ بم يتميز القول العلمي من صور القول الأخرى ؟ بم تنتج الأقوال الأخرى مفعولات مخالفة للمفعول البديهي ، والمفعول الايديولوجي ، « الخ ( ٠٠٠ ) لمفعول المعرفة ، الذي ينتجه القول العلمي ؟

( ٢٠ )

سأترك السؤال معلقاً على هذا النحو ، وفي هذه الصورة الأخيرة ، مكتفياً فقط بالتذكير بحدوده . « اننا لا نسمى ، كما تسعى « نظرية لمعرفة » في الفلسفة الايديولوجية ، إلى أن ننص على ضمان من حيث المبدأ ( « و من حيث الواقع ) يضمن لنا ، أن نعرف معرفة أكيدة ما نعرفه ، وأن يكون بإمكاننا أن نرد هذا التوافق إلى علاقة معينة بين « الذات » و « الموضوع » ، بين « الشعور » و « العالم » . « اننا نسمى إلى توضيح الآلية التي تفسر لنا ، كيف أن نتيجة وإقعية ، انتجها تاريخ المعرفة – وأقصد بها معرفة ما محدودة – تعمل عمل المعرفة ، لا عمل هذه النتيجة الأخرى ، سواء أكانت مطرقة أم مستغونية أم موعظة أم شعاراً سياسياً الخ ( ٠٠٠ ) « اننا نسمى إذن إلى تحديد مفعولها النوعي : أعني مفعول المعرفة ، بفهم آليته - فإذا طرح هذا السؤال طرحاً حسناً ، بمعزل عن جميع ضروب الايديولوجيا التي ما تزال تسحقنا بثقلها أيضاً ، وبالتالي خارج مجال المفاهيم الايديولوجية ، التي نطرح بها عامة « مسألة المعرفة » : فإنه يقودنا إلى السؤال عن الآلية التي تنتج بها

صور الترتيب المحددة بمنظومة موضوع المعرفة الموجود ، بفصل علاقتها بهذه المنظومة ، مفعول المعرفة الذي هو موضوع النظر . إن هذا السؤال الأخير يضعنا نهائياً في وجه الطبيعة الفارقة للقول العلمي ، أي الطبيعة النوعية لقول لا يمكن أن 'يعد' قولاً ، إلا بالرجوع إلى ما هو حاضر حضور غياب ، في كل لحظة من ترتيبه ؛ أعني المنظومة المفومة لموضوعه ، التي تتطلب لتوجد على أنها منظومة ، الحضور الفائق للقول العلمي الذي « يبرزها » .

إذا توقفنا هنا ، كما لو كنا امام وصيد ينبغي اجتيازها مع ذلك ، فليسمح لنا بأن نذكر ، بأن خاصية القول العلمي ، هي أن يكون مكتوباً ؛ وأن يطرح علينا إذن ، السؤال عن صورة كتابته . وربما تذكرنا - والحالة هذه - أننا كنا قد انطلقنا من قراءته .

واذن ، فنحن لم نخرج من دائرة سؤال واحد ووحيد ؛ فإذا استطعنا الا ندور في دائرة ، دون الخروج منها ؛ فهذا لأن هذه الدائرة ليست دائرة مقفلة للايديولوجيا ، بل الدائرة المفتوحة ابداً ، بانفلاقتها ذاتها ، أعني دائرة معرفة مؤسسة .

حزيران ١٩٦٥

★ ★ ★

جاك رانسير

## مفهوم النقد ونقد الاقتصاد السياسي

من « مخطوطات » عام ١٨٤٤ الى « رأس المال »

يجد هذا البحث تسويغه في عنوان **رأس المال الفرعي** : نقد الاقتصاد السياسي .

إن هذا العنوان الفرعي يتطلب ايضاحين :

١ - ان مفهوم النقد مفهوم نجده ماثلاً في مؤلفات ماركس كلها .  
وقد استعمله ماركس في لحظات تطور تفكيره كلها ، للدلالة على فعاليته النوعية .

ومن ناحية أخرى ، اذا كان هذا المفهوم ما ثلاً دائماً لدى ماركس ،  
فإننا نعرف أنه قد أصبح قضية أساسية صريحة في منظورها عند ماركس ،  
في فترة محدودة من تاريخه ؛ نعني خلال السنوات الواقعة من ١٨٤٢ الى  
١٨٤٥ . فقد كان خلال هذه الفترة كلها المفهوم الذي يحتل المركز من  
تفكيره . ومن هنا كان السؤال : ما العلاقة القائمة بين العنوان الفرعي  
ومفهوم النقد الذي نجده في مؤلفات الشباب ، وقد تحول بعدئذ الى قضية  
أساسية ؟

٢ - فلنحدد نوعية المسألة . لقد صاغ ماركس مشروع نقد  
الاقتصاد السياسي لأول مرة عام ١٨٨٤ . انه ذاقه الذي وجّه منذ هذا  
الحين عمل ماركس كله ، حتى نهاية حياته . وقد أدى هذا المشروع بالتدريج  
الى ولادة .

- مخطوطات عام ١٨٨٤ التي بدت بصراحة على أنها نقد موجّه الى  
الاقتصاد السياسي ؛

- اسهام في نقد الاقتصاد السياسي ، الصادر عام ١٨٥٩ ؛

## ـ واس المال .

ومن هنا كانت المسألة : ما العلاقة القائمة بين واس المال والمشروع الذي كان عام ١٨٤٤ مشروع ماركس ؟

انني لن أنشئ طبعاً تاريخ تطور هذا المشروع كله ، ولا تاريخ الصياغات المتتالية التي أفسح امامها المجال . بل سأكتفي بالتقريب بين نصين : واس المال من ناحية ، ومخطوطات عام ١٨٤٤ من ناحية أخرى وهي النقد الأول للاقتصاد السياسي ، المتعلق تعلقاً دقيقاً بنظرية ماركس الشاب في النقد .

سأحاول في القسم الأول ، أن أحدد الصورة الإجمالية لهذه النظرية النقدية الشاملة في المخطوطات . وسأحدد وأنا أفعل ذلك عدداً معيناً من نقاط الاستناد ( مثلاً ، مسألة الحامل للفعل الاقتصادي ) . وسأتناول في القسم الثاني – حيث لا يمكن أن تثار مسألة رسم هذه الصورة الإجمالية – مسألتين أو ثلاثاً من واس المال ، محاولاً التعلق بنقاط الإرساء المثبتة في القسم الأول ، وتبيين حركة انتقال المفاهيم وعلاقاتها ، التي هي قوام الانتقال إلى العلمية الماركسية ، أي الانتقال من القول الأيديولوجي لدى ماركس الشاب ، إلى القول العلمي في واس المال .

وسأعتمد في هذه الدراسة على حصيلة نظرية أنشأتها أعمال لويس التوسر ( راجع : من أجل ماركس ، باريس ١٩٦٥ ) . والمفاهيم التي حلدها وصاغها ج . أ . ميلر بمناسبة بحوث ( غير منشورة ) التي ألفت خلال سنة ١٩٦٤ ، وخصصت لنظرية ج . أ . لاكان ولنقد علم النفس عند ج . بوليترو . فقد بين ج . أ . ميلر الصفة الحاسمة لهذه المفاهيم ، من أجل قراءة واس المال في نصه : « وظيفة التكون النظري » ( الدفاتر الماركسية اللينينية ، العدد الأول ) .

# نقد الاقتصاد السياسي

## في مخطوطات عام ١٨٤٨

### توطئة

إن النقد الذي يحرك المخطوطات من الداخل هو الصورة الأكثر تنظيماً  
للقيد الانطروبولوجي ، الذي وجهه ماركس في نصوص فترة ١٨٤٣ -  
١٨٤٤ ، انطلاقاً من الأساس الذي وضعته انطروبولوجيا فويرباخ ( بديهي  
أن مسألة علاقة ماركس بفويرباخ تخرج من نطاق دراستنا ، ما دام هدفنا  
لا يتعدى هنا رسم صورة هذا النقد التامة ) .

فلنحاول تحديد هذا النقد بالاجابة عن ثلاثة أسئلة :

ما موضوع هذا النقد ؟

وما ذاته ، أي من يقوم بالنقد ؟

وما منهجه ؟

وتقدم لنا الاجابة الفقرة الأخيرة من الرسالة الموجهة الى روج ، في

أيلول عام ١٩٤٣ :

ويمكننا ان نترك نزعة مجلنتنا<sup>(١)</sup> في سيفة وجيدة ، وهي : التفسير الذاتي لصورنا في صراعاته وتطلعاته . انه مهمة العالم ومهمتنا . انه لا يمكن له أن يكون الا عمل قوى متعلمة : فالأمر امر اعتراف ولا شيء آخر . فلكي تصفح الانسانية عن أخطائها ، ما عليها الا أن تعلمنا كما هي . »

إن النقد كله يتعلق بالصورة التي ترتبط بها هنا ، الحدود الثلاثة التي اشرت اليها : الذات والموضوع والمنهج .

لنتكلم اولاً عن الموضوع : فبِمَ يتعلق الأمر ؟ انه يتعلق بتجربة الذات ' الحاملة لها هي الانسانية . لقد قاصت الانسانية بهذه التجربة منذ وقت طويل جداً ، عشوائياً : بيد أننا أصبحنا منها الآن ، في نقطة غدا من الممكن لها أن تفهم ذاتها بذاتها .

فال « نحن » يمثل الشعور النقدي . وهذا الشعور هو أول من يعي أن الأولان قد آن ، لتصل هذه التجربة الى غايتها : وهي : معرفة الذات . انه الشعور المتميز الذي تصبح فيه هذه التجربة واضحة لذاتها : أو بتعبير أدق ، انه الكلام الذي تفسح به اللثة عن نفسها : اللثة التي تعرف هذه التجربة الانسانية فيها حقيقتها ، في نهاية الأمر .

إن المنهج كله متضمن في هذا الايضاح : وهو يعني التصريح و التفسير معاً . وهذا يعني ، ان عرض الوقائع كما هي عليه ، أي عرض التجربة الانسانية كما تقسم ذاتها ، هو تفسير هذه الوقائع سلفاً . ويكفي أن نمتلك الكلام الذي يصوغ هذه الوقائع ( ما يدعو بهاركس اخطاء الانسانية ) . فصياغة هذه الوقائع هي معرفتها سلفاً : ومعرفتها تلخيصها بما هي اخطاء : اذ إن ما كان يقيسها بما هي اخطاء ، كان قائماً في كونها مجهولة بالضبط : أي في كونها وليدة تجربة عمياء .

---

(١) المصرد « الحوليات الفرنسية الالمانية » .

وما قيل على أنه رئيسي في هذا الايضاح ، هو أن التفسير يمت أساساً  
الى نظام آخر غير نظام ماهو ملاحظ .

ويمكننا أن نعبر عن هذا بصورة مجازية أخرى ؛ فنقول : إن النقد  
قراءة . فالنص الذي يجب أن يقرأ هو هذه التجربة ، تجربة انسانية هي  
الذات الحاصلة لها ؛ فما الذي يقيم هذا النص ، أي هذا المنطوق ؟ إن هذا المنطوق  
هو نسيج التناقضات . فالصورة التي تقدم فيها التجربة الانسانية معرفة  
تطورها ، هي صورة التناقض . فكل دائرة من دوائر التجربة الانسانية  
( السياسية ، والدينية ، والاخلاقية ، والاقتصادية ، الخ .. ) تقدم عبداً  
معيناً من التناقضات . وهذه التناقضات يشعر الأفراد بها ، في ما يدعو  
ماركس « صراعات عصرنا وتطلعاته » .

إن وظيفة « النقد » هي في قول التناقض أو قراءته - وفقاً للصورة  
المجازية المختلطة - وفي التصريح عنه كما هو عليه . فما الذي يقيم بين  
مرآة التناقض والمنطوق العادي ، فرقاً يمكن المنطوق من أن يصبح نقداً ؟  
ذلك انه يرى وراء التناقض تناقضاً أعمق هو الذي يعبر عنه مفهوم  
الضياع .

إننا نعرف الوصف المبثقل المقدم عنه ؛ فالذات ، أي الانسان ، تعبر  
عن المحولات التي هي قوام ماهيتها ، في موضوع خارج عنها . ففي مرحلة  
الضياع ، يصبح هذا الموضوع غريباً عنها . وماهية الانسان تكون قد  
انتقلت الى كائن غريب عنه . هذا الكائن الغريب - الذي قوامه ماهية  
الانسان المضاعفة - يضع نفسه بدوره ، على أنه ذات حقيقية ، ويضع  
الانسان على أنه موضوعه .

في الضياع يوجد كيان الانسان الخاص على صورة كيانه الغريب ؛  
وما هو انساني يوجد على صورة ما هو غير انساني ، والعقل على صورة  
غير العقل .

ان هذا التوحيد بين ماهية الانسان وكونه مضاعفاً ، هو الذي يحدد موقف التناقض . وهذا يعني ، ان التناقض يقوم على أساس من انشقاق الذات على نفسها . وإذا كان التناقض انشاقاقاً ، فهنا رئيسي لتتبع القول النقدي في كل مفاصله .

ومع ذلك ، فبنية التناقض ليست معطاة في التجربة كما هي ؛ بل لقد عُبر عنها في صورة جزئية . والحقيقة ، ان انفصال الانسان عن ماهيته ، نتيجة الانقسام . فالنواثر المختلفة لظهور التجربة الانسانية - وهي نواثر تنفق والمحولات المختلفة للماهية الانسانية - تتمتع كل منها بحقيقة مستقلة في ذاتها . واستناداً الى هذه الحقيقة ، يبدو التناقض دائماً وكأنه تناقض في داخل دائرة جزئية . ويصبح كل منطوق على التناقض الذي يتعلق بهذه الصورة الجزئية ، منطوقاً وحيد الاتجاه ، وجزئياً . فعمل النقد هو في رفع التناقض الجزئي الى صورته العامة .

وتعتبر مفهومات مختلفة عن هذا التفرع في المستوى . فماركس يتكلم عن صورة عامة ، وعن ارتفاع المبادئ ، وعن دلالة صحيحة . وهذه الحدود 'يلتخصها المفهوم العام الذي يدل على العملية المستخدمة ، عملية الانسنة ( وتعني حرفياً : جعل الشيء انسانياً ) . فاعطاء التناقض صورته العامة ، هو اعطاؤه دلالة الانسانية ؛ اعني الفصل بين الانسان وماهيته . ان هذا المعنى الانساني الذي يكون تجليه في التناقض الجزئي ، يحدد النقد من جديد ، حينما يستخلص الصورة العامة للتناقض ؛ اعني العلاقة القائمة بين الحدين اللذين يوضع انشقاقهما في التناقض .

لنضرب مثالا على ذلك . في المسألة اليهودية ، ينقد ماركس الطريقة التي طرح بها بَورْ مسألة تحرير اليهود . فالمسألة في نظر بَورْ ترتد الى العلاقة القائمة بين الدولة ، المسيحية والدين اليهودي . وعلى هذا النحو ، فهو لا ينظر الى الدولة ، في صورتها العامة ، بل يتخذ دولة جزئية نموذجاً

له. ومن ناحية أخرى ، فهو لا يواجه اليهودية إلا في دلالتها الدينية ؛ بدلا من أن يخلع عليها دلالتها الإنسانية العامة .

أما ماركس ذاته ، فيقوم بهذا الانتقال الى الصورة العامة . فمن التناقض الجزئي بين « الدولة » والدين ، ينتقل الى التناقض بين « الدولة » والملكية الخاصة .

في هذا المستوى يبدو التناقض العميق ؛ وهو حقيقة وجود ماهية الانسان خارج الانسان ، في « الدولة » .

بناء على هذا المثال ، نرى أن القول النقدي ينحصر في :

— تبيان المعنى العميق للتناقض ؛

— الكشف مجدداً عن الوحدة الأصلية .

إن هذه الوحدة الأصلية هي وحدة الذات وماهيتها ؛ إنها هذه الوحدة القائمة بين الذات انساناً وماهيتها التي تحدد مفهوم الحقيقة ، في النقد الفويرباخي .

إن مفهوم الحقيقة هذا يتيح لنا أن نضع القول المقابل للقول النقدي ، أي القول النظري . هذا القول يتصف بأنه قول مجرد . فمفهوم التجريد في النقد الانطروبولوجي يتضمن التباساً أساسياً ؛ أعني أنه يدل في وقت واحد ، على عملية تحدث في الواقع ، وعلى سير خاص بنموذج معين من القول .

إن كلمة « مجرد » مستعملة هنا في الحقيقة ، بمعنى المفصول . فالتجريد ( الفصل ) يحدث حينما تفصل الماهية الانسانية عن الانسان ، وتثبت محولاتها في كائن غريب عنه . إن الانشاء النظري ينطلق من هذا التجريد ، أي من هذه الوحدة الأصلية بوصفها مفصلة . في هذه الحالة ، يوجد المحمول مفصلاً عن الذات . بيد أن هذا الانشقاق في الوحدة الأصلية ،

هو في الوقت ذاته إقامة وحدة جديدة ، لصالح هذا الكائن الغريب ، الذي نفيت اليه ماهية الذات . وهنا ما يسمح بوضع المحمول وكأنه الذات الحقيقية . فعلى هذا النحو ، جعل علماء اللاهوت من الله ذاتاً حقيقية ، حينما انطلقوا من الانقسام بين الإنسان وماهيته المنفية في الله . كذلك انطلقت الفلسفة النظرية – الفلسفة الهيجلية – من الفكر مفصولاً عن ذاته ، أي الإنسان ، لتجمل منه « المعنى » المجرد الذي هو الحامل الذاتي للتجربة .

وعلى هذا النحو ، نقرأ في فلسفة المستقبل لغويرباخ ( بيانات فلسفية ص ١٦١ ) ما يلي :

« ان ماهية الله ليست سوى هيكل شيئاً آخر غير ماهية الفكر . أو الفكر المسؤول بالتجريد عن الأنا ظاهرة » . لقد جعلت الفلسفة الهيجلية من الفكر – أي من الكائن الذاتي ولكن للفكر فيه من دون الذات ، والتصور بالتالي وكأنه كائن متميز منها – كائناً إلهياً ومطلقاً .

وما هو هام هنا ، هو أن التجريد – بما هو أداة تفكير – قد فقد مزاياه . فكل تفكير يريد أن يصل بالتجريد العلمي ( بالمعنى الذي سيفهمه ماركس في المقدمة العامة لعام ١٨٥٧ ) منهم بالحفاظ على فصل اللحظات التجريدية للتجربة الإنسانية .

وعلى هذا النحو ، يصف غويرباخ التجريد على أنه ضياع ، في قضايا مؤقتة لإصلاح الفلسفة ، فيقول :

« ان التجريد هو وضع ماهية الطبيعة خارج الطبيعة ، و ماهية التفكير خارج فعل التفكير . فحينما أقامت فلسفة هيغل منظومتها كلها على أمثال التجريد هذه : نفت الإنسان عن ذاته . لقد وحشت توحيداً تاماً بين ما فصله ؛ ولكن وفقاً لنقط يتضمن بنوده هو ذاته الفصل والوساطة » . القضية المشرونة .

وإذا استبقنا الأمور ، أمكننا أن نقول : إن ما هو مختلط في نظرية

التجريد منه ، هما العمليتان اللتان سيميز ماركس بينهما في « المقدمة العامة » لعام ١٨٥٧ ؛ وهما : حركة الفكر ، وحركة الواقع .

والكي نلخص هذه الاعتبارات الأولية عن مفهوم النقد ، سنستخلص نماذج القول الممكنة الثلاثة ، في نظر النقد :

— قول يقتصر على مستوى الظواهر : وهو قول وحيد الاتجاه ، لا يدرك الا مظهراً جزئياً من التناقض .

— قولان يقومان في مستوى الماهية الحقيقية ؛ وهما : القول النقدي أو تطور الماهية الحقيقية ؛ والقول للنظري أو تطور الماهية الكاذبة .

ويمكننا الآن أن نقارب دراسة النقد في المخطوطات .

## ١ - مستوى الاقتصاد السياسي

إننا لن نبسط القول في كل إشكالية المخطوطات ؛ بل سنتناول النص بالأحرى جانبياً ، طارحين السؤال التالي : ما مكان الاقتصاد السياسي في المخطوطات ؟

إن تهيد ماركس لا يحدد لنا مفهوم الاقتصاد السياسي . فالاقتصاد السياسي يبدو فيه وكأنه عنصر من العناصر في فهرسة للموضوعات . ويصرح ماركس ، بأنه سيقدم لنا نقداً لمواد مختلفة ( الحق ، والاخلاق ، والسياسة ، الخ ... ) ، سيبين فيما بعد تسلسلها ؛ وسيبين أخيراً كيف استخدمت الفلسفة النظرية هذه المواد ، لكي تقيم انشاءاتها . انه ما من مكان محدد هنا للاقتصاد السياسي . والحقيقة ، كان لا بد من تحديد مكان لثنتين اثنتين : الواقع الاقتصادي والقول الاقتصادي .

آ - انه ما من مكان محدد للواقع الاقتصادي .

أن الاقتصاد لا يبدو هنا في موقعه الأساسي ، لو في موقع السلطة الأخيرة . فليس لدينا هنا وضع توضع فيه البنية الاقتصادية في موقعها من المجتمع ؛ بالمعنى الذي سيفهمه ماركس ، ابتداء من الإيديولوجية الألمانية .

أنه لا يبدو إطلاقاً ، على أنه ضياع أساسي ، 'حصل عليه برد' ضروب الضياع الأخرى إليه ( أنني أرجع هنا إلى رسم كالفيز التخطيطي ) . فضروب الضياع ، تبدو قبل كل شيء ، وكأنها على مستوى واحد .

يمكننا إذن التخطيط لأول للمواقع ، أن نحدد الاقتصاد السياسي ، والحق والإخلاق ، والسياسة ، على أنها دوائر مختلفة للتجربة الإنسانية . ( لنلحظ هنا على أهمية هذا المفهوم الهيكلية الخاص بالتجربة . فهذا المفهوم الذي لم يصفه ماركس في قضية ، هو ما يمكننا من صياغته في قضية . ذلك أنه لم يرفع إلى مستوى النقد في المخطوط الثالث ، مخطوط المصارحة النقدية مع هيجل . فشرط إمكان قيام القول بالنقد لدى ماركس الشاب ، وشرط امتناع القول العلمي هو أن هذا المفهوم حاضر ضمناً ، لم يُستعرَف ولم ينتقد بعد ) . أن الواقع الاقتصادي لا يبدو إذن إلا على أنه حادثة من الدوائر التي تعبر كل منها بطريقتها الخاصة عن تطور المادية الإنسانية وضياعها .

ومع ذلك ، فهذا التحديد الأول للموقع يناقضه تحديد ثان له . وفي المخطوط الثالث ( ص ٨٨ ) يصرح ماركس ، أن الضياع الاقتصادي هو ضياع الحياة الواقعية ( في مقابل الضياع الدنيوي الذي لا يحدث إلا في الشعور ) . ونتيجة ذلك ، أن إلغاء الضياع الاقتصادي يؤدي إلى 'إلغاء' ضروب الضياع الأخرى كلها .

كيف أمكن هذا الانزلاق ؟ هذا لأن لدينا تضخماً في مفهوم الاقتصاد ، حتى إنه قد أصبح معه شاملاً لعلاقات الإنسان بالطبيعة كلها ( في مفهوم الإنتاج والاستهلاك ) ، وعلاقات الناس فيما بينهم كلها ( في مفهوم التبادل ) .

وعندئذ ، فهو يغطي مجال التجربة الإنسانية كلاً ؛ فهو ليس إلا الصورة التي يتخنها مفهوم التجربة . وهكذا فتحدد موقع الواقع الاقتصادي ، يخطئ المرمى على شكلين ، في الأول يقصر عنه وفي الثاني يتجاوزه . والنتيجة في الحالتين واحدة ، وهي أن ماركس لم يوفق إلى إنشاء مجال للاقتصاد السياسي .

ب - أنه ما من مكان محدد للقول الاقتصادي .  
إن هناك حقيقة جديدة بالانتباه في المخطوطات ، وهي أن مسألة الاقتصاد السياسي بما هو قول ذو ادعاء علمي ، ليست مطروحة طرحة حقيقية . لا شك أن ماركس يتكلم في المخطوط الثاني عن تقدم الاقتصاد السياسي . بيد أن الأمر يتعلق بتقدم في الوقاحة ؛ إذ إن علماء الاقتصاد يعترفون بصراحة متزايدة بعدم إنسانية الاقتصاد السياسي .

والحقيقة ، فنظام القول في نظر ماركس لا يصبح نظاماً مميزاً ، إلا حينما يبلغ الماهية ( سواء بما هو قول نظري يوسع الماهية الكاذبة ، أم بما هو قول تقني يوسع الماهية الحقيقية ) . وفي المستوى الذي نحن فيه ، لا يؤخذ قول عالم الاقتصاد ، إلا بما هو انعكاس فكري للوقائع . أنه مامن تفاوت بين الوقائع الاقتصادية والعلم والاقتصادي . إن غياب التفاوت هذا قد عبّر عنه ماركس ، حينما تكلم عن مستوى الاقتصاد السياسي . وتعبير مستوى الاقتصاد السياسي يحدد من ناحية ، مرحلة معينة من تطور الإنسانية . مرحلة تطور تتجلى في بعض الظواهر ، مثل المضاربة والفقر ، الخ . . . ولكنه يدل أيضاً على المستوى التصوري الذي يقف عنده قول العالم الاقتصادي . فهذا النظام من الظواهر يتفق معه شعور انعكاسي خاص . وتعبير آخر ، يصبح مسوغاً هنا هذا الإدراك للظواهر ، المتعكس فكرياً ، الذي سيصفه ماركس في رأس المال بأنه « مجرد تعبير واعي عن الحركة الظاهرية » ؛ ويبدو أن مفهومات الاقتصاد الكلاسيكي تقتصر على التعبير عن هذا الإدراك .

لننظر مثلاً الى ما يسيه ماركس قوانين علم الاقتصاد في المخطوط  
الأول . ان هذه القوانين تعبر عن حالة واقعية تتفق مع مرحلة الاقتصاد  
السياسي ، أي مع مرحلة معينة من تطور الانسانية .

وقد نهج انغلز نهجاً مخالفاً ، في بحثه خطوط في نقد الاقتصاد القومي ،  
الذي كتبه قبل ذلك ببضعة شهور ؛ فقد كان يحاول القيام بنقد مفهومات  
الاقتصاد السياسي ( مثلاً ، نقد مفهوم القيمة ) . لقد جعل من التناقض  
الداخلي في هذه المفهومات ، دلالة على تناقض أعمق مرتبط بالملكية الخاصة .  
وخلافاً لذلك ، لم ينقد في المخطوطات أي مفهوم اقتصادي بما هو كذلك .  
فهذه المفهومات كلها صحيحة في مستوى الاقتصاد السياسي ؛ فهي تعبر عن  
الوقائع تعبيراً ملائماً . لكنها فقط لا تحتويها .

وعلى هذا النحو ، يبدو الاقتصاد السياسي وكأنه المرأة التي تنعكس  
فيها الوقائع الاقتصادية . ان مفهوم المرأة هذا قد جعل منه ماركس قضية  
صريحة في نقد فلسفة الحق عند هيجل ؛ اذ إن « الدولة » هي المرأة التي  
تنعكس فيها ، تناقضات المجتمع المدني ، في دلالاتها الحقيقية . هذا الموضوع  
كان أيضاً في الرسالة الى دوج ؛ في هذه الرسالة يشرح ماركس ، أن نقطة  
انطلاق النقد اذا كانت حيادية ، فهناك مع ذلك مجالات مميزة تنعكس  
التناقضات فيها ؛ أي « الدولة » والدين . انه « الاقتصاد السياسي » الذي  
يقوم بدور المرأة هنا .

يمكننا الآن أن نفهم هذه الجملة من جمل تمهيد المخطوطات وهي :

« ان نتائج وليد تحليل اختلافي تماماً ، تحليل يقوم على أساس من دراسة نقدية ،  
واعية للاقتصاد السياسي » .

ان قراءة علماء الاقتصاد يمكن أن تغدو تحليلاً اختيارياً ، وتصبح  
نقداً لتناقضات الواقع الاقتصادي ؛ لأن قول الاقتصاد السياسي هو « امرأة » .

## ٢ - الاعتماد النقدي

ان النقد لا يقع في مستوى حدود الاقتصاد السياسي ، والحقيقة ، انه يتناول من جديد مفهوماته كلها ، دون نقدها ، ولا سيما مفهومات آدم سميث ، ليدل على الظواهر الاقتصادية .

وهذا لأن النقد هو نقد للنقص في جملته من ناحية أكثر ما تكون أساسية . ويكفي أن يصاغ مرة واحدة نص القول الاقتصادي ، حتى يتدخل النقد . وسوف ترتفع فوق مستوى الاقتصاد السياسي ، ونعطي التناقض المنصوص عليه في قول عالم الاقتصاد ، في صورته العامة .

ان هذا التغير في المستوى جعله ماركس صريحاً في بداية النص الذي يدور حول العمل المضاع ( الطبقات الاجتماعية ، ص ٥٥ ) بتعبير طابعه التمييز هو التقابل بين التعبير والفهم . يقول النص :

« ينطلق الاقتصاد السياسي من ماهية الملكية الخاصة . انه لا يفهمها لنا ؛ فهو يبرئ من الحركة الثورية ، التي ترسمها في الواقع الملكية الخاصة ، في صيغ عامة ومجردة ، وهذه بدورها تنفذ بمدد في نظره قبية القوانين . انه لا يفهم هذه القوانين ؛ أي لا يبين كيف تسج عن ماهية الملكية الخاصة » .

ان الاقتصاد السياسي يدرك القوانين التي تظهر حركة الملكية الخاصة . انه لا يفهم هذه القوانين في تسلسلها الداخلي ، ولا يفهمها بما هي تعبير عن حركة ماهية الملكية الخاصة .

هذا الفهم هو المهمة الخاصة بالنقد . فكيف ستعمل ؟ هنا تطرح مسألة نقطة البدء ؛ ونقطة البدء هذه لا يمكن أن تكون تجزئياً ؛ بل يجب أن تكون من نظام الظواهر . ومن ناحية أخرى ، فهذه الظاهرة حيادية مبدئياً . ونقطة البدء هذه ستكون ما يدعو ماركس « واقعة اقتصادية راسخة » . وسيعرض ماركس هذه الواقعة ؛ وسيصوغ مفهومها . يقول :

« اننا ننتقل من واقعة اقتصادية واحدة • فالعامل يصبح أكثر فقراً ، كلما أنتج مزيداً من الثروة ، وكلما ازداد انتاجه قدرة وجهاً • والعامل يصبح سلعة أكثر خطورة ، كلما صنع مزيداً من السلع • ان بغض قبة عالم البشر يتزايد تزايداً متسارعاً بولع قبة عالم الأشياء • فالعامل لا ينتج غير السلع ؛ انه ينتج ذاته هو ذاته ، وينتج للعامل بما هو له لهة ؛ وهذا ضمن الحد الذي ينتج فيه سلعة على الموم •

« هذه الواقعة لا تعبر عن شيء غير هذا ؛ اذ إن الشيء الذي ينتجه للعامل ، أي ماسو اناج له ، يجابهه مجابهة كائن غريب عنه ، مجابهة لقوة مستقلة عن متجهها • ان ماينتجه للعامل هو العمل الذي تنبثت ، أي الذي أصبح مخصصاً في موضوع ما ؛ انه تحويل العمل الى موضوع • لتحقيق العمل هو تحويله الى موضوع • ويبين هذا التحقيق للعمل ، في مرحلة الاقتصاد السياسي ، وكأنه فقد يفقد به العامل حقيقته ؛ ويبين تحويل الشيء الى موضوع وكأنه فقد الموضوع ووقع في أسرهِ ؛ ويبين التملك وكأنه ضياع وكأنه نخل • »

ان الواقعة الاقتصادية التي ينطلق ماركس منها هي الافقار ؛ فالعامل يصبح أكثر فقراً ، كلما أنتج مزيداً من الثروات • ويبني ماركس على هذه الواقعة تحليله للماهية • فهذه الواقعة تعبر عن شيء ما ؛ وهذه الظاهرة تعبر عن ماهية ما • فالافقار يظهر المصليية التي يكون الضياع هو صورتها العامة و الإنسانية •

ان الواقعة الاقتصادية تخضع على هذا النحو لانشاء يتيح لها أن تكشف عن معناها • فبين الفقرتين نجد نقل بنية الى بنية أخرى ، اذ طرأ انحراف عند التعبير عن الوقائع الاقتصادية ، على نص الاحالة ، نص النقد الانطربولوجي الذي يعبر عن حركة الضياع • فالافقار - الاقتصادي - أصبح الضياع الانطربولوجي •

كل هذا يحدث في مستوى نصين اقدمهما في صورة مبسطة :

— الانسان ينتج الله ؛

— العامل ينتج الشيء •

ان الانسان ينتج الله ، يعني أنه يجعل من المحولات التي هي قوام ماهيته ، موضوعاً هو الله . والآن ، حينما نقول ان العامل ينتج شيئاً ، فاننا ننقل من مفهوم مبتذل للانتاج ؛ بيد أن الانزلاق يحدث بفضل هذا المفهوم الذي يسمح بالتفكير في العلاقة بين العامل وما ينتجه ، على غرار التفكير في العلاقة بين الله والانسان في الدين . وعلى هذا النحو ، تتوحد الفعالية المنتجة بالفعالية النوعية ( فعالية الانسان بقدر ما يثبت بها ماهيته الخاصة ) ، ويتوحد الشيء المنتج بصيرورة الكائن النوعي للانسان موضوعاً . وعندئذ ، تبدو حقيقة تسمية هذا الشيء ، المنتج لقنرة رأس المال ، وكأنها لحظة الضياع الأخيرة ، اللحظة التي يصبح فيها الانسان موضوعاً لموضوعه .

وعلى هذا النحو ، يسقط المرء على العلاقة بين العامل وانتاجه الرسم التخطيطي للضياع الديني . ففي الضياع الديني نجد فعلاً تطابقاً بين الانسان وانتاجه . فانه ليس مصنوعاً من شيء غير محمولات الانسان ؛ انه إذن موضوع شفاف على الاطلاق ، يمكن للانسان أن يتعرف نفسه فيه ؛ وتبدو نهاية الضياع منطقياً على انها استعادة الانسان لما جعل منه موضوعاً في الله . بيد أن شغوف العلاقة بين الذات والموضوع ، المتخذ أساساً في نقد الدين ، الذي تسوّمه طبيعة الموضوع ذاتها ، قد أدخله ماركس هنا ، في علاقة العامل بانتاجه ، فما ينتجه العامل يفرض فيه أن يكون شيئاً معيناً ، لا بد للعامل من أن يتعرف ذاته فيه .

لقد أصبح قتل الموضوع هذا ممكناً ، لاننا قمنا بلعب بالالفاظ على مفهوم الانتاج ؛ وكذلك على مفهوم الموضوع . فقولنا ان العامل ينتج موضوعاً ، يبدو بمظهر البراعة بالتأكيد ؛ بيد أن مفهوم الموضوع غير المحدد هذا ، ينحل فيه الفهم الفوري بالخي . وهذه الفهم قد عبّر عنه غويرباخ ، على هذا النحو ، في ماهية المسيحية ؛ يقول :

« ليس موضوع الانسان شيئاً آخر غير ماهيته ذاتها منظوراً إليها على انها موضوع » :

بيانات فلسفية ، ص ٧١ .

• ليس الموضوع الذي تركزت عليه الذات بماهيتها وبالضرورة شيئاً آخر غير ماهية هذه الذات الخاصة ، ولكن بعد صيرورتها موضوعاً • المصدر المذكور • ص ٦١ •

وعلى هذا النحو ، يبدو الموضوع الذي انتجه العامل ، وكأنه موضوع فويرباخي ، وكأنه صيرورة ماهية الإنسان الخاصة موضوعاً •

فما يجعل العملية النقدية ممكنة ، إنما هو انزلاق يطرأ على الحدين إنتاج وموضوع • إن هذين المفهومين ، حينما ينتقلان من معناهما الاقتصادي (غير المحدود) ، إلى معناهما الانطربولوجي ، يميلان بالقول ، من ناحية ما هو قول عن معطى ، إلى ناحية ما هو قول عن إحالة •

هذا النهج الذي يسمح للقانون الاقتصادي ، أن يصبح قانوناً انطربولوجياً ( صورة عامة للتناقض ) ، سوف ندعوه ازدواج القول •

### ازدواج القول وأساسه

ولكن من جهة بنية الإحالة هي الضياع •

في الضياع يحدث القلب التالي : تصبح حياة الإنسان النوعية وسيلة حياته الضرورية ؛ وتصبح ماهيته وسيلة وجوده • وعلى هذا النحو ، يبين لنا ماركس في المسألة اليهودية ، كيف جعل إعلان حقوق الإنسان من الحياة السياسية ، التي تمثل حياة الإنسان النوعية ، مجرد وسيلة للحفاظ على المصالح الانسانية لدى أعضاء المجتمع البرجوازي •

ولكن من جهة أخرى مفهوم اقتصادي ، هو مفهوم وسائل البقاء • نعرف أن قيمة العمل وفقاً للاقتصاد الكلاسيكي ، تساوي قيمة وسائل البقاء الضرورية للعمل • ونعرف من ناحية أخرى ، أن ماركس سيوجه في

وأسس المال ، النقد الى مفهوم قيمة العمل بالقات ، وسيبين أنه ليس الا تعبيراً غير عقلي عن قيمة قوة العمل . أما في المستوى الذي نحن فيه ، فلسنا بصدد نقد من هذا النوع ؛ وبالمقابل ، يمكننا أن نضع المعادلة التالية:

عمل العامل = فعالية العامل التي تحصل له وسائل البقاء .

يبد أن العمل في انطربولوجية ماركس الشاب هو تجلي حياتنا لانسان النوعية ؛ لدينا إذن :

عمل العامل = تجلي فعالية العامل النوعية .

وبالتالي :

تجلي فعالية العامل النوعية = فعالية العمل التي تحصل له وسائل البقاء .

أو

تجلي الحياة النوعية = وسيلة الحفاظ على الوجود الفردي

الاننا نجد هنا من جديد قلب الوسيلة الى غاية ، الذي هو صفة مميزة للضياح . مفهوم وسائل البقاء قد سمح لنا برد القانون الاقتصادي الى البنية الانطربولوجية .

أقد قدمنا هنا مثلاً عن عملية لم يتوسع ماركس بها توسعاً صريحاً، ولكنها تضع أساساً لامكان قوله . وبرهنة كهذه يمكن القيام بها على عدد معين من المفاهيم الأخرى الواردة في المخطوطات . وعندئذ ، يصبح بإمكاننا أن نقيم لوحة ازدواجيات للقول سنرى فيها كيف يسكن نقل وضع حدود الاقتصاد السياسي ، وسلاسل حدوده ( قوانينه ) ، نقلاً مباشراً الى القول النقلي ( الانطربولوجي ) .

## لوحة ازدواجيات القول

| الانتماء     | التقسيد                             |
|--------------|-------------------------------------|
| العامل       | الانسان                             |
| المصل        | الفعالية النوعية                    |
| النتاج       | موضوع                               |
| رأس المال    | كائن غريب                           |
| وسائل البقاء | وسائل الحياة                        |
| قيمة         | قيمة = كرامة                        |
| تبادل        | مثمر                                |
| تجارة        | تعامل                               |
| نزوة         | نزوة ( الطبيعة كما يراها لويبرباخ ) |

## لوحة العلاقات المتوالية

|       |      |
|-------|------|
| انسان | شيء  |
| وسيلة | غاية |

## ملاحظات :

- ١ - ان ازدواجية القول الأولى هي ازدواجية القول في العامل/الانسان .
- ان الذات الحاملة للحركة التفاعلة هي في نقطة الانطلاق العامل .
- وبإمكاننا إذن ان نعتقد أننا ننطلق هنا من وجهة نظر هي وجهة نظر الصراع الطبقي . والحقيقة ، انه ما من شيء من هذا . ففي الفقرة الثانية من نصنا ، يصبح هذا العامل منتجا . وفيما بعد ، يصبح هذا المنتج الانسان بكل بساطة .

فلنقرأ بداية نصنا ( ص ٥٧ ) :

« يصبح العامل أكثر فقراً ، كلما أنتج مزيداً من الثروة ، وكلما ازداد انتاجه قدرة وجبة » .

لنوازن الآن بين هذه الجملة وهذا النص من نصوص المخطوط  
الثالث ( ص ١٠٠ ) :

« يصبح الانسان أكثر فقراً بما هو انسان : انه يزداد حاجة الى المال ، لكي يصبح سيد الكائن المادي له ، وقدره ماله يكتسب تناسباً عكسياً مع حجم انتاجه بالضبط : أي أن فاقتة تزداد بزيادة قدرة المال » .

لقد أصبح التضايح ضياع الانسان على العموم .

ب - ان ازدواجية القول في القيمة بينة في الموازنة بين الكلمتين المتقابلتين في نصنا : رفع القيمة ويخس القيمة . فعمل المفهوم الاقتصادي الكلاسيكي للقيمة قد التصق مفهوم للقيمة يحيلنا في الواقع الى المفهوم ( الكنطي ) للقراءة .

ج - أما ازدواجية القول في التبادل فهي واضحة خصوصاً في دفاتر القراءة ، التي شرح فيها ماركس علماء الاقتصاد ، الذين قرأهم قبل تحبيره المخطوطات . فالتبادل يفهم من الناحية الانطربولوجية على أنه ذاتية مشتركة . ففي مرحلة الاقتصاد السياسي ، يبدو التبادل وكأنه الصورة المضاعفة للجماعة الانسانية . أما مفهوم التعامل فقد أضيف إليه أيضاً هذا الاستعمال : رجوع الثلاثية المشتركة ( حتى في الايديولوجية الالمانية سيحتفظ مفهوم صورة التعامل المحدود مساوياً لمفهوم علاقات الانتاج ، بمضمون انطربولوجي ) .

د - وقد شرحت من قبل ازواجيات القول الاخرى ، ما عدا ازدواجية القول في الثروة ، التي سنعود اليها .

ويمكننا الآن ، أن نحدد معنى المفهوم الذي هو الصفة المميزة للنقد .

انه يقوم في حل قوامه ابدال تنويع المعادلات ، التي هي محل التناقض .  
لما هذه المعادلات فهي على سبيل المثال :

تقرير قيمة عالم الاشياء = بضع قيمة عالم الناس .

او ، قيمة العمل = قيمة وسائل البقاء .

والحل نصل اليه ، حينما نتوصل الى المعادلة الاساسية ، أي الى التوحيد :

القيمة الانسانية = الكائن المضاع .

تدلنا هذه المعادلة في الواقع على عيب التناقض ، أي انفصال الماهية الانسانية عن الذات الانسانية . هذا الفصل يعبر عنه مفهوم العمل المضاع في المخطوطات . فالعمل المضاع هو ايضاً المفهوم المطروح ، أي حل المعادلات كلها . فكيف سيمكن لنا ، أن نقيم القول النقدي للاقتصاد السياسي ، ابتداءً من هذا التحديد للمفهوم ؟ يدلنا ماركس على ذلك في الصفحة ٦٨ ؛ يقول :

« وكما استخلصنا مفهوم الملكية الخاصة ، بتحليل ، من مفهوم العمل المضاع ؛ كذلك يمكننا بصورة حفرين العاطلين ، أن نعرض مقولات الاقتصاد كلها ؛ ولن نجد في كل مقولة ، مثل التجارة والتنافس ورأس المال والقود على سبيل المثال ، لم نعيم حذر وموسع من هذه الأسس الأولى » .

وهذا يعني أننا سنجد بنية الاحالة ذاتها ، في مقولات الاقتصاد السياسي كلها . وهذا لا يمكن له أن يثير دهشتنا ؛ إذ إن دراسة نهج ازدواجية القول قد بينت لنا ، ان بإمكاننا ان نجد ابتداءً من كل مقولة ، تعبيراً عن التناقض الاساسي ؛ اعني الانشقاق بين الماهية والذات .

ويمكننا أن نعبر تعبيراً آخر عما هو هذا المفهوم ، برجوعنا الى صورتنا المجازية اللغوية الأولى ؛ إذ إن المفهوم يقوم على الكشف عن اللغة المعيقة القائمة وراء النص الاقتصادي . فحركة المفهوم التي تتضمن تسلسل الوقائع ، هي إحكام لغة التي نعبر بها عن التجربة الإنسانية .

أو إذا شئنا القول ، فالنقد ترجمة ، ولوحة ازدواجيات القول التي أقمنها معجم . بيد أن هذا المعجم يستوقف النظر تماماً . أننا نجد فيه تطابقاً بين حذر وحذر ؛ وليست الحدود وحدها هي التي تتطابق ، بل المنطوقات ذاتها .

وهنا لا يكون ممكناً إلا بقاء حتمي ؛ أعني لقاء بين قول انطربولوجي صريح ، وقول انطربولوجي ضمني ، في الاقتصاد الكلاسيكي . والحقيقة ، فالاقتصاد السياسي الذي نحن بصدده هنا ، هو الاقتصاد « السابق على النقد » ، أي الاقتصاد الذي لم يكن خضع بعد للنقد الحاسم الذي سيقوم به ماركس في رأس المال . انه اقتصاد يتكلم عن الانتاج عموماً ، من دون أن يكون قادراً على صياغة مفهوم نوعية نمط من الانتاج ، يتصور النسو الاقتصادي انطلاقاً من الذات الحاملة للعمل الاقتصادي ( بوصف هذه الذات متسدة ) .

فلنأخذ تحديداً من تحديثات لاقتصاد الكلاسيكي ؛ التحديد الذي يعين رأس المال على أنه عمل متراكم . أننا نرى بسهولة الرسم التخطيطي الانطربولوجي الذي يمكن له أن يتسلسل هنا ، ازدواجية القول التي لن تقوم إلا حينما يحدد ماركس المال ، في رأس المال ، على أنه علاقة انتاج ، محدداً على هذا النحو الانقلاب الجنوي الذي سينقل القول الاقتصادي من مجال الانطربولوجيا الى مجال العلم . وثمة نصوص أخرى قبلو معدة لوضع نقد انطربولوجي ، كالنص الشهير لبواغيلير عن المال - المال الذي يجب أن يكون خالفاً للإنسان ، ولكنه أصبح سيده . وعلى هذا النحو ،

فالاقتصاد السياسي الذي كان ماركس يصنعه ، قد استبدت به  
 انطربولوجيا ضمنية كاملة . وهي تبدو عموماً على نحو صريح في كثير أو  
 قليل ، وفقاً للأحوال ، في اطار نظرية عن المجتمع . هذه النظرية عن  
 المجتمع تحيلنا الى نظرية عن الذاتية الانسانية ( يمكن لها أن تبدو وكأنها  
 نظرية عن الحاجات ، أو نظرية عن المصالح ، أو نظرية عن الاهواء الخ . ) ؛  
 وإلى نظرية عن الذاتية المشتركة ، وعن العلاقات القائمة بين النوات  
 الانسانية ؛ وإلى نظرية عن علاقات الانسان بالطبيعة . والمفاهيم التي هي  
 قوام مجالها ، أي التبادل والصناعة الخ . هي بعيدة عن أن تكون  
 خالصة من كل ملابسة نفسية أو انسانية . بيد أن النظرية الانطربولوجية  
 التي صاغها ماركس الشاب ، تبدو تماماً على أنها نظرية عامة عن علاقات  
 الانسان بالطبيعة والانسان . كذلك نجد في الاقتصاد الكلاسيكي نظرية  
 ضمنية في كثير أو قليل عن النظام الطبيعي وفساده ( لدينا مثال على ذلك  
 نص بواغليير الذي أشرنا اليه سابقاً ) والحال أن نظرية الضياع هي  
 الصياغة المنهجية لهذه النظرية عن الفساد . فهذا يمكن للنقد الانطربولوجي ،  
 أن يبدو وكأنه ايضاح لمضمون القول الانطربولوجي الذي هو ضمني في  
 الاقتصاد الكلاسيكي ، ومنهبة له .

( انني أقصر هنا على إثارة هذه المسألة إثارة عامة جداً . انه لا بد  
 لنا بالطبع من أن نجعل منها دراسة متعمقة . ربما كان بإمكاننا أيضاً ،  
 أن نقاربها مقاربة مختلفة ، حينما نطرح السؤال عن علاقة مزدوجة : أي  
 علاقة مفهومي العمل والضياع الخ . في المخطوطات ، بصياغة هيغل لهنريخ  
 المفهومين في نظرية : وعلاقة هيغل بالاقتصاد السياسي ) .

فلنحاول الآن أن نحصر حصراً أدق ما يمكننا من استيفاء هذين  
 القولين . ولننظر الى لوحة ازدواجيات القول . فما يجعل الترجمة بالإمكان .  
 أي الانتقال من عمود الى آخر ، إنما هو وجود حامل مشترك .

وحامل ازدواجية القول هو **الذات** ، أي **الذات انسانية** .

ولكي نرى كيف يعمل هذا الحامل ، لندرس الجملة التالية :

• لقد انطلقنا من واقعة اقتصادية : هي ضياع العامل وانتاجه • وقد عبرنا عن مفهوم

منه الواقعة بالعمل الذي أصبح غريباً طغى • ( ص ٦٥ ) •

ان شرط نقل النقد من صعيد الى آخر ، هو في البنية ( ذات-محمول-  
موضوع ) ، عندما تمارس وظيفتها الاجرائية وهذا يصبح ممكناً بادخال صيغة  
التملك ، الا وهي نسبة الانتاج الى البنية ، فلذا ما فكرنا بالامر قليلا ، وجدنا ان  
هذه الصيغة بمنتهى البساطة : في حين انها تفقد معناها اذا تعلق الامر  
بالعامل في الصناعة الكبيرة • بيد أن ادخال هذه الصيغة هو الذي يتيح  
لمجال الظواهر الاقتصادية ، أن تتركز حول ذات ما • هذه الذات ليست  
معطاة في شخص **العامل** : بل معطاة في **انتاجه** ، وبمعبر آخر ، ان استخلاص  
المحمول هو الذي يحدد **الذات** •

ما الذي يجعل ممكناً ادخال صيغة التملك ، او علاقة الانتماء ( ذات  
- موضوع ) هذه ؟ انه مفهوم **الانتاج** ذاته • ذلك لأنه لم يحدد علمياً كما  
سيحدد في رأس المال ، أعني لأنه لم يحدد له موقع في حركة ، فقد اقتصر  
على الدلالة على فعل يحدث في دائرة فعلية ذات في علاقة ( ذات-موضوع )  
وعلى نحو أعم ، فإن مفاهيم الاقتصاد الكلاسيكي ( مجتمع ، انتاج ، ثروة ،  
دخل ، الخ ، ... ) هي التي تفسح للذات موضعاً لأنها لم تنقد •

ولذا استبقنا الامور ، وقابلنا بين مفهوم **الانتاج** الذي هو موضوع  
سؤالنا ، ومفهوم حركة **الانتاج** المثارة في رأس المال ، وجدنا في رأس المال ،  
أن مفهوم علاقة الانتاج ، هو الذي سيتيح رفع ازدواجيات القول ، عن  
طريق القيام بنزع ما هو ذاتي من المقولات الاقتصادية • ان غياب هذا

المفهوم هنا ، هو الذي يحدد ( الفئات - الإنسان ) على أنها الحامل الضروري لهذه المقولات .

«نأنا نرى الآن ، لماذا كان عدم نقد حدود الاقتصاد السياسي ، شرط نقد الاقتصاد السياسي ! ولماذا كان عدم تحديد مجال للاقتصاد السياسي ؛ شرط تحديد المظاهر الاقتصادية ؛ بما هي تعبير عن سلسلة أماعيل أنطربولوجية .

وبهذه الصدد ، فليس حيادياً تساؤلنا عن يمثل الاقتصاد السياسي في المخطوطات . وإذا رجعنا إلى النصوص المذكورة في المخطوط الاول ، رأينا أنها تترتد إلى فئتين : بعضها ( وهو العدد الأكبر ) مقتطف من آدم سميث ، وبعضها الآخر مقتطف من يوريه ومن سيموندي ( ويمثل النقد الانساني لوقاحة ريكاردو ) . من هذه النصوص استخرج ماركس قوانين الاقتصاد السياسي ، التي نقلها إلى النظرية الانطربولوجية . وبالمقابل ، يمكننا أن نلاحظ في هذه المجموعة ذاتها من نصوص المخطوط الاول شيئاً شبيهاً بالغياب ؛ أي شبه غياب ريكاردو . لا شك أن ريكاردو سيشار إليه عدة مرات ، وخاصة في المخطوط الثاني . فهو الذي يعبر تعبيراً وقحاً عن نتائج الاقتصاد السياسي غير الانسانية كلها . بيد أن ماركس لا يسترجع هنا على الصعيد الفكري العنصر الاصيل لدى ريكاردو ، في قلب الاقتصاد السياسي . فريكاردو هو الذي يعبر عن الفرق بين الماهية والمظاهرة في داخل الاقتصاد السياسي . بيد أن هذا الفرق يقع في نظر ماركس الشاب خارج القول الاقتصادي . فهو يحدد تماماً الفرق بين القول الاقتصادي والقول النقدي ، الذي هو معناه .

وسيندر ماركس في رأس المال أصالة ريكاردو هذه ، وسيحدد اختلافه في هذا المستوى عن مفهوم ريكاردو ، من حيث أنه يمثل أعمق ما في الاقتصاد الكلاسيكي . ففي مستوى المخطوطات ، يبدو ريكاردو رجل

التجريد : الرجل الذي رفض الظواهر الاقتصادية الظاهرة ، حينما حدد التنافس على أنه شيء عرضي ما ، من أجل أن يفرض تجريدهاته ( وهذا ما يأخذه ماركس عليه في ملاحظاته على قراءاته ) .

وفضلاً عن ذلك ، فريكاردو هو الذي قلص من أهمية العوامل الذاتية في الاقتصاد . في حين أن ماركس الشاب لم يفكر في هذا التقليل إلا على أنه تعبير عن عدم إنسانية قوانين الاقتصاد السياسي .

وإذا لم يترك ماركس أهمية ريكاردو في مستواها الحقيقي ، فهذا لأن ما يوجها في المخطوطات يتعلق بنقد مبادئ الاقتصاد السياسي ، أقل مما يتعلق بنظرية حقيقية في الثروة ( سنرى فيما بعد ما يجب علينا أن نفهمه بذلك ) .

#### ملاحظة :

لقد أثبت إلى جانب نوحه ازدواجيات القول ما دعوته لوحة التقابلات المتوافقة ، وهي الشخص / الشيء والوسيلة / الغاية . أن هذه التقابلات هي التي تخلع معناها على القول الانطربولوجي . وفي الوقت ذاته ، فقد رُددنا بذلك ، إلى المجال الذي حددت فيه توافقات هذه التقابلات أي مجال الأخلاق الكنطية .

ولا أريد هنا شيئاً غير أن ألفت الانتباه إلى مسألة ما ، وهي : إذا كان بعضهم قد أكثر من جعل مسألة علاقة ماركس بهيكل موضوعاً للبحث؛ فإنه لم يفكر في علاقة ربما كانت حاسمة من أجل التفكير في القطيعة بين نقد ماركس الشاب ونقد ماركس في سن النضج ، وهي علاقة ماركس بكنط .

ويمكننا أن نتساءل عما إذا كانت الأرض التي يقف عليها ماركس لم ترسمها التقابلات الكنطية ( استقلال الفئات / عدم استقلال الفئات ؛ الشخص / الشيء ؛ الوسيلة / الغاية ) . ولا بد أن يكون مناسباً حينئذٍ ،

أن ندرس في رأس المال انتقال هذه التناقضات ، وعلى سبيل المثال ، انتقال التقابل شخص/شيء الى مفهوم الجاهل والتشخيص . ولابد لنا كذلك من أن نتساءل : الى أي حد يجعل مفهوما الوسائل والغايات في نمط الانتاج الرأسمالي ، في نزاع الجانب الذاتي من التقابل وسائل/غايات .

هذه الملاحظات القليلة ، بإمكانها أن تسمح لنا ، بأن نشرح لماذا كان التجاوز الحاصل في المخطوط الثالث للاشكالية المطروحة في المخطوط الاول تجاوزاً هيفيلياً .

#### ٤ - نمو التناقض :

##### التاريخ واللاتية او الحركات والبواعث

لقد أتاح الانشاء النقدي تحديد التنافس الاساسي ، وهو ضياح الانسان في موضوعه ، أو انفصاله عن ذاته ، أو ضياح الماهية الانسانية في حركة الملكية الخاصة .

اننا نعلم كيف تطورت تنمية الاشكالية المطروحة في المخطوطات ؛ لقد بدأ العمل المضاع قبل كل شيء وكأنه نتيجة الملكية الخاصة ؛ بيد أن التحليل يبين أن الملكية الخاصة هي ، هي ذاتها ، نتيجة العمل المضاع وعندئذ تطرح مسألة أصل ضياح العمل : فاما يكون الضياح عرضاً ، وعندئذ نجد أنفسنا مطالبين الى اشكالية أصل التاريخ الرديء ، التشبيه بالتاريخ الذي كتبه فلسفة التنوير ؛ أو يكون الضياح عملية ضرورية داخلية في صميم تطور الانسانية . هنا العمل الذاتي هو الذي سيختاره ماركس في المخطوط الثالث ، حيث يبدو ضياح الماهية الانسانية ، وكأنه شرط تحقيق عالم انساني .

هنا أيضاً لن نضع أنفسنا في مركز اشكالية ماركس الصريحة .

فقصدها هو الإجابة عن السؤال التالي : ماذا عن العلاقة بين فعالية الحياة الاقتصادية في حوزتها الذاتية ، والنمو التاريخي للملكية الخاصة ، هذا النمو الذي يسمح بإقامة مجال الاقتصاد السياسي .

إننا نطرح هذه المسألة ، متبعين مفاهيم شخصية مختارة ، سنتكلم عنها من جديد ونحن بصدد رأس المال ؛ ونعني بها الرأسمالي .

سننطلق من عبارة لسميث استشهد بها ماركس ( ص ٢٧ ) :

« ان النظم لاجراءات العمل الأكثر أهمية هو مخططات مستعيني رؤوس الاموال ومصارفانهم » .

هذا التحديد لذاتية الرأسمالي على أنها محرك النمو الاقتصادي ، هو ما نرى ماركس يستعينه ، لحسابه ، في أمكنة متعددة ، معلناً أن سير الاقتصاد ينظمه تعسف الرأسمالي . وهناك مفهومان يعبران عن وظيفة ذاتية الرأسمالي هذه ، وهما مفهوم المزاج والحساب . وتتضح هذه النظرية عن الذاتية والحساب خصوصاً في نص « المخطوط » الثالث المعنون : دلالة الحاجات الإنسانية في نظام الملكية الخاصة وفي ظل الاشتراكية . انها تؤدي الى تحديد آخر للاقتصاد السياسي ؛ فيبدو الاقتصاد السياسي وكأنه علم الحساب . ومثال ذلك ، ان قانون قيمة العمل يظهر حقيقة ان الاقتصاد السياسي يضع في حسابه اضيق حياة ممكنة للعامل . ان الاقتصاد السياسي يفكر فيه هنا على أنه التعبير المباشر لذاتية الرأسمالي - وتلك كانت هي الحالة من قبل في نص لانغز - وعندلر ، تبدو قوانين الاقتصاد السياسي ، وكأنها أوامر تعبر عن ولادة الرأسمالي . فهذه القوانين تعبر عن الظواهر الاقتصادية ، ضمن الحد الذي تكون فيه هي التي تحدد نمو الملكية الخاصة .

ومن هنا كانت في هذا النص تعابير مثل « طاعة قوانين الاقتصاد » ،

و «التوافق مع تعاليم الاقتصاد» ، وعلى هذا النحو ، يطبع العامل قوانين الاقتصاد ، حينما يطبع أوامر الحساب الرأسمالي ، الذي يتكلم عالم الاقتصاد بلسانه . ولكن ، هل ينبغي للثاقية الرأسمالي هذه بالذات - التي رأينا البور الذي تقوم به منذ قليل - أن تضع في حركة الملكية الخاصة ، وفي تطور مرحلة الاقتصاد السياسي ؟ أنه ليس عديم الأهمية أن نرى كيف يتحقق هذا الضياع .

إن نموذجاً أول يعرض لماركس للتفكير فيه ؛ وهو النموذج السميني للتنافس التنافس الذي يوازن بين أعمال الثقات ، وقيم الاتساق في المجتمع بما هو محصلة المصالح الانانية . هذا النموذج يذكرنا به ماركس ( ص ٢٧ - ٢٨ ) . ويمكننا بصدد هذا الموضوع أن نبدي ملاحظة ما ، وهي : أن الأهمية المعلقة في المخطوطات - وأكثر بكثير أيضاً في نص انفلز- على التنافس ، تشير إشارة قوية الى طابع تقدمها للاقتصاد السياسي الذي ما زال اينديولوجياً ، وإلى الخلط بين ما سيميزه ماركس في رأس المال على أنه حركة واقعية وحركة ظاهرية . ومع ذلك ، ليس النموذج السميني ما يحتفظ به هنا ماركس ، الذي ينقد نظرية سميث في انخفاض الربح بالمنافسة .

كذلك سيستخدم ماركس نموذجاً آخر ، يمكننا أن نراه يعمل في النص الذي يدور على دلالة الحاجات الانسانية ( ص ١٠٠ - ١١٨ ) . في هذا النص ، يتوسع ماركس بنظرية الانتقال من الثروة المسرفة الى الثروة الصناعية . فباللحظة الاولى من هذا الجدل هي لحظة الثروة المسرفة ، لحظة الرأسمالي الذي يبني الثروة . هذه اللحظة الاولى منعوة لكي تضع في اللحظة الثانية ، لحظة الحساب . فـرأسمالي الحساب هو رأسمالي الصناعة . أنه يعمل على اخضاع الثروة للحساب ، الذي سينتهي الى اخضاع الحساب للثروة . ولحظة رأسمالي الحساب هي اللحظة الاخيرة في تطور الملكية الخاصة .

« واذن ، فالتمعة تخضع لرأس المال : والفرد الذي يمتنع نفسه يخضع للفرد الذي يستحق رأس المال : في حين أن الأمر كان على خلاف ذلك فيما مضى . واذن ، ليس تناقض الفاعلة عرضاً من أعراض الغاء رأس المال ، إلا ضمن العهد الذي يصبح فيه عرضاً من أعراض التحكم فيه وهو في سبيل الانبعاث ، أي في سبيل الضياع ، الذي ينتهي الى الغائه ويسرع به اليه » ( ص ١١٠ ) .

فلماذا كانت لحظة رأسمالية لحساب هذه ، اللحظة التي تسبق الغاء الرأسمالي ؟ هذا لأن الذاتية للرأسمالية ( الحساب ) قد خلقت الموضوعية التي ستضيع فيها ، الموضوعية التي ستفصح المجال أمام غاية الضياع أعني **الثروة** .

لنستوضح هنا ازدواجيات القول المطروحة في عاليه . فالثروة التي هي نتيجة الحساب هي الثروة التي تنشرها قوى الانسان . انها تمثل تأنيس العالم الحي ، الذي أصبح ممكناً بالضياع ، تمثل نهاية الحركة ، التي تصبح بها موضوعات العالم الطبيعية ، موضوعات طبيعية انسانية ، هي قوام عالم يمكن للانسان فيه ، أن يجد نفسه من جديد ، وأن يتعرف ما هيته الخاصة . هذه الماهية المضاعفة ، التي كونت الثروة ، في صورة عمل مضاعف .

وتقوم ازدواجية القول على هذا : ما يشمل مفهوم الثروة (الاقتصادي) ، هو مفهوم **الحساسية** . ف « الحساسية هي في نظر فويرباخ ، التنازع الحسي الذي يتعرف فيه الانسان نفسه . وفي نظر ماركس ، لا يمكن لهذا التعرف ، هذا التوحيد بين «الحساسية» ( الواقع الحسي ) وما هو انساني ، إلا أن يكون نتيجة ؛ انه نتيجة عمل مضاعف خالق للثروة .

« ان الماهية الانسانية ثروة تشيخها موضوعاً هذه الماهية ، وفضلها تنو أو تحدث ملكة الحس الذاتية لدى الانسان وتصبح الأذن موسيقية ؛ وتكون العين جمال الصورة ؛ وبالاختصار ، تصبح العواشي قادرة على الحمة الانسانية ، وتصبح حواسي تؤكد ذاتها على أنها قوى جوهرية للانسان » ( ص ٩٣ ) .

اننا نرى هنا ما يعنيه هذا الضياع **للملكة الاقتصادية** ، في تطور الملكية الخاصة . ففي اختفائها تبدو الذات الحقيقية للحركة ؛ وهي الانسانية . ومن خلال **بواعث الرأسمالية** ، شق مفهوم الماهية الانسانية لنفسه طريقة ؛ وقام بدور المحرك .

ان ما نجده هنا ، هو النموذج الهيفلي للتمهيد ، في **دورس حق فلسفة التاريخ** . فالذات الحقيقية للتاريخ مستفيد من بعض الذاتيات الوهمية ؛ لكي تفرض قائلونها . والمحرك الحقيقي للتاريخ هو الماهية الانسانية . ولحظة الثروة هي التي ستمكن فيها الانسانية من استعادة هذه الثروة ، بتعرفها ذاتها في العالم الحي .

ويمكننا الآن ، ان نحدد ماهو **مستوى الاقتصاد السياسي** . فمرحلة الاقتصاد السياسي ، هي المرحلة التي تبدو فيها الماهية الذاتية للثروة ، أعني العمل . ان قول الاقتصاد السياسي يتعرف ما هية الانسان ، على أنها ما هية الثروة ؛ ولكنه لا يعرف ضياع هذه الماهية ؛ انه لا يتعرف أن العمل المضياع هو العمل ينبوع الثروة . فما يعرفه الاقتصاد السياسي ، على انه ماهية الانسان ، انما هو ماهيته المضاعة .

وفي الوقت ذاته ، فاننا نفهم اساس هذه الصعوبة التي كنا اشرنا اليها في القسم الأول - وهي غياب التفاوت بين **الواقع الاقتصادي والقول الاقتصادي** ؛ هذا الغياب الذي عبرنا عنه في مفهوم مستوى الاقتصاد السياسي . هذا المفهوم يعبر عن لحظة معينة من تطور هذه التجربة الانسانية ، التي تكلمنا عنها عندما ابتدأنا . انه يعبر عن وعي ذاتي معين تعي به الانسانية ذاتها . بيد ان هذا الوعي الذاتي للانسانية هو وعي ذاتي غير مباشر ؛ اذ إن الانسانية لاتعرف ماهيتها الا في صورة الضياع ، أو - وهذا يعبر عن الموقف ذاته - انها لا تعرفها الا في تحديد من تحديدها ( يقول ماركس : ان الاقتصاد السياسي لا يعرف الانسان الا بما هو

رأسمائي او عامل ؛ وهو لا يعرف العمل الا بما هو فعالية غايتها الريح ،  
 الخ ( . . . ) . وحينما جعل ماركس من الاقتصاد تاريخاً انسانياً لعلاقات  
 الانسان بالطبيعة وبالانسان ؛ ولم يعرف بالتالي الموضوعية الاقتصادية  
 الا في صورة اللاتية المشتركة وصورة الهيكلية ، فقد جعل ممكناً  
 المسمى الذي يلاشي هذه الموضوعية ، في جعل التجربة الانسانية ، التي  
 ليست في نهاية الامر الا جدل وعي الذات .

## ٥ - القول النقدي والقول العلمي

اذا تناولنا عناصر القول النقدي كلها ، رأينا انها ترسم لنا صورة  
 معينة هي صورة الشروط التي تجعل القول العلمي مستحيلاً .

ونقطة انطلاق القول النقدي هي رفض التجريد . فما هو موضوع  
 البحث ، هو في الواقع تاريخ موضوع أي ذات حاملة . ولما كان التجريد  
 فكراً هو الفصل بين عناصر الواقع أمراً واحداً ؛ فالتجريد لا يمكنه أن ينظر  
 الا الى لحظة منفصلة عن تاريخ هذه الذات الحاملة . انه لا يسمع بالتوصل  
 الى فهم هذا التاريخ .

بيد أن النقد - في نظريته عن الشخص - يلزم القول بأن لا يكون  
 الا اذعواجا . اذ انه اعادة لنقطة انطلاقه ؛ أي اعادة لما تقدمه له التجربة  
 العادية والاقوال التي سبق انشاؤها .

والكي نحاول تبين ذلك ، نحيل الى المخطط الذي قدمه لنا التوسر ،  
 لكي نفكر في مفهوم الممارسة النظرية (١) .

ان الممارسة النظرية - كما تعلم - عملية تحويل تنتج موضوعاً  
 خاصاً ، هو المعرفة . فبواسطة مفهومات « نظرية » ما ، أو تعميم من الدرجة

(١) حول الجدال المادي ( الفكر ، العدد ١١٠ ، آب ١٩٦٣ ) .

الثانية ، يحول المعطى ، أي التعميم الذي أنتج من قبل بالممارسة النظرية السابقة ( تعميم من الدرجة الأولى ) ، تنتج على هذا النحو ، مفاهيم جديدة أي معرفة جديدة ( تعميم من الدرجة الثالثة ) .

أن تعميم الدرجة الأولى تمثله هنا المفاهيم الاقتصادية للاقتصاد السياسي الكلاسيكي ( إنتاج ، عمل ، رأس مال ، دخل ، ثروة ... ) . أما تعميم الدرجة الثانية فهو النظرية الانطربولوجية ، وعملها نشر اليه ، بكلمات من نوع توضيح وتأسيس ، وتصور ، وهو ينتج المفاهيم الانطربولوجية ، مفاهيم الإنتاج والعمل والثروة والوجود الغريب عن ذاته الخ... ويمكننا أن نحدد خصائص هذا التحويل بطريقتين اثنتين :

— من وجهة نظر العلاقة بين تعميم الدرجة الأولى وتعميم الدرجة الثالثة : فالمفاهيم الانطربولوجية هي — كما رأينا — ترجمة للمفاهيم الاقتصادية . لهذه الترجمة يرتد التحويل كله . ولا يتولد أي مفهوم اقتصادي جديد .

— من وجهة نظر العلاقة بين تعميم الدرجة الثانية وتعميم الدرجة الثالثة : فالمفاهيم النظرية ( تعميم الدرجة الثانية ) ، أي مفاهيم الماهية والضياع والفعالية النوعية الخ... تقتصر على إنتاج ذاتها ، وتزدوج في المفاهيم الانطربولوجية لتعميم الدرجة الثالثة .

وعلى هذا النحو ، ليست عملية تحول « النقد » الا صورة كاريكاتورية ، أي صورة خالية من الفهم ، من صور الممارسة النظرية . في هذه البنية الخاصة كل الخصوصية من عملية التحويل التي لا تحول شيئاً ، يتبدى لنا القول الايديولوجي لماركس الشاب .

إننا نرى كل ما تتضمنه نظرية التجريد ، التي هي نظرية ماركس الشاب . فليس من باب الصدفة ، إذا كانت نظرية التجريد هي ، حجر

الاساس ، في « المدخل العلم لنقد الاقتصاد السياسي » ، الذي يؤدي الى التمييز بين العلم والايديولوجيا . وليس من باب الصنفة على الإطلاق ، اذا كانت غالبية التشويهاات الطارئة على النظرية الماركسية تشترك في أنها تقوم على اساس من ايديولوجيا معينة للشخص .

ويمكننا أن نرى أيضاً ، كيف يكون هذا الزوج : ( نظرية التجريد / نظرية الذات ) حاملاً يحول دون طرح مسألة اقامة مجال الاقتصاد السياسي ، على أنه مجال الموضوعية .  
والحقيقة :

١ - ان انشاء الموضوعية قد رُدّ بالواقع الى تطور تاريخ ذات هي حامل .

ان مفهوم التجربة الضمني يلغي امكان انشاء مجال المعلم .

٢ - ومن ناحية أخرى ، اذا لم يكن عملنا الا بصد تاريخ الماهية الانسانية ، لم يكن ممكناً لنا أن ننشئ موضوعات نوعية تفسح المجال امام اقوال علمية نوعية . والحقيقة ، انه للتاريخ ذاته دائماً ، الذي يجب علينا أن نتعرفه في كل مكان . ففي كل مكان يكون التعبير تعبيراً عن الماهية الانسانية .

وهنا ما يعبر عنه فويرباخ في قضايا مؤقتة ( المند ٦٢ ) .

« وفقاً لفئة ، ان اسم الانسان هو اسم خاص بالتأكيد ؛ ولكنه وفقاً للحقيقة اسم الاسماء جيباً » . يحق للانسان ان تحمل عليه محاولات متعددة . فهنا سمي او غير ، فهو لا يعبر أبداً الا عن ماهيته الخاصة » . بيانات فلسفية ، ص ١٢٣ .

وكما ان اسم الانسان هو الذي ينبغي لنا أن نجده في كل موضوع ؛

كذلك فنظرية الإنسان هي التي نجدها في كل قضية من القضايا التي تعبر فيها نظرية النقد الماركس الشاب عن نفسها .  
ويمكننا هنا أن نبين ذلك بإقامة لائحة :

نظرية النقد                      - قضية عن حياد نقطة الانطلاق  
- قضية عن المرأة .  
- قضية عن التجريد .

نظرية التناقض                - تصور التناقض على أنه انفصام الذات عن ماهيتها ، وعكس لفعل الذات .  
« نظرية الموضوعية »        - الموضوعية ينشئها تطور تاريخ ذات .  
  أنه ما من مجالات لموضوعية نوعية .

إن هذه القضايا التي ترسم صورة النظرية النقدية ، تنعكس كلها ، بعضها في بعض ؛ وتعبر كلها عن نظرية الإنسان ذاتها .  
وتبلغ هذه النظرية حدما لا أقصى في المخطوطات . إنها تجد انجازها في نص المخطوط الثالث عن الشيوعية .

وفي النص الذي يتوسع فيه ماركس بالجدل الهيفلي بمعنى ما للكلمة ، ولأنني تعرف الشيوعية فيه ، في الحدود التي عرف بها هيفل العلم المطلق ، نجد أنفسنا بصدد قول دقته كاملة ، ولكنه واهن القوام ( واهن في إطار نظرية تستهدف عملاً ثورياً فعلياً ) .

وبهذا فهو لا يستتبع أية نتيجة . فالموضوع الجديد الذي يصادفه « النقد » ، أي الاقتصاد السياسي ، يبدو هنا وقد امتصه « النقد » بتمامه . والواقع ، أنه هو الذي سيفرض تفجير النموذج النقدي ، وإعادة بناء الاشتكالية الماركسية كلها .

# النقد والعلم في رأس المال

## توطئة

هذا البحث يستهدف الكشف ، بالاستناد الى بعض المشكلات ، عن طريقة ماركس في اعادة تنظيم المفاهيم ، بحيث تصبح مجالاً مركزاً في مفاصله ، يشكل الانتقال من القول الايديولوجي للماركس الشاب ، الى القول العلمي لماركس . ولا يمكن في الواقع ، أن تثار المسألة هنا عن عرض تنظيمي لا بد له من أن يفترض أن المرء قد أدرك ادراكاً تاماً مفهوم العلمية الماركسية ، وأن بإمكانه أن يعرضه في قول موحد . وفضلاً عن ذلك ، فإن منهجي يقوم على الانطلاق من نقاط مختلفة ، ومن مواقع مختلفة ، محاولاً أن يحصر بتقريبات متتابعة ، هذه النوعية التي يتميز بها قول ماركس في رأس المال .

هذه النوعية يدعوها ماركس عموماً باسم العلم لا باسم النقد اطلاقاً . وهناك رسالة مشهورة موجهة الى كوغلمان تضع رأس المال في مصاف « المباحث العلمية المكتوبة بقاية ادخال الثورة الى علم ما » . هذا المشروع للثورة في مجال علمي قائم ، يختلف اختلافاً كلياً عن مشروع قراءة قول فرعي متضمن في قول كان يميز النقد الانطربولوجي . ومع ذلك ، فماركس يستخدم أيضاً ، للدلالة على هذا المشروع الخاص الجديد كلمة النقد :

والعنوان الفرعي **لراس المال** تجده هناك للشهادة بذلك . وعلى هذا النحو -  
فقد كتب في رسالة موجهة الى لاسال بتاريخ ٢٢ شباط ١٨٥٨ ، ما يلي :

« ان العمل الذي نحن بصدده قبل كل شيء ، هو نقد **القول الاقتصادي** ، او اذا  
شئت منظومة الاقتصاد البرجوازي المفسدة في صورة نقدية - انه لراحة المنظومة ونقد هذه  
المنظومة بالعرض ذاته ، في وقت واحد » .

وحينما أقارب المسائل المثارة بهذا المشروع للثورة في علم ما ، فانا  
افترض عدداً معيناً من النقط معروفاً : هذه النقط هي جوهرية :

- تحديد موقع لما دعوت **الواقع الاقتصادي** في « بنية المجتمع  
الاقتصادية » ، التي حددتها ماركس في « التمهيد الى الاسهام » لعام ١٨٥٩ .  
وهذا يعني ، أنني سافترض أن مفهومات المادية التاريخية معروفة .
- اشكالية المنهج التي عرضت في « المقدمة العامة » لعام ١٨٥٧ .  
والأسئلة التي سأحاول طرحها ، ستكون عندئذ هي التالية :

اذا كان ماركس قد أخضع علماً ما للثورة ، وأقام مجالاً علمياً جديداً ،  
فما هيئة هذا المجال ؟ كيف تتحدد موضوعاته والعلاقات بين موضوعاته ؟  
اذا أقام ماركس هذا العلم الجديد بنقده المقولات الاقتصادية ، فما  
الذي يقيم الفرق الجوهرية بينه وبين الاقتصاد الكلاسيكي ؟ ومن ناحية  
أخرى ، ما الذي في نظريته سيسمح لنا بفهم **الاقوال الاقتصادية** التي  
يدحضها ، قول الاقتصاد الكلاسيكي وقول الاقتصاد العالمي ؟

وسأتمسك في الوقت ذاته - كما أعلنت - بسؤال آخر : ما هو في  
**راس المال** مصير الاشكالية الانطربولوجية المثارة في **مخطوطات ١٨٤٤** ؟  
بإمكاننا أن نطرح هذا السؤال في الأخير ، باتخاذنا مرجعاً لنا **تأويلات**  
معينة لماركس ، وهو التأويل الذي توسعت به مدرسة دلافوليه . وفقاً

لهذا التاويل ، كان لابد لماركس من أن يستخدم في رأس المال نموذج النقد  
الذي أنشأه في مخطوطات عام ١٨٤٣ ، والمحنون « نقد فلسفة الحق عند  
هيجل » ، كما يتمكن من نقد الاقتصاد السياسي .

ولكي يقوم ماركس بنقد فلسفة الحق عند هيجل ، فقد استخدم في  
هذا النص ، النموذج النقدي الذي استخدمه فويرباخ ؛ أي نموذج قلب  
علاقة الموضوع/المحمول . لقد كان الأمر يتعلق ببيان أن هيجل كان يجعل  
من المحمول الذي منح استقلاله ، الموضوع الحقيقي ، في كل مكان ( أي  
الموضوع بوصفه ذاتاً حاملة ) .

ويتخذ ماركس مفهوم السيادة مثلاً له . يقول : ليست السيادة  
سوى روح دعايا الدولة وقد تجلى في كل منهم بوصفه ذاتاً . إنها إذن  
محمول ذات جوهرية ( يحدد ماركس هذه الذات على أنها حامل ، أي على  
أنها جوهر ) . في الضياع ، ينفصل هذا المحمول ، روح دعايا الدولة ، عن  
حامله ، فيبدو وكأنه ماهية الدولة . إن وجود الحامل هنا مفصولاً عن  
محموله ، هو الذي مكن هيجل من أن يصل بعمليته التأملية الخالصة ، إلى  
مرحلة التمام ، إذ إنه فصل فصلاً جديداً ، السيادة عن الدولة الواقعية ،  
فجعل منها معنى ، أو موجوداً له استقلاله الذاتي .

هذا الوجود ذو الاستقلال الذاتي لابد له من حامل . وقد وجد هذا  
الحامل في « المعنى » الهيجلي ، أي ما يدعو ماركس « المعنى الصوفي » .  
فالسيادة تصبح تحديداً لهذا « المعنى الصوفي » .

وعندما أنجز هيجل حركة التجريد هذه ، وجد أن عليه أن يقوم بالحركة  
المعكوسة ، وهي الهبوط من جديد نحو الشخص . والرابطة بين المعنى  
المجرد والواقع الاختباري الشخص لم يمكن لها أن تحتل إلا على صورة  
صوفية بتجسد ما . بهذا التجسد يمكن للتحديد المجرد أن يوجد في

المشخص فـ « المعنى الصوفي » يتجسد في فرد خاص ، وهو الملك \* ان هذا  
 يبدو عندئذٍ على انه لدى هيكل الوجود المباشر للسياسة \*

فلنلخص هذه الحركة في الرسم التخطيطي التالي :

### ( الحامل / ذات / محمول )



هذه الحركة ينسجها ماركس القنمة \* وهي تقوم على فصل محمول  
 عن حامله ، وجعله اقنوماً (١) ، من أجل جعله مقولة مجردة ، تتجسد من  
 بعد في وجود اختياري معين \* ويقول ماركس أيضاً ، أننا بصدد قلب  
 يعمل فيه عالم التجربة محل عالم النظر ( التجريد وإنشاء الاستقلال  
 الذاتي ) ، وقلب عالم النظر الى عالم التجربة ( تجسد ) \* ويسود هنا

(١) الاقنوم ويقصد به هنا الوجود المجرد أو تصميم الواقع ووضع في مجال تجريدي خالص  
 ( المترجم ) \*

النموذج النقدي زوجان من التقلبات : ذات/موضوع وعالم التجربة/  
عالم النظر .

ووفقاً لما يراه دلافولبه ، فهذا هو النموذج الذي لا يبدل الماركس من  
استخدامه ، من أجل نقد الاقتصاد السياسي الكلاسيكي في رأس المال .  
فالاقتصاد السياسي الكلاسيكي يفصل المقولات الاقتصادية عن حاملها  
الذاتي الذي هو مجتمع محدد ؛ ويجعل منها أقاليم ، حينما يجعل منها  
شروطاً عامة ، وقوانين للإنتاج . وعندئذٍ ، ينتقل من عالم النظر إلى عالم  
التجربة حينما يجعل من المقولات الاقتصادية المحددة التاريخية لنمط الإنتاج  
الراسمالي ، مجرد تجسيد للمقولات العامة ، التي هي مقولات كل إنتاج .

إننا نجد مثلاً واضحاً وضوحاً خاصاً ، عن استخدام هذا الرسم  
التخطيطي في النقد الذي يوجهه ماركس إلى استيوارت ميل في « المقدمة  
العامة » لعام ١٨٥٧ . وعلى هذا النحو ، تبدو الملكية الخاصة لدى استيوارت  
ميل وكأنها وجود اختياري لمقولة التملك المجردة . ويلاحظ ميل ، أنه  
ما من نتاج دون تملك الإنسان للطبيعة . واذن ، فالملكية هي شرط عام  
لكل إنتاج . وعندئذٍ ، تكون هذه المقولة المجردة مجسدة في نموذج من  
الملكية الخاصة جداً ، وهو نموذج الملكية الخاصة الرأسمالية .

وعلى هذا النحو ، يلخص دلافولبه العمل النقدي الذي قام به  
ماركس ، ابتداءً من نصوص شبيهة بهذا النص ، وابتداءً من صفحات  
« المقدمة العامة » عن « التجريد المحدد » : فماركس كان لا يبدل له أن يعارض  
الاقتصاد الكلاسيكي ، محلاً في كل مكان التجريدات المحددة ( التاريخية )  
محلاً تجريدات عامة غير محددة ، أو أقاليم .

إن قانوناً كهذا يبدو أنه يهمل مسألة جوهرية ؛ وهي مسألة  
الشروط النظرية الضرورية ليتمكن لنموذج مخطوط عام ١٨٤٣ أن يمارس

وظيفته • ويجب لذلك ، أن يصبح التقابلان ذات /موضوع وعالم تجربة/  
عالم نظر ، تقابليين محكمين في داخل مجال رأس المال النظري •

فيجب بادئ ذي بدء ، أن يدور الأمر حول الذات الحاملة • ولكي يكون  
بإمكان النموذج أن يصل ، ينبغي للمجتمع أن يقوم بدور الذات ، الذي  
كانت تقوم به الإنسانية في القول الانطربولوجي • والحقيقة ، أن نصين  
من نصوص « المقلمة العامة » يتكلمان على المجتمع وكأنهما يتكلمان على ذات  
حاملة • بيد أن هذا التحديد للمجتمع على أنه ذات ، نجده في مكان آخر  
متهماً من ماركس • وسنرى أنه لا يتفق مع المفهومات التي يجعل منها المحرك  
في رأس المال •

ومن ناحية أخرى ، فإن تطبيق نموذج التجربة /عالم النظر يفترض  
نموذجاً معيناً من العلاقة بين الواقع الاقتصادي والقول الاقتصادي • فإذا  
لم تعد هذه العلاقة موجودة في رأس المال ، فإن هذا الزوج يفقد وظيفته  
الاجرائية •

إننا على أساس هذه الاشكالية ، سنحاول تحديد نوعية « نقل الاقتصاد  
السياسي » ، الذي يقيمه رأس المال • وستكون لدينا في هذا دلالة ، تسمح  
لنا بتحديد ما إذا كنا يقيناً ، بصدد تغير في المجال النظري •

## ١ - مسألة نقطة البدء والسؤال النقدي

### أ - القيمة وصورة القيمة

إننا نعرف الأهمية التي علقها ماركس في « المقلمة العامة » لعام  
١٨٥٧ ، على مسألة نقطة البدء في العلم • والصفة الأساسية لهذا السؤال  
نجد تأكيداً لها في رأس المال • وعلى هذا النحو مثلاً ، حينما ينقد ماركس  
سميث في الكتاب الثاني ، فإنه يعلن أن منبع أخطائه وتناقضاته ينبغي أن

يبحث عنه في « نقاط بدئته العلمية » . واذن ، فعل هذا المستوى يجب أن نحدد موقع الفارق بين الاقتصاد الكلاسيكي وماركس .

فما الذي يحدد في نظر ماركس الصفة العلمية للاقتصاد الكلاسيكي ؟

« يسمى الاقتصاد الكلاسيكي أن يرد بالتحليل صور الثروة المختلفة الثابتة منها والغريب بعضها عن بعض ، إلى وحدتها الداخلية ؛ ويسمى إلى تحريرها من الشكل الذي يقوم فيه بعضها إلى جانب بعض ، على نحو حيادي .

« أنه يريد أن يفهم الترابط الداخلي ، يفصله عن مختلف صور ظهوره » .

( نظريات عن فضل القيمة ؛ نص وورد في ترجمة موليتور ، المنشورة

بعتوان : تاريخ المفاهيم الاقتصادية المجلد الثامن ، ص ١٨٤ ) .

يستخدم ماركس في رأس المال ( الطبقات الاجتماعية ، المجلد الثامن ،

ص ٢٠٨ )<sup>(١)</sup> فعل ذوب ، للدلالة على ما صنعه الاقتصاد الكلاسيكي .

« فالإقتصاد الكلاسيكي ينوب صور الثروة الثابتة ؛ وهذه عملية يصفها

ماركس في النص ذاته ، بأنها عملية نقد . فهذه التذويب هو عود إلى

الوحدة الداخلية ؛ أعني تحديد القيمة بزمن العمل .

واذن ، فالإقتصاد السياسي الكلاسيكي ينشئ نفسه على أنه علم ،

بإقامته فارقاً بين تعدد صور الظواهر والوحدة الداخلية للماهية . بيد أنه

لا يعكس فكراً مفهوماً هذا الفارق .

فلننظر إلى تطبيقه عند ريكاردو .

« أن نقطة بدء ريكاردو ، هي تحديد قيم السلع النسبية ، أو قيم تبادلها ، بكم العمل الضروري لإنتاجها . . . ومادتها هي عمل . من أجل هذا ، كانت ذات قيمة ؛ وهي تختلف في مقدارها وفقاً لما تتضمنه من كثر أو قليل من هذه المادة » . **تفويض المفاهيم الاقتصادية** ، المجلد الثالث ، ص ١ .

---

(١) أننا سنستخدم مرجعاً لنا على الصوم ، الترجمة الفرنسية التي نشرتها إل

Editions Sociales ، تماماً ونحن متفقون لأنفسنا حتى تعديلها عند الحاجة .

ان ريكاردو يحدد شيئين : مادة القيمة التي هي عمل ، ومقدار القيمة الذي يقاس بزمان العمل . ولكنه يهمل حداً ثالثاً :

« ان ريكاردو لا يعنى بصورة هذا العمل ، ولا بخصائصه ؛ وصورته تحديد خاص للعمل الذي يخلق قيمة التبادل . او الذي يبدو بوصفه قيمة التبادل » .

ان هناك اذن حداً غائباً في تحليل القيمة ، الذي هو نقطة بدء ريكاردو العلمية . وقد أعاد ماركس هذا الحد الغائب ، في الفصل الاول من فصول رأس المال :

« لقد تحججت الآن مادة القيمة ومقدارها . وبني علينا ان نحلل صورة القيمة »

رأس المال ، المجلد الاول ، ص ٦٢

هذا العمل هو الذي لم يقم به ريكاردو . لقد اكتفى بالعودة الى الوحدة . فتفويص صور الثروة الثابتة هو في نظره محل لمسألة القيمة . وخلافاً لذلك ، يقوم خط سير ماركس - كما يشير اليه انفلز في التمهيد للكتاب الثاني - على ان يرى في هذا الحل مشكلة . فماركس يطرح السؤال الذي يمكننا ان ندعوه سؤالاً نقدياً ، وهو : لماذا كان مضمون القيمة يتخذ له صورة القيمة ؟

« لقد حلل الاقتصاد السياسي - والحق يقال - تحليلاً حسناً القيمة ومقدار القيمة ، وان يكن ذلك بصورة ناقصة جداً ؛ وقد كشف عن المضمون الذي كان مختلفاً وراء هذه الصورة . بيد انه لم يطرح على نفسه قط السؤال التالي : لماذا يتخذ هذا المضمون هذه الصورة ؟ ولماذا يتبدى العمل نفسه في القيمة ، ويتبدى مقياس العمل نفسه بيده ، في مقدار قيمة الأشياء المنتجة ؟ » .

ان السؤال النقدي هو في جعل علاقة المضمون بالصورة إشكالية .

ففي نظر ريكاردو ، القيمة هي العمل • وقلما تهم الصورة التي تتبدى فيها هذه المادة • إنما في نظر ماركس ، فالعمل يتبدى في القيمة ؛ أنه يوتفى صورة قيمة السلع •

لتكن المعادلة التالية :  $س \text{ سلع } أ = ع \text{ سلع } ب$  • ان ريكاردو يحلها ببساطة بقوله ، ان مادة قيمة أ تساوي مادة قيمة ب • وماركس ذاته يبين ، ان هذه المعادلة قد طرحت في حدود خاصة كل الخصوصية • فأحد الحدين لا يتبدى الا بما هو قيمة استعمال ، والآخر الا بما هو قيمة تبادل ، أو بما هو صورة القيمة •

يجب علينا إذن ان نطرح ما يلي :

صورة قيمة أ = الصورة الطبيعية ل ب •

ان ب تعبر جسمها ، أي صورتها الطبيعية للتعبير عن قيمة أ • وعلى هذا النحو ، ينبغي ثلثية أن تحصل على صورة وجودها في الصورة الطبيعية ل ب •

وإذن ، فليس بإمكاننا أن نكتفي بإثبات الوحدة بين مضمون أ ومضمون ب • وهذا ما يمكننا أن نراه ابتداء من النقد الذي يوجهه ماركس الى بيلي في « نظريات فضل القيمة » • فالقيمة في رأي بيلي ليست الا علاقة بين موضوعين ، تماماً كما أن المسافة علاقة بين موضوعين في المكان •

« لا يمكن لموضوع ما أن تكون له قيمة ، ان لم يكن هذا بالنسبة الى موضوع آخر ، كما لا يمكن له أن يكون على مبنية الا بالنسبة الى موضوع آخر » • استشهد به ماركس بتاريخ المذاهب الاقتصادية ، المجلد السادس من ٢١٨ •

وهاكم الكيفية التي ينحس بها ماركس هذه الحجة :

« حينما يكون موضوع ما على مبنية من موضوع آخر ، تكون المسافة يقيناً علاقة بينه

الانتيقار ! بيد ان المسافة متمايزة من هذه العلاقة . إنه بعد مكاني ، أي طول محدد ، هذا الذي يمكن أن ينطبق على المسافة القائمة بين موضوعين مهما كانا . بيد أن هذا ليس كل شيء . فحينما نتكلم عن المسافة على أنها علاقة بين شيئين ، فإننا نفترض شيئاً ما خاصاً ؛ نفترض خاصية للأشياء . تمكنها من أن يكون أحدهما على مسافة من الآخر . فما المسافة القائمة بين الحرف أو طاولة ما ؟ ان السؤال محال . فحينما نتكلم عن مسافة موضوعين ، يكون الامر متعلقاً بمسافة ما في المكان . اننا نفترضهما كليهما محوريين في المكان ، وكانهما نقطتان في هذا المكان . اننا نقيسهما متساويين بما هما موجودان في المكان ؛ ولا نميزهما بما هما نقطتان مختلفتان من المكان الا فيما بعد . ان وحدتهما قوامها انهما يشكلان جزءاً من المكان .

ص ٢١٨ - ٢١٩ .

هذا النص يبدو لي قابلاً لقراءة مزعوجة . ففي المستوى الاول ، يناقض ماركس عن ريكاردو ، ضد نقد بيلي ، باستخلاصه وجود مادة للقيمة . ان وجود هذه المادة المشتركة بين حدي العلاقة ، يعني أننا لنسنا بصدد علاقة ما من نموذج :  $1 = \text{طاولة}$  . فهذه العلاقة الاخيرة علاقة محالة وغير عقلية . فحينما يستخلص ريكاردو مادة القيمة ، يزيح غير العقلي عن هذا المستوى . ولكنه ما دام لا يستخلص صورة القيمة ، فانه يحكم على نفسه بالوقوع بلذوره في التناقض وعدم المعقولية ؛ حينما يكون الامر متعلقاً بصورة أكثر تعقيداً ، وأكثر تطوراً ، من صورة السلعة .

فما يحذفه ريكاردو ، هو السؤال النقدي ، سؤال اشارة المساواة . هذه الاشارة تشير اشكالياً كما رأينا ، بما تقيمه من علاقة بين حدين يبدوان في صور متباينة تبايناً مطلقاً . فمن ناحية لدينا شيء خالص ، ومن الاخرى لدينا تجسده خالص للقيمة .

« ان خاصاً واعياً للتفسير عن قيمة ا ب ب ، قد بين لنا ، ان الصورة الطبيعية للسلسلة ا لا تنبئ في هذه العلاقة ، الا على أنها صورة قيمة الاستعمال ؛ وأن الصورة الطبيعية للسلسلة ب لا تنبئ فيها الا على أنها صورة القيمة . - نفس المال . المجلد الاول ، ص ٧٤ .

واذن ، فالصورة المعبر عنها بإشارة المساواة ، تخفي الفارق الاكثر  
جنرية ؛ فهي وحدة اضداد .

• ان الصورة النسبية وصورة المساواة هما وجهان متساويان ،  
لا ينفصل أحدهما عن الآخر ؛ ولكنهما في الوقت ذاته ، طرفان متقابلان  
ينفي أحدهما الآخر ، ( ص ٦٣ ) •

ليست وحدة الاضداد هذه ممكنة ، الا لان صورة ما ( الصورة  
الطبيعية ل ب ) أصبحت هي ذاتها صورة تجلي ضدها ، أعني القيمة •

اننا نرى اذن - وهذا ما يمكننا أن نقرأ ضمناً ، في نص يبلي ، على  
مستوى ثان - أن السلع المتساوي الا في آلية التبدي الخاصة الى حد بعيد -  
انها لا تتساوى بما هي مجرد أشياء ، ولا حتى بما هي نماذج مادة واحدة ؛  
بل تتساوى في الشروط ، الصورة المحددة ، التي تفرضها البنية ، والتي  
تتحقق فيها هذه العلاقة •

يمكننا أن نجعل هذه الاحالة الى المكان ، تقول أكثر بقليل مما قاله  
ماركس عنها صراحة • فالصور التي وضعت بها الموضوعات في علاقة بعضها  
مع بعض ، ببعد القيمة ، هي صور محددة ببنية مكان معين • والخصائص  
التي تتخللها في المبادلة يجب أن تكون محددة بخصائص المكان ، حيث  
يتحقق تبادلها • ان اقلية هذا المكان بحيث تصبح العلاقة الممتنة ممكنة ،  
هو ما يعبر عنه عند معين من العمليات الصورية ؛ مثل : التبدي ، والتعبير ،  
واتخاذ الصورة ، والظهور بهذه الصورة هو تلك ، الخ •••

فلننظر في احدى هذه العمليات ، وهي : « تتخذ القيمة صورة شيء »  
ما ، • ان هذا الفحص سيتيح لنا ، أن نحدد بدقة معنى علاقة الصورة  
بالمضمون ؛ اذ ان الامر امر العلاقة بين التحديد الداخلي ونمط الوجود ، أي  
صورة ظهور هذا التحديد •

والحقيقة ، ان التعبير يعني ، أن للقيمة نمط وجودها ، وصورة ظهورها ( أو تجليها ) في الصورة الطبيعية للسلعة المساوية . وتقوم المفارقة في انه لا يمكن للقيمة أن تبدو ولا أن توجد . ويقدر ما تبدو في الصورة الطبيعية لسلعة ما ، تختفي بما هي قيمة ، وتتخذ لها صورة شيء ما .

وإذن ، فليس للقيمة صورة تتجلى بها في علاقة التبادل ، الا بقدر عدم تجليها فيها . اننا بصدد نموذج من نماذج السببية ، جديد كل الجدة بالنسبة الى المخطوطات . ففي المخطوطات كانت المعادلات التي تعبر عن التناقض ( مثال ذلك : رفع قيمة عالم الأشياء = بخس قيمة عالم الناس أو قيمة العمل = قيمة وسائل العيش ) تحيلنا كلها الى المعادلة التالية : ماهية الانسان = كون الانسان غريباً عن ذاته ؛ يعني انها تحيلنا الى الانفصال بين الذات الانسانية وماهيتها ، وكأنها تحيلنا الى سببها . لقد كان حل المعادلة في أحد طرفيها . ففي ماهية الانسان المفصلة عن الذات الانسانية قدّم سبب التناقض وحل المعادلة . فقد أرجع السبب الى فعل الذاتية إذ تنفصل عن ذاتها .

ففي المعادلة أو التناقض ( والامران واحد ) : س سلع أ = ع سلع ب ، لا نجد السبب في المعادلة . فالمعادلة تمثل علاقة بين الأشياء ، تمثل ترابط النتائج المحددة بغياب السبب . فهذا السبب يوجد في توحد العمل النافع ، خالق قيم الاستعمال ، مع العمل خالق قيم التبادل ؛ أي في توحد العمل الشخص مع العمل المجرد . اننا نعرف أن عاكس ، يصرح في رسالة وجهها الى أنغلز في الثامن من كانون الثاني ١٨٦٨ ، ان اكتشاف الطبيعة المزدوجة للعمل ( عمل شخص وعمل مجرد ) هو سر النظرية النقدية كله . . هنا التمييز هو في الواقع ما يسمح لنا بأن نجعل من وحدة هذين التحديدين إشكالية . فالاقتصاد

الكلاسيكي يتناول مفهوم العمل من دون أن يقوم بهذا التمييز . أنه لن يتمكن اذن من فهم الصفة الخاصة لوحدة العمل المجرد والعمل الشخص ؛ وسيقع في صعوبات لا يمكن حلها . وإذا كان ماركس قد فكر في التمييز ، كان بمقدوره أن يفكر في الوحدة . فهذه نتيجة عملية اجتماعية . والسبب الغائب الذي أحلنا اليه ، هو علاقات الانتاج الاجتماعية .

وعلى هذا النحو ، تبدي العمليات الصورية التي تميز المكان ، الذي توضع فيه الموضوعات الاقتصادية في علاقة ما ، العمليات الاجتماعية ، بانخفاضها . أننا لم نعد بصدد سببية انطربولوجية تحيل الى فعل ذاتية ما ، بل بصدد سببية جديدة كل الجدة ، يمكننا أن ندعوها سببية مكتناة ، مستعيرين هذا التصور من جاك الآن ميلر ، الذي صاغه في البيان الذي خصصه لنقد ج . بوليتزر . ويمكننا أن ننص عليه هنا ، على النحو التالي : ان ما يحدد ترابط النتائج ( العلاقات بين السلع ) ، هو السبب ( علاقات الانتاج الاجتماعية ) ، بقدر ما هو غائب . هذا السبب الغائب ليس العمل بما هو ذات حاملة ، بل توحد العمل المجرد والعمل الشخص ، من حيث أن تعميمه يعبر عن بنية نمط معين من الانتاج ؛ ونعني نمط الانتاج الرأسمالي (١) .

وبتعبير آخر ، فالمعادلة :  $س \text{ سلع } أ = ع \text{ سلع } ب$  ، هي كما رأينا ، معادلة متمتعة . وما سيفعله ماركس ، وما يميزه تمييزاً جذرياً عن الاقتصاد الكلاسيكي ، هو نظريته في امكان هذه المعادلة المتمتعة . فمن دون هذه النظرية ، لا يمكن للاقتصاد الكلاسيكي أن يتصور المنظومة التي يترابط فيها الانتاج الرأسمالي . أنه حينما لم يتعرف هذا السبب الغائب ، لم يتعرف الصورة سلعة على أنها « الصورة الأكثر بساطة والأكثر عمومية » لنمط معين من الانتاج ؛ ونعني به نمط الانتاج الرأسمالي . وحتى اذا

(١) راجع الملحق بصدد المسائل التي تنهها هذه النقطة .

تعرف في تحليل السلسلة الملاءمة عملاً ، فانه يحكم على نفسه بعدم فهم الصور الأكثر تطوراً ، من عملية الانتاج الرأسمالي .

وقد استخلص ماركس ، في نقد نقطة بدء الاقتصاد الكلاسيكي ، مسألة هي مسألة نمط تجلي بنية معينة ، في قلب مكان ليس متسقاً معها . هذه المسألة هي التي يتعلق الامر الآن بتحديد حدودها بدقة .

### ب - مسألة الاشياء الاقتصادية بوصفها موضوعات :

ليكن الموضوع سلعة . ان ثلاثة نصوص لماركس تسمح لنا بتحديد صفتها بما هي موضوع .

١ - « تتخذ منتجات العمل صورة السلعة » .

هنا نرى ، انه ليس هناك بالمعنى الخالص للكلمة ، موضوع هو سلعة . بل صورة هي سلعة .

٢ - « تتحول منتجات العمل الى سلع ، أي الى اشياء حسية-تتجاوز الحس ، أو اشياء اجتماعية ( ص ٨٥ ) » .

٣ - « ليس للسلع موضوعية في قيمتها الا بقدر ما هي تعبيرات عن الوحدة الاجتماعية ذاتها ، أي عن العمل الانساني » ( ص ٦٥ ) .

ان الامر يتعلق بتحديد موضوعية السلع ، أي بتحديد واقعها بما هي موضوع (١) . ان واقعها بما هي موضوع هو امر خاص كل الخصوصية . فشيئية السلع هي شيئية اجتماعية ؛ وموضوعيتها هي موضوعية قيمة . وسيقول ماركس في مكان آخر ، ان موضوعيتها موضوعية شبحية . هذه الموضوعية لا وجود لها الا بما هي تعبير عن وحدة اجتماعية ما ، اعني العمل الانساني .

---

(١) ان السؤال يدور حول معرفة نموذج الموضوع الذي نحن بصدده ، وما هو أساس طبيعته بما هو موضوع .

واذن ، لم يعد بإمكاننا قط أن نعثر على زوج ذات/موضوع شبيهه  
بالذي نجده في **المخطوطات** . فقد استخدم كلمة الموضوع في هذا النص ،  
بمعنى حسي ؛ وهنا لم يعد غير شبح ، أي تجلي صفة من صفات البنية .  
فما يتخذ صورة شيء ما ، ليس العمل بما هو فعالية ذات ، بل **الصفة**  
**الاجتماعية للعمل** . **والعمل الانساني** الذي نحن بصدد هنا ، ليس عمل  
أية ذاتية مكونة ؛ فهو يحمل طابع بنية اجتماعية محددة :

« ان عصرنا محدودا تاريخيا ، يبدي العمل المنفق في انتاج شيء نافع ، على انه  
خاصة « موضوع » لهذه الشيء ، أي على أنه قيمة ؛ هذا العصر هو وحده الذي يحول نتاج  
العمل الى سلعة » (١) .

واذن ، فهو « عصر محدد تاريخيا » ، أي **نقط** انتاج محدد ، يحقق  
تبدي العمل ، في الموضوعية الشبحية للسلعة

ان نظام هذه الموضوعية قد حدد بدقة أيضا ، حينما تكلم ماركس عن  
ضلال الموضوعية .

« ان الكشف العلمي ... عن أن منتجات العمل بما هي قيم تعبير خالص وبسيط  
عن العمل الانساني المنفق في انتاجها ، هذا الكشف هو بداية عصر في تاريخ تطور الإنسانية :  
ومع ذلك فهو يبعد أبدا الوهم الذي فيه تنبئ الصفة الاجتماعية للعمل ، على أنها طابع  
الاشياء ، أي طابع المنتجات ذاتها » . المجلد الاول ، ص ٨٦ .

---

(١) اننا نترجم هنا وفقا للنص الالمانى ( ديتس ، ص ٧٦ ) . أما الترجمة الفرنسية  
فتتضمن النص التالي :

« هناك عصر واحد محدد في تطور المنتج التاريخي ، يحول عموما نتاج العمل الى  
سلعة ؛ انه العصر الذي يتخذ فيه العمل المنفق في انتاج اشياء ناعمة ، طابع صفة ملازمة لهذه  
الاشياء ، أي طابع قيمتها » . الطبعة الاجتماعية ، ص ٧٥ .

نشر الى اضافة ماركس للطرف « عموما » ، في الطبعة الفرنسية . هذه الاضافة ليست  
يقينا غير ذات علاقة بالصعوبة التي نلح عليها في ملحنتنا .

ان طابع هذه الموضوعية أدى الى انها لم تعرف الا على ماهي عليه ،  
— اي على انها تجعل كثنائي للبنية — الا في العلم ، ففي الادراك الحسي العادي ،  
تؤخذ على انها خاصية لشيء بما هو شيء . ويبدو الطابع الاجتماعي لمنتجات  
العمل ، على أنه خاصية طبيعية لهذه المنتجات بما هي مجرد أشياء .

هذه النظرية عن الموضوع الحسي الذي يتجاوز الحس تتيح لنا ان  
نشير الى الفارق بين اشكالية رأس المال واشكالية المخطوطات . ففي  
المخطوطات عولجت الموضوعات الاقتصادية معالجة القول فيها ازدواجي :  
لأن نظرية الثروة قد حجبتها نظرية فويرباخ عن المحسوس . ان طابع  
المحسوس لموضوعات العمل ، كان يحيلنا الى طابعها الانساني ، اي الى  
نظامها بما هي موضوعات ذاتية مكونة . أما هنا فلم تعد الموضوعات  
مأخوذة على أنها شيء انساني — حسي ؛ انها حسية تتجاوز الحس . هذا  
التناقض في نمط ظهورها يحيلنا الى نموذج من الموضوعية هي من نظامه .  
ان طابعها الحسي الذي يتجاوز الحس هو الصورة التي تبدو فيها على أنها  
تجليات ذات طابع اجتماعي

ان احلال العلاقة : حسي/ما يتجاوز الحس — اجتماعي محل العلاقة:  
انساني/حسي ، هو أمر جوهري لفهم ما يدعوه ماركس صسمية السلعة .  
فلنفحص لتبيان ذلك ، بداية نص الفصل الاول : الطابع الصنعي  
للسلعة وسره .

« تبدو السلعة منذ النظرة الاولى شيئاً ما مبتدلاً يفهم بلفظه . وقد ييسر تحليلنا خلافاً  
لذلك ، أنها شيء مفرد جيد ، مغلّ بالغطايات المينافيزيقية ، والنمطكات اللامرتبة » .  
الجزء الاول ، ص ٨٢ .

يبدو لنا ، انه ربما كان مفيداً ، ان نفهم هذه الجملة الاخيرة بدقة حرفيتها .  
وعندئذ فهي تعني أن السلعة لاهوتية ، بحسب ما يعنيه مفهوم الملاهوت  
هذا في انطولوجيا فويرباخ وماركس الشاب .

فلنتابع هذا الخيط الموجه ، في تحليل السلعة .

« لقد انفتحت قوة انسانية بالواقع ، في انتاج الثوب ، على صورة خاصة . واذن ، فقد كراكم فيه شيء من العمل الانساني . من وجهة النظر هذه ، يكون الثوب حامل قيمة ، على الرغم من انه لا يدع هذه الصفة تنفذ من خلال شقوق القيود . مهما كان بالياً ، الجزء الاول ، ص ٦٦ .

لم يعد هناك شقوق في الموضوع . لقد سقطت نظرية المحسوس والموضوع المرحودين الى الذات الانسانية ، كلها . ان الثوب يحمل صفة لا تأتيه من فعل ذات ما ، وهي صفة علوية . انه حامل شيء ما لا صلة له به .

اننا نجد هنا من جديد مفهوم الحامل ، الذي وضعناه في مخطط النقد الانطروبولوجي للنظر والخالص ؛ واننا لنجده من جديد ، بوظيفة مطابق في المخطط ذاته ، ووظيفة التجسد . لقد أصبح الشيء الاختباري (الثوب) حامل التجريد العلوي : قيمة ، على النحو ذاته ، الذي أصبح به الوجود الاختباري للملك ، تجسيداً لقولة السيادة المجردة ، لدى هيفل .

« ليس بإمكان الثوب ، ان يستل القيمة في علاقته الخارجية اطلاقاً ، ما لم تنفذ القيمة . يظهر الثوب ، في الوقت ذاته . وعلى هذا النحو ، لا يمكن للجزئي ا ، ان يستل في نظر ب ، صورة ا مباشرة » .

اننا لم نستطع تأكيد التناسب ، بين بنية تجلي القيمة وبنية التجسد - الذي كان يؤلف في نص ١٨٤٣ عنصراً من بنية التامل العامة - وذلك لاننا هنا بصدد صاحب جلالة فقط ؛ وفي مخطوطات عام ١٨٤٣ بصدد سيادة . فالقيمة تتجسد في وجود الثوب الاختباري ؛ كما يتجسد صاحب الجلالة في وجود الاختباري ؛ وكما تتجسد السيادة في الملك الهيفلي .

اننا نرى اذن ، ظهور شكل مماثل للمشكل الوارد في مخطوطة عام

١٨٤٣ • ولكن ، دون أن تكون له الوظيفة النقدية ، التي كانت له في النقد الانطروبولوجي للنظر الخالص ؛ ولا الوظيفة التي كان لابد للمدرسة دلافوايه ، أن تجعله يقوم بها ، على أنها نقد العملية النظرية التي مارسها الاقتصاد السياسي الكلاسيكي • إن اتحاد الحسي وما يتجاوز الحس يعبر هنا عن صورة ظهور القيمة ذاتها ، لا عن ترجمتها النظرية • ففي مخطوطة ١٨٤٣ كان هذا الاتحاد قد قسم على أنه عملية من عمليات النظر • كان هيجل قد حول الحسي ( عالم التجربة ) الذي كان قد وجدته في نقطة البدء ، لكي يجمع منه تجريدا يتجاوز الحس ، الذي ما لبث أن جسده فيما بعد ، في وجود حسي كان بمثابة جسد لهذا التجريد •

وهذا يعني ، أن الشكل الذي كان يدل في النقد الانطروبولوجي ، على نهج النظر ، أصبح يدل هنا على العملية التي تجري في مجال الواقع بالذات • فبمفهوم الواقع هذا ، يجب علينا أن نفهم بدقة المجال الذي تتجلى فيه تحديدات البنية ( مجال الموضوعية الشبحية ) • أنه يجب علينا أن نميز بعناية بين هنا الواقع الذي هو واقعي في نظر الإدراك الحسي ، والحركة الواقعية التي هي قوام ما هو واقعي في نظر العلم •

واننا نرى ، أن الخصائص التي تحدد الواقع ، ومجال ظهور تحديدات البنية الاقتصادية ، هما اللذان كانا يحددان عمليات الفلسفة النظرية ، في نظر ماركس الشاب • إن السلعة اللاهوتية ، أي إن الواقع هو نظري بذاته ، وأنه يتبنى هو ذاته في صورة السر •

ويمكننا أن نجد مثالا آخر عن هذا التغير في وظيفة بنية التجسد ، في النص المنون : **صورة القيمة** ( المخطوط الأول للفصل الأول من رأس المال ) •

• أن ما يميز تمييز القيمة ، هو هذه الحركة التي يصلح بها فقط ، ما هو حسي مشخص • ليكون صورة لجمالي ما هو مجرد عام ، لا التي يصلح بها ما هو مجرد عام ، ليكون خلافا •

لذلك خاصة لما هو مشخص . وهذه الحركة هي التي تجعل في الوقت ذاته فهم ذلك عسرا .  
 فإذا قلت : ان التشريع الروماني والتشريع الالاماني كلاهما تشريع ؛ فهنا يفهم بذاته . ولكن  
 اذا قلت خلافا لذلك : ان التشريع هذا الشيء المجرد ، يتحقق في التشريع الروماني والتشريع  
 الالاماني ، هذين التشريعين الشخصيين ؛ كان الترابط عندئذ ترابطا صوريا . الخلفات  
 الاقتصادية الصغرى ، ص ٢٧١ .

ان الحركة التي تميز هنا نمط وجود القيمة ، هي الحركة التي كانت  
 تميز عملية النظر الهيغلي ، في رأي ماركس ، كما كان قد شرحها في الأسرة  
 المقدسة ، بجعل للشرقا المجردة ، حينما تتحقق في الاجناس واللوامشخصين .

اذا كان الواقع نظريا ، نتجت عن ذلك نتيجة على قدر كبير من الأهمية:  
 اذ ان كل قراءة نقدية تدعي انها تقول او تقرأ الاشياء كلها هي ، متبعة بذلك  
 نموذج الرسالة الموجهة الى زوج ، هي قراءة باطلة . ان طموح الرسالة  
 الموجهة الى زوج قد دحضته هذه الجملة القصيرة ، التي تقول لنا « ان القيمة  
 لا تحمل ما هي عليه ، مكتوبا على جبينها » .

اننا لم نعد بصدد فهم يتطلب قراءة تؤدي معناه الكامن ، بل بصدد  
 كتابة هيروغليفية يجب علينا فك رموزها . ولك الرموز هذا من عمل  
 العلم . ان هذا العلم لن يكتفي - كما كان يفعل ريكاردو ذلك - بوضع  
 العمل على أنه مادة القيمة ، حالفا من صمنية التجاريين ، الذين  
 يعتقدون أن القيمة مرتبطة بجسم سلعة خاصة . انه يدخل في حسابه  
 الصمنية ، منشئا نظرية البنية ، التي هي أساس صورة الشيء ، المطبوعة  
 بالطابع الاجتماعي للعمل .

### ملاحظات أولى :

ان نظرة نلقياها على المفهومات التي تعمل في اشكالية الموضوعات  
 الاقتصادية هذه ، تبين لنا ، أن ما نحن بصنده هنا ، هو السؤال النقفي

للجمل المتعالي عند كنتل . اننا نجد فيه من جديد في الواقع ، اشكالية الموضوع وزوجي ظاهرة / مظهر وحسي / ما يتجاوز الحس . ان خط توزيع مرجعه ملكات ذاتية ما ، يفصل عند كنتل بين مجالين :

موضوع

|       |                |
|-------|----------------|
| حسي   | ما يتجاوز الحس |
| ظاهرة | مظهر           |

أما عند ماركس ، فتجد بنية مخالفة كل المخالفة :

موضوع = صورة الظاهرة

حسي - ما يتجاوز الحس ← اجتماعي

↓

مظهر ( هو ضلال )

ان السلمة هي موضوع بما هي صورة ظهور القية . هذا الموضوع موضوع حسي يتجاوز الحس ، من حيث ان خصائصه ليست الا صورة تجلي العلاقات الاجتماعية . وجهل طابعه الحسي الذي يتجاوز الحس ، أي جهل طابع تجلي عمله في بنية اجتماعية محدودة ، هو الذي يقوم في أساس المظهر .

نجد لدى ماركس ، ولا سيما في هذا « الفصل الاول » ، علاقة تحليل وعلاقة جدل ؛ بيد ان هذه العلاقة تفترض توزيعا للعناصر جديدا كل الجدة أي إعادة لتنظيم المجال النظري لهذه المفاهيم . ان إعادة التنظيم هذه ، هي ما يمكننا أن ندعوه ثورة ماركس المضادة للكوبرنيكية ( الكوبرنيكية المضادة تعني الكوبرنيكية بمعناها « الحصري » ، بلغة كنتل ) . فالظواهر لم تعد تتركز حول ذات مكونة . ففي مسألة تكوين الظواهر ، لا يتدخل مفهوم الذات . فما هو بالمقابل موضوع جدي لدى ماركس ، هو علاقة الظاهرة

بالموضوع المتعالي = س . فالظواهر ، أي الموضوعات ، هي صور ظهور هذه الـ س الغائبة ، التي هي أيضا المجهول الذي يحل المعادلات . بيد أن هذه الـ س ليست موضوعاً ، بل ما يدفعه ماركس علاقة اجتماعية . وحقيقة أن هذه العلاقة الاجتماعية ينبغي لها أن تتبنى في شيء ما غريب عنها جنوياً ، أي في شيء من الأشياء ، هي التي تطبع هذا الشيء بطابعه الحسي المتجاوز للحس .

فما يميز المظهر هو أن هذا الشيء محسوس وحسب ، تظهر خصائصه على أنها خصائص طبيعية .

وعلى هذا النحو ، لا يخص تكوين الموضوعات ذاتية ما . فما يخص الذاتية ، هو الإدراك الحسي . فالانحراف الحاصل بين شروط تكوين الموضوعات ، وشروط إدراكها الحسي ، هو الذي يحدد المظهر .

### الملاحظات الثانية :

أن ما يفرق جنوياً بين ماركس والاقتصاد الكلاسيكي ، هو تحليل صورة قيطة السلعة ( أو نتاج العمل يتخذ صورة سلعة ) . هنا يبرز الفرق بين النظرية الكلاسيكية للتجريد والتحليل ، والنظرية الماركسية . أن نظرية الصورة تضع حل المسائل التي يثيرها تصور التجريد المحدد (١) ، في « المقدمة العامة » على مستوى الممارسة النظرية الخاصة برأس المال .

أن التاويل ذا النزعة التاريخية ، لهذه النظرية ، عن التجريد المحدد ، كما نجده خصوصاً في مدرسة دلافوليه ، يقوم على علاقة غير ملائمة ! أي

---

(١) يبدو أن تحليل الصورة هذا ، يحدد في نظر ماركس صورة العملية . فما يثير الاهتمام ، أن نقرأ تقديره لأرسطو ، في هذا الموضوع : « فإرسطو قد وصف بأنه » الفكر الكبير الذي كان أول من حلل لصورة التي هي قيطة ، كما حلل كثيراً من الصور الأخرى ؛ سواء أكانت صوراً للفكر ، أم صوراً للمجتمع ، أم صوراً للطبيعة » . وأما المثال . المجلد الأول ، ص ٧٣ .

على علاقة ما هو مجرد فكري بما هو مشخص واقعي . وعندئذ ، يبدو التجريد المحدد ، على أنه التجريد الذي يحافظ حفاظاً متيناً على غنى ما هو مشخص واقعي .

أما ماوكس ذاته فيهتم هنا بالصورة التي هي قيمة في السلعة ( صورة سلعة لانتاج العمل ) ، على أنها نقطة بدء علمية ، في داخل عملية الفكر . من وجهة النظر هذه ، تتميز هذه الصورة بأنها أعم الصور ، وأبسطها ، وأكثرها تجريداً ، وأقلها تطوراً . أننا لن نتكلم هنا ، عن التحديد الأول ، الذي يطرح مع ذلك مسائل ثانوية صعبة . فالبسيط والمجرد قد وضعا في التقابلين مجرد/ مشخص وبسيط/معقد ، اللذين يحددان مجال الفكر في المقدمة العامة . • بيد أن هذين التقابلين يحددان معنييهما اللذين حددهما بدقة مفهوم النمو . هذه الصورة هي أقل الصور تطوراً ؛ وعمل العلم ، وهو عمل لم يتم به قط قبل ماوكس ، هو تطوير هذه الصورة البسيطة :

« ان الامر يتعلق الآن ، بأن نقوم بما لم يحلول الاقتصاد البرجوازي القيام به ؛ انه يتعلق بتقديم تكوين صورة النقد ؛ أي بتطوير تعبير القيمة المتضمن في علاقة قيمة السلع ، منذ صورتها الأكثر بساطة والأقل ظهوراً ، حتى هذه الصورة التي هي نقد ، والتي تبرز جلية للجميع » . المجلد الاول ، ص ٦٣ .

هذا التطور لا يقدر ريكاردو على القيام به ؛ انه لا يقدر على استنتاج صورة المال من نظريته في القيمة . وهذا لأنه لم يدرك مفهوم تعبير القيمة ، أي مفهوم الصورة .

فما هو مفتقد على هذا النحو، إنما هو محرك تطور المقولات الاقتصادية؛ وهو التطور الذي يتيح إقامة منظومة الاقتصاد السياسي . أما هذا المحرك فهو التناقض .

وهنا تطرح مسألة تحديد موقع مفهوم التناقض ، وتحديد صحته النظرية .

فعل أي شيء يقوم ما يدعوه ماركس تارة تناقضاً وتارة مجرد تضاد ،  
في الفصول الأولى من رأس المال ؟

«إنه لن نكون هنا بصدد السؤال عن إيجاد حل نهائي لهذه المسألة ،  
بل بصدد بعض المعطيات والإشارة إلى الانجاء الممكن في البحث فقط .

لنطرح العلاقة :  $S = C$  س سلع أ = ع سلع ب . يمكننا أن نقول عنها  
إنها متناقضة . لأن أحد حديها لا يتبدى إلا على أنه قيمة استعمال ، والآخر  
إلا على أنه قيمة تبادل . هذا التناقض يحيلنا إلى التناقض الداخلي في  
السلعة ، أي إلى ازواجها في قيمة استعمال وقيمة تبادل ؛ الذي يحيلنا  
إلى توحد الضدين ، الذي يميز العمل الممثل في صورة قيمة السلعة ؛ وهو  
توحد العمل الشخصي والعمل المجرد .

ويمكننا أن ندلي هنا بثلاث ملاحظات :

١ - إن التناقض المذكور هنا ، لا يمكن أن يرد إلى مستوى المظهر  
والإيديولوجيا ، وهو ما كان حال التناقض الكاذب بعينه المتضمن عند  
بيلي في مفهوم قيمة تبادلية صميمية في سلعة ما . وعلى خلاف ذلك ، لا يبدو  
هذا التناقض إلا في القول العلمي . إنه لا تتركه الفئات الحاملة للتبادل ،  
التي تبدو لها العلاقة  $S = C$  ع ب طبيعية تماماً .

٢ - إنه ليس انفصاماً - كان التناقض يرتد في المعادلات التي كانت  
تعبّر عن التناقض في مخطوطات ١٨٤٤ ، إلى انفصال يحدث في وحدة أصلية .  
لقد كان التناقض قائماً في الوجود المنفصل للحدود المتكاملة . أما هنا ،  
فهو يقوم خلافاً لذلك ، في اتحاد حدين يناهض أحدهما الآخر .

إن وحدة الضدين هذه ، تعلن عن بطلان وجود حد ثالث مختلف ،  
يدعم وحدتهما . وهذا يصنع على الحد الاجتماعي الذي يدعم تناقض الحسني  
وما يتجاوز الحس .

٣ - أن التناقض لا يقوم إطلاقاً ، في أن العمل المشخص ينقلب الى عمل مجرد ، على الطريقة التي ينقلب بها الوجود ، عند هيغل ، الى عدم ، أو التي ينقلب بها الوجود هذا ، المشخص الى كلي مجرد .

أن الاتحاد المتناقض للعمل المشخص والعمل المجرد ، لا يحدده جدول قد يكون ملازماً لأحد الحدين . أنه يعبر عن الصورة الخاصة التي تتخذها مميزات العمل العامة ، في نمط محدد من الإنتاج .

وبين ماركس في الواقع ، كيف يتحدد كل إنتاج بالضرورة ، بزمن العمل الاجتماعي الذي يمكن التصرف به ؛ ويتوزع العمل الاجتماعي ، تبعاً للحاجات المختلفة (١) . هذا التنظيم يجب أن يحدث على نحو أو على آخر ، في صور الإنتاج جميعاً . بيد أنه يتخذ في كل من هذه الصور صفات مختلفة . وعلى هذا النحو ، يبين لنا ماركس في نص الفصل الأول عن الصنمية كيف يعمل هذا القانون الطبيعي ، في حالة عدة صور إنتاج مختلفة ( صورة إنتاج روبنسون والقرون الوسطى والصناعة الريفية والإبوية والمجتمع الشيوعي أخيراً ) ، وفقاً للصورة خاصة ، يحددها كل من هذه البنى . ففي داخل نمط الإنتاج الرأسمالي ، حيث الإنتاج السلمي هو صورة الإنتاج الساقطة ، يتخذ القانون التنظيمي الزمن العمل وتوزيعه ، وجهاً خاصاً كل الخصوصية ، هو وجه التوحيد المتناقض للعمل المشخص والعمل المجرد ، الذي نجده ممثلاً في التناقضات اللازمة لتبادل السلع .

وعلى هذا النحو ، يمكن ، للتناقض ، بالتأكيد ، أن لا يدل على شيء آخر غير نمط النجوع الخاص بالبنية . لقد رأينا سابقاً ، أن مجال تبدي البنية كان مجال التناقض ، حيث لم تكن الموضوعات موضوعات ، وحيث كانت العلاقات تربط بين أشياء لا علاقة بينها ، إلخ . . . . وعلى هذا النحو ،

---

(١) راجع بخاصة الرسالة الموجبة الى انظر في ٨ كانون الثاني ١٨٦٨ ، والرسالة الموجبة الى كوغلمان في ١١ تموز ١٨٦٨ .

كان وجود التناقض يبنى على أنه وجود البنية ذاته . وبهذا السبيل ، ربما كان واجبنا ، أن نملي مفهوم التناقض - كما يستخدمه ماركس في القسم الأول من رأس المال - قيمة دلالية خالصة : إذ أن ماركس كان لا بد له أن يفكر ، في المفهومين الهيجليين عن التناقض وتطور التناقض ، بشيء ما جديد جلة جنرية ، لم يكن بوسعنا أن يصوغ مفهومه ؛ ونعني به نمط عمل البنية من حيث هو نمط عمل علاقات الانتاج التي تسودها .

وعلى هذا النحو ، لا بد التعرف التناقض من أن يكون تعرف البنية التي تعمل في داخلها الموضوعات الاقتصادية وعلاقاتها ؛ أي بنية نمط محدد من الانتاج . فحينما حلل ماركس السلعة صورة ، اكتشف التناقض أي اكتشف أن الموضوعات الاقتصادية قد حددت على أنها تجليات بنيوية خاصة . وعلى هذا النحو ، سيكون تطور الصور تطوراً للتناقض . وحل التناقض يتحقق في ما يدعو ماركس صور حركته . فالصور الأكثر تعقيداً والأكثر تطوراً ، هي الصور التي يمكن لتناقضات الصور الأكثر بساطة أن تتطور إليها وأن تجد حلها فيها . إن الامر هو كذلك بالنسبة الى صور التبادل ، في علاقاتها بالتناقضات اللازمة للسلعة صورة ؛ وبالنسبة الى صور الانتاج الرأسمالي في علاقتها بصورة الانتاج السلعي فحسب .

« لا يمكن التبادل السلعي كما رأينا ، أن يتحقق إلا حينما يقوم بشروط متناقضة ، ينفي بعضها بعضاً . فتطوره الذي يظهر السلعة بمظهر شيء له وجهان ، أي قيمة الاستعمال وقيمة التبادل ، لم يخف هذه التناقضات ؛ ولما خلق صورة يمكنها أن تتحرك فيها . ومن ناحية أخرى ، فهذه هي الطريقة الوحيدة لحل التناقضات الواقعية . وعلى سبيل المثال ، فهذا تناقض جسم يسقط باستمرار على جسم آخر ، ويعتمد عنه باستمرار . إن القطع الناقص هو صورة من صور الحركة التي يتحقق بها حل التناقض وينحل في وقت واحد .

المجلد الأول ، ص ١١٣ .

« إن التناقضات التي تكشف السلعة عنها ، من قيمة استعمالية وقيمة تبادلية ؛ ومن

عمل خاص ينبغي له أن يبدو في الوقت نفسه على أنه عمل اجتماعي ؛ ومن عمل شخص ليس له قيمة إلا بما هو عمل مجرد ؛ هذه التناقضات المتضمنة في السلعة ، تكتسب في تداولها ، صور حركتها . - ص ١٢٢ .

إن تطور صور الإنتاج البرجوازي - الذي هو قوام موضوع وأساس المال الخاص - قد فكّر به على هذا النحو ، على أنه تطور صور الحركة في نظر التناقض البدائي ، أي تقابل العمل المجرد والعمل المشخص . هنا يمكننا أيضاً ، أن نتساءل عما إذا كانت المفاهيم التي استخدمها ماركس ( التناقض ، والتطور ، وحل التناقض ) تعبر تعبيراً مطابقاً لما هو مفكر به فيها .

لنترك هذه المسألة معلقة ؛ ولننشر إلى العنصرين الجوهريين اللذين بإمكاننا أن نستخلصهما من تحليل القيمة صورة .

١ - إن هذا التحليل ونظرية الصورة المتضمنة فيه ، تسمح لنا بأن نبرز البنية التي هي قوام علاقات الإنتاج ، ونمط عمله ، في مستوى الواقع .

٢ - إنه يتيح لنا أن نتوصل إلى المعرفة المنظومية لترابط صور نمط الإنتاج الرأسمالي وتجمعها . لم يكن بمقدور الاقتصاد الكلاسيكي ، أن يوجه تطور الصور هذا توجيهاً حسناً ( لم يتوصل ريكاردو مثلاً ، إلى أن يستخلص المال من تحليل السلعة ، أو أن يبين الترابط بين فضل القيمة ونسبة الربح الوسطي ) .

وسترى أن هذين العنصرين سيتحدان بنقطة ، حينما ننتقل إلى دراسة سلعة خاصة ؛ أعني العمل المأجور .

### ج - العمل المأجور ونظرية غير العقول :

نعرف أن مقولة العمل المأجور تطرح على الاقتصاد الكلاسيكي مسألة

لا يمكن حلها • فما الذي يحدث بالفعل ، في التبادل الحاصل بين الرأسمالي  
والعامل ؟

ان الرأسمالي يشتري كما معيناً من العمل ، اي يومية عمل العامل ،  
بأجر يمثل كما أقل من العمل الاجتماعي • واذن ، فنحن نرى سلعتين.  
تتبادلان زمني عمل اجتماعي غير متساويين ، 'تتبادلان على أنهما متساويتان؛  
وهذا يقلب قانون قيمة العمل •

وفي الوقت ذاته ، فاننا نجد انفسنا امام دور • فالأجر يبدو على أنه  
قيمة العمل • ولكن العمل قد افترض على أنه خالق القيمة • فكيف نحدد  
القيمة لما يخلق القيمة ؟

ان حل هذا القلب وهذا الدور يكون بإدخال مقولة جديدة ، غائبة عن  
الاقتصاد السياسي ؛ وهي مقولة قوة العمل •

فالأجر يمثل قيمة قوة العمل • فهذه القيمة تمثل - كما نعلم - طبقاً  
لقانون القيمة ، قيمة وسائل العيش الضرورية لاعادة توليد قوة العمل •  
هذا التحديد لقيمة قوة العمل قد صاغه الاقتصاد السياسي الكلاسيكي  
صياغة حسنة ؛ ولكنه صاغه على أنه قيمة العمل • واذن فقد وقع في  
الالتباس •

لقد وقع ماركس كذلك ، في مخطوطات عام ١٨٤٤ ، في هذا الالتباس ،  
المرتبط بعدم نقد مفهوم قيمة العمل ، وعدم نقد مفهوم العمل ذاته • أما  
هنا ، فقد توجه ماركس - خلافاً لذلك - الى المفهوم ذاته ، وأخضعه بمعونة  
مفهوم الصورة والعلاقة ، لعمل أظهر مفهوماً جديداً وهو مفهوم قوة العمل  
واتاح فهم مفهوم قيمة العمل ، في عدم تطابقه •

وقد ادرك ماركس الفارق بين قيمة تبادل قوة العمل ( كم العمل

الاجتماعي الضروري لاعادة انتاجه مثلاً في (الأجر) وقينة استعماله الخاص،  
التي تخلق القيمة .

ويمكننا أن نضع حدود المسألة في النصين التاليين :

١ - ان لقوة العمل قيمة تبادلية ، تقاس بزمان العمل الضروري لاعادة توليدها ؛ وقيمة استعمال خالقة للقيمة ، تولد قيمة تبادلية أعلى من قيمتها الذاتية ( وهذا ليس حال أية سلعة أخرى ) .

٢ - ان العمل يخلق القيمة ؛ وليس له قيمة .

يمكننا أن نقرأ في هذين النصين امكان فضل القيمة . ويمكننا ذلك بفضل تحليل الطابع المزدوج للعمل ، بتمييز العمل النافع والعمل خالق القيمة ، الذي يسمح لنا أن ننفذ الى مظاهر نمط الانتاج الرأسمالي .

• وفقاً للمظاهر كلها ، فما يدفع الرأسمالي عنه ، هو قيمة النفع الذي يقمه العامل اليه ، أي قيمة العمل ، لا قيمة قوة العمل ، التي لا يبدو أن العامل قد تخل عنها . فتجربة الحياة الصلبة وسعياً لا تستخرج النفع المزدوج للعمل ، أي خاصية ارضاء حاجة يشترك فيها مع السلع كلها ، وخاصية خلق القيمة التي تميزه من السلع الأخرى كلها ، وتستبعد بها هو عنصر مكون للقيمة ، من إمكان أن تكون له أية قيمة . • المجلد الثاني ، ص ٢١١ .

اننا نجد انفسنا أمام التناقض التالي : يبدو العمل على أنه سلعة ، في حين أنه لا يمكن له إطلاقاً أن يكون سلعة . وهذا يعني ، أننا بصدد بنية كنا قد أبرزناها من قبل ؛ أي وجود شيء ما في الواقع هو مستحيل . ان امكان الاستحالة هذا يحيلنا الى سبب غائب ، الى علاقات الانتاج . فبعد التراكم ، البنيائي الذي فصل المنتجين المباشرين عن وسائل انتاجهم ؛ أصبح هؤلاء مضطرين الى بيع قوة عملهم ببيع السلعة . وأصبح عملهم عملاً مأجوراً ؛ وتولد المظهر الذي غلب بحسبه ، ان ما يدفعه الرأسمالي هو عملهم ذاته ، لا قوة عملهم .

ان إبراز بداهة مقولة قيمة قوة العمل « المختفية وراء مقولة قيمة العمل ؛ هي إبراز بداهة الطابع المحدد لعلاقات الانتاج الرأسمالية .  
 وحينما عجز ريكاردو عن صياغة اشكالية المقولة قيمة العمل ، على انها صورة ظهور قيمة قوة العمل ؛ عجز عن اظهار ما يدعم الآلية كلها ، أعني علاقات الانتاج التي هي راس المال و العمل المأجور .

« فبدلاً من أن يتكلم عن العمل ، كان ينبغي له أن يتكلم عن قوة العمل ؛ ولكن ، كان لا بد لرأس المال حينئذ ، من أن يظهر على أنه في مقابل العمل ، تعبير عن شروط العمل المادية ، أي على أنه علاقة اجتماعية محددة . انه ليس في نظر ريكاردو غير عمل متراكم ، تميزاً له من العمل الحاضر ؛ انه ليس إلا عنصراً في عملية العمل ؛ وليس بإمكاننا أن نستنتج منه علاقة رأس المال بالعمل ، او علاقة الاجر بالربح » . هوبز فلهاب الانتصورية ، المجلد الثالث ، ص ١٤٦ .

أما ماركس نفسه ، فإنه يصوغ الاشكالية مقولة قيمة العمل . هذا التعبير تعبیر غير عقلي . فمقولة غير المعقول تدل عند ماركس على وضع علاقة مستتعة ، تخفي العلاقة المحددة حقاً .

هناك طريقة ساذجة في التفكير في علم معقولة هذا التعبير ؛ وهي أن ننظر إليه على أنه مجرد 'خرق لقوي' . وعلى هذا النحو ، فقد أعلن بروجون :

« يقال عن العمل انه ذو قيمة ، لا من حيث انه هو ذاته سلمة ، بل بالنظر الى القيم التي نفترضها متضمنة فيه بالقوة . ان قيمة العمل تعبير مجازي ، الخ ... » . استشهد به ماركس ؛ المجلد الثاني ، ص ٢٠٨ .

وعلى هذا النحو ، لا بد لعالم الانتاج الرأسمالي كله ، من أن يكون - وفقاً لرأي بروجون - قائماً على أساس « تعبير مجازي » ما ، على أساس مجرد جواف شعري . اننا نجد هنا نموذج تفسير حتميز الى حد بعيد ؛ ففي مقابل بعض التعابير التي تدل على صر الانتاج الرأسمالي ، أي على

تحديده البنوي الأساسي ؛ يعلن بعضهم انه ما من شيء هناك سوى تعبير مجازي ، أو تمييز ذاتي . وقد بيّن ماركس مرات متعددة ، في رأس المال ، هذا النموذج من التفسير بما هو جزائي وذاتي . ( وعلى هذا النحو ، يعلن ريكاردو ، أن التمييز بين رأس المال الثابت ورأس المال المتحول ، هو تمييز ذاتي تماماً ) .

وخلافاً لذلك ، فالتعابير غير العقلية ليس فيها شيء جزائي ، في رأي ماركس . انها تعبر عن ضرورة صارمة ؛ وهي ضرورة نمط عمل علاقات الانتاج :

« في تعبير قيمة العمل ، لم يخفف مفهوم القيمة اختفاء ثلما فقط ؛ بل لقد انقلب الى ضده . انه تعبير غير عقلي ، شأنه شأن قيمة الأرض ، مثلاً . ومع ذلك ، فهذه التعابير غير العقلية تصدر عن علاقات الانتاج ذاتها . انها مقولات تعبر عن صور ظهور العلاقات الجوهرية . »  
الجلد الثاني ، ص ٢٠٨ .

اننا نرى هنا نظرية الصورة وتطور الصور تتحدد بدقة . فتعبير قيمة العمل يفترض تغيراً في الصورة ؛ اذ إن قيمة قوة العمل تسلب ، أي تتجلى في صورة تجل هي قيمة العمل . ومن هنا ، كانت صورة تجلي قوة العمل ، أي قيمة العمل ، هي صورة تجلي علاقة الانتاج الجوهرية لنمط الانتاج الرأسمالي ، الذي هو العمل المأجور . فآلية تحويل الصور تحدثنا على هذا النحو ، علاقات الانتاج ، التي تتجلى في صور التجلي وهي تختفي . ان هذا النجوع الخاص ، أي هذا التجلي / الاختفاء العلاقات الانتاج ، هو ما يدل عليه عدم العقلية .

« اننا نفهم الآن أهمية الحاسة لتحويل قيمة قوة العمل وسعره . الى صورة اجر العمل ، أو الى قيمة العمل ذاته وسعره . فعل صورة التجلي هذه ، التي تخفي العلاقة الواقعية ، وتبدي بالذات ما هو ضدها ، تقوم تصورات العامل والرأسمالي الحقيقية كلها ،

وتزييفات نمط الانتاج الرأسمالي كلها ، والضلالات الليبرالية كلها ، وضروب اللغو المغفعية للاقتصاد العالمي كلها » - المجلد الثاني ، ص ٢١١ .

### د - مفهوم حركة النمو :

لقد استوعبنا بنية معينة ، من دراسة الموضوعية الشبحية للسلع ، ومن دراسة التعبير غير العقلي : **قيمة العمل** . واننا نرى ، ان صور الواقع هي صور تجلي علاقات الانتاج الاجتماعية ، التي لا تبدو كذلك في حقل الواقع هذا ؛ ولكنها تقيم بنية العلاقات المعطاة فيه . واننا نرى في الوقت ذاته ، ان صور التجلي هذه هي صور اختفاء كذلك تماماً . هذه البنية هي ما يجهله الاقتصاد الكلاسيكي . فلنقدانه نظرية الصورة ، جهل موضوعه ذاته . انه لم يتعرف الموضوعية النوعية التي هي من شأن العلم ، الا وهي موضوعية حركة نمو انتاج معين . ان وعي مفهوم حركة النمو هذه ، يقتضي أن نذكر بتعريف ماركس له :

« ان كلمة ( حركة النمو ) تدبر عن تطور ينظر اليه في جملة شروطه « الواقعية » .

واسماعيل . المجلد الاول ، ص ١٨١ .

التمكّن من هذا التحديد ، بالاشارة الى الميزتين الجوهريتين لحركة نمو ما ،

وهما :

١ - ان تطورها يؤدي الى اعادة توليد نقطة بدئها باستمرار .

٢ - ان العناصر لا تحدّد فيها بطبيعتها ، وانما بالمكان الذي تحتله ،

**والوظيفة التي تقوم بها .**

هاتان الميزتان كانت لهما قيمة من قبل ، في حركة النمو الاكثر بساطة ، التي درسها ماركس ؛ أي حركة العمل بظلمة . وقد بيّن ماركس كيف ان العنصر المادي ذاته ، يمكن أن يقوم فيها اما بنوع الانتاج ، او دور المادة الاولى ، او وسيلة العمل .

« يتبين أن خاصة النتاج أو المادة الأولى أو وسيلة العمل لا تتعلق بقيمة الاستعمال ،  
 إلا بحسب الوضع المحدد الذي تحلّه في حركة نمو العمل ، وإلا تبعا للمكان الذي تقوم فيه ؛  
 وتغير مكانها بتغير من تحديدهما » المجلد الأول ، ص ١٨٥ .

في هذا المستوى ، يصبح ممكناً سلفاً ، هذا الخلط ، الذي يعتبر  
 التحديد الوظيفي لعناصر الانتاج ، خاصة مادية لها . ولكننا نعرف بالواقع ،  
 أن حركة نمو الانتاج لها مكانها ، القائم في الصور الاجتماعية المحددة ؛ وإنها  
 دائماً حركة نمو محددة للانتاج . وهذا يعني أن الامكنة والصور والوظائف  
 التي تحددها ، ينبغي لها هي ذاتها ، أن تكون حوامل للامكنة والصور  
 والوظائف ، التي تحددها علاقات الانتاج ، التي يتميز بها هذا النمط من  
 الانتاج أو ذلك . إن علاقات الانتاج هذه ، تحدد في الواقع امكنة ووظائف  
 جديدة ، تخلع على عناصر حركة نمو العمل ، صورا نوعية . وتبدو هذه  
 الصور في الواقع ، على أنها خصائص العناصر المادية التي تحلها ؛ في حين  
 أنها صور المحرك الخفي للتطور ، وأنماط وجوده . وهذا ما يحدث للسلسلة  
 الصورة المفصلة في الاضلال الصنعي عن العلاقات الاجتماعية القائمة في  
 أساسها ؛ أو ما يحدث « لقيمة العمل » صورة ، تلك التي تخفي وراءها قيمة  
 قوة العمل ، أي علاقات الانتاج الرأسمالية .

وتتضمن بنية حركة النمو هذه بما هي موضوع العلم ، الخاصة  
 النوعية لمفاهيم العلم ، الذي يشرحها . وهذا ما يعبر عنه ماركس في  
 تقابل يحدد الصورة الحقيقية للعلمية من جهة ، ومبدأ أخطاء الاقتصاد  
 الكلاسيكي من جهة أخرى .

« إن الأمر لا يتعلق هنا بتعريفات لا بد من أن تنضوي فيها الأشياء بل يتعلق بوظائف  
 محددة تعبر عن نفسها في مقولات محددة » - المجلد الرابع ، ص ٢٠٨ .

|         |        |
|---------|--------|
| أشياء   | وظائف  |
| انضواء  | تعبير  |
| تعريفات | مقولات |

وحينما اعتقد الاقتصاد الكلاسيكي ، أنه يصدد علاقات طبيعية بين الأشياء الثابتة : جهل البنية النوعية لحركة نمو الانتاج الرأسمالي . والواقع ، ان الانتاج الرأسمالي قوامه استرداد حركة نمو الانتاج بعامه ، وصور الانتاج السلمي ، والصور الخاصة بحركة النمو الرأسمالية ، التي تتطور هي ذاتها وفق مستويات مختلفة ( انتاج ، اعادة الانتاج ، حركة نمو اجمالية ) . فالاقتصاد الكلاسيكي الذي خفض هذه البنية الى مستوى واحد ، وجد نفسه مأخوذاً في سلسلة كاملة من الخلط بين الأمور : فهناك خلط بين التحديدات المادية لعناصر الانتاج وتحديدات صورتها الرأسمالية؛ وخلط بين صور الانتاج السلمي البسيط والصور الرأسمالية ؛ وخلط بين صور رأس المال في حركة نمو الانتاج وفي حركة نمو التداول ؛ الخ ... ولأننا نجد تلخيصاً مركزاً لضروب الخلط هذه كلها ، في نظرية سميت عن رأس المال الثابت ورأس المال المتحول ، التي نقلها ماركس في الكتاب الثاني . وقد انتهى سميت منها ، الى رد تحديدات رأس المال الثابت ورأس المال المتحول - وهي تحديدات لصورة رأس المال المنخرط في حركة نمو التداول - الى حركية عناصر رأس المال المادية ، أو عدم حركيتها .

وعلى هذا النحو ، فانا نرى كيف قادتنا دراسة نقطة البدء في رأس المال ، الى تعرف الموضوعية النوعية ، التي هي من شأن العلم : وإلى فهم اساس اخطاء الاقتصاد الكلاسيكي .

### تعليقات ملحقة :

#### العلاقات التجارية والعلاقات الرأسمالية :

لقد أثار تحليلنا للصورة القيمة ، الاعتراض التالي : وهو أننا افحصنا علائق الانتاج الرأسمالي ، لكي نشرح الوحدة ، وحقبة التبدل المبرور/العمل المشخص ، التي تحدد الصورة القيمة للسلع . ولكن ، من البدء ، ان الصورة

السلعة لها بالتأكيد وجود سابق على نمط الانتاج الرأسمالي . ويبدو أن تحليل السلعة ، الذي أجري في القسم الاول من **رأس المال** ، لم يدخل الا صفات الانتاج السلمي عموماً ، مستقلة عن السور الذي يمكن لصورة الانتاج هذه ، أن تقوم به ، في انماط انتاج مختلفة .

لنحدد أولاً مدى الاعتراض : انه لا يناقض إطلاقاً ما يبدو لنا أنه النقطة الأساسية : وهي أن ظواهر الواقع الاقتصادي لا تفهم الا فيما تتكشف عنه عبر طريق ملتوية ، من مردود ناجع في علائق الانتاج . ومع ذلك فما نحن بصدد الآن ، هو المعنى المحكم للتوظيف نقطة البدء ، التي يقوم تحليل السلعة بها ، في نظرية حركة نمو الانتاج الرأسمالي .

ويبدو في الواقع قبل كل شيء ، أن المسألة لم تكن في القسم الاول من **رأس المال** ، إلا مسألة الانتاج السلمي عموماً من حيث انه افتراض مسبق وضروري ، عن نمط الانتاج الرأسمالي .

وعلى هذا النحو ، فإننا نهتم بالسلعة عموماً ، لا بالسلعة من حيث هي عنصر رأس مال سلمي . أن توحد العمل النافع والعمل خالق القيمة يحدد الانتاج السلمي ببساطة ، أي الانتاج الرأسمالي محدداً بتوحد العمل النافع والعمل خالق فضل القيمة .

انه لا بد لنا إذن ، أن نجد أنفسنا في هذا القسم الاول ، في مرحلة سابقة ( نظرياً وتاريخياً ) ، للتحديدات الخاصة بنمط الانتاج الرأسمالي . ابتداء من هذا ، أصبح من الممكن القيام بقراءة ذات نزعة تاريخية ، ترى في القسم الاول ، عرضاً تكوينياً ينطلق من صور التبادل البدائية ، الى صورة البرجوازية ، ماراً بهذه الجزائر الصغيرة التجارية ، التي تنمو - وفقاً لرأي ماركس - في فترات المجتمعات السابقة على نمط الانتاج الرأسمالي .

يبد أن ماركس يقول لنا في الوقت ذاته ، ان الصورة القيمة لنتاج

العمل ، هي الصورة الأكثر تجريداً والأكثر عمومية ، من نمط الانتاج  
 الراهن ، الانتاج الذي يكتسب هنا طابعاً تاريخياً • (المجلد الاول، ص ٨٣) ؛  
 ويؤكد في إحدى رسائله الى انظر في ٢٢ حزيران ١٨٦٧ ، أن صورة السلعة  
 الأكثر بساطة • تتضمن سر الصورة/ المال كله ، وتتضمن بذلك تضمن النواة ،  
 سر صورة نتاج العمل البرجوازية كلها • ، أن مجاز النواة ، وكذلك مجاز  
 الخلية في • متضمنة ، الطبعة الأولى ، يدلان على أن التحديدات الخاصة بنمط  
 الانتاج الرأسمالي ، لا تنضاف ببساطة الى تحديدي السلعة وتبادل السلع  
 البسيطين ؛ وإنما ينبغي لها أن تكون ماثلة فيهما سلفاً على نحو معين •  
 ومنذئذ ، فإنه لا يمكن لنا ، أن نكون في الفصل الاول من واس المال ،  
 بصدد تحليل الخصائص العامة لكل سلعة على الإطلاق ؛ بل بصدد تحليل  
 الصورة السلعة بما هي الصورة الأكثر بساطة لنمط انتاج معين ، أي لنمط  
 الانتاج الرأسمالي •

ان دقة هذا التأويل ، يثبتها التفريط الذي وجهه ماركس الى استيورات  
 في الفصل الاول من الاسهام ، اثباتاً هو أكثر الاثباتات وضوحاً :

« كان استيورات يعرف معرفة حسنة جداً بالطبع ، أن النتاج كان يتخذ في المصور  
 السابقة على البرجوازية ، صورة السلعة ؛ وكانت السلعة تتخذ صورة المال • ولكنه برهن  
 بنفاذيل كثيرة ، أن السلعة بما هي صورة الثروة الاممية ، والضياع بما هو صورة التملك  
 البائسة مسبقاً ، لا يضمن الا فترة الانتاج البرجوازي ؛ وأن صفه العمل خالق قيمة التبادل  
 هي نوعياً • بالتالي ، برجوازية • ، مسهام في نقد الاقتصاد السياسي ، ص ٣٥ •

ومع ذلك ، ينبغي لنا ، أن نتجنب الوقوع في شرك قراءة هيكلية لراس  
 المال ، ترى أن الصورة السلعة تتضمن في ذاتها بنور تناقضات نمط الانتاج  
 الرأسمالي كلها • عندئذ يكون واس المال توسيعاً لهذه التناقضات ؛ مع

هذه اللازمة التي لا يمكن تجنبها في قول من النموذج الهيغلي ؛ وهي أن نقطة البدء تستلزم وسيطاً لها نقطة الوصول ؛ وأن السلعة تفترض مسبقاً ، تطور حركة نمو الإنتاج الرأسمالي كله .

ولنلاحظ ، أن ماركس يدلي بحجج تدعم هذا التأويل الهيغلي ، على الأقل ، بقدر الحجج التي يدلي بها لدعم التأويل ذي النزعة التاريخية ؛ ولنشر إلى السبيل الذي يبدو ، أن المسألة يمكن أن تطرح فيه طرحاً صحيحاً . ويمكننا من أجل ذلك ، أن نستفيد من الاشارات التي يقدّمها لنا ماركس في الفصل الوارد في الكتاب الثالث ، تحت عنوان : **علاقات الإنتاج وعلاقات التوزيع** .

« إن نمط الإنتاج الرأسمالي ، ينتج منتجاته بما هي سلع - وليس واقع انتاجه - السلع هو الذي يميزه من أنماط الإنتاج الأخرى ؛ بل واقع كونه سلعة ، هي قوام الصفة السائدة لانتاجه ، والمحددة له . وهذا يتضمن أولاً ، أن العامل ذاته يمثل المشرح فقط . على أنه بائع سلع ، وبالتالي على أنه مأمور حر ؛ وإن العمل يدخله عموماً على أنه عامل مأمور . » - المجلد الثامن ، ص ٢٥٤ .

« كنا قد وجدنا من قبل ، أن تسميـة تحديلات الإنتاج الاجتماعية ، ورد أسسها المادية إلى الذات ، الذي هو الصفة المميزة لنمط الإنتاج الرأسمالي كله ؛ هما أمران متضمنان في السلعة ؛ بل أكثر من ذلك ، في السلعة من حيث هي نتاج رأس المال » - ص ٢٥٥ .

« إن الصورة المحددة التي يفرض زمن العمل الاجتماعي فيها نفسه ، ويحدد قيمة السلع ، هي صورة مرتبطة - والحق يقال - بصورة العمل ، بما هو عمل مأمور ؛ وبصورة وسائل الإنتاج المطابقة لها ، من حيث هي رأس مال ؛ بمعنى أن الإنتاج السلمي إنما يصبح الصورة السائدة للإنتاج ، على هذا الأساس فقط . » - ٢٥٦ .

فعل أساس من علاقات الإنتاج الرأسمالية فقط ، تصبح صورة الإنتاج السلمي صورة الإنتاج السائدة ؛ وتبدو الصورة سلعة عموماً .

وبتجديدها القابلة لها كلها ، على أنها صورة نتاج العمل • أو إذا أردنا ، فتوحد العمل النافع والعمل خالق القيمة ، لا يحدد جملة الانتاج الاجتماعي ، إلا على أساس من توحد العمل النافع والعمل خالق فضل القيمة •  
بهذا يتأكد الطابع المحدد لعلاقات الانتاج الرأسمالي •

فابتداء من الفصل بين منتجين مباشرين ووسائل انتاج ، ومن تحويل وسائل الانتاج الى رأس مال ، فصلاً وتحويلاً يحدثان في حركة النمو التكوينية لنسب الانتاج الرأسمالي (التراكم البدائي) ، لا يمكن لعمل العامل النافع ، أي المنتج المباشر ، أن يتجلى إلا على أنه عمل خالق للقيمة • ومن هنا يكون قد 'خلق' الشرط الذي يتيح لتوحد العمل النافع والعمل خالق القيمة ، أن يصبح قانوناً عاماً للانتاج • فعلى هذا النحو ، يمكن للمصفات المميزة لنسب الانتاج الرأسمالي ، أن تصبح متضمنة سلفاً في مجرد الصورة - السلسلة لنتاج العمل •

## ٢ - بنية حركة النمو وإدراكها

### أ - تطور الصور وحركة الانعكاس :

لقد ثبتنا مفهوماً أول يعبر عن علاقة التحديد الداخلي لحركة النمو بصور ظهورها ( أو تجليها ) ، أي مفهوم التوازي • وحينما فعلنا ذلك ، تركنا المفهوم الثاني الذي يحدد هذه العلاقة ، في الظل مؤقتاً ؛ ونعني به مفهوم الانعكاس •

وقد أعلن ماركس ، وهو يدرس تغير الصورة ، الذي يحول قيمة قوة العمل الى قيمة عمل ، ما يلي :

« ان صورة التجلي هذه تجعل العلاقة الواقعية غير مرئية ؛ وتبين ما هو ضئيل أيضاً » -

المجلد الثاني ، ص ٢١١ •

في التفسير « قيمة العمل » ، ثم يتوار مفهوم القيمة فقط ؛ بل انكس الى ضد » .  
ص ٢٠٨ -

فما قوام هذا الانعكاس ؟ ان ما يبدو في صورة الأجر ، هو أن العامل ينال أجره عن يوم عمله كله ، دون تمييز ؛ في حين أن الأجر يطابق في الواقع قيمة قوة العمل ؛ وبالتالي التقسم من يوم العمل الذي يعيد العامل فيه انتاج قيمة قوة عمله الخاصة . ففي صورة الأجر ، ينقلب على هذا النحو ، أساس فهم فضل القيمة ( تقسيم يوم العمل ) .

ومن النقاط الجوهرية الثبوتية التي قام بها ماركس ، في الاقتصاد السياسي ؛ نقطة قوامها أن تبرز في مجاله الى النور ، علاقة الانعكاس القائمة بين التحديد العلمي والصورة الظاهرية ، التي هي بالإضافة اليه قانون العلمية العام .

« وإذا بدأ الشيء ، منعكسا على الغالب في الظاهرة ؛ فهذا معروف تماما في العلوم كلها ، ما عدا الاقتصاد السياسي » . المجلد الثاني ، ص ٢٠٨ .

وعلى هذا النحو ، يبدو انعكاس التحديدات البنوية الداخلية ، التي تشهد على الصفة المقيمة للعلاقات الانتاج في صور تجليها ، على انه صفة حركة النمو المميزة الأساسية . ان هذا القانون هو الذي يحدد تطور صورها .

والدينا مثال موضح نأخذ من مستوى تطور النقد وحده . والواقع ، ان النقد هو صورة وجود قيمة السلعة ؛ وأن تداول النقد هو صورة حركة تناقضات السلعة . ولكننا اذا فهمنا عن حركة التداول ، كما تقدمها لنا التجربة العادية ، بدت لنا الاشياء على نحو مخالف :

« ان تداول النقد هو اعادة الحركة ذاتها اعادة مستمرة ودينية . فالسلعة هي دائما من جانب البائع ؛ والمال هو دائما من جانب المشتري على أنه وسيلة اقتناء . فوظيفة من هذا القبيل ، تقوم على تحقيق سعر السلعة . وحينما تحقق أسعارها ، فانها تجلبها تنتقل من

البائع الى المشتري ؛ في الحين الذي تنتقل هي ذاتها فيه . من المشتري الى البائع ؛ لكي تبدأ السير ذاته من جديد ، مع سلعة أخرى .

وللنظرة الاولى ، لا يبدو ان حركة النقد الوحيدة الاتجاه هذه ، تنأى عن حركة السلعة المتوجهة الاتجاه . فالمتداول ذاته يولد المظهر المضاد .

ان النقد هو الذي يبدو انه يؤدي الى تداول السلع الثابتة بذاتها ، وينقلها من اليد الي ليست ليها قيم استعمال ، الى اليد التي تصبح فيها قيم استعمال ؛ في اتجاه معاكس دائماً لاتجاهها الخاص . انه يبعد السلع باستمرار من دائرة التداول ، يحلولة باستمرار محلها ، ويتركه محله هو ذاته . وعلى الرغم من أن حركة النقد ليست الا تغييراً عن تداول السلع ، فان تداول السلع يبدو خلافاً لذلك ، على أنه لا ينتج الا من حركة النقد .

المجلد الاول ، ص ١٢٢ .

ويميز ماركس هنا بين حركتين ؛ حركة واقعية هي حركة القيمة ؛ وهي حركة تختفي في تكرار عملية التداول ؛ وحركة ظاهرية ، وهي حركة تسعها التجربة اليومية ؛ وتمثل الجانب المعاكس للحركة الواقعية .

ونرى علاقة الانعكاس هذه تتوطد ، كلما انتقلنا من الصور الأكثر تجريداً ، والأقل تطوراً ، في العملية الرأسمالية ؛ الى صورها الأكثر تطوراً ولاكثر تشخيصاً . وقوام موضوع الكتاب الثالث من رأس المال ، هو تطور هذه الصورة المشخصة ، التي تولدها حركة رأس المال المنظور اليها على أنها كل « (١) » ، وهي صور تحددها وحدة عملية الانتاج ، ووحدة عملية التداول ، في العملية الإجمالية لرأس المال . هنا التطور حده الصور التي تتجلى على سطح الانتاج الرأسمالي ، الصور التي تتجابه عندها رؤوس الأموال المختلفة في المنافسة ، والتي يندركها انحاءهمون على شؤون الاقتصاد في تجربتهم العادية ، بوصفهم يشكلون الحامل للحركة الاقتصادية . وقد أطلق عليهم ماركس اسم صانعي الانتاج .

(١) المجلد الرابع ، ص ٤٧ .

وعلى هذا النحو ، يخضع تطور صورة حركة النمو لقانون الانعكاس ؛  
 إذ إن الصور التي تعرض حركة الانتاج الرأسمالي فيها ذاتها ، لم تبدى  
 عليها ، هي صور منعكسة انعكاساً دقيقاً ، بالنسبة الى تحديداتها الداخلي .  
 انها تمثل ارتباطاً بين الاشياء ، معاكساً للترابط الداخلي ، وحركة ظاهرية  
 معاكسة للحركة الواقعية للانتاج الرأسمالي . ان صورة الحركة الظاهرية  
 هذه ، او صورة ترابط الاشياء ، هي التي تبدى لادراك صانعي  
 الانتاج (١) .

وستدرس هذا القانون مطبقاً على مثال محدد بدقه ؛ وهو نظرية  
 « مسوغات التعويض » ، التي عرضها ماركس في الكتاب الثالث ( المجلد  
 الرابع ، ص ٢٢٢ وما يليها ) . وفي هذه الاثناء ، يصبح ضرورياً ، قبل ان  
 نصل من ذلك الى دراسة هذا النص ، أن ندلي بملاحظتين تهيئيتين .

١ - ان تحليل مسوغات التعويض ، يقدم تطبيقاً للنص التالي ،  
 من « الكتاب الاول » .

(١) في المقال « وظيفة التشكل النظري » ، المنشور في العدد الاول من « العنابر الماركسية  
 الليبنية » ، يبرز ج - ل . ميلر بدهمة قانون الانعكاس هذا ، الذي يحدد ادراك الذات للبنية :  
 « في المنظومة البنائية ، التي يستمد منها الانتاج نط وجوده ومفاسله ، يبدو مجال  
 تنفلات الذات وهماً - فيما اذا اقتضت رؤية هذه التنفلات على الامور الراهنة ، حيث المنظومة  
 هي التي تمنحها امكان هذه الرؤية ( أي امكان رؤية حركتها الظاهرة ) ؛ وبذلك تحجب عنها  
 حركة المنظومة » .

« ويستمر هذا الوهم في صورة الايديولوجيا ، بقدر ما تمكسه الذات فكراً وبقدر ما تدل  
 عليه ؛ وبكلمة واحدة ، بقدر ما تكون وجهه الثاني .  
 « فالوهم والايديولوجيا ، اذا فكرنا فيها من حيث استعارتهما من « الرؤية » الى « القول » ،  
 وجدنا انهما يؤلفان المنصر الطبيعي للذات ما ، تتصف اتصافاً دقيقاً بأنها مندمجة في بنية  
 تكوين اجتماعي ما » .

« وبما ان الاقتصاد هو المرجع الاخير ، وبما ان علينا ان نرى فيه موقفاً تحال اليه كل  
 تجليات الممارسة الاجتماعية ، بالضيض ؛ كان عمله مقابراً جذرياً لابعاد الامور الراهنة ؛ فهو  
 يتبدى لذلك في نتائجه » .

« ان غياب السبب كاف لانجاز انعكاس التحديدات البنوية في مستوى الشعور الفردي -  
 « ان الانعكاس وهم بما هو ادراك ؛ وايديولوجيا بما هو قول » .

• لا بد من تمييز نزعات رأس المال العامة والضرورية ، من الصورة التي تتجلى فيها •

• اننا لسنا بصدد الفحص هنا ، عن الكيفية التي تنعكس بها النزعات المتضمنة للانتاج الرأسمالي ، في حركة رؤوس الاموال الفردية ؛ وتفرض ذاتها قوانين قسرية للمنافسة .  
نفترض بذلك بالذات نفسها على الرأسماليين ، على انها القوى المحركة لميلياتهم •

• ان التحليل العلمي للمنافسة ، يفترض في الواقع ، سبق تحليل الطبيعة الداخلية لرأس المال • وعلى هذا النحو ، لا يفهم الحركة الظاهرية للاجرام السماوية ، الا من ادرك حركتها الواقعية • « المجلد الثاني ، ص ٩ •

وفي الملاحظة القائمة بين هذه الحدود الثلاثة : للنزعات المتضمنة في الانتاج الرأسمالي ( الحركة الواقعية ) ، وحركات رؤوس الاموال الفردية ( الحركة الظاهرية ) ، والبواعث المحركة للرأسماليين ؛ نرى نظرية عن المحركات والذوافع تختلف اختلافاً كلياً عن النظرية الواردة في **المخطوطات** • فليست البواعث المحركة للرأسمالي هي التي ترتد ضده ، في صورة الموضوعية ؛ بل النزعات الخاصة برأس المال ، والقوانين البنوية لمنطق الانتاج الرأسمالي ، هي التي يحولها الرأسماليون الى قوى محركة داخلية ، من خلال ظواهر المنافسة •

لم يكن من الممكن طرح هذه المسألة ، في الكتاب الاول ، الا عرضاً • وعلى خلاف ذلك ، انتهى تحليل الطبيعة الداخلية لرأس المال ، في الكتاب الثالث ، الى النقطة التي يمكن لماركس انيها • من دون تحليل المنافسة في ذاتها ، ان يضع اساسه ؛ وهو تحديد العلاقة بين الحركة الواقعية والحركة الظاهرية •

٢ - ان تحليل مسوغات التعويض يشكل جزءاً من دراسة متساوية معدل الربح بالمنافسة - وفهم ذلك يتطلب منا ان نذكر بالانتقال من فضل القيمة الى الربح ، في خطوطه الكبرى ؛ واقامة معدل ربح متوسط •

## أ - فضل القيمة والربح :

لننتقل من الدستور : ث ( رأس المال الثابت ) + م ( رأس المال المتحول ) + فض ( فضل القيمة ) ؛ الذي يعبر عن قيمة السلع . انما نستخلص منه معدل فضل القيمة مساوياً لـ فض . هذا الدستور فض م  
يعبر عما يدعوه ماركس **العلاقة المفهومية** . وهي تعبر في الواقع ، عن أصل فضل القيمة ، على أنه علاقة العمل غير المجور بالعمل المجور .

« فضل القيمة لا يبدو في مستوى الظواهر المشخصة لعملية رأس المال الاجمالية . ان ما يبدو هو صورة ظهور فضل القيمة ؛ اعني الربح . والربح هو صورة توار في الوقت ذاته ، شأنه شأن كل صور الظهور . وانما لا ننظر فيه في الواقع الى **العلاقة المفهومية** ، التي هي علاقة فضل القيمة برأس المال المتحول ؛ وانما الى علاقته غير المفهومية بسجل رأس المال ؛ هذه العلاقة التي يتوارى فيها الفارق بين العناصر المركبة ، والتي يحسب فيها بالتالي ، أصل فضل القيمة وسر وجوه ، وفقاً لرأي ماركس .  
ويعبر عن 'معدل الربح' بالدستور التالي :

$$\frac{\text{ر ( ربح )}}{\text{س ( سعر الكلفة أو نفقة الانتاج )}}$$

الذي يمثل في الواقع فض . باعتبار أن جملة الربح تساوي جملة م  
فضل القيمة ؛ وباعتبار أن الحاصل ث + م يحدد نفقة الانتاج .  
ب - تقرير 'معدل الربح المتوسط' .

ان معدل الربح تحدده تغيرات رأس المال الثابت ، خلافاً لمعدل فضل القيمة . انه يتغير مستقلاً عن معدل فضل القيمة ، وعن جملة الربح ، تبعاً لأهمية رأس المال الثابت المتزايدة أو المتناقصة ، بالنسبة الى رأس المال المتحول ( الذي ينتج وحده فضل القيمة ) .

فإذا كان الرأس مال ما تركيب عضوي أدنى من التركيب المتوسط ؛  
أي إذا كانت حصة رأس المال الثابت أدنى فيه من المتوسط ؛ فإن معدل  
الربح سيزداد ؛ وعلى العكس .

ففي موقف منافسة طليق ، ستتدفق رؤوس الاموال نحو النواثر التي  
يكون معدل الربح فيها أعلى من المتوسط . أن تدفق رؤوس الاموال هذا ،  
سيحدث في هذه النواثر تضخما في العرض بالنسبة الى الطلب ؛ ويكون  
الامر على عكس ذلك في النواثر التي سحبت منها رؤوس الاموال . وعلى  
هذا النحو ، سيقوم توازن ما :

« يستثير رأس المال علاقة بين العرض والطلب ، بهذه الحركة الدائمة من الكر والفر ،  
وبالطريقة التي يتوزع بها بين النواثر المختلفة ، تبعا لانخفاض معدل الربح هنا ، وزيادته  
هناك ؛ على نحو يؤدي فيه الى تساوي الربح المتوسط ، في دوائر الانتاج المختلفة ؛ الامر  
الذي ينتمي الى تحويل القيم الى اعداد انتاج » (١) . المجلد الرابع ، ص ٢١٠ .

ونتيجة لذلك ، فرؤوس الاموال ذات الحجم الواحدة ، تعطي أرباحا  
متساوية ، بصرف النظر عن تراكيبها العضوية . وعلى هذا النحو ، ينقلب  
قانون القيمة ؛ بل على الاصح ، يتحقق في صورة مضادة . بيد أن هذا التحديد  
بقانون القيمة ، لا يعرفه غير العلم . فصور المنافسة التي تتحقق فيها ، هي  
التي تخفيها . وهذا ما يبينه ماركس في نصه عن مسوغات التعويض .

---

(١) يساوي سعر انتاج السلعة نفقة انتاجها مضاعفة اليها نسبة مئوية من الربح ، محسوبة  
طبقا لمعدل الربح العام . ومعدل الربح العام هذا يمثل نسبة الجلة الكلية لفضل  
القيمة ، التي اقتصبتها الطبقة الرأسمالية ، على رأس المال الكلي الذي قعته . وينبغي  
لنا في الواقع ، أن نعد فضل القيمة منتجا من أجل الطبقة الرأسمالية بمجملها . فحركات  
المنافسة التي توازن معدل الربح في النواثر المختلفة ، غايتها تحقيق هذه « الشيوعية  
الرأسمالية » .

« ان ملا تبيته المنافسة ، هو تحديد القيمة التي تسود حركة الانتاج ؛ فالقيم هي التي تختص خلف اسعار الانتاج ، وتحدد في نهاية الامر » - المجلد الرابع ، ص ٢٢٢ .

وبالمقابل ، تبين المنافسة ثلاث طوابع تخص في وجه مساكنة القانون القيمة :

١ - وجود ارباح متوسطة مستقلة عن التركيب المضوي لرأس المال ، في دوائر الانتاج المختلفة ؛ وبالتالي مستقلة عن كتلة العمل الحي التي يستولى عليها في دائرة محددة .

٢ - ارتفاع اسعار الانتاج الناتجة عن تعديل ما في الاجور ، وانخفاضها .

٣ - دوران اسعار السوق ، حول سعر انتاج سوق يختلف عن قيمة السوق .

« ان هذه الطوابع كلها ، تبين مناقضة لتحديد القيمة بزمان العمل ، التي قولها مثل اضافي غير عاجز - ولكن ، كل شيء يعود في المنافسة على خلاف ما هو عليه . ان الصورة المنجزة للعلاقات الاقتصادية ، كما تبدو على السطح ، في وجودها الواقعي ؛ وكما تبدو بالثاني ايضاً ، في التصورات التي يطول فيها حاملو هذه العلاقات ومناوئها ، ان يفسروها لانفسهم ؛ هي صورة مختلفة عن صورتها النووية الماخوية الجهرية الغبية ؛ وهي ايضاً مساكنة ومعارضة لها في الواقع ، ومساكنة ومعارضة للمفهوم الذي يطابقها » - ص ٢٢٢ .

نجد في هذا النص عناصر نظرية :

- عن بنية حركة النمو ؛

- عن مكان الذات في هذه البنية ؛

- عن امكان القول الايديولوجي ؛

- وعن اختلافه عن العلم .

فلنضع في لوحة عامة الحدود الماثلة فيه :

### الانعكاس

| الصورة النورية | الصورة المنجزة             |
|----------------|----------------------------|
| داخلية         | سطح                        |
| جوهريّة        | وجود واقعي                 |
|                |                            |
| مفهوم          | تصورات<br>حاملون<br>حائزون |
|                | توضيح                      |

ويمكننا ان نكمل هذه اللوحة بعدد معين من الحدود المعادلة .  
فمستوى الصورة المنجزة هو ايضا مستوى ارتباط الاشياء ، مستوى الحركة  
الظاهرية ، ومستوى الواقع . في حين ان مستوى الصورة النورية هو  
مستوى الارتباط الداخلي ، ومستوى الحركة الواقعية .

ان هذه اللوحة تسمح لنا أولا ، بأن نحدد بدقة مفهوم العلم . من  
أجل ذلك ، لتتذكر النص الذي يحدد الاقتصاد الكلاسيكي على انه علم .

« يسمى الاقتصاد الكلاسيكي بالتحليل ، الى رد صور الثروة المختلفة ، أي الصورة الثابتة  
والغريب بعضها عن بعض ؛ الى وحدتها الداخلية ؛ وإلى تجربتها من الشكل الذي يقوم فيه  
بعضها الى جانب بعض ، غيما لا تمايز فيه . »

« انه يريد أن يفهم الترابط الداخلي ، يفصله اياه عن تعدد صور الظهور . »

لقد أشرنا الى أن البعد المميز للعلم قد دشن في مشروع الاقتصاد  
الكلاسيكي هذا ، بلقاعة فاروق مفهومي لم يرق الى مستوى الفكر . فلنحاول  
أن نرى عن كثب ، لماذا لم يرق الى مستوى الفكر ؛ بتحليلنا لمنظومة الحدود،  
التي تمرّف في نصنا عملية الفهم وشكل المفهوم .

|            |        |
|------------|--------|
| التعدد     | الرد   |
| صور الظهور | الوحدة |

ان الأمر يتعلق برد تعدد صور الظهور ، الى الوحدة ؛ وهذا يحدد مشروعة اذا أسلوب كنعني . وحينما استخدم ماركس المفردات اللغوية الكتبتية ، دل على نموذج معين من علاقة العلم بموضوع بحثه ، سيحدد خصائصه المميزة في « نظريات فضل القيمة » ، على أنه تجريد صوري ، وتجريد زائف ، وتجريد غير كاف .

ان هذا النموذج من التجريد ، بتشبيته بعلاقة خارجية بين الوحدة الداخلية وتعديد صور الظهور ، يعوزه نمو في الصورة يتيح للصورة النووية، ان تتحقق في الصورة المنجزة ، التي تناقضها ، والتي تجعل من الحركة الظاهرية تابعا للحركة الواقعية . وهذا مرتبط بأن شروط امكان هذه الوحدة لم ترق الى مستوى الفكر ؛ وبأن محرك المنظومة لم 'يكتشف' . وحينما فكر ماركس في شروط الامكان هذه ، استطاع ان يصوغ مفهوم الفارق المقوم للعلم ، وأن يحدد وظيفة العلم الصحيحة . فاذا توارت الماهية الداخلية ، أي الصورة النووية في تطور صور حركة النمو، متوالية ومنعكسة في صورها المتطورة ؛ واصبحت العنصر غير المرن ( وهذا شأن فضل القيمة في صورة الربح ) ؛ فان العلم يصبح قائماً بما هو علم غير المرن هذا ؛ وهذا رد للحركة المرنية الى الحركة غير المرنية . وعندئذ ، يصبح ممكناً احلال هذا التحديد الجديد للعلم ، محل التحديد الاول ؛ والتحديد الجديد ربما بدا قبل كل شيء مقتصرًا على خطوطه العامة الى حد ما ؛ ولكننا نستطيع ان نعرضه عرضاً دقيقاً :

« اننا نقوم بعمل علمي ، حينما نرد الحركة المرنية ، أي الحركة التي هي مجرد حركة ظاهرية ، الى الحركة الواقعية الداخلية » . المجلد السادس ص ٣٢٢ .

ان هذا الرد الى الحركة الظاهرية ، ليس في الواقع شيئاً آخر غير عرض الحركة الواقعية . من أجل ذلك ، كان الحد الذي يدل على الفعالية

العلمية ، هو حد المفهوم ، في نصنا . فالأمر يتعلق بإدراك الحركة التي يبدو بها التحديد الداخلي لحركة النمو .

فمن المجدي أن نعين بالنسبة الى المخطوطات ، موقع هذين المفهومين : المفهوم ذاته وعملية الفهم . ان عملية الفهم كانت تشير في المخطوطات ، الى ترجمة إحالتها قول انطربولوجي . ابتداء من هنا ، كان يمكن إيجاد مقولات الاقتصاد السياسي كلها ، على انها تعابير عن مفهوم واحد هو مفهوم ( العمل المضاع ) . فكل مقولة منها لم تكن الا « تعبيراً محدداً وموسعاً عن » الاسس الأولى ، التي قوامها العمل المضاع والملكية الخاصة ، في نظر ماركس . وقد قدم مثالا على هذه المقولات ، التي بإمكاننا أن نطورها على هذا النحو ، وهي : المقايضة ، والمنافسة ، ورأس المال ، والمال .

اننا نجد في هذا « التعبير المحدد والموسع » ، صياغة غريبة قريبة جداً من صياغات رأس المال . بيد أن ما يدل عليه في الواقع ، هو نسبة بسيطة بين الماهية ( الانطربولوجية ) والظاهرة التي هي تعبيرها المخصص . ان الفهم يقرر مجرد فارق في المستوى ، بين ماهية ما ، وظواهر هي كلها ذاتها ، في المستوى ذاته ، تعابير عن الماهية ، لها الصفة ذاتها . فماليس في تعداد المقولات ( المقايضة والمنافسة ، ورأس المال ، والمال ) موسعاً ولا محدداً ، هو بالضبط فارق المستوى بين المال ورأس المال ، بين حركة رأس المال وحركة المنافسة ؛ وهو ارتباط هذه المقولات في منظومة الانتاج الرأسمالي .

ففي رأس المال ، يقوم ، الفهم خلافاً لذلك ، في وضع كل من هذه المقولات في مكانها ، وفي ادراك حركة الصور ، التي تتحقق فيها حركة نمو الانتاج الرأسمالي . فالمعمل على مستوى المفهوم يدرك ترابط الصور في مفصلها ، بقدر ادراكه لما يحدد هذا الترابط ، اي العلاقات الاجتماعية . وعلى هذا

النحو ، تنبئ «العلاقة المفهومية لمدل فضل القينة ، فهم العلاقة الاجتماعية ،  
التي تخفيها العلاقة المفهومية لمدل الربح » .

ان العلم يستطيع بعري هذه المفهومات ، ان يتحرك ترابط البنية في  
مفاسلها . وعندئذ يصبح بوسعه في الوقت ذاته ان يوفر لنا شروط امكان  
القول ، القول الذي يستطيع ان يستند الى هذه الشروط ، اذ يحدد الموقع  
الذي ينطلق منه ، وهو الموقع الذي تمارس فيه الذات تصوراتها .

### ب - وظيفة الذات :

لقد حددت الذات ، أي صانع الانتاج ، هنا وفي نصوص متعددة  
اخرى ، على أنها حامل .

ان هذا المفهوم رئيسي . وقد رأينا ماوكس من قبل يستخلصه ،  
لتحديد الموضوعات الاقتصادية . ولذا أدى هذا المفهوم الى تحديد الذات  
والموضوع في وقت واحد ؛ فهذا يبينه بياننا حسناً انتقال المفهومات الذي  
جرى . كان الزوج الاساسي في المخطوطات ، هو زوج الذات/الموضوع  
( أو الشخص/الشيء ) . وكانت العلاقات التي تحدد الواقع الاقتصادي  
تقوم في دائرة محددة ، بهذا الزوج ذات/موضوع ؛ وهي فعل الذات في  
الموضوع ، وقلب العلاقة ذات/موضوع ، وتعرف الذات في الموضوع . أما في  
وأس المال ، فالذي يحدد موقع الذات والموضوع فهو تباعد علائق الانتاج  
عن مراكزها . فلم يعد زوج الذات/الموضوع الرحم المحدود لتكوين مجال  
الواقع الاقتصادي ؛ والذات ليست الا حامل علاقات الانتاج التي هي قوام  
الموضوعية الاقتصادية .

اننا بصدد سلسلة التحولات التالية :

ذات ← صانع الانتاج ( حامل )

فعل ← حركة نمو

موضوع ← شيء حسي يتجاوز الحس ( حامل )

في الشكل الأول ، الذات هي الحركة ؛ وفي الثاني علاقات الانتاج هي الحركة .

ويمكننا أن نقيس المسافة بين نظرية الذاتية في رأس المال ، ونظرية الذاتية لماركس الشاب ، برجعنا الى الرسم التخطيطي لمخطوط عام ١٨٤٣ (راجع القسم التمهيدي الحادي عشر) ، فنرى البعد كله الذي يفصل في هذا الرسم التخطيطي الذات الواقعية الجوهرية ، التي يحدها ماركس على أنها حامل ؛ عن الذات التصوفية ، أي عن حامل المعنى المستقل هذا ، الذي هو المعنى الصوفي . هنا قاني الذات الجوهرية مكان العامل . وهنا يؤدي مفهوم الحاصل - الذي كان يدل على أحد حدود العملية النظرية ، التي كانت تنصم الفصل بين الذات وواقعيتها - الى تحديد موقع الذات في العملية الواقعية . وبحركة مزدوجة ، يخلق ماركس بنية النظر ، وهو ينشر بنيته العملية ، التي تجد الذات فيها موقعها .

فمن ناحية ، تفقد الذات كشافتها الجوهرية ، التي كانت تجعلها المبدأ المقوم لكل موضوعية ، وكل جوهرية ؛ لكي لا تحتفظ الا بواقع رقيق لحاصل ما . ومن ناحية أخرى ، اذا كان النظر والتزييف يميزان - كما بينا - النمط الذي قبلو بحسبه بالذات ، بنية العملية في الواقع ؛ وهما بعيدان عن أن يكونا نتيجة تحويل يجريه ابتداء من الواقع قول معين ؛ فان المضمون الجوهري لعمل الذات إنما يقوم في الوجود المزيف .

ويمكننا أن نلاحظ تحويلاً من النوع ذاته ، اذا واجهنا المفهوم الثاني ، الذي يحدد وظيفة الذات هذه ؛ انه مفهوم التشخيص ، الذي يجد هو أيضاً جوابه في نموذج مخطوط عام ١٨٤٣ . فالرأسمالي والعامل يجدان أنهما حدها على أنهما تشخيص العلاقات الانتاج ، التي هي رأس المال والعمل المتجاور . وعلى هذا النحو ، كتب ماركس في نص يزداد أهمية بقدر ما نجد فيه إشكالية المتعة والحساب القائمة على أساس جديد :

« ليس للرأسمالي أية قيمة تاريخية ، ولا أي حق تاريخي بالحياة ، ولا أي مسوغ اجتماعي في الوجود ، إلا بقدر ما يمارس وظيفة رأس مال شخصي . فالضرورة الانتقالية لوجوده الذاتي ، ليست متضمنة إلا بهذه الصفة ، في الضرورة الانتقالية لنشاط الانتاج الرأسمالي . واذن ، ليس الهدف الذي يحدد فعاليته قيمة الاستغلال ولا التنمية ؛ وإنما قيمة التبادل ونزاعها المستمر . »

« ويطلب تطور الانتاج الرأسمالي ، تنمية مستمرة لرأس المال الموضوع في مشروع ما ؛ وتفرض المنافسة القوانين المتضمنة في الانتاج الرأسمالي ، على أنها قوانين قسرية خارجية ، تضغط على كل رأسمالي فردي » . المجلد الثالث ، ص ٣٢ .

وعلى هذا النحو ، يتحدد مانع الانتاج ، على أنه تشخيص لعلاقات الانتاج ، أو حامل لها . انه يتدخل هنا ، لا على أنه ذات مكونة ، وإنما على أنه ذات مدركة تحاول أن تفسر لنفسها العلاقات الاقتصادية التي تدركها . وفعل وضئ الذي كان يعبر عنه ماركس الشاب ، عن الفعاليه النقدية ؛ أصبح يدل هنا على الكيفية الزائفة بالضرورة ، التي تحاول بها الذات الرأسمالية ، أن تشرح البنية التي غنت هي من ضمنها . ان تصوراتها ليست في الواقع - وفقاً لرأي ماركس - إلا « التعبير الواعي عن الحركة الظاهرية » . والنوات معرفتها هي الحدس والتجربة بخاصة ، المرتبطة بانتظام الحركة الظاهرية ، وبالصورة الثابتة للصورة المنجزة . وتعلمنا التجربة بعض العلاقات المنتظمة ؛ وعلى سبيل المثال ، العلاقة بين الاجور وأسعار السلع . مما يجعلنا نستخلص النتيجة القائلة ان ارتفاع الاجور يرفع الاسعار . فلننظر كيف ستعمل هذه المنظومة في حالة مسوغات التمويل .

« منذ أن يبلغ الانتاج الرأسمالي درجة معينة من التطور ؛ لا تحقق إطلاقاً المساواة بين معدلات الربح المختلفة في العواتر الفردية ، ولا إقامة مدغم متوسط للربح ناتجة عن ذلك ، بمجرد عمل الجنب والمطمح ، الذي تجلب أسعار السوق في مجراء رأس المال ، أو تدفعه . فبعد أن تثبتت الاسعار المتوسطة وأسعار السوق المطابقة لها ، خلال زمن معين ؛ يبدو لوعي الرأسماليين الفرديين ، أن بعض القواني قد عرّض بعضها بعضاً ، أثناء عملية التسوية

حده : ولا يتأخرون عن تضيقها حساباتهم المتقابلة - فهذه الفوائد توجد في تصور الراسمالين ؛  
وهم يستغلونها في حسابهم ، بصفتها مسوغات تعويض .

« والفكرة الأساسية المتوافقة عن ذلك ، هي الربح المتوسط ذاته : أي الفكرة القائلة  
أن رؤوس الأموال ذات الحجم الواحدة ، يجب أن تغل بالضرورة أرباحاً متساوية ، في خلال  
أرصة واحدة » . ص ٢٢٢ .

ويمكن أن نحلّ وهم الثبات الرأسمالية الى عنصرين :

١ - أنها تحوّل ظواهر الحركة الظاهرية ، التي يتحقق قانون  
الحركة الواقعية الذي تجهله من خلالها ، الى قوى داخلية محركة لأفعالها .  
وعلى هذا النحو ، ليست مسوغات التعويض إلا ظواهر مساواة معدّل الربح  
بالمناقسة ، التي يحولها الرأسمالي الى قوة محركة داخلية ، تحدد حصصه .

« على هذا التصور ، يعتد حساب الرأسمالي ، الذي ينسب كذلك الى نفسه تماماً ،  
الربح الذي يفتقده في الواقع : بتعويض خسارته برفع ما للسعر ؛ كان يحقق مثلاً رأس  
مالٍ ما دورته تحقيقاً أبطأ ؛ أما لأن السلعة قد تأخرت في حركة الانتاج ؛ أو لأنه يجب  
أن تباع في أسواق بعيدة » . ص ٢٢٢ .

٢ - انطلاقاً من هذا ، تتخيل الرأسمالية ، أن مسوغات التعويض ،  
هي التي تحدّد وجود الربح ؛ في حين ليست هذه المسوغات إلا ترجمة لتوزيع  
جملة الربح الذي يكونه إجمالي العمل الإضافي المستغل في مجمل الأدوات ،  
تبعاً لأهمية رؤوس الأموال الفردية .

« ينسئ الرأسمالي فقط ؛ أو لا يرى بالآخرى ، لأن المنافسة لا تظهر له ذلك ، أن  
كل مسوغات التعويض ، التي يطلق الراسمالون أهمية عليها ، أثناء حساب المقابلة بين  
أسعار السلع ، في فروع الانتاج المختلفة ؛ إنما ترتد مجرد ارتداد الى المسوغ التالي ؛ وهو  
أنهم جميعاً لهم حق متساو ، بالنسبة الى رؤوس أموالهم ، في الغنية المشتركة ، التي هي  
فصل القيمة . وبما أن الربح المخزّن يختلف عن فضل القيمة الذي انحصروه ؛ فإنه

يبدو لهم بالأحرى ، ان سوِّغات التعويض لا تؤدي الى مساواة اسهامهم في جملة فضل القيمة ، وانما تخلق الربح ذاته ؛ لانهم يرون ان الربح يأتي بكل بساطة من زيادة نفقة انتاج السلعة ، كانتا ما كان الباحث « . ص ٢٢٤ .

ويمكننا ان نستخلص من هذا التحليل ثلاثة عناصر مهمة :

١ - اننا نرى ، ان في مستوى وعي صانع الانتاج ، ادراكاً للحركة الظاهرية ، وتأكيداً للانعكاس الذي هو قوامها .

ففي الحركة الواقعية ، يقوم الربح على فضل القيمة ، أي على العمل غير المجبور . فكتلة العمل الإضافي المستغل هي التي تحدد كتلة فضل القيمة ، التي ترسم بالتالي الحدود التي يمكن أن يوزع الربح في داخلها . وعلى هذا النحو ، يقوم قانون القيمة التي هي عمل ، بدور القانون المنظم لمجموع الانتاج . فمقولة الربح لا تتعلق بانتاج فضل القيمة ، وانما بتوزيعها . فالحركة الظاهرية تظهر حركة توزيع فضل القيمة هذه ، على انها حركة مكونة لفضل القيمة . فالناتجة الرأسمالية التي تحول هذه الظواهر الى اشياء داخلية لها صفة سوِّغات التعويض ؛ يمكنها عندئذ ان تعدّ قوامها المحركة مكونة لها .

٢ - اننا نرى في الوقت ذاته ، ما تمثله تصورات صانع الانتاج . انها حقولات مأسسته . فالرأسمالي ليست له أية فائدة من اهتمامه ببنية التقيم الداخلية . والحقولات التي هو بحاجة اليها ، هي التي تعبر عن صور الحركة الظاهرية ، التي يمشي فيها مأسسته ، ويجري حسابها . فالحقولات المكونة للعملية ، هي بالنسبة اليه ، على نحو معين ، عناوين دفتر حساباته .

وفضلاً عن ذلك ، تعبر منظومة الاوامم الرأسمالية عن نفسها ، في نظرية عن التقدير . فتحديد قيمة السلع بزمان العمل ، هو شيء ما يجري

من وراء ظهر الرأسمالي ؛ وفضل القيمة لا يدخل في دفتر حساباته • انه بحاجة من أجل اجراء حسابه ، الى مقادير منظمة معينة • وهو يجدها في المقادير التي تحدد توزيع القيمة المنتجة ، أي في الأجر والربح والربح ، فعل سطح الانتاج الرأسمالي ، وبالتالي في تجربة الرأسمالي ، تبدو هذه المقادير على انها العناصر المكونة لقيمة السلع • وفضلاً عن ذلك ، فالرأسمالي يدخلها في حسابه ، على أنها مقادير مكونة للقيمة •

• تظهر التجربة على المستوى النظري ، والخصاب تفرض على مستوى الممارسة : ان أسعار السلع يحددها الأجر والفائدة والربح أي سعر العمل ، وسعر رأس المال ، وسعر الأرض : وان عناصر السعر هذه تقرر الاسعار المنظمة بالفعل • • المجلد الثامن • ص ٢٤٩ •

٣ - وأخيراً ، يمكننا أن نحدد بصند مفهوم الحساب ، تحول الموقع الذي حدث بالنسبة الى **المخطوطات** وفي **المخطوطات** ، كانت نظرية الحساب دليلاً على الانقلاب ، الذي كان لابد للقرار الذي اتخذته الملكية الرأسمالية ، من أن يجعله يرتد ضدها • فالرأسمالي ، باجرائه الحساب من أجل صالحه ، لم يقدم وكيل أعمال للفكر الكلي الهيفلي ، وإنما قدمه لتطور الماهية الانسانية • هنا ، يقوم حساب الرأسمالي ، في مستوى حركة الابنية الظاهرية • انه يعتقد ، أن حسابه يحدد حركة القيمة ؛ في حين انه محدد بهذه الحركة • ان نظرية الحساب الرأسمالي ، هي نظرية الوهم الضروري للرأسمالي ، لكي يحتل مكانه بما هو صانع الانتاج ، وبما هو حامل العلاقة الرأسمالية •

اننا نجد هنا من جديد ، آلية المظهر بما هي تفاوت بين تكوين الصور وادراكها • فالنات الرأسمالية ، ، تعي بما هي ذات مدركة ، بعض العلاقات التي تقوم بها الحركة الظاهرية • وحينما تجعل منها القوى المحركة لفعلها ، تعتقد أنها ذات مكونة • انها تعتقد أنها ستجد في الظواهر من جديد ، نتائج فعاليتها المكونة • في هذه الكيفية التي تطرح بها نفسها على أنها

مكونة ، نرى التزيف الذي قلنا انه قوام وجودها ، يبلغ تمامه .

وسيقسم لنا خفض معدل الربح مثالا آخر عن ذلك ، اذا ما عدنا  
بالظاهر ، عملية تحددها الارادة الرأسمالية .

« انها ظاهرة ناتجة عن طبيعة نقد الانتاج الرأسمالي ، وهي : حينما تزداد انتاجية  
السل ، ينقص سعر كل سلعة على حدة ، او سعر كمية معينة من السلع ؛ ويزداد عدد  
السلع . وتنقص كتلة الربح بالسلعة ، ومعدل الربح بالنسبة الى مجوع السلع ؛ في حين  
تزداد كتلة الربح المحسوبة على مجوع السلع الكلي . هذه الظواهر تتجلى على السطح فقط ،  
على النحو التالي : خفض كتلة الربح بالسلعة الفردية ؛ خفض سعر هذه السلعة ؛ ازدياد  
كتلة الربح المحسوبة على الممد الكلي ، بازياد السلع التي ينتجها رأس المال الكلي للمجتمع ،  
او ينتجها الرأسمالي الفردي أيضاً . وعندئذ ، يمكننا ان نستنتج من هذه الوقائع هذه  
الفكرة : وهي : ان الرأسمالي يقلل من نصيبه من الربح بالسلعة الفردية ؛ ولكنه يوض  
خسارته بانتاجه عدداً اكبر من السلع ؛ لأن هذا ما يحلوه له . » المجلد السابع ، ص ٢٤٣ .

هنا نرى أيضاً بجلاء ، علاقات الحدود الثلاثة التالية : النزعات  
المتضمنة في رأس المال ، والحركة الظاهرية ، ووعي الرأسمالي .

« يبدو نقص معدل الربح هنا ، نتيجة لزيادة رأس المال ، وحساب الراسماليين ، الذي  
هو لازمة هذه الزيادة . بحسب هذه الحساب ، لابد لكتلة الربح الذي سينقلونه الى جيوبهم ،  
من أن يصبح ، بمعدل ربح اقل ، اكثر ارتفاعاً . » ص ٢٣٨ .

وعلى هذا النحو ، يحدد مكان 'صناعي الانتاج' ، في حركة النمو ،  
التصورات الضرورية لممارستها ، بما هي مجرد تعابير عن الحركة الظاهرية  
لرأس المال ، وبالتالي بما هي منعكسة انعكاساً كلياً بالنسبة لحركته  
الواقعية . وهذا ، يُفسَّر و يُؤسَّس مفهوم الانعكاس ، الذي استُخدم منذ  
الايديولوجية اللاتينية ، لتحديد الايديولوجيا ؛ بيد أنه بقي حينئذ دون  
تأسيس ؛ لأن ماركس لم يقرر الفارق بين الصورة النووية والصورة

المنجزة . وهذا لأن ماركس بقي في الإيديولوجية اللائكية ، أسير مفهوم إيديولوجي للواقع . لقد كان العلم في رأيه ، يقوم في مستوى الواقع . كان يقول : كان الأمر يتعلق بدراسة الواقع بنظرة الإنسان الحالي . وبما أنه لم يكن يفكر في الفارق بين الواقع والحركة الواقعية ؛ فقد بدأ الانعكاس على أنه مجرد وظيفة ذاتية ما . وقد قدم التفسير بوصف هذه الذاتية ، بأنها برجوازية صغيرة . لقد كان اشتراكي أو بئور برجوازيين صغيرين ؛ وكانت ماهية الذاتية البرجوازية الصغيرة هي كونها عاجزة عن أن ترى الواقع وأن تعكسه في وجهه الآخر .

هنا نجد العكس قائماً على أساس من بنية حركة النمو ذاتها . كذلك نجد الفارق بين هذا المفهوم ومفهوم الانعكاس قائماً ؛ وقد كان مفهوم الانعكاس يميز العملية النظرية عند ماركس الشباب .

أن مكان صانعي الإنتاج الذي حدد هذا التحديد ، يعين في الوقت ذاته المكان الذي انطلق منه قول معين عن الاقتصاد ؛ أي قول الاقتصاد العالمي

« أن الاقتصاد العالمي يقتصر في الواقع ، على ترجمة تصورات صانعي الإنتاج ، مأخوذة في علاقات الإنتاج البرجوازي ، على مستوى طبعي ؛ وأن يصيبها في منظومة ؛ وأن يندفع عنها . »  
المجلد الثامن ، ص ١٩٦ .

في المخطوط الثالث ، كان الاقتصاد السياسي يبدو على أنه قول ذاتية الرأسمالية . وقد كانت هذه الوظيفة من شأن قول خاص ؛ وهو قول الاقتصاد العالمي . أما الاقتصاد الكلاسيكي فقد وُجد هو ذاته قائماً على أرض العلم ؛ وعلى هذه الأرض يتقرر الفارق بينه وبين قول ماركس العلمي .

ج - قيمة الإنتاج وسعره - عود إلى مسألة التجريد :

لقد أصبح لدينا الآن وسائل تحديد هذا الفارق تحديداً دقيقاً .

وسنقوم بذلك ، بصدد مسألة اتاحة الفرصة لمناقشة واسعة ، عن علاقة قيمة الانتاج بسعره .

### فلنتذكر تحديد سعر الانتاج :

« يساوي سعر انتاج السلعة ، نفقة انتاجها ، مضافة اليها نسبة مئوية من الربح ، محسوبة طبقاً لمعدل الربح العام » . انه بتعبير آخر يساوي نفقة انتاجه ، مضافاً اليها الربح المتوسط . « المجلد الرابع ، ص ١٧٤ »

في سعر الانتاج ، نجد هذا الانقلاب الذي فحصنا عنه من قبل ، متحققاً : وهو : ان رؤوس الاموال المتساوية تعطي معدلات ربح متساوية ، مستقلة عن التركيب العضوي لرأس المال ؛ الامر الذي يبدو انه يقلب نظرية القيمة .

ان تحليل قيم سعر الانتاج يبدو انه يهضم اساس النظرية طاقه : اي تحديد قيمة السلع بزمان العمل الذي انفق فيها « قانون القيمة » ، المجلد الثاني ، ص ١٦٤ .  
لقد افسح هذا التناقض المجال ، منذ نشر الكتاب الثالث ، امام مناقشات نجد صدامها في الملحق المتمم للكتاب الثالث ، الذي كتبه انفلز . وفي زمن اقرب عهداً ، نجد هذا التناقض يتحول الى اشكالية في مقالة كتبها أحد علماء الاقتصاد الايطاليين ، ويدعى بيترانيرا ، وعنوانه : **بنية رأس المال المنطقية (١)** . ويحاول بيترانيرا ان يقدم تفسيراً قائماً على اساس من المفاهيم التي قدمها دلافوليه ، لتحديد علمية الماركسية .

« انه ينقد أولاً نموذج التفسير الذي يقوم على اساس من مماثلة الماركسية بالفيزياء » . بحسب هذا التفسير ، يصبح قانون القيمة التي هي عمل ، قانوناً نظرياً صالحاً لمجال فارغ . بيد أننا نكون بصدد مجال مثلي ، حينما نكون بصدد واقع الظواهر الاقتصادية . ومن هذه الواقعة ،

(١) مجلة « المجتمع » سنة ١٩٥٥ .

ينتج عند معيّن من الظواهر المرضية المثيرة للاضطراب ، التي تماثل ظواهر الاحتكاك . وعلى هذا النحو ، لابدّ للفارق بين قيمة الانتاج وسعره ، من أن يعبر عن الفارق بين قانون يعمل في الفراغ ، وقانون يعمل في الملاء .

هذا التقابل فراغ/ملاء يرجع في نظر بيترانبرا الى نظرية في التجريد ليست ماركسية . وهو مبيّض في مقابلته نظرية في التجريد المحدد ، أي في التجريد الذي يمثل مرحلة من مراحل التطور التاريخي المحدد . وهو يدعم تأويله بالوقائيق التالية .

١ - نص من الكتاب الثالث ( المجلد الرابع ، ص ١٩٣ ) :

« ان مبادلة السلع بقيمتها او بنا يقارب قيمتها ، يتطلب درجة من التطور اقل مما تتطلبه مبادلتها بأسعار الانتاج ، التي تفرض مستوى محدداً من التطور الرأسمالي . »

٢ - الملحق المتمم للكتاب الثالث ، الذي كتبه أنغلز للاجابة عن الاعتراضات والتاويلات المختلفة ، التي تثيرها مسألتنا . في هذا النص ، يريد أنغلز أن يدحض الرأي القائل بأن قانون القيمة لا يمكن أن يكون الا « وهمّاً نظرياً » ، أو تجريباً ، لا يطابق شيئاً من الواقع . وقد قاده هذا الى كتابة ما يلي :

« ان قانون القيمة الذي وضعه ماركس يصح على العموم ، بقدر ما يمكن ان تصح القوانين الاقتصادية : وهنا يعتمد على كل فترة الانتاج البسيط للسلع ؛ وبطل صادقاً بالتالي ، على اللحظة التي خضع فيها الانتاج لتعديل ما ، أحدثه قيام نمط الانتاج الرأسمالي .

« ... ان قانون القيمة الذي وضعه ماركس ، يصح إذن عموماً من الناحية الاقتصادية ؛ بالنسبة الى فترة بدايتها بداية التبادل الذي حوّل المنتجات الى سلع ، ونهايتها القرن الخامس عشر من التاريخ الميلادي » . المجلد السادس ص ٣٥ .

إذا كان تعليق أنفلز صحيحاً ، فإننا نصل إلى هذه النتيجة المفاجئة تماماً : وهي ، أن قانون القيمة التي هي عمل ، كان صحيحاً قبل الرأسمالية ، ولكنه كف عن أن يكون كذلك ، بتطور نمط الإنتاج الرأسمالي . ففي قلب الرأسمالية المتطورة ، لا يمكن للمقولة السائدة أن تكون إطلاقاً هي القيمة ، وإنما سعر الإنتاج .

إن بيترايريا يتخذ تأويل أنفلز هذا ، أساساً له . فالقيمة في رأيه ، هي تجريد محدد يطابق مرحلة من مراحل التطور السابقة . أما سعر الإنتاج هو ذاته ، فيفترض معدل الربح المتوسط سابقاً عليه ؛ أنه يفترض سابقاً عليه ، وجود فروع مختلفة من الصناعة ، تتميز بتركيبها التقني<sup>١</sup> المختلف لرؤوس أموالها ؛ وتتميز بالتالي بتركيبات عضوية ومعدلات ربح مختلفة . وعلى هذا النحو ، فهو تجريد محدد يصور مرحلة التطور ، التي هي مرحلة الرأسمالية ، في القرن التاسع عشر .

انطلاقاً من هذا ، سيستخدم بيترايريا نظرية من نظريات دلافولبه الجوهرية ؛ التي تتميز بحسبها علمية الماركسية ، بإقامتها نظاماً منطقياً للمقولات ، معاكساً للنظام الزمني لظهورها . هذه النظرية تعتمد على فكرة شهيرة من « المقدمة العامة » ، التي يصرح فيها ماركس قائلاً :

« أنه لا بد أن يكون مستحيلاً وخاطئاً ، وضع المقولات الاقتصادية في الترتيب الذي كانت محددة فيه تاريخياً . إن ترتيبها تحدده خلافاً لذلك ، العلاقات القائمة فيما بينها ، في المجتمع البرجوازي الحديث ؛ وهو بالضبط معاكس لما يبدو أنه ترتيبها الطبيعي ، أو لما يطابق ترتيب كتابها ، في مجرى التطور التاريخي » . ( ص ١٧١ )

هذا النص يحيلنا إلى نظرية الصورة الأساسية وهو يتضح بأنقرة السابقة التي يصرح فيها ماركس خصوصاً بقوله :

« في صور المجتمع كلها ، يحدد إنتاج محدد ، والعلاقات التي يولدها ، تلكه هروب الإنتاج الأخرى كلها ، وعلاقاتها المتولدة عنه ؛ وأهميتها » . ( ص ١٧٥ )

في نمط الانتاج الرأسمالي ، تكون صورة رأس المال الصناعي ، هي الصورة الأساسية . ان صورة رأس المال الصناعي هي الاخيرة في ترتيب ظهورها . أما صور رأس المال التجاري ، وصور رأس المال المالي ، فهي أكثر تقدمًا . انها هي التي أتاحت ميلاد رأس المال الصناعي . بيد ان رأس المال الصناعي ، عندما أصبح الصورة الأساسية لنمط الانتاج الرأسمالي ، أخضع هذه الصورة التي سبقت وجوده ، وجعل منها صوراً خاصة بحركة النمو

وعلى هذا النحو ، فرأس المال الصناعي ، له - كما يقول ماركس - أسلوب خاص به ، في إخضاع رأس المال الذي ينطوي على فائدة . فنظام الاعتماد هو صورة خاصة به ومن خلقه . في صورة الاعتماد ، يبدو رأس المال الذي ينطوي على فائدة ، وكأنه مجرد صورة خاصة ، خاضعة لرأس المال الصناعي .

هذا الرسم التخطيطي هو الذي سيستخدمه بيترا فيرا للتعبير عن العلاقة ( قيمة/سعر ) في الانتاج ، من دون أن يحسب حساباً للمستوى الذي تقوم فيه هذه المقولات . انه سيقوم بين قيمة الانتاج وسعره ، العلاقة ذاتها ، التي كان ماركس أقامها بين رأس المال المنطوي على الفائدة ، ورأس المال الصناعي .

لتكن في الواقع المتوالية الزمنية :

سعر السوق - القيمة - سعر الانتاج - ( سعر الاحتكار ) .

أو ؛ وهذا أسلوب آخر في التعبير عنها :

القائض - فضل القيمة - الربح - ( دخل الاحتكار ) .

اذا عكسنا هذه المتوالية ( ترتيب ظهور المقولات تاريخياً ) ، حصلنا على التركيب النظري لتبعية بعضها لبعض في المجتمع الرأسمالي . ان

كل مقولة تنضج لها تاريخياً المقولة السابقة ، ونسمح بفهمها نظرياً .  
 في الزمن الذي كتب فيه ماركس ، كانت المقولة السائدة هي مقولة **سعر الإنتاج** .  
 أما مقولة **القيمة** ، وهي المقولة السائدة في المراحل السابقة ، فقد أصبحت  
 الآن ملحقة به ، نظرياً وتاريخياً . هنا أيضاً ، نصل الى نتيجة مفاجئة  
 جداً ، ويصعب التوفيق بينها وبين نظرية **صور التجلي** .

فلماذا كان تطبيق نص « المقدمة العامة » ، الذي حدث هنا ، غير  
 مشروع ؟ لأننا كنا في الحالة الأولى بصدد **علاقة بين صور وجود القيمة** .  
 فرأس المال الصناعي ، وهو صورة وجود القيمة الأساسي في نمط الإنتاج  
 الرأسمالي ، يجعل من رأس المال التجاري ومن رأس المال الذي ينطوي على  
 فائدة ، صور القيمة الملحقة به . أما في الحالة الثانية ( علاقة قيمة الإنتاج  
 بسعره ) ، فأننا بصدد **علاقة بين القيمة وصور وجودها** ؛ بصدد علاقة  
 بالصورة النووية ، أي بنية حركة النمو النووية ، وصورها الأكثر تطوراً ،  
 والأكثر تشخصاً . فالربح لا يمثل صورة أثر فيها الاضطراب ، بالنسبة  
 الى **فضل القيمة** ؛ وهو لا يمثل فضلاً عن ذلك ، الصورة السائدة التي  
 لابد لها من أن تلي **فضل القيمة** ؛ بل هو يمثل الصورة التي تتجلى فيها .

ان **القيمة** و**فضل القيمة** هما محركا المنظومة . والكنهما بما هما  
 كذلك ، هما العنصران الخفيان فيها .

« ان **فضل القيمة** ومدل **فضل القيمة** ، هما نسبياً المنصر غير المرئي والنقطة الجوهرية ،  
 اللذان يجب توضيحهما ؛ في حين ان مدل **الربح** ، وبالتالي **فضل القيمة** في حورة **الربح** ،  
 هما ظاهرتان تظهران على السطح » - المجلد السادس ، ص ٦١ -

وسيقول ماركس كذلك عن **سعر الإنتاج** ، انه « صورة قيمة السلعة  
 وقد غدت خارجية تماماً ، وبدأت للنظرة الأولى غير مفهومية » .

حينما ننقل من **فضل القيمة الى الربح** ، ومن **قيمة الإنتاج الى**

سعره : لا تنتقل من مرحلة تاريخية أكثر تقدماً ، وإنما تنتقل إلى مستوى آخر لحركة النمو . أننا في مستوى ظواهر الصورة المنجزة ، ولسنا على الإطلاق في مستوى الماهية ، أي الصورة النووية . بيد أن قانون الماهية يتحقق في عكس الظواهر : فقانون القيمة هو الذي يحدد إنتاج فضل القيمة لجموع الطبقة الرأسمالية . فالربح وسعر الإنتاج هما المقتولتان اللتان لا تخصصان إلا توزيع فضل القيمة ، على أعضاء الطبقة الرأسمالية . انهما الصورتان اللتان يتخذهما فضل القيمة في مستوى حركة النمو الإجمالية .

وعلى هذا النحو ، فما يعوز بترانيرا ، هو الفارق الجنري الذي أتاح للمركس ، أن يفسر ما بقي دون تفسير ، في الاقتصاد الكلاسيكي ، بسبب نظرية في التجريد غير كافية : وهي نظرية علاقة فضل القيمة والقيمة بصورهما المعدلة . لقد وجد علماء الاقتصاد الكلاسيكيون أنفسهم أمام المسألة التالية : كيف نوفق بين قانون القيمة التي هي عمل ، وظواهر الإنتاج البرجوازي التي تنفيه ؟ هاكم خصوصاً الكيفية التي طرحت بها المسألة على آدم سميث ، وفقاً لرأي هاركس :

« لا شك أن آدم قد حدد قيمة السلعة ، بزمان العمل المتضمن فيها : ولكنه غفل ذلك ليجهل من واقعية تحديده أمراً حاصلًا في زمن سابق عليه هو - وبتميز آخر ، فما بدا له صحيحاً بالنظر إلى السلعة وحدها ، أصبح لديه غامضاً ، منذ أن حلت محلها صور رأس المال ، والعمل المأجور ، والتمثل المقاري ، الخ ... الأكثر رقياً ، والأكثر تقدماً - وهذا ما يعبر عنه بقوله : أن قيمة السلع كانت تقاس بزمان العمل المتضمن فيها ، في الفردوس المفقود للبرجوازية . حيث كان الناس لا يحتاجون تجابه الرأسماليين والإجراء والملاك المقاريين والمرابين الخ ... بل تجابه مجرد منتجي سلع ، ومجرد متبادل سلع فقط ، ... اسهام ... »

ص ٣٥ - ٣٦

فلنتذكر الآن ما قاله لنا انغلز ، من أن قانون القيمة الذي وضعه

ماركس ، كان صحيحاً ، بالنسبة الى كل فترة الانتاج البسيط للسلع ، قبل التعديل الذي أتى به مجيء نمط الانتاج الرأسمالي . بيد أن نظرية كهذه هي ما يؤخذ ماركس عليه سبباً وبالأجمال ، يريد انفلز وبيترانيرا أن يبرثا ماركس من خطيئة ريكاوردو في التجريد ؛ بالقائه عبء نظرية تسميت على عاتقه . أما ماركس هو ذاته ، فلا يترك لنا أي شك بصدد نظريته الخاصة .

« يفترض قانون القيمة ، من أجل اكتمال تطوره ، مجتمع الانتاج الصناعي الكبير . والمنافسة الحرة ، أي المجتمع البرجوازي الحديث » . مساهم ٠٠٠ ص ٢٧ .

فحقيقة تبادل السلع فردياً بقيمتها شيء ؛ وقانون القيمة شيء آخر . فنظرية حركة نمو الصور وتطورها ، تتيح لنا أن نفهم ، أن قانون القيمة يتحقق في ضمنه ، أثناء اكتمال تطوره ؛ وهو مبادلة السلع بأسعار انتاجها .

كان انفلز قد طرح المسألة طرحاً صحيحاً في مقدمة الكتاب الثاني ، فخطأ التفسير عنده يصبح عسير الفهم ، هنا اذا لم ننسبه الى رد فعل واقعي استدعته الظروف الراهنة آنذاك . ولكننا نرى مقابل ذلك ، بما فيه الكفاية ، ما ينعم تاويل بيترانيرا . فقد صرح بيترانيرا ، أن قيمة الانتاج وسعره ، كانا يطابقان مستوي تجريد مختلفين - يجب أن لا نخلط بينهما وبين نماذج التجريد ، كما يقول لنا . فالأمر يتعلق يقيناً بمستويات تجريد مختلفة ؛ بيد أن هذه المستويات من التجريد لم يفكر بيترانيرا فيها ، إلا بما هي تعبير عن مراحل مختلفة من التطور التاريخي . فالتجريد لا يفكر فيه هنا ، إلا على أنه لحظة منفصلة عن تاريخ يجري على خط واحد .

بهذا يضع بيترانيرا نفسه على أرض هي أرض مخطوطات عام ١٨٤٤ ، التي تمثل نظرية التوحيد بين بنية حركة النمو بما هي موضوع العلم ، وتطور تاريخ .

واذا وحّد بـيتراندا بين صورة تطور حركة النمو ومرحلة التطور التاريخي ، فهذا لأنه يقف مثل دلائله على أرض تاريخية ونظرية في التجريد فصلاً ؛ أي على أرض اختبارية مرسومة بفروض مخطوطات عام ١٨٤٤ المسبقة ، كما رأينا . إنه في صراعه ضد الجدل المجرد ، لا يستطيع أن يتصور تكوين موضوعية لا تتفق مع تطور تاريخ ما .

إننا هنا بصدد جهل البنية ، باسم تحيز للتاريخية ؛ في حين أن تحليل تحديثات البنية ، يسمح وحده بالضبط ، بالدراك تاريخية الصور والمقولات الاقتصادية ، ادراكاً غير مباشر . والأمر هو على هذا النحو ، بالنسبة إلى تحليل السلمة بنا هي موضوع حسي يتجاوز الحس ، الذي سمح بوضعها على أنها تعبير عن بعض العلاقات الاجتماعية ، وبالتالي عن مرحلة معينة من التطور التاريخي .

وإذا تابعنا دراسة هذه النقطة ، وجدنا من جديد النقطة التي انطلقنا منها ؛ وهي جهل ريكاردو للصورة التي هي قيمة - لقد وضع ريكاردو العمل على أنه جوهر القيمة ، من دون أن يشغل نفسه بالصفة الخاصة بهذا العمل ، ومن دون أن يدخل في حسابه حقيقة أن هذا العمل كان يظهر في صورة خاصة تماماً . لقد اكتفى بتأكيد قانون القيمة - بيد أننا نعلم ، أن الظواهر المدركة تناقض هذا القانون :

وعندئذ يعرض إمكانان ؛ فإما أن نتخلى عن قانون القيمة ، أي نتخلى في رأي ماركس ، عن « أساس الاتجاه العلمي وأرضه » ؛ وهذا هو حل الاقتصاد العالمي ؛ وهو أيضاً حل آدم سميث الظاهري ، الذي حدد قيمة السلع بنظرية المنافع الثلاثة ( الأجر ، والربح ، والريح ) ، حينما ردّ قانون القيمة إلى الأزمنة السابقة عليه ( آدم سميث ) - وإما أن نتمسك بالقانون مثل ريكاردو ؛ ولكن لابد من قوة قسرية لإقحام بعض الوقائع

في قانون القيمة ، تكون متناقضة له ، مثل معدل الربح المتوسط . وهذا  
الاقحام يجريه ريكاردو بنفي مزدوج :

— نفي الفارق بين فضل القيمة والربح . ففي نظره ، ليس الربح  
اللا تعبيرا مخالفاً لتعبير فضل القيمة ؛ وسعر الانتاج — الذي يدعوه ريكاردو  
سعرأ طبيعياً — هو التعبير عن القيمة بالمال .

— نفي الانعكاس . وعلى هذا النحو ، فالربح المتوسط الذي يبدو  
وكانه نقيض قانون القيمة ، هو عند ريكاردو اثبات له . وعلى نحو أعم  
تبدو الحركة الظاهرية عند ريكاردو كأنها اثبات للحركة الواقعية .

في هذه العملية المزدوجة ، يتجلى منهج ريكاردو نموذجاً للتجريد ،  
نموذجاً كان إليه لجوءه :

« حينما تبين ريكاردو صورة المنافسة ، رفض مظهر المنافسة ، لكي يدرس القوانين  
بما هي كذلك . وبإمكاننا أن نؤخذ من ناحية ، على أنه لم ينصب بيماً بما فيه الكفاية ؛  
ومن ناحية أخرى ، على أنه أخذ الصورة الخارجية مباشرة ، على أنها تمثل وثبتت القانون  
العام ، بدلاً من أن تطوره . بالمعنى الأول ، يظل تجريده ناقصاً ؛ وبالمعنى الثاني ، يظل  
صورياً خالصاً وخائفاً في ذاته » . تفريخ المذهب الانتصارية ، المجلد الثالث ، ص ٨٩ .

بصدد النقطة الأولى ، يتخذ ماركس الموقف المضاد للنقطة الاعتيادي  
لريكارودو ، الذي كان أيضاً نقد ماركس الشاب . فريكاردو ليس مقالياً في  
تجريده ، وليس مجرداً بما فيه الكفاية .

« لابد لنا من أن نطرح » ، إذا أخذناه على غلوه في التجريد . فالعكس هو الصحيح ؛  
فهو حينما نظر إلى قيمة السلع ، لم يتعلم أن ينسى الأرباح التي تكشفها له المنافسة . »  
المصدر نفسه ، ص ٤٧ .

والحقيقة ، إن ريكاردو يدخل — كما يقول لنا ماركس — مقولات

مثل الأجر ، ودراس المال ، والربح ، ومعدل الربح العام ، السلع ... في فصله الأول ، الذي كان ينبغي له ، أن لا يعالج إلا قيمة السلع ، محددة بزمان العمل . وخلافاً لمبدئه ( انحلال صور الثروة النباتية ) ، يتخذ ريكاردو الصورة الخاصة بفضل القيمة ، التي لا يميزها من الصورة الخاصة ، على أنها مطلبات . وعلى هذا النحو ، فهو يفترض مسبقاً منذ الفصل الأول ، معدل الربح العام . أما ماركس هو ذاته ، فينتقل من عملية إضافة جنزية . وهناك كيف يحدد عنصرًا من العناصر الثلاثة ذات الجودة العميقة ، في رأس المال ، في رسالة موجهة إلى أنغلز في الثامن من كانون الثاني ١٨٦٨ :

« حينما عارضت الاقتصاد السالف كله ، الذي يرى بادي ذي بداهة ، في الأشكال الخاصة والمتفرقة الفصل القيمة مطبوع واحد مع الصور الثابتة للربح والربح والمقاييس : وهو يعالجها بما هي كذلك ، عالجت الصورة العامة لفضل القيمة حيث ما يزال كل هذا مختلفًا كما تختلف العناصر في المظهر الواحد إن صح القول » .

فاذا لم يميز ريكاردو بين صورة عامة و صورة خاصة ؛ فهذا يرجع أساساً إلى جهله بتحديدات الصورة .

وهنا نلامس النقطة الثانية . وهي أن تجريد ريكاردو صوري وخطي . في ذاته . وسيمارض ماركس في مكان آخر بينه وبين التجريد الحقيقي ، ويميزه على أنه تجريد قسري . وأساس هذا التجريد الخطي . قد حله ماركس ، في بداية دراسته عن ريكاردو : « نظريات عن فضل القيمة » :

« حاكم ما يقوم عليه منهج ريكاردو - أنه ينطلق من تحديد مقادير قيمة السلع بزمان العمل ، ويبحث بمعدلها إذا كانت العلاقات الاقتصادية الأخرى ، أي القويات ، تناقض تحديد القيمة هذا ، كما يبحث عن الاتجاه الذي تنحرف به إليه » تاريخ المذهب الاقتصادي ، المجلد الثالث ، ص ٦ .

إن تجريد ريكاردو لا يكونُ العنصر البسيط ، الذي يسمح تطوره

بإعادة بناء حركة النمو المشخصة . وريكاردو يتناول المقولات الاقتصادية تناولاً متفرقاً ، ويحاول أن يجد في كل واحدة منها من جديد ، تحديد القيمة التي هي عمل . فالماهية المجردة ينبغي أن توجد - في نظره - في الظواهر من جديد . ويكفي لذلك حذف العناصر المثيرة للاضطراب . وهذا يفترض أن الظاهرة قوامها من :

— ماعية ما ؛

— أعراض غير جوهرية متطدة .

إن كل ما يناقض القانون في الظاهر فهو عرض ، ومن نطاق ما ليس جوهرياً . لقد أقيم الثابت ، وهو القيمة ؛ فكل ما لا يعيد إنتاج هذا الثابت هو من نطاق غير الجوهري .

إن ريكاردو يبقى بذلك في حدود نظرية كلاسيكية في التجريد ؛ قد تكون هي ذاتها مسؤولة عن نظرية الاحتكاك ، التي قد يريد بعضهم الصاقها بماركس . فحينما لم يدرس ريكاردو فضل القيمة في صورته الخالصة ؛ لم يتمكن من أن يتعرف أن الاضطرابات الظاهرية لفضل القيمة ، هي في الواقع أنماط وجود فضل القيمة ؛ أي أنماط تحقيق فضل القيمة ، في صورة ما هو مضاد لها . لقد كان إذن مجبراً على إزاحة هذه الاضطرابات ، وعلى إثبات الوحدة حيثما كان التناقض ؛ وبالعكس ، كان مجبراً على وضع الحركة الظاهرية ، على أنها إثبات مباشر للحركة الواقعية ، وهي نقيضها . ويلخص ماركس خطية ريكاردو بقوله : أنه أراد أن يقدم العلم ، قبل العلم ، ( من رسالة إلى كوغلمان ، في ١١ تموز ١٨٦٨ ) - ولهذا كان لدى ريكاردو من ناحية ، التحديد العلمي ( قانون القيمة ) ، ومن ناحية أخرى صور الثروة الثابتة ، وهي صور ظهور القيمة المتخنة على أنها معطيات . وقد وجد هذا التحديد وهذه الصورة متجاوزين ، من دون أن يترتباً في منظومة .

وإذا عملنا بالنصيحة القاضية بالبحث عن أخطاء علماء الاقتصاد ، في نقطة البدء التي «نطلقوا منها» : لا حظنا أن الموقف الذي كان فيه ريكاردو ، يقوم على هذا الجهل ، الذي أشار إليه ماركس ، في مستوى نقطة البدء : فريكاردو لم يفهم العلاقة الحقيقية بين الربح وفضل القيمة ، للسبب نفسه الذي منعه من فهم العلاقة بين الصورة التي هي قيمة بسيطة ، والسلعة وقد أخذت صورة المال . فهو بعد أن وضع الجوهر ( العمل ) على أنه الثابت ، أسقط الصورة قيمة في ما هو غير جوهري . لقد اتخذ هذه الصورة قيمة على أنها شيء ما يفهم بذاته . لقد كان يجب طرح اشكالية هذه الصورة ، وطرح السؤال النقدي ، وعلى هذا النحو اظهار « سر النظرية النقدية كله » : أي صفة العمل المزجوجة ، التي تمثلها قيمة السلعة .

انطلاقاً من هذا ، يمكن فهم تطور صور الانتاج الرأسمالي . لقد أشار ماركس الى ذلك ، في حاشية على الفصل الاول ، قائلا : ان صورة القيمة - صورة نتاج العمل - هي الصورة الأكثر تجريداً من صور نمط الانتاج الرأسمالي . إن تحليله يسمح لنا بفهم التطور اللاحق لهذه الصور ( صورة المال ، وصورة رأس المال ، الخ ... ) وفي مقابل ذلك ، اذا سقط هذا التحليل ، ولم يُطرح السؤال النقدي عن الصورة ، لم يعد بالإمكان طرح مسألة العلاقة بين الصورة النووية والصور الشخصية . فنُحَال الى الموازنة بين المقولات الموجودة والمقولة التي تعبّر عن التحديد الداخلي . ونحصل على تجريد خاطيء لا يمكن أن يتطور .

وإذا تذكرنا النص المستشهد به سابقاً ، حيث حدد منهج الاقتصاد الكلاسيكي ، بحقيقة ردّ صور الثروة المختلفة الى الوحدة : أمكننا أن نترك فارق منهج ماركس في النص التالي :

« ان الاقتصاد الكلاسيكي يتناقض مع ذاته بنسبة هذا التحليل : انه يسمى غالباً الى القيام مباشرة بعملية الرد ، من دون الاستمانة بالاطراف الوسطى : والى تبني وحدة المنبع

الذي تصدر عنه الصور المختلفة . وهذا يتوقف بالضرورة على منهجه التحليلي ، الذي ينبغي أن يبدأ منه المنهج والفهم . ومنهجه لا يتم بتطوير الصور المختلفة تطويراً تكوينياً ؛ وإنما يهتم فقط بردها الى الوحدة بالتحليل ، لأنه يطلق عليها وكأنها تروى مسبقاً معينة . بيد أن التحليل هو الشرط الضروري للعرض التكويني ، أي الفهم حركة للنسب الحقيقية لتكوين الصور ، في أحوالها المختلفة . - تفريغ الشعب الانتصافية ، المجلد الثامن ، ص ١٨٥ .

فإذا اقتصرنا على حرفية ماركس ، كان الاقتصاد الكلاسيكي اقتصاداً ناقصاً فقط ؛ ولم ينجز الا المهمة الاولى من مهمتي العلم ، وهي التحليل والرد الى الوحدة ؛ وأصل المهمة الثانية ، وهي التطور التكويني للصور . والواقع ، أن ماركس ينفصل عن ريكاردو - كما رأينا - في التحليل ذاته ، وبأسلوبه في البحث عن الوحدة ، وتحديد نط وجودها . إن تحليل الصور الذي يجريه ماركس ، هو وحده الذي يسمح باللمحة الثانية ، لحظة التطور التكويني .

الابتداء من هنا ، يسمح التطور التكويني بالخروج من التجاور والموازنة والتكرار ، التي تميز علاقات المقولات الاقتصادية في نظرية ريكاردو ؛ أعني أنه يسمح هو وحده بإقامة منظومة الاقتصاد السياسي . بيد أن هذه الإقامة لا تصبح ممكنة ، الا اذا رفضنا أن نفهم هذا التطور التكويني ، على أنه إعادة انتاج عملية تاريخية حقيقية في كلا وجهيها .

وينبغي لنا هنا أيضاً ، أن نتحاشى تاويلاً تاريخياً . فتجريد ماركس - وفقاً لتأويل كهذا - هو تجريد يمكن تطويره ؛ لأنه تاريخي ، ويتلقى حركته على هذا النحو من التاريخ . فما يميز تجريد ماركس في الواقع ، هو أنه يدرك الخصائص الصورية لمجال ما ، وتكوين نطاق ما للموضوعية . إن هذا ما يسمح له بتطوير المقولات المعقدة ، ابتداء من مقولات بسيطة .

ليس الفارق بين ماركس وريكاردو غارقاً بين منظومة وضعت على أنها أبدية ، ومنظومة تاريخية يمكن أن يشار فيها الى المقولات بأشارة +

( اشارة تاريخيتها ) • لقد توصل ماركس وحده الى اقامة منظومة بالمعنى  
الكنطى للكلية • فليست هناك الا طريقة واحدة ، لكي يصبح الاقتصاد  
السياسى منظوميا ؛ وهى الوصول الى هذا النموذج من الموضوعية الجديدة  
جذريا ؛ وهذه الطريقة هى التى حددها ماركس ، منذ الفصل الاول من  
راس المال •

واذن ، ليس قوام ثورة ماركس فى ردّ مقولات الاقتصاد السياسى الى  
التاريخ • ن قوامها فى ان تنشئ منظومة من هذه المقولات ؛ ونحن نعلم ان  
نقد المنظومة قد اجري بنقده العلمى ؛ اعني ان هذه المنظومة اظهرت بنية  
لا يمكن فهمها ، الا فى نظرية تطور التشكلات الاجتماعية •

لقد بدت « منظومة » ريكاردو قبلا ، على انها ذات قوة قسرية •  
فريكاردو اراد ان يثبت العلم فى داخل ما ليس علما ؛ ب «عجريه القسري»  
الذى ينبغي ادخال جميع الظواهر التى تناقض قانون القيمة ، قسرا فى هذا  
القانون ؛ بدلا من تطوير القانون ، لتبيان كيف ان هذه الظواهر تكون  
انماط وجوده ( فى صورة التوارى وصورة الانعكاس ) • واذن ، فهو لم يبلغ  
غاية مشروعه الرامى الى ان يستخلص من ثبات هذه الظواهر وعدم تمايزها  
المتبادل ، الصورة المقتسة عن الثروة ؛ وان يربطها بما هيئتها الداخلية •  
والهنا يبقى امكان الوقوع فى الصنمية قائما دائما ، لدى ريكاردو ، الذى  
يمثل الاقتصاد الكلاسيكى فى صرامته الكبرى • لقد ازاح ريكاردو الصنمية  
بالقوة ؛ غير ان هذه الصنمية لم ترق الى مستوى الفهم •

### ٣ - التفارج وتكوين الصنمية

تمهيد :

يطرح مفهوم الصنمية فى راس المال مسألة يمكننا ان نصوغها بادىء  
ذى بدء فى الصورة الساذجة التالية : بماذا يتعلق الامر ؟

إننا نعلم أن هذا هو المفهوم الذي يمثل النقطة التي يتعلق بها هؤلاء الذين يؤولون رأس المال ، ابتداء من انطربولوجية ماركس الشاب .  
 إن «الصنمية في نظر هؤلاء» ليست إلا الاسم الجديد للضياع . ففي الصنمية تصبح العلاقات بين الناس ، علاقات بين الأشياء . وعلى هذا النحو ، ينتقل عمل الإنسان إلى كائن غريب ؛ ويصبح تحديداً للأشياء ؛ ويصبح الناس وقد سيطرت عليهم هذه العلاقات القائمة بين الأشياء . وبالتالي ، تصبح الصنمية عملية انطربولوجية ، مماثلة لعملية الضياع .

وهناك تأويل معاكس قوامه نفي كل صفة الحركة الواقعية ، عن الصنمية ، والقول بأنها ليست إلا نظرية في العلاقات الاقتصادية ، أي ايدولوجيا .

واننا لن نفهم الصنمية في الواقع ، إلا إذا فكرنا فيها ، في استمرارية ما قلناه عن بنية حركة النمو وعن تطور صورها .

وقد رأينا ، أننا كلما انتقلنا إلى صور أكثر تشخيصاً من صور عملية الإنتاج الرأسمالي ؛ اختفى التحديد الداخلي الذي يوجه حركتها ؛ واختفت الصورة النووية في الصورة المنجزة . إن هذه الحركة هي قوام الصنمية . فعلى سطح لعملية ، يبدو ارتباط معين ، يمكننا أن ندعوه البنية الصنمية . والقول الصنمي هو إحكام ارتباط الصور المشخصة هذا ، الذي يبدو على سطح العملية الرأسمالية ، وينعكس في شعور صانعي الإنتاج .

هذا القول الصنمي ، 'يلتخصه ماركس في ما يدعوه **الاستورالثاني** . هذا الاستور قوامه ثلاثة أزواج :

- رأس المال / الربح ؛

- الأرض / الربح .

- العمل / الأجر .

تبدو العناصر الثلاثة هنا : رأس المال والأرض والعمل ، على أنها ثلاثة منابع ينتج كل منها دخلاً . فـرأس المال ينتج الربح طبعاً ؛ والعمل ينتج الأجر ، والأرض تنتج الربح . يشل هذا الثلاثي تنظيمياً لما يدركه صانعو الإنتاج ، وآخر للصورة التي يتسجل ضمنها عملهم .

### ملاحظة :

ويلاحظ ماركس ، أنه قد يكون من الأحسن ، أن نضع مكان الزوج الأول ( رأس المال / الربح ) ، ما يغطيه في الواقع ، يعني الزوج رأس المال / الفائدة . والحقيقة ، أن الربح هو صورة ظهور - أي صورة توارى - فضل القيمة . بيد أنه ليس بعد الصورة الأكثر تشخيصاً والأكثر توسعاً من فضل القيمة . أنه ما زال في علاقة بدئية الإنتاج . فالفائدة التي هي - هي ذاتها - صورة ظهور / توارى للربح - وبالتالي صورة ظهور / توارى لفضل القيمة ؛ تبدو خارج دائرة الإنتاج بالثبات . وأليتها هي التالية : أن مبلغاً من المال آ يوضع في مصرف ما ، ويعود إلى مالكه في صورة  $(1 + ج \cdot 1)$  ، بموجب عقد ما . أننا لسنا هنا بصدد أية عملية إنتاج ؛ وإنما بصدد عقد بين شخصين وقدر غامضة للمال على النمو بذاته .

في هذه الصورة ، يبدو رأس المال على سطح العملية الرأسمالية . وفضلاً عن ذلك ، فالمستور رأس المال / فائدة هو حقاً قوام الزوج الأول من المستور الثلاثي .

ولكي أدرس تكوين الصنمية سأنفص عن شروط إمكان زوج واحد من الأزواج الثلاثة ، وهو زوج رأس المال / الربح ؛ أعني رأس المال / الفائدة . أن شروط الإمكان هنا ، هو ما يدعو ماركس ، تخارج العلاقة الرأسمالية . ولكيلا نستبق الأمر في توضيح معنى هذا المفهوم ، فسنترجمه ببساطة بكلمة خروج .

ان مسألة تخارج العلاقة الرأسمالية - التي يجب ان نفهم رأس المال بها من حيث هو علاقة انتاج - قد حولها ماركس الى قضية نظرية ، في الفصل الرابع والعشرين من الكتاب الثالث ( المجلد السابع ، ص ٣٥ ) على الخصوص . انه **العلاقة الرأسمالية في خروجها وهي تتخذ صورة رأس المال الجالب للفائدة** .

في هذا النص ، تتميز صورة رأس المال جالب الفائدة ، بأنها الصورة الأكثر خروجية من صور العلاقة الرأسمالية . ويمكننا ابتداء من هذا النص ، ومن نصوص أخرى من الكتابين الثالث والرابع ، أن نعطي لفعل التفضيل هذا ، عدداً معيناً من المرادفات . - لقد حدد رأس المال جالب الفائدة ، في هذه النصوص ، على أنه الصورة الأكثر تشخصاً ، والأكثر قوسطاً ، والأكثر اتصافاً بالصنمية ، والأكثر ضياعاً . وعلى هذا النحو ، نصل الى ملاحظتين هامتين: فمن ناحية ، تبدو حركة صيغ الأمور بالصنمية، واحدة هي وحركة الخروج ؛ ومن ناحية أخرى ، نرى المفهوم المفتاح في النقد الانطربولوجي ، وهو مفهوم الضياع ، يبدو معادلاً لمفهوم التخارج . انشأ بصدد زوج الضياع/التخارج ، في الكتابين الثالث والرابع ، الذي يذكرنا تذكيراً غريباً بزواج الضياع/الاخراج السائد في **المخطوطات** . ومن هنا كانت ضرورة حصر معنى الزوج الذي نحن بصددده هنا ، لنرى ما اذا كان يغطي بالذات ما يغطيه في **المخطوطات** .

فما قوام التخارج إذن ؟ لكي نحدد بنية هذه الحركة ، التي تتيح لنا انشاء مفهوم الصنمية ، لنضع المفهومات التي نستطيع بها أن نعرض بنية حركة النمو .

وهذه المفهومات هي التالية :

• - **العلاقة** - التي ينبغي لنا ان نفهم منها علاقة الانتاج - من حيث ان هذه العلاقات هي دعامة حركة النمو كلها ؛

- الصورة ، من حيث ان الصورة هي ما تتجلى فيها العلاقة ، وبها تتمثل في الواقع .

- اصل حركة النمو وحدتها ؛

- حركة الصور او تطورها ؛

- النتيجة .

اننا نضع نصب أعيننا ، دراسة تحولات هذه العناصر ، التي تجعل صورة حركة النمو الصنمية ممكنة .

آ - فقدان المفهوم في الصورة

ويعتمد تخارج العلاقة الرأسمالية أولا ، على ان صورة رأس المال جالب الفائدة ، هي صورة فاقدة للمفهوم ، صورة دون مفهوم ، او اذا شئنا قلنا : مسلوبة المفهوم . ان الأمر يتعلق بالصورة  $1 - 1^*$  ، حيث  $1^* = 1 + *$  ( أو  $1 + ج ا$  ) . في هذه الصيغة تتوارى الحركة التي تجعل قياس المفهوم ممكنا وبها يحصل فقدان المفهوم .

والحقيقة ، ان الحركة  $1 - 1^*$  الموضوع هنا على انها حركة تلقائية ل  $1$  ، ليست ممكنة الا اذا دخل رأس المال المالي  $1$  ، في حركة انتاج يستثمر فيها . ان هذا الاستثمار في داخل حركة اعادة انتاج رأس المال الصناعي ، هو الذي يتيح الزيادة ج ا .

ولكي نحصل على الدورة الحقيقية ، وقد أنجزتها هذه ال  $1$  ؛ يجب ان نضع بين المسافة الواقعة بين  $1$  و  $1^*$  ، دورة رأس المال المالي كلها ، وهي دورة من ثلاث دورات ، وصورة وظيفية من صور رأس المال الصناعي الثلاث ، التي درسها ماركس في بداية الكتاب الثاني .

١ - س ع د . . . . . ص - ف - هـ

(۰ + ۱) (- + ۳)

هذه العملية وحدها تتيح الانتقال من قيمة  $a$  بدئية ، الى قيمة  $a$  تساوى  $1 + \text{حد } (1)$  .

والسؤال الذي يثير اهتمامنا ، هو معرفة العلاقات بين « أ » في هذه النورة ماهي . فلنتساءل أولا ، ما صورة « النوعية » ، في مرحلة « أ - س ع » .  
ون  
هاكم اجابة ماركس :

« في هذه المرحلة الأولى ، نتداول ١ على أنها مال . وإذا عملت عمل رأس المال المالي، فهذا ببساطة لأن حالة المال ضرورية لها ، لكي تتمكن من أداء وظيفة النقد ، وتتحول إلى عنصر د ، وننتهي بهما ع ، و ن اللذين يجابهانها مجابهة سلعتين - في فعل التداول هذا .  
انها لا تمثل الا بوصفها مالا » - المجلد الرابع ، ص ٤٧ .

وهذا يعني ، أن ليست رأس مال في ذاتها • إنها لا تصرف بذاتها  
بأية قدرة على الزيادة • إنها لا تقوم إلا بوظيفة النقد ( وظيفة الشراء ) ،  
ولا تقوم بوظيفة رأس المال ( وظيفة وضع القيمة موضع استثمار ) • فما  
يحول وظيفة النقد الخاصة هذه ، إلى وظيفة رأس المال ؟ إنها طبيعة ارتباطها  
بمراحل حركة النمو الأخرى •

• بما أن هذا العمل ( المكرر ) هو المرحلة الاولى من حركة نمو القبة التي هي رأس المال ، فهو في الوقت ذاته وظيفة رأس المال المالي ، بفضل صورة الاستعمال الخاصة بالسلمتين ع و و ن اللتين يشتري بهما - - المجلد الرابع ، ص ٤٧ -

(١) إن القيمة المأخذة لتقييم شراء سلعة (قوة عمل) و (ون) (وسائل الإنتاج) - وعندئذ :  
تتخطى وسائل الإنتاج هذه ، في دورة الإنتاج (د) ، التي تكون نتيجةها القيمة المأخذة  
للمواد (س) ، التي تتحول إلى (أ) .  
(٢ مكرر) : الفصل ١ - س . س .

هذا الطرف الأخير من الجملة يريد أن يقول شتين :

١ - ٢ - م س ع هي تابع المال المالي ، وهي تقوم بنور ما في حركة النمو

ون

الراسمالية لإعادة الانتاج ، من حيث انه يجعل المرحلة د التي هي بالضبط مرحلة موضع موضع الاستثمار ، ممكنة ، بفضل الصفة الخاصة د ع و ون .

٢ - وعلى نحو أخص ، ما هو حاسم هنا هو طبيعة السلعة ع ( قوة العمل ) . فعملية الاستثمار قد أصبحت ممكنة ، بحضور هذه السلعة الخاصة اطلاقا ، التي هي قوة العمل ، في السوق . وعلى هذا النحو ، تكشف الصورة لتي نحن بصدد هنا ، عن التعارض بين رأس المال والعمل . مبلغ ١ ، ويسحب مبلغاً ١ . أما ما يمكن أن يحدث بين هذين الفعلين ، محرك الدورة .

• كل هذه الدورة تفترض مسبقاً الصفة الراسمالية لحركة نمو الانتاج ذاتها ؛ والقاعدة التي تقوم عليها ، هي حركة نمو الانتاج هذه بالذات ، مع الحالة الاجتماعية الخاصة التي تقتضيها .

١ - س = ١ - س ع .

ون

• يريد أن ١ - ع تفترض الأجر ؛ وتفترض بالتالي وسائل الانتاج . من حيث انها تشكل جزءاً من رأس المال المنتج ؛ وبالتالي حركة نمو العمل واستثمار حركة الانتاج ، من حيث كونها سلفاً وظيفية راسمالية ، • ص ٥٨ .

ننظر الآن الى ١ • لا يمكننا أن نقول انها نتاج ١ ، ولا حتى انها نتاج د ( الا في بعض الحالات الخاصة ، مثل انتاج الذهب ) • انها صورة محوطة عن س • ان الرجوع الى الصورة النقدية ليس تابعا لرأس المال المالي ، وإنما لرأس المال السلمي س • والفارق • ، وهو الصورة المالية للفارق من الناتج في المرحلة د ، لا يمثل حركة قد تكون خاصة بـ ١ •

« لا يحقق رأس المال المالي ، في داخل دورة رأس المال الصناعي ، الا وظائف نقدية ؛  
الوظائف النقدية هذه لا تتخذ في الوقت ذاته ، معنى وظائف رأسمالية ، الا بعلاقتها الاجتماعية  
بالمراحل الاخرى لهذه الدورة »

« ان تصور  $\bar{a}$  على انها علاقة « ب ا » ، اي على انها علاقة رأسمالية ، هو وظيفة مباشرة  
لا لرأس المال المالي ، وانما لرأس المال السلمي س<sup>-</sup> ، الذي بدوره يقتصر على أن يعبر  
بما هو علاقة مد ب س ، عن نتيجة حركة نمو الانتاج ، عن الحركة التي جرت فيه وهي حركة  
وضع القيمة رأس المال ، موضع استثمار » س ٧٢ -

ينتج عن هذا ، أنه ما من علاقة بين  $\bar{a}$  و  $\bar{a}^+$  في المستور  $\bar{a} = \bar{a}^+ + \bar{a}$   
الذي يعبر عن نتيجة الدورة ، والمعادلة هي معادلة مستنعة . وقد عبر  
ماركس عن وضع العلاقة المستنعة هذا ، بفهوم غير المعقول ، كما نعلم .

ويجد غير المعقول هذا علته طبعاً ، في المستور المفهومي ، الذي  
يعبر عن كلية دورة رأس المال المالي ، وارتباطه بالدورات الاخرى . فالمستور  
غير المعقول وغير المفهومي  $\bar{a} = \bar{a}^+ + \bar{a}$  ج ا يشرحه المستور الكامل الثاني :  
الثالثي :

$$1 - \text{س ع} \quad 00000 \quad \text{د} \quad 00000 \quad \text{س}^+ - \bar{a}^+$$

ون

يعبر هذا المستور عن العلاقة المفهومية « اي :

١ - إنه يدرك جملة تبديلات الصورة وتغييراتها ، التي هي قوام  
الدورة ، والتي توحيها مع الدورات الاخرى ، في جملة حركة نمو انتاج  
رأس المال ؛

٢ - إنه يدل على الصفة المحددة لعلاقة الانتاج ، التي هي دعامة  
حركة نمو الاستثمار .

فالعلاقة المستنعة بين  $\bar{a}$  و  $\bar{a}^+$  ، لا تصبح ممكنة ، الا اذا دعمها ما يتحكم

بالنورة كلها ؛ أي رأس المال من حيث هو علاقة انتاج ، مع متمم : العمل  
الماجور .

وعلى هذا النحو ، فدورة رأس المال ، هي الدورة التي تعبّر أحسن  
تعبير ، عن حركة النمو الرأسمالية . وما يميز هذه الحركة ، ، فعلا ، هو  
أن مبناها في وضع القيمة موضع الاستثمار ؛ الأمر الذي تعبّر عنه بوضوح ،  
النورة التي تمضي من أ إلى ب . بيد أنها تميل إلى التوالى في نتيجتها ،  
هذه الصورة المحددة لحركة نمو إعادة انتاج رأس المال ؛ حركة وضع القيمة  
موضع استثمار ، التي أصبحت ممكنة بالعلاقات القائمة بين انتاج رأس  
المال والعمل الماجور .

« وعلى هذا النحو ، تبدو أن حاصل قيمة تنايز داخلية ، سحرية في ذاتها تمييزاً من  
النوع الباطني ( المفهومي ) ، أي صورة تعبّر عن العلاقة الرأسمالية .  
» بيد أن هذا لا يعبر عن ذاته إلا بما هو نتيجة ، دون توسيط حركة نمو هذه نتيجتها . »  
لتجلد الرابع ، ص ٤٦ .

والذن ، تتميز هذه النورة ، بتوالى حركة النمو في نتيجتها . وعلى هذا  
النحو ، فهي تنصرف إلى تجاهل حركة نمو الرأسمالية ؛ إذا ما استقلت  
وتميزت من غيرها .

ولا يتعرض هذا الاستقلال لخطر الظهور إذا درسنا مجموع حركة إعادة  
الانتاج ، كما درسها ماركس في الكتاب الثاني . فالاستقلال الذاتي لنورة  
رأس المال - المال ، يتوالى في دورة رأس المال - السلعة .

« ان ظاهر الاستقلال ، الذي يست إلى الصورة المال القيمة - رأس المال . في الشكل  
الأول من دورته ( في دورة رأس المال - المال ) يتوالى في هذا الشكل الثاني ، الذي هو  
بالتالي نقد للأول ، يرده إلى مجرد شكل خاص » ص ٦٩ .

ان هذا الاستقلال ، هذا الفقد للمفهوم ، علم المعقولية هنا ، كل ذلك

ينجلى في الواقع فعلا ، بقدر ما نتجه نحو الصور الأكثر تشخيصا ، والأكثر  
توسعا ، من صور حركة النمو الرأسمالية .

وفي صورة رأس المال جالب الفائدة ، سيجد هذا التطور تمامه . وفي  
الحقيقة ، إن هذه الصورة هي أكثر تشخيصا ، وأكثر توسعا ، من صور  
رأس المال . أنها لا تفترض فقط تحويل فضل القسيمة إلى ربح ؛ بل فصل  
الربح إلى ربح مشروع وفائدة . والرأسمالي المالي الذي يسلف المال ،  
يبقى خارج حركة الإنتاج وإعادة الإنتاج كلها . أنه يقتصر على تسليف  
مبلغ ١ ، ويسحب مبلغا ٦ . أما ما يمكن أن يحدث بين هذين الفعلين ،  
فلا يهمه .

وعلى هذا النحو ، توافرت الحركة الرأسمالية كلها ، في الصورة السابقة .  
وفقدان المفهوم يعبر عن توافري الحدود الوسطى كلها ، التي يجعل  
ارتباطها ، العلاقة بين ١ و ٦ ممكنة . بهذا ، فهو يعبر عن توافري ما هو  
دعامة هذا الارتباط وجاعله ممكنا ، أي علاقات الإنتاج الرأسمالية . واختفاء  
علاقات الإنتاج هذا ، في فقدان المفهوم من الصورة ، هو ما يقيم أساس  
التخارج لما يدعوه ماركس العلاقة الرأسمالية .

إننا نعلم ، أن هذا التوافري قد أصبح ممكنا ، بتطور الصورة ، الذي  
أدى إلى الصورة الأكثر تشخيصا والأكثر توسعا ، وهي صورة رأس المال  
جالب الفائدة . أن تطور الصورة هذا ، وتسلسل التوسعات هنا ،  
يتوازيان هما ذواتهما في الصورة التي تنتج عنهما . وتبدو هذه الصورة ،  
التي هي أكثر الصور توسعا في الحركة الرأسمالية ، على أنها مباشرة  
خالصة ، وعلاقة خالصة للذات بالذات ، في رأس المال - المال .

انطلاقاً من هذا ، يمكننا أن ندرك مفهوم التخارج . إننا نعلم في الحقيقة  
أنه يدل على علاقة بين علاقة الإنتاج و صورة حركة النمو . وقد تعرفنا من

قبل ، من ناحية أخرى ، الآلية العامة للرابطة **علاقة / صورة** ، التي ميزناها بأنها رابطة سببية كنائية . إن هذه السببية الكنائية ، ستولد نتائجها الأكثر جنسية ، في الصورة العديدة المفهوم . وقد فقت كل الصفات التي أحلتها في محل معين ، في تطور صور حركة النمو واتصالاتها .

وقبل أن نوجه تفصيل هذه النتائج ، يمكننا أن نلاحظ سلفاً ، أن حدود المسألة تنفي نموذجاً معيناً من تأويل التخارج ( وتأويل الضياع ) . والحدود الماثلة ليست هي الفئات والمحمول والشئ ، بل **العلاقة والصورة** . فضرورة المرء غريباً ، تلك التي نحن بصدها هنا ، لا تدل على تخارج المحمولات عن ذات ما في كائن غريب ؛ وإنما تدل على ما يحدث للعلاقة التراسمالية ، في الصورة الأكثر توسطاً من صور حركة النمو .

### ب - تخارج العلاقة :

تصاحب مفهوم التخارج مصاحبة تكاد تكون طقسية ، ثلاثة مفهومات أخرى ، وهي : مفهوم العيب ومفهوم التشويه ومفهوم الانقلاب .

نترك جانباً الحد الأول ، الذي لا ينتمى بمعنى مفهومي خاص . أما مفهوم الانقلاب فيطرح هو ذاته علينا مسألة ما . فهو يدل من ناحية على الانعكاس الذي درسناه من قبل ، انعكاس التحديد الداخلي الحركة النمو ، في صورها المنجزة . بيد أنه يتخذ هنا معنى جديداً ، سنفحص عنه فيما بعد .

أما مفهوم التشويه فيجب فهمه ابتداءً مما قيل من قبل ، عن تكوين الموضوعية وآلية العرض . فقد رأينا في تحليلنا للصورة السلعة ، أن الشئ ، أي الموضوع ، كان حامل العلاقة ، وأن جهل وظيفه الحامل هذه وجهل الصفة الحسية المتجاوزة الحس ، التي يتصف بها الشئ ، قد حوّل ما كان تعبيراً عن علاقة اجتماعية ، إلى خاصية طبيعية للشئ .

وعلى نحو أدق ، فكل شيء كان يحدث في وظيفة الصورة . وكانت هذه الصورة ، في الوقت ذاته ، صورة كساء للشيء ، وصورة لظهور علاقات الانتاج .

واننا نجد من جديد آلية العرض ، التي ابرزها ماركس الى النور ، في العلاقة القائمة بين رأس المال بما هو شيء ( مبلغ من المال ، أو جملة من العناصر المادية ؛ كالمواد الأولية والآلات ، الخ . . . ) ورأس المال بما هو علاقة انتاج ، حاملها رأس المال الأول .

« ليس رأس المال شيئاً ، بل علاقة انتاج محددة اجتماعية ، تمت الى تكون اجتماعي تاريخي محدد . يعرض نفسه في شيء ما ، ويخلق على هذا الشيء صفة اجتماعية نوعية » .  
راس المال ، المجلد الثامن ، ص ١٦٢ .

اننا نجد التقابل علاقة - شيء ؛ وهو تقابل يستمد نمط وجوده من العرض . وجهل العرض يلغي التقابل ، ويحول رأس المال الى مجرد شيء والحدود الثلاثة هي هنا :

- رأس المال من حيث هو علاقة انتاج ؛

- صورة رأس المال ، التي هي هنا الصورة غير المفهومية لرأس المال جالب الفائدة ؛

- الشيء ( عناصر رأس المال المادية ) الذي يقوم مقام الحامل بالنسبة الى رأس المال الذي هو علاقة ، باكتسابه صورة رأس المال جالب الفائدة .  
بيد أن صورة رأس المال جالب الفائدة ، قد فقدت كل ما يذكر بما كان يجعل منها صورة خاصة ومحددة لرأس المال . بن تحديدها بما هي صورة ستختلط على هذا النحو ، بالتحديدات المادية للشيء .

فبفعل فقدان المفهوم تكف الصورة عن ممارسة وظيفتها بما هي

صورة • وعندئذ ، قرقد التحديدات الاجتماعية لعلاقات الإنتاج ، على التحديدات المادية للشيء • ومن هنا ، كان الخلط بين ما يدعو ماركس الأسس المادية ( الأشياء التي تمارس وظيفة الحامل ) والتحديدات الاجتماعية • فتصبح هذه التحديدات الاجتماعية ، خصائص طبيعية لعناصر الإنتاج المادية • وعلى هذا النحو ، يصبح رأس المال الذي هو علاقة ، شيئاً ما •

بيد أن هذا الشيء يتمتع بخصائص خاصة جداً • ويمكن لصفته اللغزية أن تعبّر عن نفسها على نحوين :

— إذا عندنا ١ مبلغاً ذا قيمة ، كانت العلاقة ١ - ٢ من صورة ٤ = ٥  
العلاقة التي لا يمكن تصورها • اننا هنا بصدد الفز الزيادة •

يمكننا أن نبحث عن حل هذه اللغز ، من جانب قيمة استعمال عناصر الشيء ١ المادية • وعندئذ ، نحل علاقة غير قابلة للقياس ، محل علاقة غير قابلة للفهم ؛ فالشيء ١ ينتج فضل القيمة أي علاقة اجتماعية • وسنصوغ هذا اللغز صياغة ملائمة ، باطلاقنا على هذه العلاقة غير القابلة للقياس ، اسمها الحقيقي ؛ فالامر يتعلق بعلاقة غير عقلية •

بهذا يمكننا أن نفهم امكان هذا اللغز وحله • والحل سيقدم لنا ، بتوضيح مفهوم الانقلاب • ويحل هذا المفهوم على الحركة التالية : ان تحويل العلاقة الاجتماعية الى شيء ، هو بالقدر ذاته تحويل الشيء الى علاقة اجتماعية • فالشيء الذي اختفت فيه العلاقة الاجتماعية ، قد ورث حركة يحددها • وهذه الحركة ماثلة فيه مثول الملكة الطبيعية ، أو الصفة الخفية ، في الشيء ، واذن ، فنحن نرى هنا ، اتضاح واكتمال معنى هذا التواري ؛ الذي يميّز به ماركس نمط عمل علاقات الإنتاج •

ويتجلى فعل نمط الإنتاج هذا ، أولاً في أن الشيء يبدو بمظهر آلة

متحركة بذاتها ، مزودة بحركة معقدة . فالانتقال من ٤ الى ٥ ممكن ؛ لأن الشيء يمتلك في ذاته علة لازدياده . وهو يمتلك هذه العلة ، لأنه يصبح كما يقول ماركس ، متضخما بمثل العلاقة الاجتماعية فيه . واذن ، فغير المعقول هو علة ازدياد الشيء (١) . وعلى هذا النحو ، يثبت غير المعقول بمعاني الكلمة كلها ، على أنه علة الواقع . فنسط مثول العلاقة الاجتماعية في الشيء ، يسمح بتفسير المفزين ؛ أعني لفرز ازدياد علاقة اجتماعية ما ، بفعل شيء ما ؛ ولفرز انتاج علاقة اجتماعية ما ، بفعل شيء ما . وعلى هذا النحو ، يمكن لرأس المال الذي هو شيء ، أن ينتج فائدة ( تنتج الأرض الريع ) انتاجا طبيعيا ومعقد . ويمكننا أن نلخص هذه الحركة ، بقولنا : أن الشيء أصبح ذاتا مستقلة ؛ وهذا ما يعبر ماركس عنه ، بمفهوم التحويل الى ذات .

إننا اذن نسام حركة مزدوجة : تحويل تحدييدات الانتاج الاجتماعية الى شيء ؛ وتحويل الامس المادية لانتاج الاشياء ، الى امور ذاتية ؛ هذه الاشياء التي تبعد هذه التحدييدات الاجتماعية فيها وتختفي . ويشرح ماركس هذه الحركة المزدوجة ، بأنها كانت محسوسة سلفا ، منذ تحديد نمط الانتاج الرأسمالي أبسط تحديد ؛ أي تحديد صورة السلعة التي هي نتاج العمل .

« لقد وجدنا تشبيها تحدييدات الانتاج الاجتماعية ، وتحويل أسسه المادية الى امور ذاتية تحويلا يميز نمط الانتاج الرأسمالي كله ، متضمنين سلفا في السلعة ؛ وخصوصا في السلعة من حيث هي نتاج رأس المال » المجلد السابع ، ص ٢٥٥ .

هذه الحركة المزدوجة هي قوام المعنى الثاني ، الذي ذكرناه فيما تقدم ، عن مفهوم الانقلاب . ونتيجة هذا الانقلاب ، هي « العالم المسحور » أي للعالم المقلوب والقائم على رأسه » ( المجلد الثامن ، ص ٢٠٧ ) .

(١) سنرى فيما بعد ، البؤس النظري الذي نال بريس ؛ لأن اتخذ من هذه العلة علتهنسية .

ويبدو لنا ، أنه من الجوهرى التمييز بين هاتين الوظيفتين لمفهوم الانقلاب ؛ لأن الأولى منها ( الانعكاس من حيث هو وظيفة محددة بتطور الصور ، أي بالانتقال من الصورة النووية الى الصورة المنجزة ) تقبل وحدها أن تتلقى تحديداً مفهوماً دقيقاً . أما الوظيفة الثانية التي يقوم بها الانقلاب ( وهي حركة مزدوجة في تشييء العلاقات الاجتماعية ، وتحويل الحوامل المادية الى أمور ذاتية ) ، فهي الوظيفة المحاطة بهالة إنسانية كاملة ، والمشار إليها يرجع لم يخضع للتفكير والنقد ، يحيلنا الى مجال مفهومى سابق .

ويجب علينا هنا ، أن نفحص عن كثب ، علاقة شكل الانقلاب هنا ، من حيث أنه يميز تخارج العلاقة الرأسمالية ، وتخارج الشكل الكلاسيكي للضياح ، كما يعبر هذا التخارج عن نفسه في المخطوطات . فكل حدود الحركة ، التي يصفها ماركس هنا ، يبدو أنها تجد معادلاتها في المخطوطات . والبنية الماثلة هنا ، والتي قوامها زوج المترادين ضياح/تخارج ومفهوم الانقلاب ، تطابقها في المخطوطات البنية التي قوامها الزوج ضياح/خروج ومفهوم الانقلاب ذاته ( يدل هذا الانقلاب في النقد الانطروبولوجي ، على اكتمال حركة الضياح ، التي تصبح الذات بها موضوعاً لموضوعها ، وفي الوقت ذاته ، نهج النظر التأملي الذي يؤكد الفصل والانقلاب ) . ومن ناحية أخرى ، فالانقلاب شأنه هنا مثل شأنه في المخطوطات ، يقوم في مجال العلاقة شخص / شيء .

ومن هنا كانت الحاجة الى توضيح معنى المفاهيم المستخدمة هنا . فلننظر أولاً الى حركة التشييء . فما ينتقل الى الشيء ليس جوهر ذاتية ما ، بل علاقة ما . وفي التخارج ، ليست ذات ما هي التي تنفصل عن ذاتها ، وتنتقل محاولاتها الى كائن غريب . وإنما هي صورة تصبح غريبة عن العلاقة التي تصفها ؛ وحينما تصبح غريبة ، تصبح شيئاً ، وتسبب تشييء العلاقة . هذا التحديد للتخارج يصدق أيضاً على الضياح .

فما يقع في الصنمية ، هو التضمن البنيوي ، الذي يؤسس بعد الشيء عن ذاته ؛ هذا البعد الذي هو المحل الذي تعمل فيه العلاقات الاقتصادية ، بالذات . لقد حذف هذا البعد في الصنمية ؛ ولكن ، بالمكاننا أن نقول : أنه كان محفوظاً بالقدر كله في **مخطوطات عام ١٨٤٤** ، حيث عدّ الشيء مباشرة موضوع ذاتية ما . لقد كان حذف هذا البعد ، هذه المسافة الخاصة بالشيء ، الذي يتجلى فيه ادراك البنية ؛ هو الذي أتاح ازدهار الجية القول في الموضوع ونتاج . واذن ، لا يمكن فهم تشييء العلاقة الرأسمالية ، على أنها جعل محمولات ذات ما موضوعات ، إلا إذا حفظنا البعد النوعي ، الذي يحدد فيه رأس المال ، العلاقات الاقتصادية .

أما عملية التحويل الى ذات ، فإننا نرى أنها ليست فضلاً عن ذلك ، قلب محمول ذات جوهرية الى ذات . فما أشار إليه ماركس ، على أنه تحويل الشيء الى ذات ، هو اكتساب الشيء وظيفة محرك العملية . هذه الوظيفة لا تمت في العملية ، الى ذات أو الى عمل متبادل بين ذات وموضوع ؛ وإنما تمت الى علاقات الانتاج ، التي هي غريبة غريبة جنسية ، عن مجال الذات والموضوع ، حيث لا يمكن لها أن تجد إلا **حواملها** . فالخصائص التي يخلقها الشيء ، ليست صفات ذات ما ، وإنما القدرة التي تحرك علاقات الانتاج . فيقدر ما يورث الشيء الحركة ، بقدر ما يبذل ذاتاً . فمفهوم الذات يدل على وظيفة لها مكانها في حركة وحياة .

ونستطيع أن نستنتج من ذلك ، أنه إذا كانت مفهومات التحويل الى الذات ، والتشييء ، والانتقال ، تعبر في مجال نظري ما ، مثل مجال المخطوطات ، تعبيراً مطابفاً عن مضمون مفهومي معين ؛ فهي لا تدل في المجال النظري لرأس المال ، إلا على مضمون مفهومي مغاير . إنها لم تعد فيه ، في نطاق تطابق مفهومي مع موضوعها ، وإنما في نطاق مماثلة ما . وعلى هذا النحو ، تحجب حدود التشييء ، والتحويل الى الذات ، والانتقال ، ما ينور

حول كبل شيء ؛ أي وظيفة محرك العملية ، والنسجوع الخاص بملاقات  
الانتاج (١) .

فلنعتبر باختصار عن الفارق بين الحركتين . ففي المخطوطات تضع  
الذات ( العامل ) ماهيتها في موضع ما . وهذا الموضوع سينمي قدرة الكائن  
الغريب ( رأس المال ) ، الذي يضع نفسه في حركة الانقلاب على أنه ذات ،  
ويحول العامل إلى أن يصبح موضوعاً لموضوعه .

وفي رأس المال ، يقوم التخرج ، على أن العلاقة ، بفقدان المفهوم في  
الصورة ، ترى تحديدها تنطبق على خصائص الشيء المادية ( التثبيتي ) ؛  
والشيء الذي توارت فيه العلاقة ، يبدو عندئذ ، على أنه ذات آلية ( التحويل  
إلى ذات ) . في هذه الحركة لا يتدخل العامل ولا الرأسمالي . وعلى هذا  
النحو ، يظهر العامل هنا ، على أنه حامل العلاقة : انتاج / عمل مأجور ،  
لا على أنه ذات أصلية في العملية . فالآلية للضياع لا تقتضيه .

واذن ، يمكننا أن نحدد تماماً بنيتين مختلفتين . بيد أن ماركس  
يجنح دائماً نحو الخلط بينهما ؛ فالضياع في العلاقة الرأسمالية ، يصبح  
في فكره على غرار نموذج ضياع الذات الجوهرية ؛ شأنه في ذلك شأن  
الانقلاب العكاسي يصبح انقلاباً وحسب .

ولا بد لي من أن أضرب مثالا ، عن هذا الانزلاق في الفصل الثاني

---

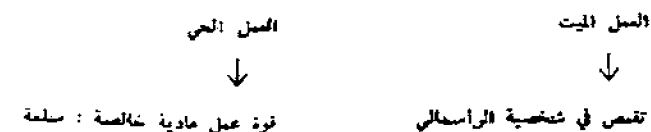
(١) إل أي حد لا يتطابق استخدام هذا الرسم التخطيطي مع التعبير عن آلية التحويل إلى صمم.  
هذا ما سيبدو لنا بوضوح ، إذا لاحظنا ، أن تسمي الأشخاص ، لا يتطابق على الإطلاق ،  
مع « تحويل » الأشياء ، « إلى ذات » ( تحول العوامل المادية إلى امتلاكها الذاتي ) . فالأمر  
خلاف ذلك تماماً ؛ فما يطابق شكل الشيء الآلي المتحرك بذاته ، في صورة رأس المال جالب  
العائد ؛ هو شكل المعتقد بين شخصين حزينين ؛ أي بين ذاتيتين مكونتين . ومن هذا  
يبدو بوضوح ، أن الصنمية لا تقتض علاقة ذات ما بموضوع ما ؛ بل علاقة كل من هذين  
العوامل ، بملاقات الانتاج التي تعد هذه العوامل .

من الكتاب الثالث - ففيه يثار السؤال عن تحويل فضل القيمة الى ربح -  
 فقد رأينا ، ان الربح كان صورة ظهور / كوارى فضل «القيمة» ، حيث كان  
 يتوارى تحديد القيمة بزمان العمل ، وتحديد فضل «القيمة» بالعمل الإضافي ؛  
 وهي صورة تتميز بانعكاس حركة الانتاج الرأسمالي الواقعية - بيد أننا ،  
 سنرى في هذا النص ، هنا الانعكاس 'بردة' الى الشكل الانطروبولوجي  
 للاثقلاب ؛ وسنرى كذلك النموذج الاول والثاني من الضياع يختلطان في  
 علم التحديد هنا ، الذي هو الصفة المميزة للقول الانطروبولوجي .

• ان الأسلوب الذي يتحول به فضل القيمة الى ربح ، عبر امتد «الربح» ليس الا تطور  
 تماثل الذات والموضوع ، واتقلاب أحدهما الى الآخر . وهنا ييجعل مع حصول حركة نمو  
 الانتاج - وقد رأينا منذ تلك اللحظة ، قوى العمل المنتجة النهائية كلها ، تبدو على أنها قوى  
 منتجة لرأس المال .

• فمن ناحية ، تنقص العمل الماضي ، الذي يسيطر على العمل الحى ، شخصية الرأسمالي ؛  
 ومن ناحية أخرى ، يبدد العامل - خلافاً لذلك - كأنه قوة عمل مادية خالصة : أي كأنه سلعة .»  
 المجلد السادس ، ص ٦٤ .

ها نحن أولاء أمام الحركة التالية :



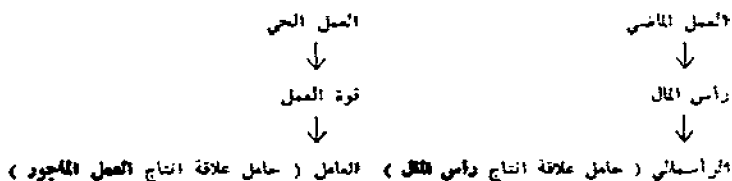
ان الصورة المستخدمة هنا ، هي الرسم التخطيطي الانطروبولوجي الكلاسيكي :



لا بد لتطور صور حركة نمو الانتاج الرأسمالي ، من أن يصبح هو  
 والانعكاس الذي يميزه ، تطوراً لهذا الانقلاب اليدني : ذات / موضوع .

فإذا كان هذا الرسم التخطيطي متماسكا ، أصبح كل ما بيناه معنوما .  
ولكنه ليس متماسكا في الواقع . والحقيقة ، فما يطابق تحويل للعمل الحي  
الى سلة ، هو تحويل العمل الماضي الى رأس مال ، لا الى رأسمالي .

**تقصص الشخصية** ، بالمعنى الحصري الذي يتخذه هذا المفهوم في  
رأس المال ، هو شيء مخالف تماما . انه يدل على وظيفة الذات ، من حيث  
هي العامل لعلاقات الانتاج . فملاقة الانتاج كما رأينا ، تحدد من ناحية  
وظيفة الذات ، ومن الأخرى وظيفة الموضوع . انها هي ذاتها التي تحقق  
عرض الموضوع ، بقدر ما تحقق ما سندعوه بكلمة مستعارة من جاك لاكان  
ال**اخراج المسرحي للذات** (١) . اننا نعلم ، اننا ننبذ بهذا ، كون الزوج ذات/  
موضوع يصل عمل محرك الحركة النمو ، وكون حركة النمو هي حركة  
تبادل حديده . فالوظيفة الدقيقة لتقصص الشخصية - كما تعمل في  
رأس المال - تحرم هذا المفهوم كما يستعمله ماركس ، عن كل قيمته .  
فإذا عدنا الآن الى تناول رسمنا التخطيطي ، كان لدينا :



(١) راجع ، جاك لاكان : التحليل النفسي ، المجلد السادس ، ص ١١٢ - ١١٣ .  
« ومنفذ ، حين يطلق دانيال لاغاش ، من اختيار اقترحه علينا ، بين بنية ظاهرية  
على نحو ما ( قد تضمن نقلاً لما جعله الصفة الوصفية من شيء طبيعي ) ، وبنية يمكنه ان  
يصلها بأنها بعيدة عن التجربة ( لأن الامر يتعلق بـ « النموذج النظري » ، الذي يتفرع في  
علم نفس الاعمال التحليلي ) ؛ أعمل بتقيضه هذه نبط بنية ما ؛ اذا كان ثالثاً ، فهو ليس  
ثالثاً مرغوباً ؛ واعني بهذا النمط ، النتائج التي عندما تتألف الخالص والبسيط للشئ ذي  
المعنى ، في الواقع الذي يتوالد فيه . وذلك ، لأننا بصدد البنيوية ، يمكننا أن نتساءل :  
أهي التي تسمح لنا بطرح تجربتنا ، على أنها المجال الذي يتكلم فيه ال « هذا » أم لا ؟ اذا  
قلنا نعم ، ثلاثي « البعد عن التجربة » ، الذي هو بعد البنية ؛ لأنه لا يعمل فيه عمل  
النموذج النظري ، بل عمل الآلة الأصلية ، التي تخرج فيها الذات مسرحياً .

ففي مقابل قوة العمل ، نجد « رأس المال » ؛ ولا نجد شخصاً ( الرأسمالي ) . كذلك نجد مقابل الرأسمالي ، ذاتاً أخرى ، هي « العامل » ؛ ولا نجد شيئاً ما . ان الانعكاس ذات / موضوع لا مكان له هنا .

وهذا يعني ، انه ما من مكان آخر للانطربولوجيا في رأس المال ، الا ذلك الذي شقته الانزلاقات قول ماركس . فحيثما يخطئ ماركس في تحديد موقع المفاهيم ، تتحرك هذه المفاهيم حول نقاط ارتكاز انطربولوجية . وحيثما تضعف صرامة قوله ، نرى نموذجاً انطربولوجياً يرتسم . مثل هذه الانزلاقات ضروري ، ضمن الحد الذي لا ينقد فيه ماركس مفرداته اللغوية نقداً صارماً . فالكلمات التي يعبر بها عن المفاهيم الجديدة ، التي أتى بها رأس المال ؛ هي في حالات كثيرة الكلمات نفسها التي كانت تؤدي معاني المفاهيم الانطربولوجية لماركس الشاب .

من الضروري لنا أن نلح على هذا التمييز : وهو أننا بصدد مفاهيم مخالفة تماماً . وعلى سبيل المثال ، فإننا نجد في رأس المال مفهوماً للانقلاب وآخر للضياع ؛ وهما مفهومان جديتان بالنسبة الى المخطوطات ، التي لها مضمون مغاير . بيد أن الكلمات نفسها تؤدي معاني المفاهيم الانطربولوجية ( التي سادعوها المفاهيم الاولى ) ، ومفاهيم رأس المال ( المفاهيم الثانية ) .

ومما يثير الاهتمام ، أن تشير الى أن مفهومي الانقلاب والضياع ، لهما وظيفة علاقية في الحالتين . انهما يرسمان في وسط مجال نظري معين ، علاقات بين الحدود . ففي المجال النظري الاول ، تكون الحدود التي يربطها مفهوم الانقلاب والضياع بعلاقة ما ، هي الذات والمحمول ، والموضوع والشئ ، والخبرة والنظر التأمل ، الخ ... وفي المجال النظري الثاني ، تصبح هذه الحدود هي الصورة البسيطة والصورة المعقدة ، والعلاقة والصورة ، الخ ...

والنمجالين «النظريين» خصائص مختلفة . وينتج عن ذلك ، ان علاقات النموذج الأول وعلاقات النموذج الثاني ، لا يمكن لها ان تكون متجانسة . واذن ، فالبينة تتطلب ، أن تكون الكلمات التي تعبّر فيها مفهومات العلاقة عن نفسها ، مختلفة كذلك . وبما أن ماركس لا يستجيب لضرورة البينة هذه ؛ فإن الشكل الأول يظل يتعرض لاحتمام المكان الذي لم يعد مكانه . والانزلاق يحدث في زمانين ، وهما : إقامة تجانس بين علاقات النموذج الأول وعلاقات النموذج الثاني ؛ وبالتالي إعادة تكوين المجال النظري الأول ومحاولة ادخال المجال النظري الثاني فيه . بيد أن التواء ما يظهر في هذه المحاولة ، دالا على مقاومة المجال الثاني . وهذا الالتواء هو الذي يخلق عدم التماسك مثلا ، في الرسم التخطيطي الذي درسناه منذ قليل .

اننا نجد التواءات من النوع ذاته تقريباً ، كل مرة يستخدم فيها ماركس رسوماً تخطيطية مستعارة من النقد الانطربولوجي . فالتصوص التي تعود الى تناول الرسم التخطيطي القديم ، لنقد الضياع الديني ، ذات دلالة بهذا الصدد ، على الخصوص . ويظهر التحليل ، ان المماثلة ليست دقيقة إطلاقاً ، في كل مرة يبرز فيها ماركس بذاهة مماثلة ما ، بين العملية التي يدرسها ، وعملية الضياع الديني ( في الفصل الأول من رأس المال ، مثلا ) .

وهناك التواء آخر يلفت الانتباه ، يمثله الدستور الذي غالباً ما استخدمه ماركس ، لتمييز الصنمية ؛ وهو : تصبح العلاقات بين الناس علاقات بين الأشياء . انه دستور يتخذ فيه المضاف إليهما مكان اسم أصبح وخبرها .

بقي علينا أن ننظر الى العلة العميقة لهذه الانزلاقات . لقد جعلنا السبب يرتد الى حقيقة أن ماركس لم يشرع بنقد مفرداته اللفوية . ان غياب النقد هنا ، ليس مجرد افعال . ولذا لم يحكم ماركس بضرورة إقامة

فوارق بين المصطلحات ؛ فلانه لم يفكر قط تفكيراً دقيقاً ، في الفرق بين قوله والقول الانطربولوجي لماركس الشاب . وإذا استطعنا أن نحسد في ممارسة ماركس النظرية ، «الانقطاع» الذي لم يفعل ماركس شيئاً غير اثباته ؛ واستطعنا أن نصوغ الفارق الجذري بين الاشتكاليين ؛ فإن ماركس ذاته ، لم يدرك ادراكاً حقيقياً قط هذا الفارق ، ولم يجعل منه مفهوماً .

### ج - تبدل مواقع الاصل وتجاوز الحد :

سنرى اكتمال الشكل المصطبغ بالصنمية في حركة النمو ، حينما نفحص عما يحدث للاصل ، وللحد ولنتيجة هذه الحركة .

**والاصل** الذي نحن بصدده ، ليس اصلاً زمنياً ، بل اصل حركة «النمو الرأسمالية» ، بما هي كذلك .

وإذا كانت حركة نمو الانتاج الرأسمالي هي حركة وضع رأس المال موضع استثمار ؛ فالاصل الذي نحن بصدده هو اصل فضل القيمة ؛ أي العمل «الاضافي» .

هذا الاصل لا يكشف لنا عن نفسه ، في الصور الشخصية لحركة «النمو الرأسمالية» . فما يقسم لنا هو نتائج الحركة ، أي الاقسام التي يتحلل فيها فضل القيمة الكلي ؛ أي الربح ، والفائدة والربح . وقد اظهرت لنا دراسة مسوغات التعويض ، ان هذه الكسور التي تعبر عن توزيع فضل القيمة ، تبدو على انها عناصره المقومة .

ان هذا المظهر هو الذي يقوم في أساس الاقتصاد العامي ، الذي يجد أصله التنظيمي ، في نظرية آدم سميث «الظاهرية» عن المنابع الثلاثة . وقوم عملية آدم سميث ، على جعل الأجر والربح والربح ، العناصر «النتيجة» عن

تفكك القيمة ، في فترة محددة ؛ عناصر مقرونة لهذه القيمة (١) .

ويمكن لعملية آدم سميت ، أن تتوزع في فترتين - فقبل كل شيء - ،  
ينفصل الأجر والربح والربح عن أصلها ( زمن العمل الاجتماعي الكلي ،  
الذي يتحقق في القيمة ، التي تمثل هذه كلها تفككها - أنها تصبح عندئذ  
ذات استقلال ذاتي ، وتبدو على أنها صور غير متمايز بعضها عن بعض -  
ويجب عندئذ أن نجد أصلا خاصا لكل من هذه العناصر ، التي فُككت تحديد  
صورتها ، الذي كان يهبها إياه مكانها في حركة النمو - أن هذا ما تفعله  
نظرية المنابع الثلاثة ، التي تحدد العمل أصلا للأجر ، والأرض أصلا للربح ،  
ورأس المال أصلا للربح .

وعلى هذا النحو ، تحتل المنابع الثلاثة مكان الأصل المجهول .  
والعقابيل أصل / منبع لا يوجد صنفة لدى ماركس . إنه يدل على الانتقال  
من حركة نمو إنتاج محددة اجتماعياً ، إلى حركة نمو طبيعية من نوع ما .  
والانتقال من الأصل إلى المنبع ، متمم للتشبيء ، أي لتحويل علاقات الإنتاج  
الاجتماعية ، إلى أشياء حددتها الخصائص المادية . أنه يتم تحويل حركة  
النمو إلى طبيعة .

أن توافري الأصل هذا ، هو توافري للحد في الوقت ذاته . ونحن نعلم  
أن هذا الحد يحدده أصل القيمة ( زمن العمل ) وأصل فضل القيمة ( العمل  
الإضافي ) . فالكمية الكلية للعمل الإضافي المستغل ، هي التي تحدد حدود  
فضل القيمة . على هذا النحو يعمل قانون القيمة ، عمل قانون منظم ،  
يدل على الحدود ، التي يمكن أن يحدث فيها ، توزيع فضل القيمة إلى ربح

---

(١) التذكّر ، أنه يجوب على آدم سميت ، لكي يضع نظريته في المنابع الثلاثة ، أن يجهل  
أن القيمة الناتجة تتفكك في الواقع إلى رأس مال من جهة ؛ وإلى دخول ( أجر ، ربح ، ربح )  
من جهة أخرى - للتقسيم المخصص لأن يتحول من جديد إلى رأس مال ، يخضع من قبله -  
وهذا ، يعبر بعضهم عن الشيء نفسه بقوله : أن الأجر والربح ( ربح المشروع + الفائدة )  
والربح هي قوام القيمة ؛ أو أن الربح والربح هما قوام فضل القيمة .

وفائدة وربع . وهكذا ، تسقط الأوامر كلها ، التي ولدتها نظرية المتابع  
الثلاثة ، التي ينتج كل منبع منها طبيعياً ، دخلاً . فهناك حد كفي  
مفهومي ، يحدد الكمية الكلية للقيمة وفضل القيمة المنتجين .

وخلافاً لذلك ، إذا أنتج رأس المال الربح إنتاجاً طبيعياً ؛ وعمل عمل  
آلة متحركة بذاتها ؛ فإن كل حد كفي 'يلفى' ؛ وينتج إنتاج الربح متبعاً  
القوانين الخاصة لموتالية هندسية ما . ومن هنا كان الكشف البارز ،  
الذي كان بريس يعتقد ، أنه يستطيع به ، أن يحل المسائل كلها لبيوت  
مال اللدول :

« ان المال جالب الفائدة للركبة يزايد ببطء ، أولاً ، ولكن ، بما ان ارتفاع التزايد  
يتسارع دون انقطاع ؛ فإنه يصبح سريعاً جداً في خلال زمن معين ، حتى انه يتحدى كل  
تخيل . . . »

« فإذا وضعنا شلناً واحداً في مصرف ، عند ولادة ن . سي . ، بفائدة مركبة قدرها 7 ٪ ؛  
فانه لا بد ان يبلغ ابعاد كتلة من الذهب ، أكبر قدر ما يمكن للجموعة الشسبية كلها ان  
تحتويه ، اذا تحولت الى كرة قطرها مساو لمسار ساتورن . ونتيجة ذلك ، ينبغي لـ « دولة »  
ما ، ان لا تكون في شق ؛ لانها تستطيع با غزال الادخارات ، ان تدفع ديوناً هي من أكثر  
الديون ارتفاعاً ، خلال مدة هي من القصر بقدر ما يمكن ان تتطلبه مصلحتها . » استشهد به  
ماركس ، في وليس المال ، المجلد السابع ، ص ٥٨ - ٥٩ .

هنا نرى اكتمال شكل الآلة الرأسمالية المتحركة آلياً . فإذا كان وهم  
الزيادة الهندسية ممكنًا ، فلأن الحد الكيفي لوضع رأس المال موضع القيمة،  
كان مجهولاً .

« ان توجد فضل القيمة والعمل الاضائي ، يضع حداً كفيًا لتراكم رأس المال ؛ أي  
يوم العمل الاجتماعي ، وذنو الحاضر غلقوى المنتجة والسكان ، اللذين يمدان عدد أيام العمل  
التي يمكن استغلالها في آن واحد . وخلقاً لذلك ، اذا أدرك فضل القيمة في الصورة غير  
المفهومية للفائدة ؛ لم يكن الحد الا كميًا ، ويتحدى كل تخيل . » . المجلد السابع ،  
ص ٦٢ .

وعلى هذا النحو ، 'يكمل محور الاصل والحد شكل حركة النمو  
المصطبغ بالصنمية ؛ وهو الشكل الذي تتبدى فيه العلاقات الاقتصادية ،  
لاذراك صانعي الانتاج :

• في رأس المال جالب الفائدة ، يكتل تصور الصنمية الرأسمالية ، هذا التصور الذي  
يسبب الى نتاج العمل المتراكم والمجهد في المال فضلا عن ذلك ، قوة انتاج فضل القبة ،  
بفضل مفة خفية ، على نحو آلي متحرك بذاته تحركا خالصا ، ووفقا لتواليته هندسية ما ، -  
المجلد السابع ، ص ٦٢ .

#### ٤ - العالم المسحور

لقد واصفنا زوجا من الاذواج الثلاثة في المستور الثلاثي . ويمكننا  
أن نستخلص من هذا التحليل نتيجتين هامتين :

١ - 'تدخل عملية هذا التكوين ، بنية مخالفة مخالفة كلية ، لبنية  
الذات / المحمول / الموضوع ، في المخطوطات .

٢ - ليست الصور التي تقسمها الصنمية ، صورا شووها النظر  
التأملي ؛ بل انها الصور بالذات ، التي توجد فيها العملية الرأسمالية ،  
بالنسبة الى صانعي الانتاج .

• بقدر ما تخفي صورة الربح نواتها الداخلية ، يكتسب رأس المال بازدياد صورة  
الشيء ؛ وتصبح العلاقة شيئا بازدياد ؛ ولكنه شيء يحل في ذاته العلاقة الاجتماعية ،  
أي كائن حسي يتجاوز الحس ؛ وهو في صورة رأس المال والربح هذه ، يبدو على انه افتراض  
ثابت مسبق على السطح . هذه الصورة هي صورة واقعة ؛ بل بالأحرى هي صورة وجوده  
الواقعي وهي الصورة التي يجب فيها في وجدانات حامله ، أي الرأسماليين ؛ والصورة التي  
ينعكس فيها في تصوراتهم ، 'توزيع الثروة الاقتصادية' ، المجلد الثامن ، ص ١٦٤ .

اننا نجد هنا من جديد ما انطلقنا منه ؛ وهو أن العلاقات التي تحدد  
نظام الرأسمالي ، لا يمكن لها أن توجد الا في صورة توارثها - فصورة  
واقعة هي الصورة التي تتوغل فيها حركتها الواقعية .

وثبت تحليل الصنمية ، ان التزييف هو تزييف البنية ، وانه وجودها بالذات . وعلى هذا النحو ، يصبح « العالم المسحور » للصنمية ، « حيث يرقص السيد رأس المال والسيدة الارض رقصة الاطياف » ، من حيث هما صفتان اجتماعيتان ، ولكن من حيث هما ، في الوقت ذاته مباشرة ، مجرد شيئين (١) ؛ « يصبح هذا العالم الصورة الكاملة لارتباط النتائج هذا ، الذي يتحقق في القية ، التي تمثل هذه كلها تفككها » . انها تصبح عندئذ عاكس على انه 'يعد وحسب' . انه يرتبط باختفاء الوسائط ، وبينتان التحديدات الداخلية في حركة النمو .

ولكن هذا النسيان هو تكويني أيضا تماما ؛ لاننا لسنا بصدد تطور وعي مزود بملكة التذكر الهيقلية .

لقد احلنا إذن ، بتجاوز الصور غير المطابقة عن البعد والنسيان ، الى الاساس ؛ أي الى حقيقة ان صور ظهور حركة النمو 'يحددها شيء ما لا يمكن له اطلاقا أن يمثّل في مجال الواقع ، دون أن يختفي فيه ؛ نعني علاقات الانتاج ، أي للعلاقات التي تحمل - أي لا تحمل - الشهادة على حركة نمو التشكل ، أي حركة نشوء نمط انتاج محدد ؛ وهو نمط الانتاج الرأسمالي .

وعلى هذا النحو ، لا تمثل الصنمية تطورا انطربولوجيا ؛ بل التفاوت النوعي الذي تبدى بحسبه بنية نمط الانتاج الرأسمالي ، في مجال الواقع ، أي مجال الحياة اليومية ؛ وتبدو نوعي صانعي الانتاج ، أي حاملي علاقات الانتاج الرأسمالية ، وعملهم .

ابتداء من هذا ، تصاغ صور الصنمية ، وتنظم في قول خاص ، هو قول الاقتصاد العامي .

(١) رأس المال . المجلد الثامن . ص ٢٠٨

• لا يفعل الاقتصاد العامي شيئاً في الواقع ، غير ترجمة الخطة المذهبية ؛ ونظم محسورات صانعي الانتاج ، مأخوذة في علاقاتها البرجوازية ؛ وإيجاد تسويغ لها • - المجلد الثامن ، ص ١٩٦ .

ان الاقتصاد العامي ، يبدأ من صور الواقع وصور الحياة اليومية ؛ فينظمها في أزواج ثلاثة ، وهي صور مضاعة وغير عقلية ، تولد فيها أشياء بسيطة ( عناصر رأس المال المادية والأرض ) ، بعض العلاقات الاجتماعية ( فضل القية والريح ) • ان هذه العلاقات غير القابلة للقياس ، 'تمثّل الثروة العقلية في المنظومة' ، في نظر الاقتصاد العامي •

• منذ ان وصل الاقتصادي العامي الى هذه العلاقة غير القابلة للقياس ، اعتقد انه فهم كل شيء ؛ ولم يعد يشعر بالحاجة الى الاستمرار في التفكير ؛ لانه بلغ بالضبط • الثروة العقلية • للتصور البرجوازي • - المجلد الثامن ، ص ١٩٧ •

ويمكننا ان نحاول ، انطلاقاً من النقطة التي نحن فيها الآن ، ان نميز نماذج الاقوال التي صادفناها كلها •

ونقطة البدء التي تعرض للدلائل ، هي • صور الثروة الثابتة • ، وهي صور الواقع التي يعمل فيها صانعو الانتاج •

هذه الصور يجد الاقتصادي العامي متعة في تنظيمها ، وإبراز نواتها العقلية ؛ بمعنى غير العقلي بالضبط • ان قوله 'انعكاس للحركة الظاهرية ، ونفي الجوهر الداخلي لحركة النمو الواقعية' •

أما الاقتصاد الكلاسيكي فيستهدف تنوير هذه الصور الثابتة ، ووردها الى وحدتها الجوهرية الداخلية • انه على هذا النحو مثلاً ، 'يرد الربح الى الربح الإضافي' • بيد انه يعجز عن اكمال مشروعه ؛ لانه لم يفهم هذه الصور على انها صور ظهور جوهر حركة النمو الداخلية • انه يشبّه اذن الجوهر الداخلي ، بنفي المظاهر نفيًا وثوقيًا ؛ ولا يمكن الا أن يطرّد صور الصنمية ، دون فهمها •

وأما نظرية ماركس ، فتفهم خلافاً لذلك ، هذه الصور المضاعفة وغير العقلية ، على أنها صور ظهور جوهر حركة النمو الداخلي . وهي تستطيع في الوقت ذاته ، أن تنشئ نظرية حركة النمو ، ونظرية جهلها .

ويمكننا أن نعود هنا إلى قول رابع ؛ وهو قول **المخطوطات عام ١٨٤٤** . يتخذ هذا القول هو أيضاً نقطة بدء له « الصور المضاعفة وغير العقلية » ، التي قد فحصنا عنها منذ قليل . **المخطوطات الأولى** ينطلق من المنابع الثلاثة ؛ وفيه يرفض ماركس الانحلال الذي قال به ريكاردو ، ناظراً إليه على أنه مجرد . وعلى هذا النحو ، كتب في مذكرات قراءته لريكاردو ، ما يلي :

« ينبغي للاقتصاد السياسي ، أن يضع الواقع على أنه عرضي ؛ والتجريد على أنه واقعي ؛ لكي يخلق على قوانينه تماسكاً أكبر ، وتحديدًا أدق » .

وإذن ، **فقول المخطوطات** قول ينطلق من **الصور المضاعفة وغير العقلية** ؛ وينبغي أن يتوقف عند مستوى الواقع . وهذا يعني ، أن الصور غير العقلية ستكون بالنسبة إليه ، صور الخلق من العقل ، أي صور العقل الذي أصبح غريباً ؛ وصور الإنسان الذي أصبح غريباً عن نفسه .

أو إذا شئنا ؛ تصبح هذه **الصور المضاعفة بالنسبة إليه** — وقد رأينا المعنى الذي ينبغي أن نعطيه هنا لهذه الكلمة — **صور ضياع بالمعنى الأنطربولوجي للكلمة** .

وعلى هذا النحو ، ليس قوام رد صور الثروة إلى تحديد العمل المضاعف نقداً حقيقياً لصور الموضوعية الاقتصادية ؛ بل يقوم في مجرد شكل انقلاب ما ، تأتي فيه تحديدات اللغات الإنسانية وتحديدات اللغوية المشتركة ، دائماً مكان التحديدات المادية ، والعلاقات القائمة بين الأشياء ( ولدينا مثال عن ذلك ، من أكثر الأمثلة لفتاً للانتباه ، في ازدواجية القول في الثروة ؛ وفي ازدواجية القول في التجارة ) .

وإذن ، فهذه القول يبقى أسير أوهام الواقع ، أيضاً .

## ملاحظات من أجل خاتمة

لا بد لي من إنهاء بحثي ، بإثارة مسألة هي مسألة امكان القول في الاقتصاد الكلاسيكي .

هناك في الواقع قول شروط امكانه محددة تحديداً واضحاً ؛ وهو قول الاقتصاد العامي . تختلف المسألة فيما يتعلق بالاقتصاد الكلاسيكي .  
فالاقتصاد الكلاسيكي لا يتعلق بأساسه بتصورات صانعي الانتاج .  
انه ليس كذلك الا في نقاط ضعفه ( مثلاً لدى آدم سميث الظاهري ) .  
فكيف نفسر في وقت واحد ، الاستقلال الذاتي لقول الاقتصاد الكلاسيكي ؛  
وهو استقلال يتيح له ان يبدد مظاهر الصنمية ؛ واتحديده الجوهري ، أي  
عدم قدرته على الوصول الى فهم الحركة الواقعية للانتاج الرأسمالي ؟

وبعد ان قرط ماركس عملية التزويب التي قام بها الاقتصاد الكلاسيكي ، أعلن :

« وحتى احسن الناطقين بلسانه ظلو كثيراً او قليلا ، دسرو مظاهر هذا العالم ، الذي شرعنا نقدم فمن وجهة النظر البرجوازية ، لم يكن بالإمكان ان يكون الامر على غير ذلك » . راسي ١٩١١ ، المجلد الثامن ، ص ٢٠٨ .

فكيف يتجلى هذا الاستقصاء ؟ بإمكاننا ان نحاول التفكير في وجود نقطتين ممتازتين ، يتأكد فيهما جهل البنية للتضمنة في قول الاقتصاد الكلاسيكي . فهناك نقطتان لا يراهما الاقتصاد الكلاسيكي .

لقد فحصنا طويلاً النقطة الأولى ، التي لها صلة بجهل صورة القيمة .  
وهاكم كيف يطرح ماركس ضرورة هذا الجهل ، في الاقتصاد الكلاسيكي .

« لم ينبع الاقتصاد السياسي الكلاسيكي قط ، في ان يستنتج من تحليله للسلمة ، ولا سيما من تحليله لقيمة هذه السلمة ؛ الصورة التي تصبح فيها قيمة استعمال ؛ وهذا

عيب من عيوبه الرئيسية - فاحسن مثله بالضبط ، من أمثال آدم سميث وريكاردو ، هم الذين عالجوا الصورة / القيمة ، على أنها شيء ما لا تمايز فيه ، أو ليست له أية علاقة صعبة ، بطبيعة السلطة ذاتها . وهذا ليس فقط ، لأن القيمة بما هي كمية تستغرق انبعاثهم ؛ فالسبب أعنى من ذلك . فالصورة / القيمة إنتاج العمل ، هي الصورة الأكثر تجريداً والأكثر عمومية ، في نمط الإنتاج الحالي ، الذي يكتسب بهذا بالذات ، صفة تاريخية ؛ وهي صفة نمط خاص من الإنتاج الاجتماعي . فإلا ارتكبنا خطأً فادحاً على أنها الصورة الطبيعية والابتدائية لكل إنتاج ، في كل حوض ، فإنه سيفيق عن انظارنا بالضرورة ، الجانب الخاص في الصورة / القيمة ، ثم في الصورة / السلطة ؛ وفي دجبة أكثر تطوراً ، في الصورة / المال ، والصورة / رأس المال الخ ٠٠٠ . **وأي حال** ، المجلد الأول ، ص ٨٣ .

فما يجهله الاقتصاد الكلاسيكي ، بتركه الصورة / القيمة تقع في ما ليس جوهرياً ، هو إذن الصفة التاريخية ، الخاصة بنمط الإنتاج الرأسمالي .

وسيكون الأمر على هذا النحو ، في تحليل النقطة الثانية ، التي لها صلة بأصل فضل القيمة . فمن الناحية العملية ، تنتهي أخطاء سميث وريكاردو كلها ، والصياغات الخاطئة التي يقدمونها كلها للمسائل المختلفة ، إلى هذه النتيجة نفسها ، وهي تعمية تكون فضل القيمة .

فهناك تمييز غائب من قول الاقتصاد الكلاسيكي كله ؛ وهو التمييز بين رأس المال المتحول ورأس المال الثابت . بيد أن إقامة هذا التمييز تبطل لفض فضل القيمة . أنها تظهر محرك سير الإنتاج الرأسمالي ؛ وهو التعارض بين رأس المال والعمل الأجور . أنها تظهر الإنتاج الرأسمالي بمظهر تحدده علاقات الإنتاج التاريخية المحددة .

وعلى هذا النحو ، تميل ضروب الحنف والتناقض كلها ، في قول الاقتصاد الكلاسيكي ، التي تدور حول هاتين النقطتين ، إلى اخفاء هذه الحقيقة ، وهي : أن وجود الإنتاج الرأسمالي ، هو وجود نمط من الإنتاج محدد تاريخياً .

في لعبة اخفاء المتبادل ، التي يلعبها الاقتصاد السبيلسي الكلاسيكي ، نجد نقطة في مكان ما ، ينبغي له ( أن يحرق ) فيها دائماً . ان هناك شيئاً ما لا يمكنه أن يراه ؛ وهذا الشيء الذي لا يمكنه أن يراه ، هو أيضاً ما ينبغي له أن لا يراه .

والحقيقة ، أن مفهوم واجب علم الرؤية لم يضعه ماركس (١) . فماركس لم يفكر مفهوماً ، في شروط الامكان الخاصة بقول الاقتصاد الكلاسيكي . فطريقته في التفكير في تحديد الاقتصاد الكلاسيكي تحديداً جوهرياً ، هي طريقة المائلة .

وهذا ما سيبدو لنا في دراسة نص من الكتاب الثالث ، يشرح موقف ريكاردو من مسألة خفض معدل الربح .

« ان معدل الربح هو الصورة المحركة للانتاج الرأسمالي ؛ ولما لا ينتج فيه ، الا ما يمكن أن ينتج بربح ، ويقدر ما يمكن له أن ينتج بربح . ومن هنا كان ضيق الاقتصاديين الانكليز ، بسدد خفض معدل الربح . وانما كان مجرد امكان هذا الخفض ، بإمكانه أن يبعث الرعدة في جسد ريكاردو ؛ فهاكم ما يظهر ، بعقة الفهم الصحيح لشروط الانتاج الرأسمالي ، الذي كان يتمتع به .

« يأخذ عليه بعضهم ، انه درس الانتاج الرأسمالي ، من دون أن يهتم بـ « الناس » وانه لم ينظر الا الى تطور القوى المنتجة - مهما كان ثمن شروط التقدم هذه ، من ضحايا في الرجال وفي قيم رأس المال . وهذا بالضبط ما هو ذو أهمية عنده فتطور القوى المنتجة في العمل الاجتماعي وتسويقه ، مما ممة رأس المال التاريخية . وبهذا فهو يخلق بالضبط ، دون أن يدري ، الشروط المادية لسط أعلى من الانتاج . لما يثير قلق ريكاردو ، هو أن معدل الربح - وهو حافظ الانتاج الرأسمالي ، وشروط التراكم ومحركة في الوقت نفسه - يهتده تطور الانتاج بالذات . والملاقة الكمية هي الملاقة الجوزية هنا . والحقيقة ، أن

(١) ان القول بسبب الاقتصاد الكلاسيكي عن رؤية هذه النقاط ، لان الطابع التاريخي لمعدل الانتاج الرأسمالي ، وبالتالي تولديه الشروري ، يوجسان متناقضين فيها ؛ وبسبب الرأسمالية عن تحول رؤية الموت مواجهة على هذا النحو ؛ لا يمكن - كما هو واضح - ان يصلح لمصاغة مفهوم هذا المعنى .

هذا كله يقوم على علة أعمق ، لا يملك ريكاردو عنها إلا مجرد الحس . اننا نرى هنا نسبية الانتاج الرأسمالي ، في المستوى الاقتصادي الخالص ؛ أي من وجهة النظر البرجوازية ؛ ونحن حدود الفهم الرأسمالي ؛ ومن وجهة نظر الانتاج الرأسمالي ذاته ، وفي حدوده ؛ اننا نرى ، انه ليس نظام انتاج مطلق ، وانما مجرد نمط تاريخي للانتاج ، يطابق عصرًا معينًا من تطور القوى المنتجة تطورًا محددًا . ( المجلد السادس ، ص ٢٧١ .

لنشر الى المفاهيم القائمة هنا . لدينا أولاً مفهوم حنس وريكاردو ؛ وهو حنس وجوده ليس حيادياً ؛ فماركس يستعمله بالضبط ، في كل مرة يريد أن يشير فيها الى تلمسات ريكاردو وحذوصه « بصائد الطبيعة الداخلية لنمط الانتاج الرأسمالي ؛ هذه التلمسات والحذوص التي تتجاوز « وجهة نظره » المحدودة . ان هذا التحديد الضروري قد أشير اليه هنا بثلاثة تعابير ؛ وهي : في الطريقة الاقتصادية الخالصة ؛ ومن جهة النظر البرجوازية ؛ وضمن حدود الفهم الرأسمالي .

ويمكننا أن نقارب هذه التفسيرات من أحد نصوص الكتاب الاول عن الأجر ، الواردة في نهاية الفصل .

« يس الاقتصاد السنيامي من قريب ، حالة الشيء الحقيقية ، من دون أن يصوغها صياغة واعية - وسيكون هذا مستحيلًا له ما دام لم يترن من جلد البرجوازي القديم » . ( المجلد الثاني ، ص ٢١٢ .

ان التفریب بين هذين النصين ، يتيح لنا أن نبرز بطلاحة نموذج التماثل الذي استعمله ماركس ، للتفكير في تحديد الاقتصاد الكلاسيكي . اننا هنا بصدد تعريف فهم رأسمالي ، لا يختلط بتصورات الذات الرأسمالية . ان الفهم الرأسمالي هذا ، يفكر فيه ماركس على غرار تفكيره في تطور أنماط الانتاج . اننا نعلم أن القوى المنتجة في نمط انتاج محدد تتطور الى حد معين ، تتوقف علاقات الانتاج معه تطورها . ان علاقات الانتاج هذه هي قوام العقد الخاص بنمط ما للانتاج ؛ وهو حد يتجلى في ظاهر

إقامة الحواجز في وجه القوى المنتجة . بيد أن الفهم الرأسمالي يفكر فيه بالضبط ، على أنه نمط انتاج نظري ، يمكن للقوى المنتجة النظرية ، أن تتطور في داخله ، حتى تبلغ نقطة معينة فقط ؛ وتبقى خاضعة للحد المطلق الخاص بنمط الانتاج هذا . في هذا النموذج غير الصريح من المماثلة ، يفكر ماركس في إمكان قول الاقتصاد السياسي وتحديده الجوهريين ؛ هذا الاقتصاد الذي هو سجين « جلالة البرجوازي القديم » ؛ كما أن القوى المنتجة هي سجيئة علاقات الانتاج البرجوازية .

وإذا كان الأمر كذلك ، أمكننا يقيناً أن نشبت ، أن ماركس لم يقدم لنا مفهوم إمكان قول الاقتصاد الكلاسيكي . ولكني نتكهن من صياغة هذا المفهوم ؛ لا بد لنا من أن نترك المجال المشترك ، ونرفق به إلى مستوى الفكر . فهذا المجال هو الذي يتمايز فيه للاقتصاد السياسي الكلاسيكي عن العلم الماركسي ؛ وهذا يعني ، أنه لا بد لنا ، لكي نفهم إمكان الاقتصاد الكلاسيكي ، من أن نطرح مسألة إمكان العلم ذاته ، أي مسألة علاقته بشروط إمكاناته التاريخية .

وماركس لا يحل إطلاقاً هذه المسألة ، بلجونه إلى موازنة بين تطور التناقض الملازم لنمط الانتاج الرأسمالي ، وتطور النقد الموجه إليه . انني ألتجئ هنا إلى هذه النصوص المشهورة ، التي يشرح ماركس فيها ، أن نقد نمط الانتاج الرأسمالي نقداً علمياً ممكن ، انطلاقاً من اللحظة ، التي يصبح فيها هذا النظام ، فريسة لزمته هو ذاته .

ويمكننا أن نتساءل عما إذا كان هذا الرباط بين الإزمنة والنقد ، ليس من واسب الايديولوجيا التاريخية ، التي يتميز بها كتاب « الايديولوجية الألمانية » . فهذه النظرية تأتي من ناحية أخرى لدى ماركس ، معارضة لنظرية أخرى ، هي نظرية صفاء العلم . وعندئذ ، يرتبط إمكان العلم بنوع من مهلة التاريخ . وعلى هذا النحو ، يمكن

لريكاردو أن يأتي بقول علمي ؛ لأنه يكتب في فترة سكون ، جعل فيها التاريخ حياً بدياً بمعنى ما . ومنذ أن تتفاقم أزمة الرأسمالية وصراع الطبقات ؛ لا يعود هذا القول ممكناً ؛ وينزلق اتباع ريكاردو نحو الدفاع والاقتصاد العالمي .

وعلى العموم تتعارض النظرية التاريخية - وهي نظرية ترافق مفهوم النقد - مع نظرية نجدها لدى ماركس ، تقيم العلم على أساس من قطيعة جغرافية مع شروط وجود صانعي التاريخ . وعندئذ ، تكون المسألة هي مسألة التفكير في شروط هذه القطيعة . فإذا حدد ماركس في راس المال مكان العلم ، وصور الصفة العلمية ؛ أمكننا أن نتساءل عما إذا كان يجب عن السؤال التالي : كيف نصل إلى هذا المكان من العلم ؟

فإذا كان الأمر متعلقاً بالاقتصاد العالمي ؛ رأينا أن السؤال يحل بتحديد مكان الذات الرأسمالية من الواقع ؛ وإذا أمكننا أن نصل إلى هذا المكان الذي يصدر منه قول الاقتصاد العالمي ؛ فهذا لأننا كنا فيه من قبل . وبالمقابل ، لم نتلق جواباً عن السؤال بصدد بلوغ القول العلمي . ولا اعتقد أن السؤال قد وجد حلاً بالفقرات المشهورة من « المقدمة العامة لنقد الاقتصاد السياسي » .

إننا نعلم أن هذا السؤال قد طرحته مدرسة اللافتواليه خصوصاً ، في إشكالية اتخذت صورة « نظرية وتاريخ » . بيد أن الإجابة التي قدمتم ، في نظرية دائرة الشخص فالمجرد فالشخص ؛ أو نظرية الانتقال من المتطلبات التاريخية المادية ، إلى المتطلبات التاريخية العقلية ؛ فإنها تميل إلى السقوط فيما هو أدنى من التمييز الجغري ، الذي أقامه ماركس ، بين حركة التفكير وحركة الواقع . فمن ناحية ، اختلطت تحديينات المجرى والشخص ، بتحديدات ما هو فكري وما هو واقعي ( تحايل اختباري ) . ومن ناحية أخرى ، فإن النموذج الالبيستولوجي المقترح هنا ، قد اخترقته

من جوانبه كلها ، مقولات الماضي والحاضر والمستقبل الايديولوجية ؛ التي ترضها حقيقة أن الموضوع الذي قلناه لأنفسنا ( التاريخ ) ، قد سلّم به دون نقد ، في تحديده الايديولوجي العالمي . ان هذا التفكير ، في نصه الاستمولوجي عن الخصائص الايديولوجية للموضوع الايديولوجي ، الذي اتخذناه دلائلنا ؛ يتجلى من ناحية في نظرية حركة الشخص فالمجرد فالشخص ؛ ومن ناحية أخرى ، في بنية السوابق والتوالي ، المقروض أنها تحدد صورة العلمية . وعلى هذا النحو ، فقد فكر في العلاقات القائمة بين المقولات الاقتصادية ، على غرار التفكير في تتابع من السوابق الى التوالي ، قائم على خط متصل . وقد رأينا على مثال بيترانيرا ، كيف أن هذه النظرية عن العقلية من حيث هي نظام خط مستقيم من التضمنات ( تفكير في خصائص المفهوم الايديولوجي للتاريخ ) ، تجهل بُعد العلم ، وطبيعة الحركة التي هي موضوعها .

وعلى هذا النحو ، نرى أن الصعوبات النظرية التي أثارها الإجابة ، تتوقف على الطريقة ذاتها ، التي طرح بها السؤال . انه يجب علينا إذن ، أن نتجز هنا حركة قدّم لنا ماركس شكلاً نموذجياً عنها ؛ وأن نأتي الى مساءلة حدود السؤال ذاتها ، ولا سيما مفهوم التاريخ . فإذا لم يكن بإمكاننا أن نحل المسألة ؛ عرفنا على الأقل ، المجال الذي يمكن أن نحل فيه ؛ وهو مجال مفهوم آخر للتاريخ .



## بصدّ عمليّة المرض في رأس المال

« ما أشبهه الوقوف على عتبة العلم ،

بالوقوف عند مدخل الجحيم ! »

مقدمة «اسهام في نقد الاقتصاد السياسي».

ان عملية العرض هي ما ينظم القول وفقاً للحركة الحقيقية التي يقوم بها علم ما ؛ فالحركة التي يصفها بروز العلم ليست حركة ظهور ( فماركس كما نعلم يريد أن يكون هناك تمييز بين عملية العرض وعملية البحث ) ، بل هذه الحركة المخالفة لها ، حركة صياغة العلم ؛ وهي حركة ينبغي أن لا نوحّد بسهولة بينها وبين الحركة الآلية لتنظيم ما أو لترتيب ما (١) ؛ حركة لها استقلالها الذاتي ، وينبغي اتساقها بما لها من علاقة ببعض القوانين الخاصة .

انه ليس مشيراً للاهتمام ، أن نطرح مسألة عملية العرض ، طرحاً مجرداً ، وكأنها غاية في ذاتها ؛ نعني أن نحدّد مثلاً عملية العرض بدراسة علاقاتها بعملية الواقع ، وعملية البحث . فهذه الحركة لا يمكن دراستها إلا بحركتها ذاتها ؛ نعني أنه يمكننا أن نرى - بإعادة صياغة العرض - ما الشروط التي يصبح بها هذا العرض ممكناً ؛ وما النتائج التي يتعلّق بها موضوعياً .

ومع ذلك ، فالمسألة تبقى متسعة كثيراً جداً ، «إن طرحت هذا الطرح ؛ نعني المسألة الكلاسيكية عن مخطط «**واس المال**» - أن متوفرة هذا التنظيم الإجمالي جوهرية ؛ ويبدو أنها تكون تمهيداً ضرورياً لقراءة «**واس المال**» . ومع ذلك، فليست هي ذاتها دون تمهيد ؛ إذ إنها تتعلّق تعلقاً قريباً بقراءة تجري وفقاً لأنماط مختلفة أشد الاختلاف . فقبل أن نعرف كيف ننقل

---

(١) من أجل ذلك ، سنتطأ في قدر الامكان ، الكلام عن نظام للمرض .

من كتاب إلى آخر ، ومن فصل إلى آخر ؛ ينبغي لنا أن نعرف كيف تنتقل من كلمة إلى أخرى ؛ أي من مفهوم إلى آخر ( وذلك ، لأن الكلمات في القول العلمي ، ينبغي أن تؤخذ على أنها المفاهيم . ولا يمكن لهذه القراءة المنفصلة في البداية ، أن تنوحي كلية النص ؛ وإنما جزء من أجزائه فقط . فهذه القراءة الجزئية ، التي ينبغي لنا أن ننطلق منها ، لا يمكن لها إطلاقاً أن تكون قراءة أي شيء ؛ نعني تقريباً على القراءة يجري على نموذج نتناوله اتفاقاً . إن هذه القراءة ستكون من الناحية المبدئية قراءة البداية .

إن طرح مسألة عملية العرض ، يمكن أن نعبر عنه إذن بعبارة أخرى ، وهي : القيام بقراءة مفصلة لبداية النص الوارد في المقطع الأول ، من الفصل الأول ، من الكتاب الأول ( الصفحات ٥١ - ٥٦ - من النص الفرنسي الذي نشرته الـ ( Editions Sociales ) .

إن هذا النقل الوضع المسألة ينبغي له أن يجد مسوغاته . فهو يخضع لعدة أسباب جوهرية ؛ فلنكتفِ بجواز سرعة الطريق الذي تقطعه هذه الأسباب ؛ لنقل إن ماركس يعلق أهمية حاسمة على نقطة البدء ؛ وإن هذا التمييز يتضمن فهماً معيناً لطبيعة العرض العلمي ؛ وإن هذا الفهم يتضمن طريقة في الكتابة ، وأسلوباً علمياً أصيلاً ؛ وإن هذه الكتابة تتطلب قراءة مطابقة لها ؛ وإن هذه القراءة أخيراً ، تتعلم بالضبط عند نقطة البدء .

إن امتياز نقطة البدء هو صفة مميزة جوهرية في منهج ماركس . فقبل أن نشرح هذا الامتياز ، وإن نقدم ، يجدر بنا أن نتعرفه مجرد تعرف . فنحن نعلم ، أن ماركس قد أولى الفصل الأول من ولس المال عناية خاصة تماماً . «لنا نجد آثار هذا النص في المسودات الأولى من «الإسهام» ؛ وسيستعينه ماركس باستمرار ؛ فيتناوله ويصممه ويبيّنه قيد الدرس حتى الطبعة الأخيرة ؛ بحيث نستطيع أن نتساءل عما إذا كان قد أُنجز حقاً ؛ فكان ماركس لم يتجاوز صراحته مع البداية قط . ولكن القول العلمي يستمد

قيمته - كما سنرى فيما بعد - من نقص انجاز الواعي ، أكثر مما يستمدّها من مظهره المنجز .

وعنه الصعوبة في انجاز البداية ، لا تأتي عن أن كل شيء لا بد له من أن يكون معطى في البداية ( فيتوالى العرض بعدئذ وكأنه يتوالى ابتداء من بنرة ) ؛ إذ إن فهماً عضوياً تاماً للقول ، غريب تماماً عن الفكرة التي كونها ماركس عن إقامة العلم . فللبداية قيمة وضع الشيء في محله ؛ أي قيمة تنظيم المفهومات ، وقيمة منهج ( التحليل ) . لهذه البداية قيمة افتتاحية مزخوجة ؛ فهي تقطع أواصر الصلة بما سبق ( لأنها تأتي بمفهومات جديدة وبمنهج جديدة ) ؛ بيد أنها تختلف كذلك عما يلي ؛ إذ إن مسألة نقطة البدء أصيلة تماماً ؛ فهي تقدم لنا إيضاحات عن بنية القول الإجمالية ؛ بسبب وضعها الممتاز بالضبط ، الذي تطرح بفضل بعض مسائل المنهج ، في إضاءة أكثر مباشرة .

أن كل هذا يتضمن فهماً معيناً لطبيعة العرض العلمي ، وفكرة معينة عن العلم . فاختيار تفسير البداية توجه هو أيضاً فكرة معينة عن العلم ؛ إذ إن تفسير المقطع الأول الواردة في الفصل الأول من الكتاب الأول ، سيكون تفسيراً إبستمولوجياً . فما ينبغي لنا أن نستخلصه من نقطة البدء ليس تنمة قول ماركس ، كما لو قمنا بها استنتاجاً ؛ بل شيئاً آخر تماماً ؛ فما يسبقه هو شروطه . وعلى هذا النحو ، تبدو المسألة المطروحة في هذه القراءة لمقطع ما ، بسيطة جداً ؛ ففي أي شيء كان قول ماركس قولاً علمياً ؟ وهل بإمكاننا أن نقرأ طابعه في البداية ؟

هذه المسألة صعبة جداً ؛ إذ إنه من غير الممكن في الواقع ، أن نردّ عرض وإس المال إلى فكرة عن العلم معطاة من ناحية أخرى ، ولا بد لها من أن تكون محددة في ذاتها ، على حدة . والحقيقة ، أن فكرة العلم التي تتعلق بها بنية العرض ، تعلن عن نفسها وكأنها فكرة جديدة وكأنها بداية .

فما ركس يتوسع بعرض ما ، ابتداء من فكرة محصلة ؛ فقد أراد أن يكون فكرة معينة عن العلم ، وأن يحقق قولاً علمياً ، في وقت معاً ؛ إذ إن أحدهما لا يمكن أن يكون من دون الآخر ؛ وواضح أن الأمر لم يكن بالإمكان أن يكون على نحو آخر . من أجل ذلك ، ليس الأمر هو دراسة عملية للعرض لذاتها ؛ كما أنه ليس من الممكن من ناحية أخرى ، عرض النظرية والبنية الإجمالييتين لراس المال ، ونظرية العلم الماركسية ، على حدة ، في جملتهما . فهذه النظريات تمضي مع ممارساتها ؛ ومن الضروري أن ننخرط على طريق هذه الممارسة . بهذا نرى سلفاً بأي شيء يقطع ماركس صلته بفهم معين للعلم ، وعرض كلاسيكي له ؛ إذ إنه ما من قول عن العلم ، قبل قول العلم ؛ بل الاثنان معاً ؛ الأمر الذي لا يعني انهما مختلطان معاً .

وعندئذ ، تجد القيمة المفضلة لنقطة البدء مسوغاتها بسهولة ؛ فعليها يمكن التمييز ( لا الفصل ) بامتياز ، بين هذين « الشيئين » اللذين يمتزجان بالضرورة معاً ؛ وهما نظرية العلم وممارسته .

بيد أن تفسير البداية يفترض منهجاً في القراءة . ومن هنا كان هذا السؤال الجديد : كيف نقرأ قولاً علمياً ؟ كيف نقرأ العلم في قول ؟

إن كل لغة علمية تتحدد بملاقاتها ببعض معايير الصلح ؛ إذ إن هذه المعايير هي التي تحدد صور قراءة هذه اللغة . وقد قدم ماركس هو ذاته راس المال - مخالفاً التقنيات والايديولوجيات الاقتصادية كلها - وكأنه مشروع نظري ؛ إذ إن السؤال ينحصر في معرفة أي المعايير هي التي تتحدد هذه النظرية بالنسبة إليها على أنها نظرية علمية ؛ وفي استنتاج طريقة أو عدة طرائق ، من هذه المعايير ، للدخول إلى النظرية . والهيئة ، إن عملاً علمياً يفترض نمطاً من الفهم هو ذاته نظري ؛ إذ إنه لكي يمكن تلقي علم ما ، لا بد من توحيد المسائل التي 'يجيب هذا العلم عنها' ، ومن تحديد شروط هذا العلم ، قبل كل شيء .

ان هذا البرنامج ، الذي لا صلة له ببرنامج نظرية في المعرفة ( فهذه النظرية تتعلق بمجال خاص جداً ، هو مسألة الحقيقة ) ، ينبغي أن يقوم به في الوقت الحاضر ، بعض الفلاسفة ؛ كما شرح ذلك المتوسر من ناحية أخرى . بيد أن هذه المهمة تقترض تحديدها دقيقاً جداً لعمل الفلاسفة ؛ وهو مفهوم « الفلسفة على أنها شروط امكان فهم الموضوع ذاته لعلم ما » ، واعتدئ ، لا تكون الفلسفة شيئاً آخر غير معرفة تاريخ العلوم . ان الفلاسفة اليوم هم هؤلاء الذين يصنعون تاريخ النظريات ، ونظرية هذا التاريخ ، في الوقت نفسه . واذن ، فاشكالية الفلسفة مزدوجة ، ولكنها ليست منقسمة ؛ اذ إن التفلسف هو دراسة الشروط التي تطرح بعض المسائل العلمية ، فيها وفقاً لها .

وبديهي أن لا يقبل بنفسه تحديد كهذا للفلسفة ؛ بل إنه ليمدو أحسن من ذلك بكثير ، متجهاً ضد تيار الارث الفلسفي التقليدي ؛ اذ إن الامر لا يتعلق فقط بمظهر ما ؛ بل بموقف حقيقي يعبر عن ضرورة واجبة . فماذا حملت لنا الفلسفة حتى الآن في الواقع ، لطرح مسألة المسائل العلمية ، لا لحلها ؟

لقد طرحت هذه المسألة في حدود المساواة ( المثالية ) والواقع ( الطبيعي ) ، في صورتها الكلاسيكية ، أي اجمالاً حتى بداية القرن التاسع عشر ؛ اذ إن كل شيء يتوقف على العلاقة المقررة بين حدي المساواة والواقع ، وفقاً للصورة ( أو بالأحرى وفقاً للدرجة ) التي يتوحد بها أحدهما بالآخر . اذ إن دقة البرهان تتحدد بامتزاج ماهو عقلي وماهو واقعي ، أو باختلاطهما . فمع هذا يتطابق المثال الاعلى لفكر هندسي ما ؛ بإقامة نظام من القضايا متفق مع نظام طبيعي ما ؛ أعني بإقامة قضايا « أولية » متفقة مع النظريات المحكمة ؛ أعني من البسيط الى المركب ، فالمفاهيم العلمية تتحدد بمعقوليتها وواقعيتهما ؛ وانطلاقاً من هذا ، تصاغ لفلسفة كاملة عن النظام ( نظام

المفاهيمات ) فلسفة تتحدد بمجردنا عن تكوين فكرة المنظومة (١) . لا شك أن هذا العجز يطابق حالة خاصة من حالات العلم ؛ إذ إنه سيكون من اختصاص الرياضيات في المستقبل ، أن تقيم هذا المفهوم للمنظومة ؛ إذ بإمكاننا أن نحدد الفلسفة الكلاسيكية على أنها جهد يبذل للارتقاء بغياب هذا المفهوم الى مستوى الفكر (٢) . ومن هنا كانت الصعوبات المشهورة في نظرية العلم ، التي هي ثمرة الفلسفة الأكثر دلالة ؛ تعني الاستنتاج ، والتحديد ، ومسألة نقطة البدء التي لا تحل . فابتداءً من هذا ، يبرز الموضوع الفلسفي بالذات ؛ وهو مسألة المنهج ، التي ليس لها معنى ، إلا إذا نظرنا إليها على أنها مسألة 'اسي' طرحها (٣) .

(١) خلافاً لما بإمكاننا أن نعتقد ، لا تتضمن الفكرة العلمية عن المنظومة إطلاقاً ، فكرة نظام منجز .  
(٢) لا شك أن الأمر لا يتعلق بانتهاء تاريخ أبحاثي ؛ بتجديد لحظة معينة من لحظات الفلسفة . حول الحضور التقريبي المسبق لمفهوم علمي ، لن يبدو بالفصل إلا فيما بعد ، عند قيام ثورة الرياضيات الكبرى ، في القرن التاسع عشر . فليس لنا الحق ، أن نقدم الرياضيات الكلاسيكية - بوصفها علماً نافعا - على أنها الصورة الحقيقية للرياضيات التي سوف تتبعها ؛ وذلك لأن هذه الرياضيات الجديدة ، مستشادة بالضغط على انقراض الرياضيات السابقة ؛ أو بالأحرى ، بالقرب من هذه الانقراض ، على أرض مسألة مقاربة تماماً . ولكن ، إذا قبلنا بتحديد الفلسفة على أنها فهم لتوعية العلم ( أو إدراك لا يتقوم بارتداد الفكر إلى ذاته كما ستكون عليه الحال بالنسبة إلى الشعور ) لتوحيد المسائل التي يضطر العلم إلى طرحها ، قبل السعي إلى حلها ؛ أصبح واضحاً عندئذ ، أن الفعالية الفلسفية - وهي بهذا تتميز تميزاً جوهرياً من الفعالية العلمية بمعناها المصري - ليست انكساراً آلياً ومباشراً لحالة العلم ، في لحظة معينة فقط ؛ بل إنها ليست هذا على الإطلاق - ولكنها تؤلف بالنسبة إلى هذه الحالة ، استباقات حقيقية ، باظهار الصعوبات والحدود التي يواجهها هذا العلم . وإذا « حلت » المذاهب الفلسفية هذه الصعوبات في الظاهر ؛ فهذا لا يغير شيئاً من الواقع الجوهري ؛ إذ بإمكاننا أن نرى يقيناً المصفة المميزة الجوهريّة لحالة العلم ، في هذا الوهم الذي يمكن أن تحل به هذه المسائل ، التي ما زالت بحاجة إلى الطرح - فالفلسفة يمكن النظر إليها ، على أنها استباق حقيقي للتطور الفعلي للعلم ؛ إذا ما أخفقت في تقديم حالة معينة من حالات العلم ، على أنها نهاية . أنها استباق واقعي ؛ ولكنه يجنب أيضاً ، ضمن الحد الذي لا يمكن له أن يولد مباشرة أي علم ؛ أنها استباق مرضي هو تكوّن في الوقت ذاته .

سيقال : ليست لها قيمة إلا من حيث أنها - ببيئها الاساسي - دلالة على وضع قائم في الواقع .

(٣) ليس هناك بالضبط ، بالنسبة إلى ماركس ، مسألة عن المنهج مطروحة على حدة .

بإمكاننا أن ننظر إلى المنطق الهيغلي ، وكأنه العرض المنجز والآخر لهذا المنطق الظلي ؛ انه منجز لانه يعاود تناول الشرائط في عموميتها كلها ، ولانه يحل المسائل كلها أيضاً ، محيلاً هذه الصعوبات إلى إجابات - بيد أن الفلسفة النظرية تتخذ لها في هذه الصورة النهائية بالضرورة ، معنى جديداً ؛ فهي تصبح إيديولوجيا علمية خالصة - لقد كان بسكال وديكارط وكوندياك وكنتط يحاولون تثبيت الشرائط ، التي يمكن لحالة معينة من حالات العلم ، أن تعد نهائية فيها ؛ فحينما أظهروا بداهة قصور بعض الشرائط بالضرورة ، أفسحوا المجال لكي يستشف المرء ضمناً ، إمكان وجود شرائط مختلفة - فالحل الاجتماعي للمنازعات التي أحدثها هيغل ، يجعل من حالة معينة من حالات المعرفة ، خلافاً لذلك ، منظومة مطلقة ؛ إذ إن التناقضات قد حلّفت على أساس هذه التناقضات ذاتها (١) - وعندئذ ، أمكن للجدل أن يقدم على انه تجلي التناقض وكأنه يوم الآلهة - عندئذ تقتصر وظيفة الفلسفة على انشاء صورة ما هو منجز بذاته ونهائي -

إن الفلسفة النظرية هذه وقد انجزت في جلال الموت ، ليست إلا العلم تزوي في مفارقة غريبة يزى الإيديولوجيا الوزي التقنية ؛ بل انها بالآخرى تزوي الهائلة العملية يزى العلم ، على أساس قلب للمعرفة العلمية إلى مهارة عملية - هذا اذا نظرنا إلى العلم وكأنه جملة من النتائج والمكتسبات الموضوعية والمنظمة على خط واحد ) - انها إيديولوجية العلم ذاتها ( فالعلم سيستهويه دوماً اعتبار ذاته منجزاً ) - وقد حلت محل العلم ، وأخذت مكانه ، وهو علم من وظيفة الإيديولوجيا أن تحجب غيابه وإن تعلمه -

إن هذا القلب الذي يجعل صعوبات المعرفة حلولاً ، والذي يحول الأسئلة إلى إجابات ، والذي يقم النقص على انه امتلاء ، هو الذي يجعل مسائل المنطق الكلاسيكية كلها ملفاة ، لا محولة :

(١) يمكننا أن نقول عموماً ، أن كل مشروع لازمة التزييف هو بطبيعته تزييف -

( ١ ) فطبيعة المفهوم المنقسة تتوحد في انقسامها ذاته وتوافق ؛ فالعقلي هو واقعي ؛ وانتشار عرض دقيق ما يرافقه انتاج موضوعه . وينتج عن ذلك ( وليس في الوقت ذاته ) ، أن ماهو واقعي هو عقلي ؛ فاستنتاج المفهوم ليس استنتاج الواقع في الوقت ذاته . ان التناظر خادع في جوهره ؛ اذ يمكننا فقط أن نقول : انه في الوقت ذاته الذي يُستنتج فيه من المفهوم بعض المفاهيم استنتاجاً أساسياً ، يُستنتج الواقع من المفهوم ( فالواقع يتدخل دائماً في نمو المفهوم أيضاً ، من حيث هو مثال وإيضاح ) . فمن معقولة المفهوم ، التي هي واقعه ، تُستنتج معقولة الواقع . فيما أن المعقولة والواقع يتوحدان في المفهوم ، فما هو واقعي هو عقلي خارج هذا المفهوم .

( ٢ ) لقد ألغيت مسألة نقطة البدء بالمناسبة ذاتها ؛ إذ إن عملية الواقع وعملية العرض قد اختلطتا معاً . ان بإمكاننا أن نعطي دون تحديد ، مما هو أكثر داخلية في المفهوم ، ومما هو أكثر خارجية فيه ( التجربة الحسية ) ؛ فالكفاية والقصور في نقطة البدء هما شرطان متعادلان للحل ؛ فعمل هذا النحو ، يمكننا أن ننقل من « المنطق » الى « الفينومولوجيا » .

وعلى هذا النحو ، تصبح المسألة الكلاسيكية لتطابق التفكير وسداده ، قد اتخذت لها صورة الجدل ، كما يقال ؛ فبنجوع منظومة الحل ، يصبح أي نظام طبيعياً .



لقد حدث بمجيء ماركس شيء جوهرى في تاريخ العلوم وفي نظرية هذا التاريخ . لقد تحققت شرائط اشكالية العلم الجديدة ، بل شرائط الاشكالية الاولى للعلم الجدير بهذا الاسم ، عندما سنحت فرصة ظهور علم جديد ، علم لم يفرض النموذج الرياضي ، وانما حشد له مكاناً جديداً تماماً ( شبيهاً بعض الشبه بطريقة سبينوزا الذي لم يستعد التقاليد

الهندسية «لا ليخلق عليها معنى أصيلاً» . والحقيقة ، أن واس المال يفتح فترة انقلاب فجائي في مستوى دستور العلم ذاته : فقد كان الأمر يتطلب بالقياس إلى نظرية العلم ، قطعة إبستمولوجية .

لقد كان لدى ماركس شعور بأنه يلشّن في العلم الاقتصادي (١) ، صورة جديدة من صور العرض ، أطلق عليها اسم طريقة التحليل ، في رسالته إلى الاشتاتر ، في ١٨ آذار ٧٢ ( مقدمة ترجمة واس المال إلى اللغة الفرنسية ) :

« أن منهج التحليل الذي استخدمته ، والذي لم يطبق بعد على الموضوعات الاقتصادية ، يجعل من قراءة الفصول الأولى ، قراءة شائكة بما فيه الكفاية ... لنا من طريق ملكي للعلم : ومن أسعقم الحظ بالوصول إلى قلبه الوضاء ، ليسود إلا أولئك الذين لا يهابون أن ينالهم تعب ارتقاء شجابه الوعرة » .

والذا كان نص المختل إلى « الاسهام » (١٨٥٧) ، غير المنجز ، لم يقدم لنا المبادئ ؛ فهو قدّم لنا برنامج هذا المنهج ، على الأقل . فالنقطة العلمية تقوم على حذف كل ما يتبع الخلط بين الواقع والفكر ؛ إذ إن إقامة عرض علمي لا تنحصر في إيجاد مزيج منهما ، ولا في استخلاص أحدهما ابتداءً من الآخر ، أو الخلط بينهما بمعنى آخر . فانشاء العلم من الواقع الاقتصادي ، يعني إقامة عرض بواسطة المفهومات ؛ إذ إن نظرية ما ، هي تنظيم بعض المفهومات في قضايا ، وتنظيم بعض القضايا في سلسلة من القضايا ، تتخذ لها صورة برهانية . ولذن ، فالمسألة الجوهرية لا تنحصر في معرفة ما إذا كنا سنمضي من الواقع ، أو سنصل إليه (٢) . - فما يجب القيام به ، هو إيجاد المفهومات وصور الاستدلال ، التي تسمح بصياغة القضايا اليقينية؛

---

(١) لا على صعيد العلم الاقتصادي ، بل إلى جانبه ، ضمن الإطار الجديد لانكالية نظم الإنتاج .  
(٢) أنه بديهي من ناحية أخرى ، أننا « ننتقل » من الواقع ؛ بيد أن هذا لا يسمح لنا بأن نقول شيئاً كأننا ما يكون عن الصورة التي سيتخشاها عند الانتقال ؛ بيد أن المسألة الجوهرية تكمن هنا .

وهذا هو السؤال الذي تطرحه العلوم جميعاً ، في اللحظة التي تسلك فيه سبيلها الى الدقة . وبإذن ، لم يعد لنا أن نتساءل عما اذا كانت المفهومات واقعية ، او عما اذا كان الواقع عقلياً . ان المبدأ الهيجلي لم ينقلب ، بل انكسف في هذا المبدأ الآخر :

ان الواقع واقع : المادية الجدلية .

والعقلي عقلي : الجدول المادي .

ان هاتين القضيتين لا قلحق احدهما بالآخرى ؛ فهما شيء واحد ، م  
فارق ضئيل هو انهما تقومان على صعيدين مختلفين .

فالعلم عملية فكرية ؛ انه يحدد إذن صورة من صور العرض  
لا تختلط بالعملية الواقعية ، ولا بعملية البحث . والامر لا يتعلق بمجرد قلب ، لان المسألة المطروحة على هذا النحو ، هي مسألة جديدة جنوياً ( حتى لو حُلَّت في الحقيقة في سارسة بعض العلوم ) ؛ بل يتعلق بإيجاد وسائل من أجل التفكير في علاقة معقولة المفهوم بواقعية الواقع . فالنطلق الكلاسيك كان يبيّن ويعرض الشروط التي ليس بإمكان هذه المسألة ان تطرأ فيها ؛ أما الفلسفة الهيجلية فقد صيغت من أجل حلها . فهذه العلاقات ينبغي ان يفكر فيها ضمن مفهومات جديدة . وكل المسألة تنحصر في معرفة ما اذا كانت هذه المفهومات تظهر بذاتها في رأس المال .

وللإجابة عن هذا السؤال ، ينبغي لنا أن نتعلم قراءة رأس المال فنحن في الواقع اعتدنا القراءة الهيجلية ، التي تقوم على تأويل المفهومات تأويلاً مباشراً ، بحدود واقعية . هذه القراءة ليست تعسفية باطلاة الكلمة ؛ ليست تعسفية بنسبة إجابتها ، على نحو معين ، عن المسألة التي طرحها ماركس على نفسه ، لكتابة رأس المال ؛ فقد كان يتوجب عليه ، خلال زعم طويل جداً ، وفي عام ٥٨ أيضاً ( راجع المسودات الأولى لكتاب «الاستثمار » )

أن يقاوم اغراء الكتابة بالطريقة الهيغلية ، وهو يستسلم لها . وإذا وجد  
ماركس الوسيلة لتجاوز هذا العائق فعلاً ، أعطانا هذا ، بالمناسبة ذاتها ،  
مبدأ قراءة جديدة . أن الامر يتطلب ايجاد الشرائط التي تقتضيها كتابة  
علمية ، في حرفة نص ماركس ؛ ليس فقط بدراسة التصحيحات التتالية  
( التي هي مخالفة كلية لضروب النظم ؛ لأنها المراحل التي يمر بها البحث  
الحقيق ) ، بل في تنظيم النص النهائي أيضاً .

أن الايديولوجيا الهيغلية متلازمة ( ويا للمفارقة ) مع قراءة واقعية  
للتصوص العلمية ؛ فالمضمون يشف من خلال المفهوم . لاننا نقرأ ، وكان  
الكلمات تقوب في صفحة ، يطل منها الواقع ؛ أو كأنها أيضاً ثغرات يسترق  
النظر منها حركة الواقع فيدرسها . وهذا من ثم يتوافق مع الموقف التلقائي  
للعلم ، حيث يستمد المفهوم جاذبيته ، من حيث هو بديل عن الشيء .

ولكي نجد طريق المفهوم من جديد ، ينبغي اننا خلافاً لذلك ، أن نلج  
على ما لايتعرض في اللغة ، الى أن يختلط بواقع ، تنبئه اللفظة العلمية بقدر  
ما تعكسه ، ان لم يكن نبئها له أكثر من عكسها إياه ؛ إذ إنه ينبغي للغة  
أن تنبئه ، لكي تؤدي عنه الحساب . انه ينبغي إذن ، أن نقرأ ما تتركه  
جانباً قراءة ساذجة ، على أنه دغوة وزبد ؛ ينبغي عندما يتعلق الامر  
بتجاوز المختلط للإدراك المعقول ، أن نقرأ ما هو أداة الحقولية وحسب ،  
معلقين الواقعية المباشرة وكل ما يمكن إحلاله محل الواقع . فعوضاً  
عن الكلمات ، نقرأها لتبين الموقع الذي حطت فيه رحالها ، أو الصفحة  
التي دبجت عليها ، نهتم بالوسائط ، أي بهذه الروابط التي هي محل  
البرهان ذاته ، أي بالمفاهيم التي تحدد صورة الاستدلال . أفلا يمكن لهذه  
الكلمات ، التي تحمل المعنى ودقة العرض ، أن تؤدي لنا الخدمة التي  
تؤديها كلمات السر ؟

وإذن ، ينبغي علينا أن نتجاوز التفسير والشرح اللذين كانا شغل

الفلسفة التقليدية الشاغل ، أن نتجاوز عما يبدو جوهرياً أول الأمر ، أي المضمون ؛ لكي ننسب انتباهاً كلياً ، إلى تفاصيل الكتابة ذاتها . هذا المنهج ليس أصيلاً إلى حد بعيد ؛ بيد أنه ربما لم يطبق بعد ، على قراءة **وأس المال** . لأنه يشبه بما فيه الكفاية المنهج الذي يلجأ إليه بورجيس بخياله ، في محاكاته عن بطرس مينار ؛ فنحن نقرأ بعيون غير عيوننا ، نقرأ كما لو كان الأمر متعلقاً بنص مخالف تماماً ؛ حيث نجد أن ما يترامى جلياً ، هو هذا الشيء بالذات الذي يستطع سقوط النفاية أمام نظر القراءة التقليدية ويغلت منها على هذا النحو ( في حين أن هذه القراءة التقليدية تعتقد أنها ضمنت السيطرة الفنية عليه ) . أن قراءة كهذه تكون دقيقة ، أي ليست تعجيفية ؛ ولكنها ليست نهائية إطلاقاً . إنها ليست القراءة الممكنة الوحيدة لـ **وأس المال** ، ولا أحسن القراءات ؛ إنها - إذا أردنا - حياة مزيفة ، تدعي لنا أن نستخلص من داخل النص ، بعض المسائل التي كان يجب على ماركس حلها ، من أجل كتابته . ( انهم لا ينتبهون بما فيه الكفاية ، إلى أن العالم هو في الوقت ذاته كاتب ؛ وأن الأسلوب صعوبة حقيقية بالنسبة إليه ) .

ومن ناحية أخرى ، تتطابق مع نموذجي القراءة ( قراءة المضمون وقراءة الصورة ) قراءتان متمايزتان ومتواقتان معاً . فقد كتب ماركس **وأس المال** على مستويين معاً ؛ على مستوى العرض الاقتصادي ( حيث تكون المفهومات دقيقة ، بقدر ما هي مطابقة لممارسة عملية محددة ) ، وعلى مستوى أدوات العرض ، أي وسائل الكتابة ، التي تحدد مسألو التفكير . إن لهذا المستوى الثاني مفهوماته أيضاً ؛ أي مفهومات العلم التي لا يمكن لشيء أن يقرأ أو يكتب من دونها ، والتي تطابق نظرية الممارسة العلمية السابقة ( تلك التي تحدد المستوى الأول ) . أن الأمر لا يتطلب منا أن نقول ، أن هذا النوع أو ذلك من المفهومات ، أنه الأولوية على الآخر ( فمثلاً : قد تكون

مفاهيم المضمون مادة «العرض» ، في حين تكون مفاهيم المستوى الآخر ذات قيمة «إجرائية» فقط ؛ أعني ذات قيمة أدائية ( ؛ بل ينبغي أن نرى أنها يسيران بالضرورة معاً ؛ وأنه ما من صفحة واحدة من رأس المال ، كان بإمكانها أن توجد ، من دون تعاونها أو تنازعها .

والحقيقة ، إذا درسنا دراسة واعية التصحيحات التي تمضي من التخطيط الأول ، للاسهام ، ، إلى التوضيح الأخير لنص رأس المال ، رأينا أن ماركس ، قد قام بعمل كاتب علمي أفقه أفق الصفحة التي يكتبها ، حينما عاود دون انقطاع ، تناول العرض ، لكي يصوغه صياغة لم تصبح نهائية قط ( لأنها تبدو دائماً وكأن من الممكن معاودتها ) . فمع أفق الصفحة التي يكتبها هنا ، يجب علينا أن نعرف كيف تطابق صفحة ما من القراءة ؛ ففي قطعة من النص ، ينبغي لنا أن نحاول أن نرى ، بعيون واسعة ، كيف تنتظم المستويات المختلفة ، وبمازج المفاهيم المختلفة ؛ لا لنقرأ بين السطور ، بل لنقرأ ما ليس من المعتاد قراءته من هذه السطور ذاتها . ومع ذلك ، فليس الأمر متعلقاً بدراسة نص ما اتفاقاً ، من أجل قيمته بما هو شئرة . فافتراضاً ، ينبغي للبداية ، أي لما قدم في الصفحات الأولى ، أن يكون متضمناً لأكبر دلالة ؛ لأن العرض العلمي ربطا عرف فيها مقامته الأكثر قسوة ؛ نعني الدخول إلى العلم .

إن نص المقطع الأول ، من الفصل الأول ، من الكتاب الأول من رأس المال ، الذي ينبغي أن نفسره تفسيراً حرفياً ، كما رأينا ؛ يمكن أن نحلله إلى ثلاثة أقسام ذات أهمية متفاوتة . أما وحدة النص فيمنحه إياها استمرار المنهج الواحد ؛ ويمكن أن تتسائل عما إذا كانت هذه الوحدة بسيطة أو مركبة ، وعما إذا كان المنهج وحيداً بالوحدة التي يريدنا لذاته ؛ بحيث يعبر تعبيراً حسناً عما يريد . وبالإجمال ، يقال : إن ماركس يلجأ إلى تعليل ينطبق على ثلاثة موضوعات بالتتابع ، وهي :

تحليل الثروة ( السطور الاربعة الاولى ) ، تحليل السلعة ( الى أسفل الصفحة ٥٢ ، في النص الفرنسي الذي نشرته الطبقات الاجتماعية ) ، تحليل القيمة . ينبغي دراسة هذه التحليلات الثلاثة كل على حدة ؛ الامر الذي يقودنا بالضرورة الى التساؤل عن كيفية الانتقال من احدها الى الآخر .

## ١ - نقطة الانطلاق وتحليل الثروة

١ - ان نقطة الانطلاق هي أصعب ما هنالك ، من الناحية النظرية : « في العلوم جميعاً تكون البداية شائكة » ( القدمة الاولى ) ص ١٧ . من أجل ذلك ضاعف ماركس ذاته التنبيهات ؛ فقرأه الكتاب الاول ، ولاسيما فصله الاول ، هي شاقة على الخصوص ؛ وقد اهتم بهذه الصعوبة خصوصاً من أجل الجمهور الفرنسي ؛ وهذا هو السبب الذي من أجله أصبح هذا الفصل موضوع مراجعات لا تنقطع . لقد فعل ماركس كل شيء ، في سبيل أن يهب هذه الصفحات عرضاً مقبولاً ؛ بيد ان هناك مستوى من الصعوبة لم يكن بالإمكان امتصاصه ، باعتراذه ذاته . لم يكن بالإمكان إرجاء العرض العلمي ليتقدم عليه تمهيد أولي أو تقديم مبسط ( وبالتالي غير دقيق ) ، أو مدخل تعليمي للمنهج ؛ وانما نعلم ان المدخل الشهير الى « الاسهام » ، الذي ظل ناقصاً له دلالاته ، لم يستعد في رأس المال والاذن ، فما من تمهيد أولي للموضوع ، ولا من مدخل الى المنهج ؛ وانما مقدمات مشجعة فقط . ينبغي انتحاش حباشرة الى العلم ؛ اي البدء ، بما يدعو ماركس « تحليل العناصر » بطريق « تحليل الصفات » ( مقدمة الطبعة الالمانية الاولى ) . ان تحليلاً كهذا يتعلق بالمفاهيم الاعم والاكثر « تجريداً » . ان هذا النص الذي يرتبط في جوهره بنص مدخل « الاسهام » ، يعلمنا ان بداية العلم وعرة : « ان التجريد هو القوة الوحيدة التي بإمكانها أن تكون أداة له » . ص ١٨ . ففاتحة الكتاب ليست انتقالاً وانما قطيعة ؛ إذ كي يتمكن المرء من القفز ، عليه أن يالف الممارسة النظرية .

وإذا تحدثت مبادئ العرض هذه ، بقي علينا أن نعرف كيف نطبقها .  
 فعمل محدد ما ، إنما يتعرف بموضوعاته ومناهجها التي يحدد بعضها بعضاً  
 بالتبادل . ولكي نتمكن من البدء بطلا هو أكثر تجريداً ، يجب أن يكون  
 هذا التحديد معطى منذ البداية . وبتميز آخر : ما المفاهيم التي هي  
 موضوع معالجة العلم ؟ ومن أين تأتيه ؟

ينبغي لنقطة الانطلاق أن تكون دقيقة ؛ بيد أنه لا يمكن لها أن تكون  
 لغزاً على الإطلاق . وهذا يعني ، أنه ينبغي لها أن تكون مدخل ذاتها إلى  
 ذاتها ؛ فهي إنما أن تكون غير محتاجة إلى تسويغ ( وعندئذ نسلك طريقاً  
 ارجاعياً لا نهاية له ) ، أو تكون مجرد أمر غير مسوغ أو لا يمكن تسويغه  
 أو تعسفي . والواقع ، أن نقطة انطلاق عرض ماركس مذهلة تماماً ؛ فالمفهوم  
 الأول ، أعني ذاك الذي « ستشتق » منه كل المفاهيم الأخرى ، هو مفهوم  
 « الثروة » . وبديهي أن الأمر لا يتعلق بتجريد علمي ما ، وإنما بمفهوم  
 اختياري ، تشخصه خاطيء ، قريب من المفاهيم التي علمنا « المدخل » على  
 نبينا ( راجع على سبيل المثال نقد فكرة « السكان » ) . أن الثروة تجريد  
 اختياري ؛ إنها فكرة ؛ تشخصها ( اختيارياتها ) خاطيء ، وهي ناقصة في  
 ذاتها ( معناها ليس مستقلاً ، وإنما هو مستمد من علاقتها بعدد من  
 المفاهيم التي تنكرها بدورها ) . فالثروة مفهوم أيديولوجي ، لا يمكننا أن  
 نستخلص منه شيئاً من النظرة الأولى . فمن وجهة نظر عملية البحث  
 ( عمل البحث العلمي ) ، هي أسوأ المنطلقات . ويبدو أن الأمر ليس كذلك  
 فيما يتصل بعملية العرض ؛ لأن ماركس قدّم ابتلاء منها المفاهيم الأساسية  
 لنظريته . فماذا ينبغي لنا أن نرى في هذه البداية ؟

هناك عدة ملاحظات تتيح الإجابة عن هذا السؤال :

٢ - لم يطلب ماركس من هذه الفكرة أكثر مما يمكن لها أن تنتج  
 فعلاً . فهو يطبق على المفهوم الاختياري تحليلاً اختياريًا ؛ فيحلل الثروة:

الى عناصرها ، بالمعنى الميكانيكي للكلمة ( السلعة هي ، الصورة الاولى ،  
والخلوية للثروة ) ؛ والثروة ليست شيئاً آخر الا تراكم السلع . لقد  
« استغلت » الفكرة في حدودها ذاتها ؛ فلا يتطلب الأمر أن نقول ما ليس  
بإمكانها أن تقول .

ب - ان هذه الفكرة ليست بحاجة الى التسويغ ، ضمن الحدود التي  
نكتفي على هذا النحو بوصفها ، من دون أن نضيف اليها شيئاً ، ومن دون  
أن نخلع عليها سراً ، كانت قد حنفته خلافاً لذلك ورعاً ؛ فهي لا تقول أكثر  
منما يحتويه تصورهما . انها إذن نقطة انطلاق ، من ألم تكن مشروعة ، فهي  
ميسرة على الأقل ؛ فهي الموضوع الاختباري المعطى مباشرة ، للمعلم  
الاقتصادي ، . وهي من هذه « الناحية » كانت قد قصمت اطلالاً مثلاً ، لبحوث  
آدم سميث . فكل شيء يحدث كما لو كانت تقوم هنا بنور تذكر ما ؛  
فنفهم عادة بالاقتصاد السياسي دراسة الثروة ؛ فاذا انطلقنا من فكرة  
الثروة ، رأينا أن هذه الفكرة تتحلل . . . بيد أن هذا المفهوم ليس له  
بداية من قيمة بذاته ؛ انه انتقالي في أعماقه ؛ فهو يستخدم في الانتقال الى  
شيء آخر ، وخصوصاً الى التذكير برابطة ماضي البحث العلمي وهذه  
الوظيفة الاستراتيجية تبين تبييناً حسناً ، أن المفهوم ليس مديناً بمكاناته  
الاولى الى دقته ، ولانما الى صفته التمسكية ، خلافاً لذلك . فهو يظهر  
بهشاشته البينة ، ضرورة الكلام عن شيء آخر ، والدخول في هذا الطريق  
الصعب ، الذي لا يتقدم الا ابتلاء من نسيان كل ما سبقه .

ان نقطة الانطلاق الموقفة هذه ، المعبر عنها بكلمة ، في ثلاثة سطور ،  
تظهر بداهة شرط من الشروط الاساسية للعلاقة العلمية ؛ إذ إن المفاهيم  
التي هي مادة عمل المعقولية ، ليست متعادلة على مستوى واحد من حيث  
قابليتها للتعميل ؛ انها خلافاً لذلك متباينة بالضرورة ؛ انها لا تتجاوب الا  
بقدر ما تكون في حالة قطيعة ، بعضها بالنسبة الى بعض . وسنجد هنا  
الشرط ، من جديد ، مراراً متعلدة .

ج - ويسكن أن يفهم دور فكرة الثروة بطريق الموازنة أيضا .  
والواقع ، أن نقطة الانطلاق هذه ، ليست جديدة في نألف ماركس ؛ فقد سبق أن ابتدا بها التفكير عن الاقتصاد ، في مخطوطات عام ٤٤ . في هذه الفترة ، استعاد ماركس مفهوم الثروة من علماء الاقتصاد ؛ لأن هذا المفهوم كان يستحق النقد ؛ فهو يستمد قيمته من تقدمه . والحقيقة ، أن تحليل هذا المفهوم ( لا التحليل الميكانيكي كما هو الأمر في رأس المال ، بل التحليل النقدي ) ، كان يبرز بدهاة التناقض الذي ينطوي عليه . فالثروة هي فقر في الوقت ذاته ؛ وثروة الأمم هي فقرها بالثمن ذاته . وإذا فاض مضمون هذا التناقض بالنقد ، وعرض على الانظار ، أمكن عدل المفهوم خصبة ؛ فبحل للتناقض ، كان من الممكن إنشاء مفهومات جديدة ، أكثر امتلاء بالمعاني .  
والواقع ، أن ماركس وصل في « المخطوطات » ، بإبتدائه من تحليل كهذا للتناقض المتضمن في فكرة الثروة ، إلى جلاء « الواقعة الاقتصادية الراهنة » ؛ أي الأفكار وما يرافقها من عمل مضاع معروضين جدليا على هذا النحو .  
لقد وفق ماركس بالسبل الكلاسيكية للتحليل الهيفلي ، ( مع أنه - وهذا أقل مفارقاته - كان يفضح بحدته في مواطن أخرى المنهج الهيفلي ) وفق إلى إنتاج معرفه ما عن مفهوم الثروة ( الفارغ ) ؛ فوظيفة المفهوم لم تكن ترجع إلى ما هو عرضي فيه ، بل إلى ما هو جوهري ؛ لأن جوهر الظواهر كله ، كان موجودا فيه .

وواضح أن ماركس كان يستخدم نقطة الانطلاق ذاتها ، في رأس المال ، استخدما مخالفا إلى حد بعيد ؛ فهو لم يعد يطبق فيه منهج حل ( التناقضات ) ؛ لأن هذا الحل هو في جوهره ، بإبرازه لواقعية ( المظهر ) ، أكبر الضلالات . فالحل يظهر فكرة ما على أنها خصبة ، مع أنها فارغة لا تحتوي على الأقل إلا ما كان قد وضع فيها . ف ( تناقضات ) الثروة لم يعد فيها أذن

الآن ما تعلمنا اياه - وماركس لم يستخدم الفكرة ، من أجل خصيها المزعم بل من أجل عقمها ، خلافاً لذلك - انه سيجعلها تقول بالضبط ما كان قد وضع فيها ، لا يبحثه ، ناقداً ، عن مسبقاتها او عن شروطها ، بل بسؤالها عما تريد ان تقول ، أي عن المضمي الذي وضع فيها - من أجل ذلك ، لم يطبق عليها تحليلاً نقدياً من الخارج ؛ بل طبق فقط عليها التحليل الميكانيكي الذي يلائمها ، حينما فككها وفقاً لفواصلها الذاتية - وبهذا الغي الوهم المتأتي عن ارتداد المفهوم الى ذاته المتضامن مع نقد خارجي تضامناً غريباً ) ، وهم الانتاج التلقائي ، انتاج المعرفة الجديدة بذاتها عن طريق الانتشار - ففكرة الثروة لا يمكن لها ان تعلمنا شيئاً اكثر مما كان يعرفه - بمعرفة اختبارية الى حد بعيد ، تمت بصلة نسب الى ما دعاه ماركس غالباً « روتيناً » - اولئك الذين صاغوها ؛ فالثروة هي مجموعة من السلع - وعلى هذا النحو ، أصبحت نقطة الانطلاق تصفية الى حد يجنبنا حملها على محمل الجسد ؛ وهي « مباشرة » الى حد لا نحتاج معه للبحث لها عن مستوغات ؛ الأمر الذي قد يجعلنا ننسى ان ننساها .

ان نتاج هذه الفكرة العقيم ، أعني السلعة التي هي « عنصر الثروة » ، هو في البداية مفهوم له الطبيعة ذاتها التي نجدها في مفهوم الثروة - بيد أنه ليس قابلاً لتقطيع اختباري ؛ واذن ، ستنبغي صياغته بـ « قوة التجريد » التي اطلق ماركس عليها اسم التحليل أيضاً - هذه التحليل لا يمكن له بالضرورة ان يكون من نموذج التحليل السابق ذاقه ؛ وهو ان يكون مع ذلك تحليلاً نقدياً ( يفك المفهوم وينكره في وقت واحد ) ؛ انه سيكون بحثاً عن متطلبات ، ينتهي يقيناً بالاتقاء بالتناقض ؛ ولكنه تناقض يختلف اختلافاً بعيداً عن النموذج الهيجلي للتناقض - واذن ، ففي الوقت ذاته الذي سيبتخل عن مفهوم الثروة فيه ، سيتحول مفهوم السلعة ، تبعاً للخطة التي توسع انقلز بها ، في « مقسمة » الطبعة الانكليزية .

واذن ، فتحليل نقطة الانطلاق ، أي التحليل في نقطة الانطلاق ، لا يستنفد اذن معنى منهج التحليل . ان التحليل بما هو تفكيك ، قيمته مؤقتة وحسب ، شأنه شأن مفهوم الثروة . فتحليل الثروة ( أي تفكيكها الى عناصرها ) لا يقدم إطلاقاً نموذج التحليلات اللاحقة . والحقيقة ، ان المنهج سيوضع على المحك ، محك المفهومات ، لا محك الوقائع ( كما يقتضي ذلك الروتين ، إن لم نقل يستوجبه ) ؛ فحينما نطبق مفهوم التحليل على مفهوم السلعة ( وهذا الاخير قدم انطلاقاً من مفهوم الثروة ، ولكنه ليس نتيجة لان كلاهما من مستوى ) ، فان مفهوم التحليل هذا سيطرأ عليه اذ ذاك أكثر من تحول جنري واحد .

٢ - ومع ذلك ، فمن الملائم أن نقف أيضاً عند هذا التحليل الاول ، لانه لم يبع لنا بكلمته الاخيرة . فبه تبدو لنا في الواقع مفردات لغوية كاملة ، سنجدها من جديد معدلة تعديلاً جزئياً ، في التحليلات اللاحقة ؛ وهي تميز جزئيات عملية التحليل ؛ فهذه المفردات اللغوية ، أو الثابت المفهومي ، ستخضع هي أيضاً ، الى تحولات جنرية ذات دلالة .

ان الأمر يتعلق بالكلمات التي تربط « مادة » التحليل بمنتجاته : « ان الثروة ... تظهر وكأنها تراكم كبير من السلع » . هذه العبارة لها معادلات متعددة ، تجلّد في مجموعها وحدة دلالية واحدة :

يأتي الى هذا العالم في صورة

يبين كما لو

يستعلن وكأنه

يتبنى وكأنه

يبين للنظرة الأولى

يكون أولاً

يعرض ذاته في مظهر

.....

هذه التعابير تدل على مفهوم واحد ، يميز عملية التحليل ويحددها .  
فالامر يتعلق بمفهوم الصورة ؛ فالسلعة هي الصورة الأولية للثروة .  
والتحليل هو نموذج خاص من العلاقة التي تقرب بين بعض الحدود ، وفق  
علاقة صورية . ويمكننا أن نقدم تعديلاً بسيطاً لهذه العلاقة :

إذا بدت « مثل ب » قلنا بالتعريف إن :

ب هي صورة ا

ا هي مضمون ب

مثال ذلك ( راجع النص فيما بعد ) :

تبدو القيمة وكأنها علاقة مبادلة بين سلعتين

علاقة المبادلة هي صورة القيمة

القيمة هي مضمون علاقة المبادلة

أمثلة أخرى ( تظهر أن مفهوم الصورة ليس بسيطاً ، وإنما مركب ،  
لأنه يمكن تخصيصه على انحاء مختلفة ) :

- السلعة هي الصورة الأولية للثروة ( ص ٥١ )

- قيمة الاستعمال هي الصورة الطبيعية للثروة ( ص ٦٢ )

- علاقة المبادلة هي صورة ظهور القيمة ( ص ٥٢ ) .

فهل بإمكاننا أن نقول ، أن الكلمة تكشف في هذه الاستعمالات الثلاثة  
عن معنى وحيد ؟ هل تدل على عملية تحليل واحدة ، أو على حالات مختلفة  
 لعملية واحدة ، أو على عمليات مختلفة ؟

إن مفهوم الصورة يبدو كما هو مقدم ، بل مستخدم ، في هذه البداية ،  
( تبدو الثروة وكأنها سلعة ) ، وكأنه يدل على : نسط وجود الشيء اختبارياً .

أو طريقة ظهوره أو بنوه أو تجليه • فهنا المعنى ، تكون الثروة يقينا ، هي صورة الواقع الاقتصادي ذاته •

ان نقطة انطلاق التحليل ، أو تحليل نقطة الانطلاق ، يعمتان صورتين ومنهجياً على مفهوم الصورة الاختبارية ، الذي تقابله فكرة الثروة • ومن الاسئلة سؤال ينحصر في معرفة ما اذا كان يجب علينا ان نؤول صورة الظهور هذه في حدود مظهرية ، نعني ضمن العلاقة : مظهر - واقع ، جوهر - تجل • اما بالنسبة الى اللحظة الحاضرة ، فما من شيء يميّنا عن ذلك ؛ بيد انه بإمكاننا ان نقول فوراً : ان الامر لن يكون كذلك بصدد صورة القيمة ؛ وذلك لانه اذا كان ما يحدد القيمة ، هو أنها لا تبوء ، أي لا تظهر ( وبهذه كما نعلم تخالف مخالفة كلية صديقة فلسفت مسز كويكلي (Falstaff Mistress Quickly) ، فقد كان مفهوم القيمة، من الناحية الاختبارية، هزيلة الى حد بعيد ؛ نعني : شفافاً • تلکم هي الصعوبة اذن ؛ فاما أنا لم نفهم شيئاً عند نقطة الانطلاق ؛ أو يتلقى مفهوم الصورة ، ومع التحليل ، في المسيرة تحديثاً جديداً لا بد من استخلاصه أيضاً هذه المرة • والواقع ، ان ماركس يستظلم - كما رأينا منذ قليل - المفومات التي تحدد صورة البرهان ، بمعنى دقيق جداً ؛ ولكن ، من دون أن يبيّن هذا المعنى ، ومن دون أن يحدده تحديثاً صريحاً ؛ كما لو كان ليس بحاجة الى هذا التحديث • بيد أن هذا لا يثير صعوبات كبيرة ، لو كانت المفومات متجانسة ؛ ولكن ؛ اذا كانت قابلة لتحديثات مختلفة ، تبعاً لدرجة البرهان ، فهذا انما يكون لان هذا التغير يسهم ايضاً في تحديثها • وعندئذ ، قد يكون لمفهوم الصورة أهمية خاصة تماماً ؛ لان نظام المفهوم من حيث هو كذلك ، لا بد أن يرتبط به عموماً ، في مستويات استعماله المختلفة ؛ أعني من « صورته الطبيعية » الى صورة المفهوم الأكثر تجريداً •

ان هذه الصعوبة هي يقينا الصعوبة التي اشار اليها الغلز في «مقدمة» الطبعة الانكليزية :

« هناك صعوبة لم نستطع أن نكفي القارىء مؤونتها : وهي استعمال بعض الكلمات بمعنى مختلف للمعنى الذي لها . ليس فقط في الحياة اليومية ، وإنما في علم الاقتصاد السياسي المدارج أيضاً . بيد أن هذا الأمر ما كان بالإمكان تعويضه . فكل وجه جديد لعلم ما ، ينطوي على ثورة في الحدود الفنية لهذا العلم ... » ( تابع مثال الثورات في المفردات المفهومية التي استعملتها الكيمياء » ص ٣٥ .

هذا النص ينطبق انطباقاً صريحاً على المفهومات التي تحدد مضمون البحث الاقتصادي : بيد أنه يمكن حمله أيضاً على الحدود التي تعطي للبرهان صورته ، ويمكن أن يصلح لكي يميز ليس فقط الانتقال من اللغة المتعارف عليها إلى اللغة العلمية لرأس المال ، وإنما أيضاً الانتقال في داخل العرض العلمي بالذات ، من مستوى من مستويات اللغة ، إلى مستوى آخر ، ومن نموذج من نماذج البرهان إلى آخر . أن هذا الانتقال يشير إلى تفاوت ، إلى اقحام فارق ، إلى قطيعة أيضاً ، وكلها ليست دليلاً على قصور ، وإنما هي شرط التعبير العلمي ذاته .

هذا التمايز يحدد التحليل تحديداً داخلية ، فما الحدود الأخرى التي يمكن أن يتبدى بها ؟ إن على تحليل السلسلة أن يطلنا على ذلك .

## ٢ - تحليل السلعة وظهور التناقض

يقوم هذا التحليل الجديد كما يدل على ذلك عنوان هذه الفقرة ، على التمييز بين عاملين ، في داخل السلعة ،، وهما : قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة ( وستنتهي الثانية بأن تسمى قيمة ببساطة ) . أن مفهوم العامل جديد ، ويجب أن لا نخلط بينه وبين مفهوم الصورة إطلاقاً ؛ وقد يیش ماركس في تعليق له عن عالم الاقتصاد بيلي Bayley ( ص ٦١ ) ، أن من أخطاء علماء الاقتصاد الجوهرية خلطهم بين القيمة وصورة القيمة . ومع ذلك ، سننقسم هذين العاملين في أثناء التحليل ، داخل علاقات تعلمنا أن ننظر إليها على أنها علاقات صورية : « إن السلسلة هي قبل أي شيء ... »

« قيمة استعمال » ( ص ٥١ ) : « وقيمة المبادلة تبدو قبل أي شيء وكأنها ... » ( ص ٥٢ ) . ومن ناحية أخرى ، فالمكافئة التي يحتلها كل عامل في علاقة صورية ، هي التي ستتيح التمييز بينهما تمييزاً أوضح .

والذن ، فالتحليل لا ينتج أبداً عناصر مادية واختبارية ( أي سلماً ) ، وإنما ينتج عوامل . فهل هذا التحليل من نموذج التحليل السابق بالذات؟ وبعبارة آخر ، هل يتعلق الأمر هذه المرة أيضاً بتفكيك ؟ في هذه الحالة ، قد يكون بإمكاننا أن تقدم عن تحليل « السلعة » التمثيل التالي :

← العامل الأول : قيمة الاستعمال  
السلعة  
← العامل الثاني : قيمة المبادلة

ويتعلق معنى مفهوم التحليل ، بالإجابة التي سنقدمها لهذا السؤال وإذا صح — كما يقول ماركس — أنه أول من طبق على موضوعه « المنهج التحليلي » ( ولكن ، هل كان هذا الموضوع موجوداً قبل تطبيق المنهج ؟ ) ، فإن هذا المفهوم هو الذي سيتيح تحديد طبيعة العرض العلمي وبنية .

١ - « إن السلعة هي قبل أي شيء ... شيء ما » ( ص ٥١ ) . فقيمة الاستعمال ، أو الشيء أيضاً ، هي إذن صورة السلعة . هذه الصورة تمكن معرفتها مباشرة وحالا ، لأنها تبدو في معالم محددة ؛ فما فيها « شيء » من الإبهام أو الغلق . « فالشيء له مكان محدد في إطار تنوع الحاجات الطبيعي . فتمكن دراسته دراسة تامة ، ابتداء من وجهتي نظر مختلفتين :

- وجهة النظر الكيفية ، التي تستخلص « جوانب » الاستعمال المتعددة ؛ وهذا من عمل التاريخ ؛

- وجهة النظر الكمية ، التي تقيس صفة الأشياء النافعة ؛ وهذا دور « لروتين التجاري » (١) .

(١) ينبغي إذن أن نشير إلى أن الشيء ليس عاملاً كميّاً خالصاً ؛ فهو قابل للمعالجة الكمية .

واذن ، فقيمة الاستعمال يمكن لها أن تعرف معرفة تامة ؛ لأن الأمر يتعلق بتحديد مادي ما ( « مهيا كانت الصورة الاجتماعية » ، أي نمط توزيع الأشياء ) . وسنقول بالتعريف : إن الأشياء لا قيمة لها إلا من أجل ذاتها ، في فرديتها ، ضمن إطار تعدد استعمالاتها الخالص .

ومع ذلك ، يمكن تأويل هذا التعريف ، في المجتمعات التي « يسود فيها نمط الانتاج الرأسمالي » ، على نحوين مختلفتين : فالأشياء هي مادة ( يقول النضر الألماني : مضمون ) الثروة ؛ بيد أنها في الوقت ذاته ، تقيم علاقاتها بحد جديد ؛ تعني العامل الثاني ، أي قيمة المبادلة ، التي هي « عمادها المادي » .

وعلى هذا النحو ، يخضع مفهوم الشيء الذي ظل حتى الآن بسيطاً وواضحاً ، الى شيء من التبعض . صحيح ان قيمة الاستعمال هي صورة السلعة ( الأمر الذي ليس قيمة المبادلة ) ، بيد أنها مادة الثروة وقيمة المبادلة في وقت واحد . ففي المجتمع الرأسمالي ( « المجتمع الذي علينا أن ندرس » ) ، يصبح الشيء صورة لمضمونين . فاما أنه لم يعد للكلمات أي معنى ، أو أن هذا المفرد ينبغي إيجاد حل له .

إن الشيء ليس محمداً تحديداً مزدوجاً ، لأن صفة أخرى ، ذات طبيعة مخالفة قد تتجلى فيه ، الى جانب صفته المادية ؛ بل لأنه يستخدم مادة لشيئين في وقت واحد ؛ أنه يعود ، من حيث هو مادة ، الى مقولتين مختلفتين جوهرية ؛ فالثروة مقولة اختبارية ، خلافاً لقيمة المبادلة ، التي لا تظهر مباشرة . وعلى هذا النحو ، تبدو للمرة الأولى ، فكرة شيء له وجهان اثنان ، من دون أن تكون للمرة الأخيرة ؛ فالشيء يكشف وجهاً مخالفاً ، بحسب ما نردده الى مقولة اختبارية أو لا . فهل يمكننا، إذن نقول : إن احدهما هو قناع الآخر ؟

في هذه النقطة التي وصلنا اليها من التحليل ، يمكننا ان نراجع مساره ،  
على النحو التالي :

المواقع الاقتصادية ← الثروة ← السلعة ← قيمة الاستعمال  
↓  
قيمة المبادلة

٢ - قيمة المبادلة : انها لاظهر مباشرة في معالمها الخاصة ، كما  
يبين أن الوقائع الاختبارية الخاصة ، التي هي الثروة والشيء ، تفصل  
ذلك . فكما ان السلعة بحاجة الى معالم الشيء ، لكي تبدو فيها ؛ كذلك قيمة  
المبادلة لا تكشف عن نفسها الا في صورة خاصة ، نعني : علاقة المبادلة ( أي  
سلعتين في وقت واحد ) . فلكي نحدد القيمة ، ينبغي لنا ان نرى ، ان نحل  
مفهوما جديدا ، مستعارا من الاقتصاد الكلاسيكي : وهو مفهوم المبادلة :

- تبدو السلعة من خلال صورة الشيء ؛

- تبدو القيمة من خلال صورة المبادلة .

وإن ، يحتل عاملا السلعة مكانين متقابلين ، في علاقات صورية  
متمايزة . ومن ناحية أخرى ، فإن المماثلة الظاهرة لهاتين العلاقتين  
الصورتيتين ، هي علم تناظر في الحقيقة ؛ فالشيء يمنح السلعة معالم  
واضحة ؛ حيث لا يتجلى أي تردد ( في الظاهر ، ولكن الامر يتعلق بالظهور  
في الوقت الحاضر ) ؛ وخلافا لذلك ، « تبدو » القيمة من خلال المبادلة « شيئا  
تفسيفيا ، ونسبيا خالصا » ( ص ٥٢ ) .

وفضلا عن ذلك ، لا يمكن للسلعة ان تبدو قيمة ؛ بل ان القيمة هي  
التي تبدو في صورة مبادلة السلع ، خلافا لذلك . وإن ، فلدينا التحديدات  
التالية :

- الشيء هو صورة السلعة

- مبادلة السلع هي صورة القيمة

- الشيء هو العباد المادي للقيمة .

من التقريب بين هذه التحددات ، يخرج مفهوم القيمة وقد تظهر .  
فقد بنت القيمة في بادئ الامر وكانها عامل السلعة ، ؛ فعلاقتها بالسلعة  
ينبغي ان تعني شيئا . بيد ان أنماط ظهور السلعة ( الشيء : وليس فيه  
ما يسع الى التردد ) والقيمة ( المبادلة : وفيها شيء تصفي ) ، تبدو وكأنها  
تستبعد وجود كل قياس يشترك بين القيمة والسلعة ؛ ؛ ان قيمة تبادلية  
ذاتية متضمنة في السلعة ، تبدو وكأنها تناقض في الحدود . ، ( ص ٥٢ )  
فالسلعة لا يمكن لها ان تبدو قيمة .

فعل هذا النحو ، يبدو التناقض في واس المال ؛ ولكن بما هو مظهر  
التناقض وحسب . ففي الوقت الذي يصاغ فيه التناقض ( فهو الذي يعطي  
لتعبير : قيمة السلعة بنيتها ) ، تعطي هذه المعرفة : ان التناقض ظاهري . ان  
هدف التحليل هو الحضي الى ما وراء التناقض ؛ ومن أجل ذلك فهو لا يعني  
بحلله ( اذ ان التناقض الظاهري ليس مما يجب حله ) ، وإنما يعني بحلله .

ففي النقطة التي بلغناها ، توصل العرض الى اظهار الصعوبة التالية:  
هناك نحوان لا يمكن التوفيق بينهما لتقديم السلعة تقدماً اختبارياً . وهذه  
الصعوبة هي التي ستفزع التحليل أبعد ، وستتطلب تحويل مفهوم السلعة .

ان السلعة هي شيتان في وقد واحد ؛ فالسلعة في ذاتها ، وفي  
تضمنها بناتها ، وفي داخليتها ، وفي حدودها المحركة ، انما تدعى الشيء :  
والسلعة ، اذا قابلناها ببلاتها ، بل بقرينها ، في هذه التجربة الحاسمة  
التي هي المبادلة بالنسبة اليها ، بنت مسكوفة بشيء ما غريب مستغرب ،  
لا يخصها ، وإنما هي تخصه ، وهو ما ندعوه قيمة - ففي اللحظة التي  
تتلاشى فيها السلعة بما هي كذلك ، أو على الأقل تلاشي صورة ظهورها

( فالمبادلة تصبح وكأنها استبدلت ؛ فيحل محل السلعة  
أي في اللحظة التي تختفي السلعة فيها ، لأنها لم تستبدل  
يبدو أنها صورة شي آخر - فهنا ، في تناقض الحدود  
من التحليل ، وهي تحليل القيمة تحليلًا قائمًا على التباين  
القيمة . واذن ، ليست القيمة صورة اختبارية ، كما  
اذ إنه سيكون من الواجب أيضاً ، أن نحل محل تحليل السلعة ، صورة  
جديدة من التحليل .

وبالاختصار ، فقد بدا أنه كان من المستحيل ، أن نتكلم عن قيمة  
السلعة ، ابتداءً من مفاهيم اقتصادية ، كما تحدثت تحديداً « تلقائياً » .  
ضمن إطار الاستعمال الذي كانت تسمح به هذه التحديدات ؛ فبشيء من  
المفارقة ، لا يمكن لهذه الكلمات أن تلفظ ، إلا إذا كان ذلك في سياق صياغة  
منحرفة . ان استعمالاً دقيقاً للمفاهيم ، قد أظهر قصورها واضحاً ؛ ان هذا  
القصور هو الذي ينبغي حنقه ؛ كما ينبغي حنق التناقض الصوري ، في  
مرحلة جديدة من التحليل ، في تحليل جديد .

وعندئذ يصبح من الممكن الإجابة عن السؤال المطروح في البداية ؛  
فتحليل السلعة الى عوامل ، ليس تحليلًا ميكانيكيًا ، أي تفكيك الموضوع  
الى عناصره . فالتحليل لم يتح تقسيم المفهوم ، إلا لأنه أدى دوره على مستوى  
مزدوج :

### العامل الثاني // السلعة — العامل الأول

يمكننا ان نتكلم عن قيمة استعمال سلعة ما ؛ ولا يمكننا ان نتكلم عن  
قيمة سلعة ما (في الوقت الحاضر)؛ فمفهوم السلعة يتخذ دلالة مخالفة حسبما  
نرده الى عامله هذا أو ذاك ؛ وقد يمكننا ان نقول ، انه ينمو نمواً داخلياً

في إحدى الحالات (السلمة في ذاتها ، في ملامحها) ، ونموأخارجياً في حالة أخرى ( السلمة المنقسمة ضمن إطار المبادلة ) . واثن ، ليس التناقض في المفهوم ، مستنتجاً من المفهوم ؛ بل هو نتيجة الطريقتين الممكنتين في معالجة المفهوم ، ونتيجة امكان تطبيق نوعين مختلفين من التحليل عليه ، في مستويين مختلفين . ان التناقض صوري ، لأنه يكشف عن نمط تقديم المفهوم ؛ فالتناقض بين الحدود ، الذي ليس أيضاً تناقضاً بين المفهومات ، بل اختلافاً وقطعية في معالجة المفهومات ، يتعلق بذاته بعملية المرض ، ولا يحيل في شيء ، الى عملية واقعية ؛ ويمكننا أيضاً ان نقول ، انه يحيل الى طريقة خاصة تميز بها عملية العرض في استبعاد العملية الواقعية . واثن ، فالتناقض الصوري هو تناقض بين صور المفهوم المختلفة ؛ حينما تكون هذه الصور قد حددتها مستويات مختلفة من انشاء المفهومات . انه يجب ان لا نستنتج من ذلك ، ان التناقض شيء اصطناعي ؛ وانه نتيجة حيلة من حيل المرض ؛ انه يدل خلافاً لذلك ، على مرحلة ضرورية في انشاء المعرفة .

ان هذا التحليل يكشف ، كما كشف التحليل السابق ، ان المفهومات التي تكون دعامة العرض العلمي ، ليست من طبيعة واحدة . ان بعضها لا ينشأ من بعض مباشرة اثن ؛ فبدلاً من ان يكون بعضها مستنتجاً من بعض ، يعتك بعضها ببعض . ان تفاوتها هو الذي يتيح التقدم في مجال المعرفة ، وهو الذي يحث معرفة جديدة . فاذا كان هناك منطلق للمرض ، فهو المنطق القاسي الذي يوجه عمل المفهومات هنا . ان منطلق المرض هنا ، يؤدي الى تحديد المفومات دون انقطاع ؛ فالعرض ينتقل من مفهوم الى مفهوم جديدين لا بالنسبة الى مضمونيهما فقط ، بل بالنسبة الى صورتيهما ايضاً .

فما يقدم الصورة لمرحلة من مراحل المرض ، أي لتحليل ما ، هو ضروب الصراع التي تنشأ بين المفهومات ، والانقطاعات التي تقوم بين مستويات الحجة ؛ فهذه التناقض ، تنتهي بالعرض الى حده الأخير ، أي الى القطعية

النهائية ، التي تمنع المرء الى معاودة تناول العرض ، في مستوى مخالف ؛  
والى اللجوء الى تحليل جديد .

من أجل هذا ، لن يكون للتناقض أي حل ؛ ففي معاودة تناول العرض  
سيعيقه العرض على صعيد آخر غير صعيد التناقض . وعندها نقول : أن  
السلطة شيء ذو وجهين ( المعاملان ) ، بالحدس الذي يكون هي فيه الشئتين  
معاً ( في تجربة المبادلة ) . فإذا كان هناك تحليل أيضاً ، فهو لم يعد بإمكانه  
أن يتعلق بالسلطة متصورة وكأنها وحدة مجردة ؛ فموضوعها الأدنى  
سيكون سلعتين الآن . هذا التحول الجنري للموضوع يظهر هو أيضاً ، أنه  
ما من تعميق متصل للتحليل ، في حركة هيكلية . فبوجهة النظر القاصرة ،  
قد استبدلت وجهة نظر أخرى ، لا تتفق مع الأولى ( وهي لا يمكن عدّها  
متممة لها إطلاقاً ) ؛ فحينما نتكلم عن سلعتين ، فإننا نفعل بالضبط عكس  
ما كنا نفعله ، حينما نتكلم عن سلعة واحدة ؛ وذلك لأننا نصرفه انظاراً  
عن قيمة الاستعمال ( والجمع من ٥٣ - ٥٤ : عندما نضع جانباً قيمة  
الاستعمال » ) . اننا نرى أية شروط خارقة ستكون ضرورية ، لكي يمكن  
درس أحد عاملي السلعة على حدته .

### ٣ - تحليل القيمة

« النظر الى الأمر عن مقربة أشد » .

١ - أن نقطة انطلاق التحليل ، أو موضوعه ، أصبحت الآن علاقة  
المبادلة ، وهي علاقة التساوي بين سلعتين ؛ ونحن ، لن نأخذ بعين الاعتبار  
صورة للنقد لتحديد القيمة ؛ فهذه الصورة صورة نمو لاحق ( وتحليلها  
يستنتج من تحليل القيمة ؛ ويتناول نشوء النقد ) ، في حين أن المبادلة هي  
صورة أولية .

ولكي نفهم نقطة الانطلاق الجديدة هذه ، يصبح مثيراً للاهتمام ، أن

نمود حالا الى النص الشهير عن أرسطو ، «الذي نجده بعد عشرين صفحة ( ص ٧٣ ) . نعلم ان أرسطو قادر على رد صورة المال التي تتخذها السلعة الى الصورة الأولية لعلاقة المبادلة ؛ لقد فهم ان القيمة تبدو في علاقة مساواة في حالتها الأتقى ( كان من المحتمل ان نقول تقريباً « في شخصها » ، لو لم تكن طبيعة القيمة العميقة هي بالضبط امتناعها عن الظهور ) . وهذا « ما يثبت عبقرية أرسطو » . بيد ان بعض الظروف التاريخية ، التي لن نمود ثانية اليها هنا ، قد منعتنا من إيجاد « ما كان عليه المضمون الواقعي لهذه العلاقة » ؛ كان يرى بوضوح ، ان صورة ظهور القيمة ، كانت تتبع خط سير عام ، هو :  $a = b$  ؛ وكان قادراً ايضاً ، على ان يقدم نماذج عن هذه البنية: بيد انه لم يكن يقدر ان يقول ما كانته ا و ب ومما هما مصنوعتان ؛ بل بتعبير أدق ، كان يعتقد انه يعرف ذلك ؛ كان يعتقد ان ا و ب هما كما تبدوان في نموذجيهما الاختباريين ، وانهما شيئان . بيد انه رأى في الوقت ذاته ، انه لم يكن بالإمكان الكلام عن مساواة قائمة بين شيئين ؛ يقول أرسطو : « ان شيئاً كهذا لا يمكنه في الحقيقة ، ان يوجد » . واذن ، فقد كان أرسطو يمسك بطرفي التناقض ؛ فقد مضى بعيداً بقدر ما كانت تستطيع معرفته ان تمضي به ؛ انه يجب ان نثبت في وقت واحد ، المساواة بين عنصرين ، من أجل اظهار القيمة ؛ ويجب ان نهدم مفهوم الشيء ( وبالتالي ان ننظر من جديد الى قيمة السلعة ) ، في سبيل الحفاظ على اثبات مساواة . فلكي نحل هذا التناقض ، يكفي ان نعرف ان المساواة لا تكون بين شيئين ، وانما بين سلعتين ( وفي سبيل ذلك ، يجب ان نتوقع ان « تصبح الصورة التي هي سلعة ، الصورة العامة لمنتجات العمل » ) . فبالتناقض في الحدود يبدأ جهل أرسطو ايضاً ؛ وبه يبدأ تحليل القيمة .

٢ - وتأتي الصعوبة التي تلحق الى البدء بتحليل جديد ، من تبني المبادلة في الصورة : شيئان في وقت واحد - ان هذه العبارة المصوغة في

حدود اختبارية ، ليس لها أي معنى من الناحية الاختبارية • . ولذا ينبغي  
 للتحليل أن لا يجرى أبداً ضمن حدود التجربة • . إن شيئاً ما ، والأشياء  
 جميعاً ، إنما تعني بعض الشيء ، على وجه الدقة ؛ بيد أنه ما من شيء يتيح  
 التمييز ، أعني أن يفسر أخيراً ، العلاقة القائمة بين شيئين ، التي لا يمكن  
 أن تكون في مستوى التجربة ، إلا وظيفة مضللة • . في التجربة ، يمكننا أن  
 نتصور أن يكون شيئان أحدهما بجانب الآخر ، وأنهما متجاوران ( مثل  
 السلع في الثروة ) ؛ بيد أنهما لا يتضمنان أية علاقة تضمنتاً صريحاً ؛ فمن  
 وجهة نظر التجربة ، هناك فارق كمي بين شيئين وشيء واحد ؛ ولكنه ما من  
 فارق كيفي على الإطلاق • .

لنأخذ سلعة خاصة ما ، ( ص ٥٣ ) ؛ أنها ليست ذات قيمة ، إلا إذا  
 دخلت في علاقة مبادلة • . بيد أن الفصل التالي سيعلّمنا أنها لا تدخل فيها  
 من ذاتها ؛ بل لا بد من سائق يقودها إليها بضرب السياط ( راجع وصف  
 الأسواق ، حيث يتخذ كل شيء قيمته من زجه فيها ، بما في ذلك النساء  
 المأخوذات بأجسادهن ) • . وعلى هذا النحو ، ليس للعلاقة بين سلعتين من  
 شيء طبيعي ومباشر ؛ أنه ينبغي أن تنتج ، وهي متخفة تحققاً لسلطاناً ،  
 في حركة بإمكانها أن تذكرنا بحركة التجريب • .

٣ - أن العلاقة بين سلعتين • . مستثارة على هذا النحو ، تنحصر على  
 أنها علاقة في التعبير • . فاذ كانت  $1 = ب$  ، قلنا بالتعريف : أن ب هي  
 التعبير عن ١ • . بيد أن مفهومي الصورة والتعبير ينبغي أن لا يختلعا فيما  
 بينهما ؛ فالعلاقة  $1 = ب$  هي صورة ( صورة ظهور القيمة ) ؛ والحدود التي  
 تتألف منها العلاقة ليست تعبيرات الصورة ، بل تعبيرات شيء آخر ، يبقى  
 بحاجة إلى التحديد أيضاً • .

ولما كان هذا العلاقة ( السلعتان ) يفصح كل منهما عن الآخر ، فيما  
 بينهما ( على نحو تبادلي ، كما سيتضح فيما بعد ) ؛ فقد كانت العلاقة ذاتها

هي صورة الظهور ؛ وجنا يعني ذلك ، ان القيمة ليست متغيرة في العلاقة بالمعنى المباشر للتعبير ؛ فهي ليست في «أولا في ب ؛ فلكون أ تعبر عن ذاتها في ب » . لم تكن أ هي التي تكشف عن القيمة ، بل جملة العلاقة كلها : « ان قيمة المبادلة لها مضمون متميز عن هذه التصورات المختلفة » ( ص ٥٣ ) . ان في العلاقة تعبيراً ؛ غير انه ينبغي لنا ، ان لا نأخذ حدود العلاقة على انها مضمون العلاقة .

وانذ ، فتحليل القيمة يعتمد على منطق التعبير ، يسمح بالانتقال من مفهوم الى مفهوم ( يسمح مثلاً باستنتاج القيمة ) ؛ بيد ان هذا التحليل ليست له اية صلة بالمنهج الاختباري للتحليل ، ولا بالمنهج الصوري للتناقض اللذين استطاعا ان يقيما بدور متماثل ، في فترات مختلفة من العرض .

٤ ان العلاقات لا تتحقق فقط في الصورة الكيفية  $a = b$  ( ا هي من ب ) ، انها ايضاً وعلى الخصوص علاقة كمية :  $a \propto b$  ( ا هي مقدار ما من ب ) . فالعلاقة هي جوهرها محل ظهور المقياس ؛ في هذه اللحظة يخضع التحليل لتحول جذري حاسم .

ان التحليل الجديد يبدأ باختيار حاسم ؛ وهو رفض دراسة علاقة المبادلة بما هي علاقة كمية ؛ رفضاً يقتصر على النظر اليها من حيث مضمونها الكمي . فلكي نعرف طبيعة القيمة ( نفهم انها ليست شيئاً عسيفياً ، كما تبدو في العلاقة ) ، يجب علينا ان نخرج من نطاق المظاهر ، أي ان ننكر صورة ظهور القيمة ، لنسائل مضمونها «المتمايز عن تعبيراتها المختلفة» ؛ نعني انماطها الاختبارية . انه ينبغي لنا ان نبحث ، وراء « الشئيين » اللذين يكونان المادة المباشرة للعلاقة ، عن شيء ثالث ، « ليس في ذاته لا هذا ولا ذاك » ؛ نعني بنية العلاقة .

ان مساواة العلاقة ( التي تحدد واقع العلاقة ) لا يمكن انشاؤها بتحديددها ، الا ابتداء من المقياس ، او بالأحرى من امكان المقياس ، المتمايز

في ذاته ، من العلاقات الخاصة كلها « التي هي تطبيقات للمقياس ،  
 « عمله المادية » ، ف « الموضوعات » التي تدخل في علاقة المبادلة لا يمكن  
 لها أن تقاس ، أي أن تحسب ، كما سنرى ، إلا ابتداء من موضوع آخر  
 « مخالف لمظهرها المرنى » .

فتحليل علاقة المبادلة بين سلعتين لا يعني إذن أن نستخرج من السلعة  
 هذا العامل الثاني ، الذي لا يبدو مباشرة فيها ، بادئين بموازنة اختبارية .  
 فلنكي نؤول العلاقة ، يجب علينا أن نردها هي ذاتها الى معيار تقدير له  
 طبيعة أخرى .

٥ - بإمكاننا أن نصوغ ابتداء من هذا ، قاعدة عامة ، قد لا تكون  
 ذات قيمة فقط بالنسبة الى التحليل الاقتصادي؛ فلنكي نوازن بين الموضوعات  
 موازنة غير اختبارية ، يجب علينا أن نحدد منذ البداية ، التعبير العام الذي  
 يتخذ هذا المقياس . هنا نصادف للمرة الأولى ، هذا المطلب الذي هو وجه  
 جوهري من وجوه « منطق رأس المال » ، الذي لم يكتبه ماركس ، كما  
 نعلم . ان كل دراسة للتعبير ( وقد حددنا هذه الكلمة فيما سبق ) تقوم على  
 مستويين متميزين على الأقل . انه ليس من الممكن أن نجعل علاقة تعبير  
 تلصح عما تعبر عنه ، اذا ما سألناها كما هي في واقعها الاختباري فقط ؛  
 فعلى هذا النحو ، تصاغ نظرية في التعبير تنتقد كل ضروب وصف المعنى  
 ( وبالتالي كل محاولات قراءة الدلالات الدالة على الاعراض ) ، على انها  
 اختبارية عشوائية . فلنكي نعرف ما تعبر عنه علاقة ما ، ينبغي لنا أيضا ، بل  
 قبل كل شيء ، أن نعرف ما يعبر عنها . وبمعبر آخر ، انه ليس من الممكن  
 لنا ، أن نفهم كيف أن معنى ما ( وهو هنا المساواة ؛ وسنرى فيما بعد ،  
 انها ليست حيادية وتبادلية ، وانما هي « مستقطبة » خلافا لذلك ) ، ينتقل  
 بين حدود علاقة ما ، إلا اذا تمثلنا هذه العلاقة ذاتها ، وكأنها أحد حدود  
 علاقة تعبير أخرى ، لها طبيعة مفارقة .

٦ - ان تحليل العلاقة كما تبدو ، لا يمكن ان ينتج اية معرفة ؛ لذا يجب تحويلها وتحويلها وردها الى معادلة ؛ فعل هذا النحو ، تعني شيئاً آخر . ويتم الانتقال من « ما يظهر أولاً » ، الى شروط هذا الظهور .

واذن ؛ فالقيمة لا تبدو كذلك ( في حدود ظهورها ) ، الا في داخل علاقة مبادلة ؛ بيد انه يستحيل تحليل هذه العلاقة في ذاتها ، عالم نفق - كما فعل ارسطو - عند التناقض . وذلك لان القيمة لا تكون في العلاقة كما تكون النواة في الثمرة ؛ فنحن لا ننتقل من السلعة ، او من السلعتين ، الى القيمة ، الا اذا قبلنا القطيعة التي تفصل صورة عن أخرى . فعلاقة المبادلة هي الوسيلة الوحيدة للوصول الى القيمة ؛ بيد انها لا تمكننا من الاستيلاء مباشرة عليها . فالعلاقة هي الطريق الوحيد المؤدي الى القيمة ؛ بيد ان الطريق يعبر فقط بالعلاقة . فحينما نبلغ مفهوم القيمة ، ينبغي لنا ان نشيح بانظارنا عن العلاقة ذاتها ؛ لكي نسائل شروط ظهورها . فعلاقة التبادل ليست شكل ظهور القيمة - وتلك هي مفارقتها - الا بالنسبة التي لا تتبدل فيها القيمة .

ان المعادلة هي التي تقدم وسيلة الخروج من علاقة المبادلة ، ورؤية مفهوم القيمة : « « هما تكن علاقة المبادلة بين سلعتين ، فهي يمكن ان تمثل دائماً بمعادلة » . عندئذ ، يمكن ان يبدأ « استنتاج القيمة بواسطة تحليل المعادلات ، التي تعبر كل قيمة مبادلة فيها عن نفسها » . ( ذيل المطبعة الثانية ) . واذن ، يجب ودء العلاقات الى معادلتها ، لكي يمكن استنتاج القيمة من هذه المعادلة ، فيما بعد . فالمسألة ليست مسألة استنتاج القيمة من صورة ظهورها ( فهذا النوع من الاستنتاج مستحيل ، كما رأينا ) ، وليست المسألة اطلاقاً مسألة رد الموضوعات التي تملأ العلاقة اختبارياً ، الى قيمتها المجردة ؛ فماركس قد أفصح هو ذاته ، بشيء كثير من المرح ، عما يريد بهذا الصند ، في رسالة وجهها في ٢٥ تموز ٧٧ ، الى لانغلز :

« مثال عن « الفطنة » الكبيرة التي يتحل بها « اشتراكيو الكراسي الجامعية » .

« انه لا يمكن لنا ، حتى لو تحليلنا بفطنة كبيرة ، مثل تلك التي يتحل بها ماركس ، أن نحل المسألة القائمة على حل « قيم الاستعمال » ( ينسب هذا الاحق ، أن الامر يتعلق بـ « السلع » ، أي في عناصر اللغات ، بما هو عكسها ، أي بجهود كبيرة ، وبضخيمات... » ( أن الاحق يعتقد ، أنني أريد في معادلتى عن القيمة ، أن « أرد قيم الاستعمال إلى القيمة » ) . أن هذا انحلال لبعض العناصر ذات الطابع المختلفة ، محل بعض ، فوضع قيم الاستعمال ذات الطابع المختلفة في معادلة ، لا يمكن تفسيره ، إلا برد ما نرد به هذه القيم إلى عامل مشترك لقيمة الاستعمال ( لماذا لا نردما بالآخرى إلى ١٠٠٠ الوزن ؟ ) هكذا قال السيد كنيس ، عبقرى الاقتصاد السياسى الصليبي ... »

وبالفعل ، كان من الممكن لهذا العبقرى ، أن يكون حظه من الالهام أكبر ، لو أنه تصدى لمخطوطات عام ٤٤ ، فيما لو عرفها ، ففيها الكثير من الامثلة عن انقلاب اللغات إلى مشقات . أما في العرض الدقيق لرأس المال ، فقد زالت ضروب الانقلاب الجدلية ، وضروب الرد الساذج ؛ فالرد والاستنتاج في رأس المال يستندان قيمتهما من المزج المحكم المزج الذي وظيفته استبعاد كل اختلاط بين ما هو واقعي وما هو فكري . وفي نص « الاسرة المقننة » ، عن « قضية الثمرة » ، استبطل الاستنتاج الهيفلي ، وقلب ليصبح رداً اختبارياً ، فالانتقال بطريق المعادلة الذي يوازن الرد والاستنتاج ويحولهما ، يضع المنهجين على مستوى واحد ، ويخلطهما في نقد وحيد ؛ فالتحليل كما حدد من جديد ، يعتمد عن الاختبارية ، بقدر ما يعتمد عن الروحية المنطقية .

٧ - في نهاية عملية الرد والاستنتاج المعقدة ، لا ينفع مفهوم علاقة المبادلة في شيء ؛ ويمكن التخلي عنه ، كما فعلنا ذلك من قبل ، بمفاهيم أخرى كثيرة . واذن ، فالموضوعان يساويان ثالثاً ، ليس في ذاته لا هذا ولا ذاك . فكل موضوع من الموضوعين ، ينبغي له بما هو قيمة مبادلة ، أن يكون قابلاً للرد إلى الموضوع الثالث ، مستقلاً عن الآخر ، فالقيمة ليست محصلة برد اختباري ابتداء من المبادلة ؛ أكثر مما كانت محصلة برد

اختباري ، ابتداء من السلسلة . ان مفارقة تحليل المبادلة ، هي في ان القيمة ليست لا في حدود المبادلة ، ولا في العلاقة القائمة بينها ، فالقيمة ليست معطاة ، ولا مستخلصة ، ولا ظاهرة البنداحة ؛ لقد انشئت كما ' ينشأ المفهوم ' من اجل ذلك ، فتقَدَّ توسط ' العلاقة معناه كله ، في لحظة معينة من لحظات التحليل ؛ فالمبادلة هي الوسيلة الوحيدة للوصول الى القيمة ( كما رأى ذلك أرسطو ) ؛ بيد أنها لا تؤدي إطلاقاً الى تحديدها ؛ فالقيمة لا تخلط بين واقعها ( بما هي مفهوم ) ومراحل البحث عنها .

أو أيضاً : فالقيمة لا يمكن لها أن تصبح مضموناً مشتركاً لموضوعين اثنين ، ما لم تكن في الوقت ذاته في كل موضوع منهما ؛ بيد أنها مستقلة عن الموضوع الذي يحملها ، وهي موجودة على حدة « بذاتها » . وهي ليست على الإطلاق بين الموضوعين ، وكانها موضوع آخر له الطبيعة ذاتها ( كان هذا وهم لأرسطو ) ؛ أنها موضوع له طبيعة مفارقة ؛ انها مفهوم .

ليس تحليل القيمة جدلياً ، بمعنى انه لا يتعلق بـ « جدل السلع » ( هوية ؛ تضاد ؛ حل في المفهوم المطبق من قبل ، منذ البداية ، في صورة غير متطورة ) . فحركة التحليل ليست متصلة ، وانما متقطعة باستمرار ، باعادة وضع الموضوع والمنهج ووسائل العرض ، موضع السؤال .

٨- لكي نفهم هذا التفريق الداخلي في العرض ، الذي لا يمكن ان يكون هناك من دونه تحليل دقيق ، يجب علينا ان نتوقف عند مثال الهندسة الأولية ، التي تقوم بنور رئيسي في الاثبات البرهاني ؛ لأن هذا المثال وظيفته استخلاص صورة البرهان ، الثلاثية خصوصاً مع مرحلة التحليل النهائية .

« ان مثالا نستعيه من الهندسة الأولية ، سيضع هذا ( الانتقال من المبادلة الى القيمة ) تحت انظارنا . فلكي نقيس سطوح الاشكال المستقيمة كلها ، ونوازن بينها ، نجزئها الى مثلثات ، اننا نرد المثلث ذاته الى تعبير مخالف تماماً لشكله الحرفي ؛ أي الى نصف حاصل ضرب قاعدته بارتفاعه . كذلك ينبغي لنا ان نرد قيم مبادلة السلع الى شيء مشترك بينهما ، وهي تمثل منه ما هو اكثر أو اقل » - ص ٥٣ .

ينبغي للمثال أن يظهر بوضوح دور المعادلة في تحديد المفهوم .  
 فحساب السطوح : ( مهما يكن أولياً ، لا يمكن أن يستخلص مباشرة وللقائياً ،  
 على أنه مطبق اختباري ، وإنما يتطلب عملاً معرفياً ) يجري بتتابع تحليلين :  
 الأول تفكيك اختباري ، مما ثل للتفكيك الذي استخلص السطحة ، وأنتج  
 تجزئاً أول ، هو المثلث ، العنصر الأساسي للمجموعات كلها ؛ على هذا  
 النحو طرحت المسألة ؛ فقد كان الأمر يتعلق بقياس المثلثات . هذا القياس  
 يحصل بواسطة تحليل ثان ، هو الذي يرد المثلث إلى معادلة السطح ، وهي  
 « تعبير مخالف تماماً لشكله المرتني » . فقياس السطح لا يستخلص من  
 مقابلة كل ماله سطح ، أي الاشكال ، مقابلة اختبارية . فمسألة الأكثر من  
 السطح أو الأقل ليست الا مظهراً من مظاهر المسألة الأساسية التي تتعلق  
 بمفهوم السطح . ان تعبير السطح لا يحصل عليه يرد ما ابتداء من اختلاف  
 الأشياء ذات السطوح اختلافاً اختبارياً ، وعلى العكس فهذا الأكثر أو الأقل  
 من السطح لا يتحصلان باستنتاج ما ، ابتداء من مفهوم السطح ؛ فالمفهوم  
 هو هذا الواقع الخاص ، الذي يتيح أن يحسب الواقع حساباً . وعلى هذا  
 النحو ، يصبح التعبير المجرد نهائياً وأساسياً ، في علاقة بكل « موضوع »  
 مأخوذ بذاته ، أي بالاستقلال عن الموضوعات الأخرى ؛ أنه ليس مفهوم  
 العلاقات القائمة بين الموضوعات ، أي ليس مفهوم اختبارياً ، وإنما هو  
 مفهوم كل موضوع في خصوصيته ، وقد كشف بفضل توسط العلاقة ؛  
 ولكنه ليس نتيجتها ؛ وعلى هذا النحو ، يصبح قد الهيغلية ( الضمني ) ،  
 النقد ( الصريح ) للاختبارية ، في الوقت ذاته .

ان معادلة السطح ، شأنها شأن معادلة المبادلة ، هي فكرة ؛ أعني  
 « موضوعاً » من نوع مخالف تماماً ؛ أنها ليست مضموناً واقعياً ، بل  
 مضموناً فكرياً ؛ اذا شئنا أن نعاود الأخذ بتصنيف استخدم من قبل ،  
 نعني « التعميم الثالث » ؛ عندئذ نفهم ، أننا حينما نقول : ان التحليل يرد

الموضوعات الواقعية الى « موضوع » ثالث ؛ ان الحد موضوع يكون مستصلا بمعنى رمزي ( ولكنه ليس معنى مجازياً ؛ إذ إن المفهوم هو يقينا نوع معين من الموضوعات ) . فكما ان فكرة الدائرة ليس لها مركز ولا محيط ؛ كذلك سطح المثلث ليس مثلثاً ؛ كذلك أيضاً ، ليس مفهوم القيمة موضوع مبادلة .

وعلى هذا النحو ، نفهم ان تحليل العلاقة التي ترد الحدود بعضها الى بعض ، في اطار المبادلة ، ' يحيل هو ذاته الى « موضوع » ثالث ، تكشف عن غيابه في نهاية المطاف ؛ فهذا الموضوع الثالث والجديد ، تغفيه المبادلة بدلا من ان تظهره . ان واقع المبادلات والأسواق أي ممارستها لم تكف لخلقها ؛ لقد أمكن ان يكون هناك خلال أزمنة طويلة جداً ، أسواق ومبادلات ، في صور مختلفة اختلافاً كبيراً ، من دون ان يعرف الانسان ، أن يعزو إليها هذا القياس ، الذي هو مفهوم القيمة بالنسبة إليها . ان مفهوم القيمة لم يجدد ماركس معروضا في سوق « على يافطة المعرفة » ؛ فهذا الحانوت ، الذي لا يمكن ان تكون فيه مادة بحاجة الى المبادلة ، يجد أن عليه ان ينصب خيمته في مكان آخر غير ساحات الأسواق . فمن دون صرامة العرض العلمي ، الذي يتوصل وحده الى احداث المعرفة ، لا يمكن لمفهوم القيمة ان تكون له أية دلالة ؛ وهذا يعني ، أنه لن يوجد .

ان لمثال الهندسة الأولية «ثف» أهمية كبيرة ، على الرغم من بساطته ، بل ربما بسبب بساطته؛ فهو يحدد طبيعة القيمة ، ويهبها صفتها الجوهرية؛ أعني صفة المفهوم العلمي . ويجب علينا ان نشير الى الدور المماثل ، الذي ستقوم به فيما يلي أمثلة أخرى ؛ فمثال الكيمياء ( ص ٦٥ ) ، ومثال قياس الخصائص الفيزيائية ( ص ٧٠ ) سوف يؤديان ، هما أيضا ، الى الإشارة الى العلاقة بين المفهوم والواقع الذي يحده .

٩ - ليس السير الذي يتبعه العرض ، سير الرد الاختباري ، ولا سير الاستنتاج المفهومي ( واذا أظهر ماركس انطباعاً بأنه يتبع حركة

جند كهنا - ونحن نعلم ان الامر يتعلق بنوع من « الفنج » فقط - فذلك باظهاره تماماً أنه خادع ، وأنه لا يصف حركة واقعية ، بل فصل وهم ) ؛ فابتداء من ضروب التجريد الاختبارية ( التي توجه الممارسة الاقتصادية ، و«ايدولوجياتها» العلمية ، وتقودها ) ، يجب إقامة هذا المضمون الفكري ، هذا الشخص الفكري ، الذي هو المفهوم العلمي ؛ فهذا المضمون لم يشتق اطلاقاً ، ولا استنتج اطلاقاً ؛ وانما انتجته جهد انشائي نوعي .

لقد أصبح ممكناً في الوقت الحاضر ، أن تقدم تحديدات المفهوم أي هذا « الشيء » المشترك المعين ، الخاص بكل موضوع ، قبل أن نميز العلاقات القائمة بين الموضوعين ( راجع ص ٦٥ : فالامر يتعلق بخاصة ملازمة . ) ونظراً لأن منهج التحليل ليس الشكل المعاكس لعملية الانشاء الواقعية ، وانما يعاود في كل مرة حركة الإشاحة عن الاوهام ( التي لا تكشف الا بنسبة ما تخفي ؛ ويمكننا القول : تخبي ، بتعبير صحيح ) ، فإن هذا التحديد للمفهوم سيكون في المجازة الحقيقية التي تمر بها المظاهر ، سلبياً قبل كل شيء : فهذا « الشيء » المشترك المعين لا يمكنه أن يكون ... ، بهذا النفي نكون قد استبعدنا انماط الظهور الاختباري استبعاداً جنرياً .

إن « الشيء » المشترك المعين ، لا يمكن تحديده ابتداء من الصفات الطبيعية ، أو قيم الاستعمال . وهنا يجدر بنا أن نعلق المثال ؛ ففي حالة «الهنصة الاولية» ، لا يمكن لمفهوم السطح ان يستنتج مباشرة ابتداء من تنوع السطوح ؛ لانه انما يقوم تماماً بتحديد هذا التنوع . فالعلاقة بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة ، تتخذ ابتداء من هذه اللحظة ، صفة مخالفة الى حد بعيد ؛ انها لا تربط المفهوم بالشيء الذي هو مفهوم له ، الا في شروط خاصة الى حد بعيد ، تدفع الى ضرورة التساؤل عن «التكون» التاريخي ، لهذه العلاقة ؛ فكيف تراها تحققت ؟ ان انفلز سيضيف بهذا الصدد ، تعليقاً على جانب كبير من الاهمية ، الى نهاية المقطع ( ص ٥٦ ) . ومع ذلك ،

من الممكن أن نلاحظ أن العلاقة بين المفهوم والشيء الذي هو مفهومه ، ليست العلاقة القائمة بين قيمة المبادلة وقيمة الاستعمال ، وإنما بين القيمة والسلعة . بيد أن مفهوم القيمة يصف السلع ، كما يصف مفهوم السطح السطوح ؛ ويمكننا القول : أن التنوع الذي يصفه مفهوم هتلسي ما ، لم يعد تنوعاً اختياريّاً ؛ كما أن السلعة - كما سنرى - لم تعد شيئاً . واذن فالمثال يحتفظ بتماسكه كله .

إن فصل المبادلة لا يعمل على إظهار القيمة ، إلا ضمن الحد الذي « يصرف فيه النظر عن قيمة الاستعمال » ؛ وهذا شرطه بالذات ؛ فمن دون صرف النظر هذا ، لا يمكن لفعل المبادلة أن يكون له أي معنى . « إن كل علاقة مبادلة تتميز بصرف النظر هذا » ؛ تلكم عبارة كان أرسطو قد فهم معناها سلفاً ؛ ولكنه لم يكن قادراً هو ذاته على صياغتها . فالمبادلة تتجلى قبل كل شيء ( وأو على نحو غير مباشر ) وكأنها الغاء لكل صفة ؛ وتظهر تناسباً على أساس هذا الاختفاء ؛ فالقيمة لا يمكن تمييزها إلا ابتداء من تنوع كمي ما ( وليس من تنوع كيفي إطلاقاً ) . سنرى أن هذا ليس بعدد إلا الوجه الأكثر سطحية من وجوه التحليل ؛ إذ إنه يجب أن لا نخلط بين الصفة المجردة التي تتصف بها هذه العلاقة الكمية ( التناسب ) ، والحد الحقيقي للرد التحليلي . ولكي نعاود مثال الهندسة الأولى ، المائل لحساب السطح ، ليس التناسب هو شرط ظهور المبادلة الأكثر ظهوراً ، هذا الشرط الذي يتعلق الأمر تماماً برده ، والذي ينبغي انتقاده . فالتناسب يدل ( يحيل إلى ) على طريقته ، على مفهوم ؛ وهو يختلط بهذا المفهوم . فحكم العلاقة لا يحدد القيمة في ذاتها ، كما 'يحدد' التنوع الكيفي الاستعمال ( فقدّم رأينا من ناحية أخرى ، خلال ذلك ، أنه كانت توجد وجهة نظر كمية عن قيمة الاستعمال ) . فبين الحكم والكيف ، لا يمكن أن يكون تمييز واقعي ، وإنما تقابل سطحي فقط ؛ فالأمر يتعلق فقط بتصنيف وقتي ، أي بطريقة في تمثيل التمييز بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة؛ إذ إن الصورة الواقعية

لهذا التمييز ، ينبغي أن يبحث عنها في مكان آخر . إن التقابل بين الحكم والكيف لا يتكلم معنا ، إلا ضمن الحد الذي لا نلخص فيه بمعناه المحرف .

وفضلاً عن ذلك ، فتحديد القيمة تحديداً سلبياً ( « بصرف النظر عن ... » ، وهو طريقة خاصة في تسمية الرد ) « لا يؤدي إلى دراسة كمية خالصة ( تتعلق بضروب التناسب ) ، وإنما إلى البحث عن كيفية جديدة ؛ فكيفية الوجود - كما نعلم - تنتج العمل . فالموضوعات تتمايز باستعمالها ، أي بعدم قابليتها للرد ، بما هي مجرد أشياء . فإذا احتفظنا بهذه الصفة ، في الوقت ذاته الذي تختفي فيه صفاتها الاختيارية ، لم يبد لنا مظهرها الكمي ، بل بدت لنا كيفية أخرى ( ذات طبيعة مخالفة تماماً ؛ لا تمكن ملاحظتها مباشرة ) : « أنه لا يبقى لها إلا صفة واحدة ... » ؛ وستكون بالضبط القيمة ، التي سيمكن تحديد جوهرها .

١٠ - بيد أنه في اللحظة التي تبدو فيها القيمة جوهرية بنفاتها ، نلاحظ أن الموضوع الذي تميزه قد « قمص » هو ذاته مظهراً آخر ( والتمييز يؤدي معنيين ) ؛ فإذا حاولنا أن نرى الأمر الذي جعل العلاقة بين الموضوعات ممكنة ، وهو أمر لا يمكن له أن يحدث إلا بصرف النظر عن صفاتها بما هي أشياء ، لاحظنا أن العلاقة هي شيء آخر غير الذي كنا نعتقد ، وغير ما كان يعتقد أرسطو مثلاً . ليست القيمة فقط هي شيء آخر ، أي « موضوع » ثالث ؛ بل أننا نلاحظ أن العلاقة التي جعلت فيها أولاً ، هي أيضاً شيء آخر غير الذي كنا نعتقد ؛ فلكي نفهم تكوين العلاقة ، يجب علينا أن نلجأ إلى « عامل » جديد يخلع على العلاقة ذاتها ثوباً جديداً . وعندئذ ، نكون قد اجتزنا تماماً الجهة الأخرى للتناقض ؛ وعندئذ أيضاً ، تنهض الأشباح .

إن الموضوع قد قمص ثوباً غير ثوبه ؛ فمن الشيء الذي كانه أصبح سلعة من السلع ويبعد تماماً ، أن الأمر لا يتعلق بتحول نظري ، وإنما يتحول واقعي ؛ فالأشياء - وفقاً للنص الأخير عن الشيء والسلعة ، الذي

حلته تعليق انفلز - يمكن لها الى حد بعيد جلتا ، ان لا تكون سلماً ، حتى لو كانت منتجبت العمل ؛ إذ إنها تصبح كذلك ، فمن ناحية أولى ، لقد انتقلنا من فكرة الشيء ، الى فكرة السلعة ؛ ومن ناحية أخرى ، أصبحت الاشياء سلماً بالفعل . فهل يعني هذا ان حركة عرض المفاهيم تقتصر على مسابرة ( أو أنها تصعد في الاتجاه المعاكس ؛ وانما هذا في النهاية هو الشيء ذاته ) عملية التكوين ؟ انه ما من شيء من ذلك ؛ فالتحول الواقعي والمعرفة التي نحصلها عنه ، عندما نرى تفصيه ثوباً جديداً ، هما شيان مستقلان نسبياً . فروية التخصيص هي انتاج معرفة جديدة ( بتحديد جوهر القيمة ) ؛ فلم يكن هناك حركة مفهوم مطابقة بطناً أو ظهراً لحركة الواقع ، بل كان هناك حلف وهم . وهذا يعني ، أن الواقع الذي نبحث عن معرفته ، ليس هو ما يظهر لنا منه ، أي ما نعتقد ؛ فالواقع ليس مكوناً من الاشياء ، بل من الاشباح .

ان هذه المعرفة لم تنأت من عمل الواقع في ذاته (١) ، ولا من عمل الفكرة في ذاتها (٢) .

أ - ليست القيمة هنا المفهوم الذي قد يكون تحصل ابتداء من بعض الموضوعات ، ، بصرف النظر عن غريزاتها ؛ بفضل الموقف المفضل الذي تكونه المبادلة ( فعندئذ قد يصبح تجريداً اختصارياً ) ؛ إذ إن المفهوم ليس ناتجاً عن وضع المبادلة . ان مفهوم القيمة هو ناتج عمل المعرفة ، التي تحلف من العلاقة حنفاً تاماً ، ما كان فيها من شيء مميز واضح ، من أجل طرد الاشباح التي تسكنها ( فما كان يميزها هو الذي يجعلها ترى ) .

ب - لا يمكن للمفهوم ان ينتج الا ابتداء من المفهوم ( باشاحة النظر عن الوقائع الاختبارية ) ؛ وهذا ما قد يجعلنا نعتقد بوجود عملية تأملية . إن هناك تقيراً في مستوى المفهوم ، بالفعل ؛ الا في داخل المفهوم ، بل في خارجه ( اي الانتقال من مفهوم الى مفهوم ) ؛ وهذه الحركة ليست ناتجة عن المفهوم

بل أنها تنتج المعرفة ابتداء من المفهوم . فالواقع لا يبدله ظهور هذه المعرفة الجديدة تعديلا مباشراً : « أنه يبقى فيما بعد ، كما كان من قبل ، مستقلاً خارج الفكر » ، ( مدخل « الاسهام » ) . ففكرة الشيء ليست مرحلة تأملية قد نوردنا ، آخنة بأيدينا ، الى مفهوم السلعة ؛ فهي تكون عنصراً من عناصر مادة المفهوم التي تعالجها المعرفة . وعلى النحو ذاته ، ليست السلعة سلعة كذلك الا ابتداء من الشيء ؛ بيد أن قائل الأشياء لا يجعلنا نعرف ما هي السلعة ، ولا إذا كان لمفهوم السلعة من معنى . فالشيء ليس صورة عمياء من صور السلعة . والمعرفة التي نمتلكها عن القيمة ، لا نحصلها الا ابتداء من نقد المفهوم الأولي ، الذي نمتلكه عن الشيء والمبادلة .

واذن ، ليس التخصيص اختبارياً ولا تأملياً ؛ انه قائم فقط على حقيقة أننا قد خرجنا من التناقض الزائف ، بحفظنا له .

١١ - أن « الشيء ذا الوجهين » لم يكن اذن الا « مقارنة لشيء » ( وكما ان الشئيين معاً قد اختلفا من ناحية أخرى ؛ اختلف هذا التناقض ) ؛ فالسلعة ليست واقعاً ممزقاً ومتناقضاً ومنفصلاً عن قيمته ؛ بل اصبحت يقيناً محددة خلافاً لذلك بصفاتها الأساسية ( التي اصبحت من الممكن قياس حساب كمي ابتداء منها ؛ أي حساب القيمة ابتداء من كم العمل ) ؛ وببساطة ليست كما تبدو ( والعكس بالعكس ) . ان واقعها الحقيقي ، ينحصر في كونها شيئاً ( وهو ليس نتاج عمل ما ، بل نتاج العمل عموماً ) . فالشبح هو ما ينبغي أن يعبر عن نفسه باستثناء كل صفة تمكن ملاحظتها اختبارياً ، ومع ذلك فهو واقع .

فاذا لم يكن الشيء ذو الوجهين الا تصوراً غير مطابق فينبغي لقيمة الاستعمال وقيمة المبادلة ، الا قوضاً على مستوى واحد . انه لا يمكن ان يكون بينهما تناقض ، ما لم يكن ذلك جهلاً او وهماً ( وعلى هذا النحو ، ليس التناقض الا تناقض الوهم ) . ويمكننا عندئذ ، ان نعود الى مسألة كنا واجهناها سابقاً ؛ ف « عاملاً » السلعة لم يتحصلا بعملية تمييز ، في داخل المفهوم .

ان « الموضوعات » التي كانت تبهر في المبادلة ، لم تعد في هذه اللحظة الا « اشياء مصبغة » : « انها لم تعد تظهر الا شيئا واحدا » . لقد وصلنا الى الطلب النهائي ، وهو العمل عموماً ، الذي توضع وتراكم وتبلور وغاص في السلعة . هذا العمل قد انتجته هو ذاته « قوة وحيدة » ؛ أعني « قوة عمل المجتمع بأكمله » ، التي تتجلى في « جملة القيم » . فالدراسة التحليلية قد مضت من العنصر البسيط ( القيمة ) ، لكي تصعد الى الكلية المتعلقة ذات البنية ، التي هي قوامها في نهاية الامر . وعلى هذا النحو ، لا تتحدد القيمة الا بالنسبة الى جملة القيم ؛ وبذلك ، فهي تتميز تميزاً جنوياً من الاستعمال الذي لا يتحدد الا بالنسبة الى الشيء . فالتعبير « قيمة السلعة » يتخذ معنى جديداً الآن ؛ لأنه لم يعد قوام الحد النهائي للتحليل ، وانما مرحلة من مراحل فقط . فاذا كان جوهر القيمة هو العمل عموماً ( الذي يجب أن لا نخلط بينه وبين العمل « مستقلاً عن كل صورة اجتماعية » ، ص ٥٨ ) لم يكن لعنصر القيمة البسيط من معنى الا معنى الضيق الناشئ عن العلاقات التي يقيمها مع القيم الأخرى كلها . واذن ، فدراسة العناصر البسيطة دراسة صورية ، تظل ناقصة في ذاتها .

ان هذا ذو أهمية خاصة ، اذ يصبح من الممكن إبراز بدايه عدم التناظر القائم بين الشيء والسلعة ، ليس فقط عدم التناظر التاريخي ، اي حقيقة ان علاقتهما هي علاقة تتابع لا ينكفئ ، حون عكس ممكن . وليس مثيراً للاهتمام ، ان نشير في اثناء التحليل للعملية الواقعة لتكون السلعة ، الا ضمن الحد الذي يمكننا ان نبين فيه ، ان هذا التاريخ كانما توضع في الاشياء المجردة ، حيث نجده من جديد ، في ترتيب غير تناطري للمتطلبات :

- شيء
  - استعمال
  - قيمة استعمال
  - عمل نافع
  - تنوع (مستقل عن كل صودق من صور المجتمع) ↓ - قوة العمل
  - الحاجات الوحيدة للمجتمع
  - سلعة
  - مبادلة
  - القيمة الخالصة
  - عمل اجتماعي
- ان قيمة الاستعمال لاتحدد في صورة ضبطية ، وانما بعلاقتها المباشرة بالشيء ؛ انها لا تستمد معناها ابتداء من كلية ذات بنية ، وانما في داخل تنوع جذري .

واذن ، يستحيل تقديم الصفات المميزة لقيمة الاستعمال وقيمة المبادلة ، في صورة تماثلية ؛ فللسلعة قيمتها ، كما للشيء فائدته . ومرة أخرى نقول : انه ما من تناظر وتبادل ؛ فالتمييز بين المستويين ليس مجرداً ( في داخل كلية مثالية منقسمة على ذاتها ) ، بل واقعياً . والمنهج التحليلي وحده يتيح وصف هذا التمييز .

ان « الموضوعات » التي تملأ أسواق المجتمع الرأسمالي ، هي موضوعات منقسمة في الواقع على نفسها ؛ فهي نافعة من جهة ، ومبادلة من الأخرى . انه لا يمكن ان يكون هناك صراع نظري بين هذين الوجهين ؛ بل يمكن ان يكون هناك صراع واقعي فقط . ويمكن ان تكون هناك أيضاً معرفة للتمايز مطابقة له .



لقد أصبح من الممكن لنا ، ان نستخلص من هذه القراءة لصفحات راس المال الاولى ، النتائج التالية :

- ١ ) ان نقد الاختبارية ، ونقد المثالية النظرية ، يضيان معاً .
- ٢ ) ان العملية الواقعية ( ظهور السلعة في التاريخ الاقتصادي ) ، لم تتعبد حركة التحليل انتاجها ( لم تكسها ) مباشرة ؛ ومع ذلك ، فالفاوق

« التاريخي » الذي يجعل من الممكن تصور الشيء من دون السلعة ، ولكن لا يجعل من الممكن تصور السلعة من دون الشيء ، إنما يوجد من جديد في نظام العرض، الذي يضع متطلبات المفاهيم في أمكنتها؛ ففي إطار هذا النظام الوثوقي ، الذي هو مرتبط بالتحليل وحده ، لا يمكن للسلعة أن تُقدّم على أنها معادل الشيء ، أو عكسه . على هذا النحو ، يُعبّر عن ضرورة نظام للتتابع ، يتيح التفكير في الانتقال من الشيء إلى السلعة ، ولكنه لا يتيح التفكير في العكس .

ليست نسبة القيمة إلى السلعة ، مثل نسبة الاستعمال إلى الشيء ؛ لأن هذه الحدود ليس لها معنى . إلا في مستويات بعيدة جداً عن التحليل المفهومي . أن هذه الامتناع الصوري ، الذي يحدد بين المفاهيم نظاماً وثوقياً ، هو أيضاً الطريقة المثلى لمرض النظام التاريخي . وعلى هذا النحو ، ليس النظام الوثوقي متميزاً عن النظام التاريخي، كما يتميز الفكر من الواقع ( في داخل الواقع ) ؛ إذ إن النظام الوثوقي يتيح التفكير في النظام التاريخي .

٣ ( لا تحتفظ المفاهيم ، في أثناء التحليل، بمعنى ثابت كما أمكننا أن نلاحظ . فعلى سبيل المثال ، كان مفهوم السلعة في البدء شيئاً ما شبيهاً بمفهوم اقليدي ؛ فقد بدت السلعة في صورة ذات معالم محددة ( معادلة لشكل ما ) وعلى هذا النحو ، كانت قابلة لتعديد من التعديدات الاختبارية . والامر ليس كذلك ، بالقياس إلى مفهوم القيمة الذي ليس قابلاً لشكل هذا التعديد ( فهو يستبعد منذ البدء ) ؛ فالقيمة تبدو في صورة غير محددة ؛ ومفهومها ينبغي أن ينشأ من امتزاج رد واستنتاج . ولكن ، عوداً على بدء ، لا يكاد يستخلص جوهر القيمة ، حتى تبلو السلعة وكأنها لم تبرز خصائصها بتعديدها ( الذي لم يكن إلا تجلياً ) ، بروزاً كاملاً ؛ ففي معالمها الاختبارية ، لم تكن إلا شبح ذاتها ؛ فإذا جوبهت بمفهوم القيمة الصحيح ، خضعت لتقمص ما . وعلى هذا النحو ، إذا لم تطوّر المفاهيم بعضها ابتداءً من بعض ،

فلا يمكن ان يوضع بعضها الى جانب بعض ، في علاقة حيادية ؛ فهي يؤثر بعضها في بعض ، ويحول بعضها بعضاً بالتبادل .

ان هذا العمل ينبغي ان يجعلها تنتقل من حالتها الاولى بما هي مفاهيم ايدولوجية ، مستعارة من نظريات علمية في كثير او قليل ، ( التعميمات الاولى ) ، الى حالة المفاهيم العلمية ( التعميمات الثالثة ) . ان بعض المفاهيم تخضع لهذا التحول ؛ وبعضها الآخر ، وهي نافعة في اثناء الانتقال او عند البداية ، 'تحذف عبر الطريق ' . ويمكننا ان نقدم امثلة على ذلك ، مفهومي الثروة والمبادلة ، اللذين ليس لهما اي معنى في ذاتهما ؛ وحتى حينما يفيدان التحليل مؤقتاً ، فهما يقومان بذلك ، من دون ان يخلقا آثاراً ورائعاً .

ان هذا التحول يرجع أيضاً الى عمل المفاهيم التي لا تتعلق مباشرة بنظرية انماط الانتاج . فهذه المفاهيم التي ترسم صورة البرهان ، والتي تقوم حقاً بعمل التحليل ( التعميمات الثانية ) ، انما تصد عن مجالات مختلفة أشد الاختلاف :

- المنهج العام للعلوم تحليل

تجريد

- المنطق التقليدي صورة

تعبير

تناقض

- ممارسة رياضية معادلة

رد

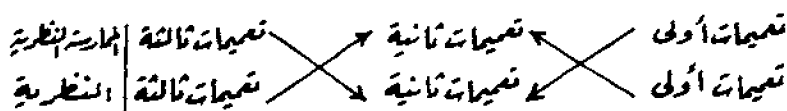
قياس

لهذه المفاهيم وظيفة تحويل المفاهيم الأخرى ( بتحليلها ) ، اي المفاهيم التي تحدد مضمون النظرية الاقتصادية .

ويبدو أن هذه المفاهيم ، تخضع هي ذاتها ، في اثناء المرض ، الى

تحول ما ؛ فتغير من معانيها تغييراً تاماً . فالتحليل كما رأينا ما يبرح يتحدد ، كلما انتقل الى مستويات مخالفة . كذلك ، فقد استخدم مفهوم الصورة استخدامين غير متوافقين على الأقل ؛ فالسلسلة تبدو شيئاً ( والصورة هي صورة الظهور التي تخلع معالمها الأولى الواضحة ، على السلسلة ) ؛ أما القيمة فتبدو في علاقة مبادلة السلع ، بل بمناسبة هذه العلاقة ؛ فصورة الظهور هذه هي صورة مؤقتة على نحو خاص ، لأنها تراقق التناقض ؛ من أجل ذلك ، وجب الصعود بالرد الى حد آخر ، هو صورة القيمة الحقيقية ، التي لا تظهر مباشرة هذه المرة ؛ وهي : معادلة القيمة . واذن ، فقد تحول مفهوم الصورة تحولاً تاماً ؛ كما وضع في الوقت ذاته ، مفهوم السلسلة ، موضع السؤال ( في سبيل إظهارها في معالمها الشبحية ) .

وعلى هذا النحو ، فالمفاهيم التي تصنع المفاهيم الأخرى ، هي أيضاً بدورها مفاهيم مصنوعة . ويمكننا أن نتساءل : إذا كانت هي ذاتها تصميمات أولى ، تسعى الى أن تصبح تعميمات ثالثة ، فما المفاهيم التي تقوم بالنسبة إليها بدور التعميمات الثانية ؟ ان الإجابة عن هذا السؤال بسيطة : انها المفاهيم الأخرى ، مفاهيم المضمون ، التي تحتل مكان المفاهيم الصورية ، وتضع الأولى تحت التجربة . وعلى هذا النحو ، يتم عمل المعرفة في اتجاهين معاً ( وهو بهذا جدلي بحق ) . ان نص **راس المال** — كما كنا قد رأينا منه البداية — قد كتب على مستويين : مستوى النظرية العلمية عموماً ( صورة البرهان ) ، ومستوى ممارسة علم خاص ؛ فتبعاً لقراءتنا ونحن نأخذ بوجهة النظر هذه أو تلك ، نتخذ المفاهيم عملاً مخالفاً :



٤ ) لقد نظم العرض العلمي تنظيماً مذهبياً ؛ بيد أن هذا لا يعني أنه يحيل الى نظام موحد متماسك؛ فالروابط بين المفاهيم ليستوحيدة الطرف ولا متعادلة ؛ فهي تقوم على مستويات مختلفة أشد الاختلاف ، في وقت واحد ، واذن ، ليست العلاقات بين حدود القول ذات تطابق دقيق ؛ انها تستمد قيمتها خصوصاً ، من التوتر المثير ، الذي تحققه ضروب معينة من علم التطابق ( مثال ذلك : **التناقض في الحدود** ) . وعلى هذا النحو ، نفهم أن الانتقال بين المفاهيم والقضايا ، وقد بيّسَ بياناً دقيقاً ، لا يخضع مع ذلك لنمط الاستنتاج الميكانيكي ( العلاقة بين العناصر المتعادلة او المتماثلة؛ فابتداء من الصراع الذي يضع عدة أنواع من المفاهيم بعضها مقابل بعض ، ويعمل فيها ، تنتج معارف جديدة ؛ فقد حلت محل المنهج المثالي لحل المتناقضات **المعطاء** ، عملية واقعية من التقابلات المنشأة ( المستثارة ) .

اننا نفهم عندئذٍ ، لماذا كان تصور النجوع العلمي - من حيث هو تنظيم - قاصراً كل القصور ؛ فالحلم لايقوم على احلال النظام محل علم النظام ، أي على تنظيم علم نظام بدئي . ان صورة كهذه ، تمثل يقيناً وجهاً جوهرياً من وجوه الممارسة العلمية (المثال الاعلى لعلم قوانين التصنيف) راجع على سبيل المثال ، الفصل الاول من كتاب « **الفكر المتوحش** » ) ، لايطابق واقع العمل العلمي . من الفكرة عن موضوع للعلم غير منظم ومعطى ، هي فكرة خاطئة ؛ فالعلم هو الذي ينشئ موضوعه ، أي ينشئ نظامه ؛ انه هو الذي يتخذ نقطة انطلاقه وأصوله . أما ما هو جوهري ، فهو ان النظام الذي يقيمه ليس نهائياً على الاطلاق ، كما انه ليس مرصوفاً فوق واقع « يجب تنظيمه » ، انه مؤقت دائماً خلافاً لذلك ؛ اذ ينبغي أن يصنع ويعاد صنعه باستمرار ، وان يجابه بنماذج أخرى من الانظمة ، دون انقطاع ؛ فهذا الانتقال من نظام الى نظام ، بانقطاعات متتالية ، هو الذي يحدد عملية المعرفة .

ان التقابل : نظام - لا نظام هو تقابل ضحل الى حد بعيد ، فلا يمكنه

أن يؤدي وصفاً لكل هذه الفعالية ؛ فالإنظمة المختلفة ، التي رُدُّ بعضها الى بعض في صراع لا ينتطع ، هي عدد من ضروب عدم النظام ( قاصر ، ومعييب ، ومزقت ) ؛ فجهد العلم الحقيقي ينحصر في أن يقيم مكان عدم النظام الواقعي وبدلاً عنه ( بل في مكان آخر ) ، عدم النظام الفكري الموهل لقياسه . فالمقولية الحقيقية والمنطق الحقيقي هما مقولية التنوع وعدم المساواة ومنطقهما . فإنتاج المعرفة هو أن نجعل عدم النظام كما لو كان نظاماً ، وأن نستخدمه وكأننا نستخدم نظاماً ؛ من أجل ذلك ، لم تكن بنية المعرفة شفافة قط ؛ بل كانت كثيفة ومنقسمة وناقصة .

هـ ( وأخيراً ، فهذا النص يظهر التناقض وكأنه تناقض بين حدود ، أي بين مفهومات أيديولوجية . أنه ليس من الممكن التعميم ابتداءً من هذه الصفحات القليلة ؛ ولكنه يحسن بنا أن نتساءل ، إلى أي حد كان هناك منطق للتناقض ، في راس المال .



## ثبت المصطلحات

**C**

|                  |                   |
|------------------|-------------------|
| coût             | كلفة              |
| capital          | رأس المال         |
| capital constant | رأس المال الثابت  |
| capital variable | رأس المال المتحول |
| capitalisme      | رأسمالية          |
| catégorie        | مقولة             |
| classe           | طبقة              |
| concept          | مفهوم             |
| conceptuel       | مفهومي            |
| concret          | مشخص              |
| contingence      | جواز              |
| contingent       | جائز              |
| contradiction    | تناقض             |
| contraire        | مضاد              |
| contrat          | عقد               |

**D**

|               |                  |
|---------------|------------------|
| déduction     | استنتاج          |
| développement | نمو، تطور، توسيع |
| devenir       | صيورة            |
| diachronie    | زمان منفصل       |
| discours      | قول              |
| dogmatisme    | وثوقية           |

**A**

|                     |               |
|---------------------|---------------|
| absence             | غياب          |
| absent              | غائب          |
| absolu              | مطلق          |
| abstraction         | تجريد         |
| abstrait            | مجرد          |
| absurde             | غير معقول     |
| action              | عمل ، فعل     |
| activité            | فعالية        |
| adéquat             | مطابق         |
| agent de production | صانع الانتاج  |
| aliénation          | ضياع          |
| aliéné              | مضاع          |
| amphibologie        | ازدواجية قول  |
| analogie            | مماثلة        |
| analyse             | تحليل         |
| argent              | مال           |
| arbitraire          | جزافي ، تعسفي |
| attitude            | موقف          |
| attribut            | محمول         |
| autonomie           | استقلال ذاتي  |

|                    |                 |                 |                |
|--------------------|-----------------|-----------------|----------------|
| illusion           | وهم             |                 | E              |
| immanence          | تضمن            | échange         | مبادلة ، تبادل |
| immanent           | متضمن           | effet           | مفعول ، نتيجة  |
| indéfini           | غير محدد        | empirique       | اختباري        |
| indifférence       | حياد            | empirisme       | اختبارية       |
| individu           | فرد             | esprit          | روح            |
| induction          | استقراء         | essence         | ماهية ، جوهر   |
| intellectuel       | عقلي            | évident         | بديهي          |
| intérêt            | فائدة           | évolution       | تطور           |
| intersubjectivité  | ذاتية مشتركة    | extériorisation | تخارج          |
| intuition          | حدس             |                 | F              |
| invisible          | غير مرئي        | facteur         | عامل           |
| irrationnel        | غير عقلي        | faculté         | ملكة ، قدرة    |
|                    |                 | fait            | واقعة          |
| K                  |                 | fertige Gestalt | صورة جاهزة     |
| Kerngestalt        | صورة نووية      | fétichisme      | صنمية          |
|                    |                 |                 | G              |
| L                  |                 | général         | عام            |
| légalité           | شرعية ، مشروعية | généralité      | تعميم ، عمومية |
| légitime           | شرعي مشروع      | genèse          | نشوء           |
|                    |                 | Gestalt         | صورة           |
| M                  |                 |                 | H              |
| manifestation      | تجلى            | hasard          | اتفاق ، صدفة   |
| marchandise        | سلعة            | hypothèse       | فرض ، افتراض   |
| marché             | سوق             |                 | I              |
| matérialisme       | مادية           |                 |                |
| matière            | مادة            |                 |                |
| matières premières | مواد أولية      | idéalisme       | مثالية         |
| médiation          | توسط            | identité        | هوية ، وحدة    |
| mode               | نمط             |                 |                |

|                |                 |               |                      |
|----------------|-----------------|---------------|----------------------|
| présence       | حضور            | moment        | لحظة                 |
| présent        | حاضر            | motif         | باعث                 |
| principe       | مبدأ            | mystification | تزييف                |
| prix           | سعر             | mystifié      | زائف ، مزيف          |
| procès         | حركة نمو ، حركة | N             |                      |
| processus      | عملية           |               |                      |
| production     | انتاج           |               | ضروري                |
| profit         | ربح             |               | ضرورة                |
| propriété      | ملكية           |               | سالب                 |
| R              |                 | négatif       | سلب ، نفي            |
|                |                 | nécessaire    | فكرة ، معنى          |
|                |                 | nécessité     |                      |
|                |                 | notion        |                      |
|                |                 |               |                      |
|                |                 |               |                      |
|                |                 |               |                      |
|                |                 |               |                      |
|                |                 |               |                      |
|                |                 |               |                      |
| raison         | عقل ، علة       | O             |                      |
| raisonnement   | استدلال         |               |                      |
| rationnel      | عقلي            |               | موضوعي               |
| réalisme       | واقعية          |               | موضوع                |
| réalité        | واقع            |               | تعارض ، تقابل ، تضاد |
| réduction      | رد              | opposition    | عامل                 |
| rente          | ربح             | ouvrier       |                      |
| représentation | تصور            | P             |                      |
| reproduction   | اعادة انتاج     |               |                      |
| revient        | دخل             |               | جزئية ، خصوصية       |
| revenu         | دخل             |               | جزئي ، خاص           |
| richesse       | ثروة            |               | ظاهرة                |
| S              |                 |               | فضل القيمة           |
|                |                 |               | وضعي ، ايجابي        |
|                |                 |               | وضعية                |
|                |                 |               | امكان                |
|                |                 |               | اذرائعية             |
|                |                 |               | اذرائعي              |
|                |                 |               | ممارسة               |
|                |                 |               | عملي                 |
|                |                 |               | محمول                |
|                |                 |               |                      |
| salaire        | اجر             | particularité |                      |
| salaré         | ماجور           | particulier   |                      |
| situation      | موقف            | phénomène     |                      |
| spéculaire     | مرآوي ، انعكاسي | plus-value    |                      |
| spéculatif     | تأملي ، نظري    | positif       |                      |
| spéculation    | نظر ، مضاربة    | positivisme   |                      |
|                |                 | possibilité   |                      |
|                |                 | pragmatisme   |                      |
|                |                 | pragmatique   |                      |
|                |                 | pratique      |                      |
|                |                 | pratique      |                      |
|                |                 | prédicat      |                      |

|                  |              |                |               |
|------------------|--------------|----------------|---------------|
| transparent      | شفاف         | spirituel      | روحي          |
| travail          | عمل          | structure      | بنية          |
| type             | نموذج        | structuralisme | بنىوية        |
|                  |              | subjectif      | ذاتي          |
| U                |              | subjectivité   | ذاتية         |
| universel        | كلي          | sujet          | ذات           |
|                  |              | support        | حاصل          |
| V                |              | synchronie     | زمان منضم     |
|                  |              | synthèse       | تأليف         |
| valeur           | قيمة         | système        | مذهب ، منظومة |
| valeur d'échange | قيمة مبادلة  |                |               |
| valeur d'usage   | قيمة استعمال | T              |               |
| vérité           | حقيقة        | taux           | معدل          |
| visible          | مرئي         | terme          | حد            |
| vrai             | حقيقي        | transparence   | شفوف          |

★ ★ ★

# الفهرس

ص

|     |   |
|-----|---|
| ٣   | رسالة كارل ماركس الى موريس لاشاتر                       |
| ٥   | لويس التوسر : من « راس المال » الى فلسفة ماركس          |
| ١٠٣ | جاك رانسير : مفهوم النقد ونقد الاقتصاد السياسي          |
| ١٠٧ | نقد الاقتصاد السياسي في مخطوطات عام ١٨٤٨                |
| ١١٣ | ١ - مستوى الاقتصاد السياسي                              |
| ١١٧ | ٢ - الاعداد النقدي                                      |
| ١٢٠ | ٣ - ازدواج القول واساسه                                 |
| ١٣٠ | ٤ - نمو التناقض : التاريخ والذاتية أو المحركات والبواعث |
| ١٣٥ | ٥ - القول النقدي والقول الملمس                          |
| ١٣٩ | النقد والعلم في راس المال                               |
| ١٤٤ | ١ - مسألة نقطة البدء                                    |
| ١٧٥ | ٢ - بنية حركة النمو وادراكها                            |
| ٢٠٧ | ٣ - التخارج وتكوين الصنمية                              |
| ٢٣١ | ٤ - العالم المسحور                                      |
| ٢٣٥ | ملاحظات من اجل خاتمة                                    |
| ٢٤٣ | بيير هاشيري : بصاد عملية العرض في « راس المال »         |
| ٢٥٨ | ١ - نقطة الانطلاق وتحليل الثروة                         |
| ٢٦٦ | ٢ - تحليل السلعة وظهور التناقض                          |
| ٢٧٣ | ٣ - تحليل القيمة  |
| ٢٩٥ | ثبت المصطلحات   |

## جدول الخطأ والصواب

| الصفحة | السطر | الخطأ             | الصواب           |
|--------|-------|-------------------|------------------|
| ١٢     | ١٢    | لنموذج            | النموذج          |
| ٢٥     | ١٦    | خطي               | خطل              |
| ٢٩     | ١٨    | تبئن              | نتبيئن           |
| ٣٦     | ١٦    | حقيقة             | حقيقة            |
| ٣٨     | ١١    | هرنغ              | دوهرنغ           |
| ٤٨     | ٢٠    | قصوراً            | تصوراً           |
| ٥٤     | ٢٥    | الذي              | الذين            |
| ٥٩     | ٨     | اينشتين           | أو أينشتين       |
| ٧٤     | ١٢    | الثورة والنظرية   | الثورة النظرية   |
| ٧٩     | ١٣    | الانتاج جوانب     | لانتاج جواب      |
| ١٠٠    | ١٤    | حنما              | حينما            |
| ١٠٥    | ٩     | محلولة            | محدودة           |
| ١٠٦    | ٢١    | بيئن              | بيئن             |
| ١١١    | ٥     | الخاصة            | الخاصة           |
| ١١٥    | ١٦    | والعلم والاقتصادي | والعلم الاقتصادي |
| ١٤١    | ٣     | كما               | كما              |
| ١٦٥    | ٥     | تتبادلان          | تبادلان          |
| ١٨٠    | ٤     | فض                | فض               |
|        |       | ٢                 | ٢                |

| الصفحة | السطر | التعليق                             | المصواب  |
|--------|-------|-------------------------------------|----------|
| ١٨٨    | ٢٥    | بعضها بعضاً                         | بعضها    |
| ٢٠٧    | ١٢    | ينبغي                               | ينبغي    |
| ٢١٢    | ٦     | اهتمامنا                            | اهتمامنا |
| ٢١٣    | ٩     | ( يحذف ويوضع مكانه السطر التالي ) : |          |

الماثور ، او بدلا منه تكشف عن علاقات الانتاج الراسمالي ، من حيث هي

|     |    |                                     |         |
|-----|----|-------------------------------------|---------|
| ٢١٣ | ١٢ | التي                                | التي    |
| ٢٢٤ | ٨  | معدل                                | معدل    |
| ٢٢٨ | ٢  | استطعنا                             | استطعنا |
| ٢٣١ | ٥  | ينسب                                | ينسب    |
| ٢٣١ | ٢٣ | نظام                                | النظام  |
| ٢٣٢ | ٦  | ( يحذف ويوضع مكانه السطر التالي ) : |         |

الذي يحذفه غياب السبب ؛ وغياب السبب هذا قد عكس فكراً لدى

|     |    |         |         |
|-----|----|---------|---------|
| ٢٣٢ | ٧  | يُعد    | يُعد    |
| ٢٣٥ | ١٣ | ظلو     | ظلو     |
| ٢٣٧ | ١٨ | بالضبط  | بالضبط  |
| ٢٥٦ | ٢  | كليلاً  | كليلاً  |
| ٢٦٢ | ١٣ | مسوّغات | مسوّغات |
| ٢٧٠ | ١٢ | تمطي    | تمطي    |
| ٢٧٣ | ١٧ | النظر   | لننظر   |
| ٢٨٠ | ٢٥ | بينهما  | بينهما  |

كتاب ( رأس المال ) لكارل ماركس هو واحد من مفاتيح الحضارة الحديثة .

ولكن هل القراءات التي وضعت حتى الآن كافية لفهمه ، أم أنها مرتبطة بزمان ومكان معينين ؟

ذلك هو السؤال الذي يطرحه التوسر ورفاقه ، وعنه يجيبون ، وجوابهم واضح : القراءات السابقة ، في ما لها وما عليها ، غير علمية . فماركس مؤسس لعلم جديد ، هو علم التاريخ ، أساس العلوم الانسانية برمتها ؛ ويجب أن يدرس انطلاقاً من هذه الحقيقة الأولى .

فيجب إذن أن نعيد قراءة رأس المال على ضوء معطيات العلوم الانسانية وعندئذ نرى :

أولاً ، أن المفاهيم الناطمة لهذه العلوم موجودة ضمناً أو صراحة لدى كارل ماركس الأخير ، أي في كتاب ( رأس المال ) .

ثانياً ، أن المفاهيم التي وضعها كارل ماركس قبل رأس المال ( الضياع ، الانسان ، المادية في شكلها الأول ، الخ ... ) ايدولوجية وغير علمية .

ثالثاً ، أن ماركس وضع فلسفه لها من الدقة ما ليقية العلوم ، وهذه الفلسفة موجودة في كتاب رأس المال وحده .

وبرى القارىء في هذا الكتاب الأول الذي سيلييه قريباً الكتاب الثاني عرضاً لفلسفة كارل ماركس هذه ، ونموذجاً لطريقة قراءة رأس المال .

مَشُورَات وَزَارَةِ الثَّقَافَةِ وَالْإِشَادِ الْعُومِي